مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٢٢)

وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية

حركة حماس

وممارستها السياسية والديمقراطية

١٩٩٢ - ٢٠١٢

الدكتور عقل محمد أحمد صلاح

هذا الكتاب

تواجه الأحزاب والتنظيمات الأيديولوجية السياسية تناقضاً بين التزامها الصارم بالأفكار الأيديولوجية من ناحية، وبين ضرورات التكيف مع الواقع المتغير من ناحية أخرى. وقد تبيّن بالخبرة أن تبني الأحزاب والحركات أيديولوجيا معينة لا يعني أن هناك صيغة محددة من السلوكيات والنتائج ستبرز لمجرد إشهار هذا التبنّي؛ لأن التعاطي العملي مع الواقع يختلف عن التعاطي مع النظرية.

تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى تقديم رؤية موضوعية حول الممارسة السياسية في حركة حماس قبل مشاركتها في النظام السياسي الفلسطيني وبعده. وستركز الدراسة على الممارسة الديمقراطية لحركة حماس كونها مقيدة بتصورها الأيديولوجي، على الرغم من أنها في الوقت نفسه محكومة بالتغيرات على الساحة الفلسطينية.

تتمحور المشكلة الرئيسية للدراسة حول تحليل العوامل التي أدت إلى تغير موقف حركة حماس تجاه الممارسة الديمقراطية، بالتركيز على عدد من العوامل، الداخلية التنظيمية منها، والسياسية السائدة على الساحة الفلسطينية.

د. عقل محمد أحمد صلاح

- من مواليد فلسطين المحتلة عام ١٩٧٠.
- ناشط سياسي وأسير محرر من سجون الاحتلال الإسرائيلي.
- حاصل على البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة النجاح الوطنية عام ١٩٩٩.
- حاصل على الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية من نفس الجامعة عام ٢٠٠٤.
- حاصل على دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، تخصص نظم سياسية مقارنة، من جامعة القاهرة عام ٢٠١٥.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٦ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-755-1

حركة حماس

وممارستها السياسية والديمقراطية

١٩٩٢ - ٢٠١٢

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٢٢)
وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية

حركة حماس
وممارستها السياسية والديمقراطية
١٩٩٢ - ٢٠١٢(*)

الدكتور عقل محمد أحمد صلاح

(*) في الأصل، أطروحة قدّمت لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية بعنوان: «تأثير تغير هيكل الفرص السياسية في موقف حركة حماس تجاه الممارسة الديمقراطية في فلسطين (١٩٩٤ ـ ٢٠١٢)». وقد نوقشت وأجيزت في جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية عام ٢٠١٥، تحت إشراف د. علي الدين هلال.

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
صلاح، عقل محمد أحمد
حركة حماس وممارستها السياسية والديمقراطية، ١٩٩٢ - ٢٠١٢/عقل محمد أحمد صلاح.
٣٢٠ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٢٢. وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)
ببليوغرافية: ٢٨١ - ٣١٠.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-755-1
١. حركة المقاومة الإسلامية (حماس). ٢. فلسطين - تاريخ.
٣. الأحزاب السياسية - فلسطين. ٤ - فلسطين - الأحوال السياسية.
٥. الانتخابات - فلسطين. ٦. القضية الفلسطينية أ. العنوان. ب. السلسلة.
956.9405

العنوان بالإنكليزية
Hamas: Its Political and Democratic Practices, 1992-2012
By Akl Mohammed Ahmad Salah

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
email: info@caus.org.lb
يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني
http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/مارس ٢٠١٦

الإهداء

إلى شهداء الشعب الفلسطيني، وفي مقدمهم القائد القومي والوطني
أبو علي مصطفى الذي قدم حياته من أجل فلسطين، ومضى إلى حتفه باسماً.
وإلى جميع الأسرى في السجون الإسرائيلية، وفي مقدمهم القائد الوطني
أحمد سعدات (أبو غسان)، الذي علمني الصبر والإصرار في سبيل تحقيق الأهداف.
وإلى روح أبي وأمي اللذين عانا الكثير
بسبب اعتقالي المتكرر في السجون الإسرائيلية.
وإلى زوجتي الحبيبة الوفية الدكتورة في الوبائيات رانية صلاح
التي لم تألُ جهداً في تشجيعي، ومنحتني من وقتها ما أعانني على إعداد هذه
الرسالة، وإلى ابنتيْ الغاليتين لارا وميلاء، وولديْ العزيزين ميلاد وتيم.
وإلى عمي واصف أبو الهيجاء، وزوجته نبيلة أبو الهيجاء
لما بذلاه من جهد وعناء في رعاية أبنائي أثناء سفري المتكرر.
إليهم جميعاً، أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني من أستاذي العالم الجليل الدكتور علي الدين هلال، الذي ترك في نفسي عظيم الأثر، وكان لتتلمذي على يديه، ولحواراته الشيقة الدور الأهم في إنضاج فكرة الأطروحة، ولولا ملاحظاته القيمة، ومتابعاته وتوجيهاته لما تمكن هذا البحث من رؤية النور. فكان إشرافه على رسالتي شرفاً للرسالة ولصاحبها، إذ كان الأب والصديق والمعلم، وكل كلمات الشكر لا تفي أستاذي الجليل حقه.

كما أتوجه بالشكر والتقدير أيضاً للمفكر السياسي الكبير الدكتور مصطفى الفقي؛ فكل الشكر لسيادته على تفضله لمناقشة هذه الرسالة، لتقييمها وتقويمها، لما لحضرته من إسهامات فكرية سياسية بارزة على مستوى مصر والوطن العربي، على الرغم من ضيق وقته وتعدد التزاماته، حيث يمكن اعتبار هذه الموافقة إضافة للرسالة وإثراءً لها.

والشكر والتقدير الموصولان لأستاذي العالم الفاضل الدكتور أحمد يوسف أحمد، الذي وافق على الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على رسالتي؛ هذه الموافقة قد أضافت شرفاً وفخراً لرسالتي. لقد درسني خلال مرحلة الدكتوراه فكان لمحاضراته دورها الفاعل في تنمية قدراتي البحثية، فأفدت من سعة اطلاعه، وغزارة علمه، وإيصاله المعلومة بطريقة مشوقة لا تمحى من الذاكرة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان لصديقي ورفيق دربي في الدراسة وفي الاعتقال، أستاذ اللغة العربية وائل محيي الدين (أبو النور) لتعاونه الصادق في تدقيق الرسالة من الناحية اللغوية.

كما أنني مدين بالشكر والعرفان لجمهورية مصر العربية، ولوزارة التعليم العالي المصرية التي أقف أمامها بكل فخر وامتنان، على معاملتي كطالب مصري في دفع الرسوم الجامعية. كذلك، أشكر السفارة الفلسطينية ممثلة بمعالي السفير جمال الشوبكي، والزملاء العاملين بالسفارة. ولا يفوتني أن أقدم خالص شكري إلى القائد الوطني صالح رأفت (أبو قيس)، الذي شجعني على استكمال دراستي بعد خروجي من السجن.

وكان لزاماً علي الاعتراف لأهل الفضل بفضلهم، ولأهل العلم بمكانتهم التي تليق بهم.

المحتويات

خلاصة الكتاب

تندرج هذه الدراسة ضمن مجالات الحركات والأحزاب الأيديولوجية، والمتغيرات السياسية التي تؤثر في النظام السياسي وفي هذه الحركات، وهو ما يدفعها إلى تكييف أيديولوجيتها وتطويعها، من خلال تغيير موقفها من المشاركة في الانتخابات البرلمانية، من الرفض إلى القبول، من أجل تحقيق أهدافها في الوصول إلى سدة الحكم، باستخدام مفهوم هيكل الفرص السياسية الذي يسهم في تحليل سلوك الفاعلين السياسيين وقدرتهم على التكيف مع المتغيرات السياسية والتأثير في الهيكل واستثمار الفرص السياسية المتاحة. ويعدّ هذا الموضوع من المواضيع المركزية الراهنة التي تشغل النظم السياسية الإقليمية والدولية، ومراكز البحث العلمي السياسية والاجتماعية.

إن الإشكالية الرئيسة للدراسة تتمحور حول تحليل العوامل التي أدت إلى تغير موقف حركة حماس تجاه الممارسة الديمقراطية، من مقاطعتها انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٩٦ إلى مشاركتها في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦، بالتركيز على عدد من العوامل، أولها، العوامل الداخلية التنظيمية للحركة، وثانيها، المتغيرات السياسية على الساحة الفلسطينية، وثالثها، عوامل داخلية تتعلق بالحزب الحاكم (حركة فتح).

في ضوء ما سبق، تهدف الدراسة بصورة رئيسة إلى تقديم رؤية موضوعية حول موقف حركة حماس من الممارسة السياسية والديمقراطية قبل مشاركتها في النظام السياسي الفلسطيني وبعده، باستخدام مفهوم هيكل الفرص السياسية، كون الحركة مقيدة بأيديولوجيتها ومحكومة بالتغيرات السياسية التي حصلت في النظام السياسي الفلسطيني، ما فرض عليها التكيف مع الظروف الجديدة التي أعقبت اتفاق أوسلو، فانتقلت من المعارضة والرفض إلى المشاركة السياسية.

يمكن عرض أهم القضايا التي طرحتها الدراسة في ما يأتي:

أولاً: أهمية مفهوم هيكل الفرص السياسية

يعدّ استخدام مفهوم هيكل الفرص السياسية في تحليل الأحزاب والحركات السياسية أداة تحليلية مفيدة. يُعرّف هيكل الفرص السياسية وفقاً لسيدني تارو، بأنه تلك الأبعاد المتسقة ـ التي ليست بالضرورة أن تكون رسمية أو دائمة ـ للبيئة السياسية التي توفر حوافز للناس للقيام بأعمال جماعية من خلال التأثير في توقعاتهم للنجاح أو الفشل(١).

يتألف هيكل الفرص السياسية من مجموعتين من العناصر؛ عناصر ثابتة وأخرى متغيرة(٢). توصف العناصر الثابتة للهيكل بأنها مستقرة ولا تتحول، وإن تحولت، فإنها تتحول تدريجياً، ويعود هذا التحول إلى ظروف استثنائية، وهذه العناصر مفيدة لمقارنة أنشطة الحركات عبر مراحل زمنية مختلفة(٣). أما في ما يخص العناصر المتغيرة، فهي تعتمد بصورة أساسية على تصرفات الفاعلين السياسيين، وهذه العناصر تصلح لتفسير نشأة حركة ما، أو تطورها ضمن التغيرات السياسية. عليه، يعتبر هيكل الفرص السياسية ثابتاً ومتغيراً في الوقت نفسه، حيث يشكل هذان العنصران الجانب البنيوي للهيكل(٤).

يعتمد التغيير في هيكل الفرص السياسية على وجود مكونين أساسيين، هما: الحركات الأيديولوجية والفرصة السياسية(٥). تستطيع الجماعات والحركات التأثير في الهيكل وتغييره وتوليد فرص لنفسها من خلال ممارساتها وأنشطتها. إلا أن الحركات تختلف في قدرتها على اقتناص الفرص التي يتيحها لها الهيكل، على الرغم من وجودها في السياق نفسه، وذلك يعود إلى أهدافها ونمط عملها.

علاوة على نمط التربية ومنظومة الأهداف التي تضعها الحركة نصب أعينها، ناهيك بمدى الجمود والمرونة التي تتمتع بها المؤسسة التي ترسم خطط التنظيم أو الجماعة، ومدى قدرتها على التفاعل مع الأحداث وقدرتها على تحين الفرص، وسرعة استغلالها. وحين تكون الجماعة محكومة ومنضبطة بجملة مبادئ، ويسير أعمالها مؤسسة قادرة على وعي الواقع والتاريخ، وتتمتع بقدرة عالية على قراءة المعطيات كافة، وتوظيفها، وحسن استشراف المستقبل، فإن إمكانية استثمار كل الفرص تظل كبيرة، فيما تخفق الجماعات التي تحتكم إلى أمزجة أفراد، واجتهادات أشخاص

---

(١) Joost Berkhout, Laura Sudulich and Wouter van der Brug, «Does Party System Change Matter?: The Effect of Party System Change on Political Claims Making on Migration and Integration in the Netherlands, 1995-2009,» paper presented at: University of Amsterdam, Politicologen Etmaal, May 2012), pp. 6-7.

(٢) Katrina Morgan, «Considering Political Opportunity Structure: Democratic Complicity and the Antiwar Movement,» (Political Science Senior Thesis, April 2006), pp. 16-18.

(٣) ناهد عز الدين، «مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي،» مجلة النهضة، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، ص ٦٩.

(٤) Morgan, Ibid., pp. 17 and 21-23.

(٥) محمود عبد الحفيظ المهر، «الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٧ (صيف ٢٠١٠)، ص ١٦٢.

محددين لا يجمعهم رؤية واحدة، ولا قراءة موحدة للواقع، حيث تقلّ بوجودهم فرص النهوض، وتتلاشى أمام تضارب أفكارهم إمكانية النهوض، وهذا ما حصل مع حركة فتح.

في ما يتعلق بالفرص السياسية، فظهورها يعتمد على عناصر هيكل الفرص السياسية. فالتغير في عناصر الهيكل الثابتة يؤدي إلى ظهور الفرص الكبرى، ومثال على ذلك انهيار النظام السياسي(٦). بينما التغير في العناصر المتقلبة للهيكل ينتج منه الفرص المحدودة أو «النافذة السياسية» وهي فرص تظهر نتيجة تغير محدود في بعض جوانب النظام السياسي(٧).

إن الفرص بالنسبة إلى دور الحركة السياسي تنقسم نوعين: فرص تدركها الحركة وتقتنصها عند ظهورها، وأخرى تخلقها الحركة عبر أنشطتها(٨).

يؤثر هيكل الفرص السياسية في الجماعات والحركات كلياً أو جزئياً، ولكن تأثيره متغير وليس ثابتاً لكل الجماعات، حيث يختلف من جماعة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر حتى للجماعة نفسها. يمكن للحركات أن تتأثر أو تؤثر في الهيكل(٩)؛ فيمكن للحركات التأثر بالتغيرات الحاصلة على السياق السياسي الجديد، بأن تقوم بتغيير أهدافها واستراتيجياتها وممارساتها(١٠). وتستطيع الحركات التأثير في الهيكل، وتغييره لصالحها من خلال عدد من الأنشطة والفعاليات السياسية كتغيير التحالفات السياسية(١١).

ثانياً: حركة حماس بين الأيديولوجية والواقعية

يشير مصطلح الأيديولوجيات العقائدية أو الكلية إلى الأيديولوجيات المتكاملة أو الشاملة التي تمتلك تصوراً عن الإنسان مثل الشيوعية والإسلامية؛ فالشيوعية في غرب أوروبا التي قامت أساساً على مبدأ دكتاتورية البروليتاريا، استطاعت أن تكيّف فكرها وأيديولوجيتها مع البيئة السياسية الديمقراطية الجديدة من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة بالوصول إلى الحكم عبر الانتخابات البرلمانية، وليس عبر الثورة التي لم تستطع من خلالها تحقيق أهدافها. وحركة الإخوان المسلمين

---

(٦) William Gamson and David Meyer, «Framing Political Opportunity,» in: Doug McAdam, John McCarthy, and Mayer Zald, eds., *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framing*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996), p. 280.

(٧) عز الدين، «مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي،» ص ٩٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٩) Melinda Goldner, «Expanding Political Opportunities and Changing Collective Identities in the Complementary and Alternative Medicine Movement,» in: Patrick Coy, ed., *Research in Social Movements, Conflicts, and Change: Introduction*, Political Opportunities, Social Movements, and Democratization; vol. 23 (London: Elsevier Science Ltd., 2001), p. 110.

(١٠) Stephen Adair, «The Origins of the Protest Movement against Nuclear Power,» *Research in Social Movements, Conflicts and Change*, vol. 23 (2001), p. 148.

(١١) David Meyer and Suzzane Staggenborg, «Movements, Countermovements, and Structure of Political Opportunity,» *American Journal of Sociology*, vol. 101, no. 6 (May 1996), p. 1634.

في مصر مثال على الحركات الإسلامية التي قامت بتغيير وتكييف مواقفها تمهيداً للمشاركة السياسية في النظام السياسي، فكيّفت النص الديني ليتلاءم مع الواقع الجديد قبيل المشاركة، وبعد وصولها إلى الحكم. هذا بدوره يقودنا إلى نتيجة مفادها، أن هناك من يتعامل مع الأيديولوجيات على أنها ليست ثابتة وإنما متغيرة؛ فهي تعتبر وسيلة للحركات من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها المتمثلة بالوصول إلى الحكم.

يرى الباحث أن ثمة فهماً خاطئاً لدى الكثير من أبناء الحركات المنبثقة من فكر أيديولوجي، تمثل بالخلط بين الاجتهاد في دائرة المسموح والاجتهاد الذي يتناقض مع المبادئ؛ فيسارع الأتباع إلى تبرير كل اجتهاد سياسي حتى ولو كان في حقيقته متناقضاً مع ثوابت أيديولوجية ظلت علامة فارقة لتلك الجماعات. إن الباحث لا يدعو إلى الجمود الفكري، والانغلاق، وإنما يدعو إلى التفريق بين الخروج عن الجمود والخروج عن الثوابت. عند النظر إلى مسيرة العديد من الحركات الأيديولوجية في الشرق والغرب، نجد أن أغلب هذه الحركات قد وقع في شرك البراغماتية وشهوة الوصول إلى السلطة، مما حدا بالكثير منهم إلى الخروج عن ثوابته الفكرية ومنظومته العقائدية تحت غطاء التعاطي مع متطلبات المرحلة، واغتنام الفرص المتاحة، وهذا ما وقعت فيه حركة حماس في تعاطيها مع الفرص، حتى لو كان التعاطي على حساب ثوابت فكرية طالما نادت بها الحركة، وعابت على حركة فتح تنكّرها لها، ومخالفتها بنودها.

وثبت بالوجه القاطع أن ما ردده الكثير من الحركات الإسلامية على أنه ثوابت لا يمكن المساس بها أو الحياد عنها، أنها لم تعد كذلك، وإنما تم تطويعها وإعادة إنتاجها من جديد لتتلاءم مع الواقع السياسي المتغير، بما يكفل لهم تحقيق مصالحهم الحزبية، وتسهيل عملية وصولهم إلى سدة الحكم.

إن حركة حماس كغيرها من الحركات الأيديولوجية، نشأت كفرع من جماعة الإخوان المسلمين في مصر. بدأت الحركة مسيرتها بالعمل الدعوي والاجتماعي[١٢] ومن ثم توسعت قاعدتها الشعبية، فشاركت في النقابات المهنية واتحادات الطلبة في الجامعات الفلسطينية[١٣]، وعملت على بناء مؤسسات خاصة بها[١٤]، في الوقت الذي كانت فيه فصائل منظمة التحرير منشغلة في العمل المقاوم ومستهدفة من قبل الاحتلال. فقد غضّ الاحتلال بصره عن أنشطة حركة الإخوان المسلمين

---

(١٢) خالد سليمان محمود، «أثر حركة المقاومة الإسلامية «حماس» على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٤،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٤)، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(١٣) وائل عبد الحميد المبحوح، «المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦م: دراسة تحليلية،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠)، ص ٣٥.

(١٤) شاؤول مشعال وأبرهام سيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيّف، تعليق علي بدوان (دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص ٤١.

وفعالياتها، خلال تلك المرحلة لأن مقاومة الاحتلال لم تكن ضمن أولويات الحركة في ذلك الوقت[15].

في إثر اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ أعلنت الحركة عن تشكيل حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، كذراع مقاوم من أذرع حركة الإخوان المسلمين في فلسطين، حيث بدأت بممارسة العمل المقاوم وحدها من دون مشاركة فصائل المنظمة، أو حتى حركة الجهاد الإسلامي، في محاولة منها لطرح نفسها بديلاً من منظمة التحرير. بدأت الحركة بتطوير عملها العسكري إلى أن أصبحت قوة أساسية على الساحة الفلسطينية، ما زاد من قاعدتها الشعبية.

حدد الميثاق الذي صدر عام ١٩٨٨ مرجعية حماس الأيديولوجية، حيث بيّن في مواده أن منطلقات الحركة الفكرية تنبع من الدين الإسلامي، وتتبع المنهج العقائدي لجماعة الإخوان المسلمين[16]، وحددت مذكرتها التعريفية عام ١٩٩٣ هويتها السياسية.

بدأت حركة حماس مسيرتها بتعصب أيديولوجي تمثل برفض قوى اليسار الفلسطيني ونهج منظمة التحرير العلماني ومحاربتها، وهو تعصّب ما لبث أن راح يتغير نحو الوسطية وقبول الآخر بشروط مع بداية ممارستها العمل المقاوم. من ثم بدأت الحركة بتغليب الجانب السياسي على الأيديولوجي، حيث قامت الحركة بالتحالف مع القوى اليسارية والوطنية المعارضة لاتفاق أوسلو الموقّع بين منظمة التحرير وإسرائيل، وذلك لا يعود إلى معارضته عقيدتها فقط، وإنما رأت الحركة فيه تهديداً لوجودها ولعملها المقاوم.

ثالثاً: تغير هيكل الفرص السياسية في الحالة الفلسطينية

رفضت حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى وعارضتها معارضة أيديولوجية وسياسية، ويعود ذلك للأسباب التالية: إن مشاركتها في الانتخابات ستوقعها في شرك التناقض الأيديولوجي، وفقدانها قيادة المعارضة السياسية، مما سيؤدي إلى المساس بمصداقيتها في الشارع الفلسطيني، ولأن المشاركة ستكون على حساب عملها المقاوم، والأهم ضعف قاعدتها الشعبية.

إلا أن الحركة وافقت على المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية على الرغم من أن مرجعية الانتخابات الأولى والثانية لم تخرج عن مظلة اتفاق أوسلو، وأن ما حدث من تغيرات على النظام الانتخابي كزيادة عدد النواب وغيرها، ما هي إلا تغيرات شكلية فقط. يبين الباحث عمرو، أن

(١٥) مجدي نجم عيسى، «المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، ٢٠٠٧)، ص ٢٦.

(١٦) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ـ فلسطين، ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨، المادة الثامنة: شعار حركة المقاومة الإسلامية.

السبب الرئيس وراء مشاركة الحركة في النظام السياسي الفلسطيني في عام ٢٠٠٦، هو تغير هيكل الفرص السياسية وانتقاله من حركة فتح، لصالح حركة حماس.

١ ـ هيكل الفرص السياسية لحركة فتح

كانت خسارة حركة فتح للانتخابات التشريعية الثانية وهبوط شعبيتها نتيجة مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية.

قادت حركة فتح الثورة الفلسطينية برئاسة الشهيد ياسر عرفات الذي استطاع تحويل منظمة التحرير من التبعية العربية لتصبح الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني(١٧). صعد نجم حركة فتح بسبب عملها العسكري الذي شجع الآلاف على الانضمام إلى صفوفها(١٨). استمرت الحركة في دورها الكفاحي إلى أن بدأت بتبني طريق المفاوضات مع إسرائيل، الذي تكلل بتوقيع اتفاق أوسلو وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ابتعدت الحركة بعد استلامها السلطة من ممارسة دورها النضالي، وبدأت باعتقال المقاومين، وبالتنسيق الأمني مع إسرائيل من أجل الإيفاء بتعهداتها والتزاماتها مع إسرائيل، ما أدى إلى تراجع شعبيتها.

شكل اتفاق أوسلو أول درجة في سلم هبوط شعبية حركة فتح، فلم تستطع السلطة الناشئة، بناءً على الاتفاق، تحقيق الحلم الفلسطيني المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية والنهوض بالوضع الاقتصادي، بل على العكس من ذلك، فقد طغت المصلحة الفردية والحزبية والفساد على مصلحة الحركة والمصلحة العامة، وهو ما أبعدها من ممارسة دورها تجاه شعبها في مختلف مجالات الحياة.

لم يستطع طريق المفاوضات تحقيق المطالب الوطنية للشعب، حيث وصلت المفاوضات، نتيجة عدم التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، إلى طريق مسدود فتحملت فتح نتائج الإخفاقات السياسية لإتفاقيات السلام، كونها تشكل بقياداتها وأعضائها المكون الرئيس للسلطة الوطنية.

أدى اندماج حركة فتح في مؤسسات السلطة إلى تعطيل النشاط السياسي والتنظيمي للحركة(١٩). في الحصيلة النهائية، عادت كل مساوئ السلطة على حركة فتح، فيما عادت إيجابيات السلطة على أفراد في الحكومة.

من ثم كان استشهاد الرئيس عرفات أحد العوامل التي فاقمت من أزمة فتح؛ فأصبحت الحركة بعده تترنح على حافة التفكك، كمنظمة وكمشروع سياسي(٢٠). وتزامنت الانتخابات التشريعية الثانية

---

(١٧) هاني المصري، «مأزق فتح،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=104751>.

(١٨) صقر أبو فخر، «حركة فتح قافلة التيه الفلسطيني الطويل،» الأيام، ٢٠٠٤/١١/١١.

(١٩) سامر إرشيد، حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠٧)، ص ١٤٨.

(٢٠) Graham Usher, «The Democratic Resistance: Hamas, Fatah, and the Palestinian Elections,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 35, no. 3 (Spring 2006), p. 22.

مع وجود ترهل تنظيمي يعصف بحركة فتح، ووجود قيادة سياسية متناحرة، حيث ظهرت الخلافات واضحةً، عندما لم تستطع الحركة التقدم بقائمة واحدة من الانتخابات التشريعية الثانية، وهو ما انعكس سلباً على فرص فتح بالفوز في الانتخابات.

في ما يخص العوامل الموضوعية، فقيام كل من أمريكا وأوروبا بفرض حصار اقتصادي وسياسي على السلطة الوطنية، أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي، إضافة إلى مقاطعة عدد من الدول العربية والغربية عرفات، بعد فرض إسرائيل الحصار عليه. بعد استشهاد عرفات وتولي عباس الرئاسة، لم تقدم إسرائيل لهذا الأخير، أي شيء من خلال المفاوضات بل زادت من ممارساتها القمعية والاستيطانية؛ فالتنصل الإسرائيلي من تطبيق الاتفاقيات المُوقّعة مع السلطة، على الرغم من تنفيذ الأخيرة جميع الالتزامات المطلوبة منها، وعدم اعتراف إسرائيل بوجود طرف فلسطيني، وهو ما كان واضحاً من خلال ممارساتها، قد أفرغ السلطة من محتواها، واختزلها في التنسيق الأمني الذي شوّه صورتها في الشارع الفلسطيني.

٢ ـ هيكل الفرص السياسية لحركة حماس

أدى الكثير من العوامل الذاتية لحركة حماس، التي تزامنت مع وجود عوامل موضوعية، دوراً في تهيئة الحركة لاقتناص الفرصة المتاحة من أجل التغيير، وهي المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني. ومهد عدد من العوامل الموضوعية لإنشاء بنية مؤسسية للحركة وإنشاء قاعدة جماهيرية لها، ما مكّنها من التطور.

قام الاحتلال الإسرائيلي بدعم الإخوان بطريقة غير مباشرة من أجل ضرب منظمة التحرير والفصائل المنضوية تحت لوائها، فلم يقمع الاحتلال أي نشاط لحركة الإخوان[٢١] مما مكنها من ممارسة نشاطاتها الدعوية والاجتماعية وبناء مؤسساتها، مستغلة هذه الفرصة لصالحها.

شكلت الثورة والمقاومة الإسلاميتان، في كل من إيران ولبنان، حافزاً لحركة حماس بأنه يمكنها القضاء على الاحتلال[٢٢]؛ فرأت في اندلاع الانتفاضة الأولى نافذة سياسية لممارسة العمل العسكري تحت اسم جديد ـ حركة المقاومة الإسلامية حماس ـ بناءً على الضغوط الداخلية من القيادة الشابة للحركة، ما عزز من فرصها السياسية على الساحة الفلسطينية.

من ثم جاء توقيع اتفاق أوسلو الذي أدى إلى قيام دور مختلف لكل من حركة فتح وحركة حماس؛ فمعارضة حركة حماس الاتفاق منذ البداية، ورفض مشاركتها في النظام السياسي، لأنها

---

(٢١) عيسى، «المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» ص ٢٦.

(٢٢) سيد مرتضى حسيني، «تأثير الثورة الإسلامية على حماس وحزب الله،» <http://www.navideshahed.com/ar/index.php?>.

قائمة على الاتفاق وتنبُّئها بفشله، أدى إلى تزايد فرصها وتناقص فرص حركة فتح، مع كل فشل رافق مسار المفاوضات.

أدى استشهاد عرفات، وما تبعه من نشوء خلافات وانشقاقات داخل حركة فتح، إلى حسم حركة حماس قرارها بشأن المشاركة في النظام السياسي؛ فرأت حركة حماس في استشهاد عرفات الذي ترك فراغاً في النظام السياسي، فرصة كبرى للولوج إلى النظام السياسي، لأن الحركة، وإن شاركت في ظل وجوده فلن تستطيع إحداث أي تغيير في الواقع السياسي.

في ما يتعلق بالعوامل الذاتية، أعطت حركة حماس، في بداية نشأتها كإخوان مسلمين، الأولوية للعمل الاجتماعي والخدماتي في فكرها وممارساتها[٢٣]، من خلال البنية المؤسسية التي أنشأتها المتمثلة بالمساجد والمؤسسات القائمة عليها[٢٤]، والمؤسسات الطبية[٢٥] والتعليمية[٢٦] والمؤسسات السياسية[٢٧]. وقد أولت الحركة اهتماماً كبيراً بأُسر الشهداء والمعتقلين والفقراء والمرضى[٢٨]. إن استقطاب الحركة هذه الفئات الاجتماعية زاد من تأييدها الشعبي في الوقت الذي لم تستطع فيه السلطة تقديم الحد الأدنى من مطالب هذه الفئات[٢٩]. ساعد الحركة أيضاً، تبنيها الخطاب الديني في تعاملها على كل المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، العامل الأبرز في استقطاب المؤيدين إليها[٣٠].

في ما يخص عمل الحركة المقاوم، فقد تطور في أوائل التسعينيات مع تشكيلها كتائب عز الدين القسام، فاستخدمت أسلوب خطف جنود إسرائيليين، ونفذت الكثير من العمليات الاستشهادية[٣١]. مع اندلاع انتفاضة الأقصى، كثفت الحركة من عملياتها ضد الاحتلال، ما زاد من وتيرة استهدافها من قبل الاحتلال عبر اغتيال ليس قادة الجناح العسكري فقط، وإنما امتد الاغتيال ليصيب عدداً كبيراً من قادتها السياسيين، وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين.

---

(٢٣) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، المادتين العشرون والحادية والعشرون.

(٢٤) Timothy Bennett, «Violence and Institutionalization in Islamic Activism: Explaining Moderation,» (Master Thesis, Naval Postgraduate School, 2006), p. 49.

(٢٥) Glenn Robinson, «Hamas as Social Movement,» in: Quintan Wiktorowicz, *Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach*, Indiana Series in Middle East Studies (Indianapolis, IN: Indiana University Press, 2004), p. 127.

(٢٦) Bennett, Ibid., p. 49.

(٢٧) Robinson, Ibid., p. 128.

(٢٨) رجب حسن البابا، «جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية، ١٩٨٧ - ١٩٩٤م،» (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، ٢٠١٠)، ص ١٦٦ - ١٦٧ و١٧٠ - ١٧٢.

(٢٩) عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من «فتح» إلى «حماس» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ١٠١.

(٣٠) بلال الحسن، «أسباب تقدم حماس وتراجع فتح،» الشرق الأوسط، ٢٠٠٥/٥/٨.

(٣١) حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، حماس منذ انطلاقتها حتى معركة حجارة السجيل، ١٩٨٧ - ٢٠١٢ (غزة: حركة المقاومة الإسلامية، ٢٠١٣)، ص ١١ و١٦.

إن اغتيال المؤسس زاد من قوة حركة حماس وتماسكها، على العكس مما حدث مع حركة فتح، لأن حركة حماس تعتمد في كل قراراتها على المؤسسة وليس على الفرد، ما مكّنها من تجاوز استشهاد مؤسسها. بينما في حركة فتح، أحدث استشهاد مؤسسها وقائدها أزمةً سياسيةً وتنظيميةً، كونها كانت تعتمد على قرار الفرد وليس المؤسسة.

استمرت الحركة في عملياتها العسكرية، ما أجبر قوات الاحتلال على انسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة عام ٢٠٠٥. لقد أكدت الحركة أن المقاومة كوسيلة لاسترداد الأرض المحتلة، أثبتت نجاحها واستطاعت تحرير القطاع من الاحتلال على العكس من مسار المفاوضات الذي تبنته حركة فتح، والذي لم يحقق إلا مزيداً من التنازل والاستيطان وتهويد القدس.

وفي ما يتعلق بقوائم حماس الانتخابية، لقد تقدمت الحركة بقائمة مركزية موحدة حيث لم يقم أي من أعضائها بالترشح خارج القوائم الرسمية. وكان اختيار المرشحين بناءً على معايير حددتها الحركة ومنها أن يكون الأشخاص مشهوداً لهم بالنزاهة الأخلاقية والمالية ويحظون بشعبية جماهيرية، وذوي مؤهلات علمية عالية[٣٢].

استطاعت حركة حماس توظيف ميزان الفرص السياسية في الحالة الفلسطينية، بما يخدم استراتيجيتها السياسية وبرنامجها الانتخابي، ما انعكس إيجاباً على نتائج الانتخابات التشريعية. أدركت حركة حماس أن أمامها منافساً لديه الكثير من الثغر، وتكتظ مسيرته بالتناقضات، مما يقلل من فرصه في المنافسة الحقيقية، والفوز، بينما بذلت الحركة مجهوداً كبيراً لتعزيز تلك الثغر، وتأكيد كل التناقضات التي تجتاح الخصوم (حركة فتح) وتحول دون تحقيق الفوز، وبهذا تكون حماس قد استثمرت فرص النجاح كلها، وعززت كذلك كل عوامل تراجع الخصوم وهزيمتهم. بمعنى آخر، إن فوز حماس لم يكن ذاتياً محضاً، وإنما كان نتيجة عوامل موضوعية مهمة، أبرزها الهشاشة التنظيمية التي عصفت بالخصوم، في غياب منافسين آخرين على الساحة السياسية، كالجهاد الإسلامي وغيرها، ممن نأى بنفسه من أوسلو، وإفرازاته السياسية كالانتخابات.

رابعاً: حركة حماس في الحكم

عقدت الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦، وفازت حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي (٦٠ بالمئة)، وهو ما أهلها لتشكيل الحكومة، وعليه كلّف عباس إسماعيل هنية تشكيل الحكومة العاشرة[٣٣].

(٣٢) أحمد مصطفى زيد، «حماس والانتخابات التشريعية الثانية ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦،» (رسالة ماجستير، جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية، ٢٠١١)، ص ٨١ و٨٣.

(٣٣) مرسوم رئاسي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦م باختيار وتكليف رئيس الوزراء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

اضطرت حماس إلى تشكيل الحكومة منفردة بسبب مقاطعة الفصائل لها(٣٤)، على الرغم من محاولتها تشكيل حكومة ائتلاف وطني في البداية(٣٥).

مع تسلم الحركة مقاليد الحكم، بدأت الصراعات والنزاعات على الصلاحيات ما بين مؤسسة الرئاسة والحكومة(٣٦)، إضافة إلى فرض إسرائيل والمجتمع الدولي وبعض العرب، حصاراً مالياً وسياسياً، أدى إلى عدم قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين(٣٧). تأزم الوضع بين الحركتين إلى حد الوصول إلى الاقتتال واستخدام القوة والعنف، ما حدا بالقيادات الفلسطينية في السجون الإسرائيلية إلى بلورة وثيقة الوفاق الوطني، التي نتج منها لاحقاً الاتفاق بين الطرفين وتشكيل الحكومة الحادية عشرة (حكومة الوحدة الوطنية) التي لم تعمر طويلاً بسبب الخلافات والتجاذبات السياسية بين الحركتين، ما دفع حركة حماس إلى قيامها بانقلاب عسكري في القطاع عام ٢٠٠٧، وعليه قام عباس بإقالة الحكومة وإعلان حال الطوارئ وتعيين سلام فياض رئيساً لها. نتج من ذلك وجود حكومتين: الأولى في رام الله والثانية في القطاع.

في إثر الانقلاب في القطاع، شكلت حماس حكومة برئاسة هنية وبعضوية عدد من الوزراء من القطاع، واستخدمت مباني السلطة ومؤسساتها، وأجرت تغييرات على الهياكل الإدارية في المؤسسات الحكومية(٣٨). عملت حماس في القطاع على تفعيل المجلس التشريعي، بينما بقي المجلس التشريعي معطلاً من الناحية الرسمية. لقد جرى الكثير من المحاولات للمصالحة بين الطرفين، إلا أنها لم تتكلل بالنجاح.

أدى الانقلاب إلى تدهور الوضع الاقتصادي في القطاع بسبب الحصار الذي فرض على حركة حماس؛ فانتشر الفقر وارتفعت نسبة البطالة وتوقف تدفق المواد الغذائية والأدوية ومواد البناء إلى القطاع(٣٩). على الصعيد الأمني، أجرت حماس تغييرات على الأجهزة الأمنية بإلغاء بعضها أو دمجه، واستحداث أجهزة جديدة(٤٠). ومن أهم إنجازاتها على هذا الصعيد، محاربة ظاهرة العملاء، ما أدى إلى حرمان الاحتلال تتبع أنشطة الفصائل المقاومة وتحركاتها.

---

(٣٤) هاني المصري، «حكومة حماس حكومة اللون الواحد،» الأيام، ٢٠٠٦/٣/٢١.

(٣٥) نادية عباس سعد الدين، «الحركات الدينية السياسية ومستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص ١٨٧.

(٣٦) خليل الشقاقي، انفصال غزة السياسي: إلى متى وهل يمكن الرجوع عنه؟ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٨)، ص ٢.

(٣٧) عيسى، «المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» ص ٢٢٣.

(٣٨) Are Hovdenak, ed., *The Public Services under Hamas in Gaza: Islamic Revolution or Crisis Management?* (Oslo: Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2010), pp. 11 and 13.

(٣٩) Daniel Byman, «How to Handle Hamas: The Perils of Ignoring Gaza's Leadership,» *Foreign Affairs*, vol. 89, no. 5 (September-October 2010), <https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2010-09-02/how-handle-hamas>.

(٤٠) مريم عيتاني، معد، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، تحرير محسن صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨)، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

بالنسبة إلى الحقوق والحريات العامة، فقد مارست حماس ما مورس عليها وهي في صفوف المعارضة، من اعتقال سياسي وقمع لحرية الصحافة والإعلام وملاحقة الكتّاب، إضافةً إلى محاولتها أسلمة المجتمع. في ما يتعلق بالمقاومة المسلحة، تراجع عدد عملياتها العسكرية ومنعت الفصائل من إطلاق الصواريخ رداً على القصف الإسرائيلي وعملت على ملاحقتها في محاولة منها لتثبيت التهدئة مع إسرائيل[٤١]، إلا أن الوقائع على الأرض في حرب «العصف المأكول»، أثبتت أن الحركة لم تتخلَّ عن المقاومة، بل كانت تعدّ العدّة لأي حرب محتملة مع إسرائيل.

إن طبيعة العلاقة التي سادت بين حماس، بعد تفردها في حكم القطاع، وسائر الفصائل والحركات محكومة بمدى التزام الحركات بقرار حماس، وبخاصة في ما يخص التهدئة مع إسرائيل؛ فحماس في الحكم تشبه إلى حد كبير فتح في الحكم، فقد مارست حماس بحق الفصائل ما كان يمارس بحقها، وهي في صفوف المعارضة، أثناء حكم فتح.

خامساً: دور العوامل الإقليمية في تغيير هيكل الفرص السياسية

تغير موقف حركة حماس بناءً على تغير الفرص في البيئة السياسية الإقليمية العربية، فكما هو معروف، فإن كلاً من حزب الله وسورية وإيران من حلفاء حركة حماس، ولكن بعد سيطرة حماس على القطاع، والتغيرات التي حدثت على المستوى الإقليمي العربي، المتمثلة بفوز الإخوان المسلمين في تونس، ووصول جماعة الإخوان في مصر للحكم، اعتبرت حماس أن هذه التغيرات انتصارٌ لها ودعمٌ لموقفها. عليه، غيرت من موقفها تجاه مثلث الممانعة، فخرجت من سورية التي احتضنتها ودعمتها ودرّبت جناحها العسكري، ولحقت بقطار قطر وأموالها؛ لتنضم إلى تحالف الإخوان المتمثل بمثلث مصر وتركيا وقطر، بضغط من جماعة الإخوان العالمية، وقيادة حماس في الخارج، فظهرت الحركة غير وفيّة، ولم تحفظ الجميل لمن احتضنها ودعمها، إضافة إلى دعمها المعارضة السورية ضد النظام، ما شكل إحراجاً للحركة؛ ليس على المستوى الخارجي فقط، وإنما على المستوى الداخلي أيضاً، وبخاصة قيادة غزة، فكان أسوأ قرار اتخذته الحركة بعد انقلابها العسكري.

خسرت الحركة رهانها على سقوط النظام السوري، وبدلاً من ذلك سقط حكم الإخوان في مصر، وسقط معه الدعم السياسي للحركة، على الرغم من أن الإخوان خلال مدّة حكمهم القصيرة لم يقدموا إلا دعماً على المستوى السياسي النظري. خسرت حماس الدعم السياسي والمالي، والدعم العسكري الإيراني، وقطعت كل من سورية وحزب الله علاقاتهما بالحركة، فأصبحت أمام منزلق خطير؛ لا يمكنها العودة إلى حلف الممانعة في ظل فقدان الثقة بها، ولا يمكنها الخروج من قطر، ما انعكس على الحركة سلباً. شددت مصر الحصار على القطاع بعد سقوط حكم الإخوان،

---

(٤١) صبحي عسيلة، «حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة،» الأهرام، ٢٠١٠/٥/١، <http:// digital.ahram.org.eg/articles.aspx?>.

ورفضت إيران استقبال مشعل على الرغم من زيارة وفد قيادي من حماس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ طهران بعد الشكر الذي قدمه الناطق الإعلامي باسم الجناح العسكري للحركة في ذكرى انطلاقتها السابعة والعشرين، في محاولة من الحركة لترطيب الأجواء من أجل المصالحة، وإعادة العلاقة ما بين الطرفين.

يكمن السبب وراء عدم استقبال مشعل من جانب إيران، من وجهة نظر الباحث عمرو، في أن إيران تنظر إلى مشعل بتوجس، بسبب موقفه من الأحداث في سورية. فقد غلبت حركة حماس مصالحها على علاقتها بالنظام السوري الذي دعمها، وساندها، واحتضنها بعد طردها من الأردن في التسعينيات. هنا، خسرت حماس مشروع الانتماء لمثلث المقاومة، وارتهنت لمثلث التحالف الإخواني الذي خسر الرهان على الثورات العربية وحوصر عربياً؛ فحماس غير قادرة على العودة السريعة إلى مثلث الممانعة، بسبب عدم قدرتها على تبرير موقفها على المستوى الإقليمي والوطني وحتى المستوى الداخلي، وقيادة الداخل والجناح العسكري محرجة جداً من موقف الحركة الرسمي الذي خذل من احتضنهم في الوقت الذي تخلى عنهم الجميع. هذا التباين ظهر بوضوح من أعلى مرتبة عسكرية في حماس، من خلال تصريح القائد العام لكتائب عز الدين القسام، محمد الضيف من خلال رسالة التعزية بشهداء حزب الله، حيث صرّح بوضوح أن «بندقية المقاومة يجب أن تكون واحدة وهدفها واحد، وأن توجه نحو العدو الإسرائيلي، ويكفي للأمة استنزافاً لطاقاتها وتبديداً لإرادتها». اعتماداً على ما سبق، يرى الباحث أن من السذاجة السياسية تقييم ثوابت حماس واستراتيجيتها بمعزل عن الفرص السياسية المتاحة للحركة.

إن حماس تعي جيداً كيفية استثمار الفرص المتاحة وتحسن استغلالها، لكنْ ثمة أمرٌ لا بد من توضيحه، وهو أن اتّكاء حماس على مصلحتها أولاً، وتأثرها بسياسة الإخوان المسلمين ثانياً يوقعانها في مزالق سياسية خطيرة، وليس أدلّ على ذلك من تذبذبها السياسي بين رغبات الإخوان المسلمين وبعض أنظمة الخليج وتركيا، وانسجامها مع من تشاركهم النظرة إلى الصراع في المنطقة، ما يشير إلى مسألتين رئيستين:

الأولى، تعرّض الحركة لضائقة مالية شديدة، ما دفعها إلى استثمار الفرص السياسية المتاحة والمصحوبة بإغراءات مالية وإعلامية، ودفع ذاتي من الحركة الأم (الإخوان)، وتالياً خسرت موقعها الأصيل في محور احتضنها وموّلها سياسياً وإعلامياً ومالياً وعسكرياً. والثانية، هي أنّ ما تفعله حماس، هو انسجام طبيعي مع سياستها البراغماتية، وهنا تكمن الخطورة الحقيقية.

إن الباحث عمرو، يرى أن حماس، بقدر ما لها من عمق ديني ورصيد جهادي، فهي تظل أسيرة منظومة سياسية تضفي عليها الكثير من التقلبات السياسية، وإن بتغليفها بغلاف ديني يسمح بمرونة لا تقبلها الحركة لأحد سواها. إن هذا التذبذب في المواقف السياسية، مرده تذبذب في الأرضية السياسية التي تقف عليها الحركة، وتأثرها غير المبرر ـ شرعاً أو سياسة ـ بالفرص التي تستجد على الساحة الدولية.

تتكئ حركة حماس، شأنها شأن بقية الحركات والنظم، على ذاكرة شعبية قابلة للتغيير باستمرار، مستغلة واقع الخطاب الديني في مجتمع متدين، وشغف الشعب بالمقاومة لدحر الاحتلال، لتمرير تقلباتها السياسية غير المبررة تحت وهج العاملَين السابقَين. كما أنها تحسن توظيف ماكينتها الإعلامية، والمتحدثين باسمها لتمرير تناقضاتها السياسية، من دون أن تترك للمشاهد فرصة الاهتداء إلى تلك التناقضات الصارخة.

إن المتتبع مسيرة حماس السياسية يلحظ مسألة في غاية الأهمية، وهي أن الثابت في مسيرتها هو المصلحة الحزبية، والنجاح السياسي، على اعتبار أن سياستها منبثقة من الإسلام، بينما يظهر أن المتغير هو ما قيل عنه ذات يوم، إنه من الثوابت والاستراتيجيات التي لا تساهل فيها، ولا حياد عن أصولها، لكن الأحداث والتحالفات والاصطفافات السياسية في الوطن العربي ما بعد الربيع العربي تظهر بوضوح تذبذباً سياسياً واضحاً في موقف حماس وولاءاتها واصطفافاتها، ما يدفع بالباحث إلى الاعتقاد أن حماس تنتمي إلى مشروع سياسي تغلب عليه المصلحة والتعاطي مع كل فرصة تخدم ذلك المشروع السياسي، بصرف النظر عن مدى مشروعية تلك الفرص وانسجامها مع الثوابت الأساسية، والمعتقدات الدينية التي تضبط إيقاع برنامجها السياسي، وتحالفاتها وعلاقاتها ومواقفها المتعددة.

أوضحت مسيرة حركة حماس بجلاء مدى البراغماتية التي يتسم بها السلوك السياسي للحركة، وقدرتها على تطويع المبادئ لصالح ما تراه مفيداً لها في لحظة معينة، ومن مظاهر ذلك أنه بعد بدء الأعمال العسكرية ضد الحوثيين في اليمن باسم عاصفة الحزم من خلال تحالف عسكري بقيادة السعودية في ٢٦ آذار/مارس عام ٢٠١٥، أصدرت حماس بياناً في ٢٨ آذار/مارس أيدت فيه التحالف العربي ضد الحوثيين، وأكدت وقوفها مع الشرعية السياسية، وذلك من أجل مواكبة التغيرات السياسية الحاصلة في المنطقة العربية، ومحاولة الاستفادة منها، فيما كانت حماس تنأى بنفسها سابقاً من اتخاذ أي موقف سياسي علني، مؤيد الأحداث الإقليمية، أو معارض لها.

سادساً: مستقبل هيكل الفرص السياسية في الحالة الفلسطينية

هنا، لا بد من الإشارة إلى أن قدرة حماس على استغلال هيكل الفرص تتفاوت بين كونها حركة مقاومة تعمل من خارج السلطة، وجماعة حاكمة، ولا سيما أن قدرتها على توظيف هيكل الفرص أثناء وجودها في سدة الحكم تتناقص في جوانب، وتتزيد في أخرى، لكنها في المجمل، تبقى أسيرة علاقات دولية تفرض عليها قدراً من الانضباط السياسي، وتقلل من فرص المناورة والمراوغة، إذا ما قورن بقدرتها، وهي خارج سدة الحكم والتزاماته.

كذلك، لا بد من الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي أنه كما دفعت حركة فتح ثمن وجودها في السلطة، وما ترتب على ذلك من استحقاقات كانت في النتيجة على حساب شعبيتها، فإن حماس تأثرت كذلك بحكم وجودها في الحكم، واضطرارها إلى التعاطي مع أمور سياسية وعلاقات دولية

وإقليمية ما كان لها أن تقبل بها، لولا اضطرارها حرصاً على بقائها في سدة الحكم، والحد من الغضب الدولي والإقليمي عليها.

في ضوء حرب «العصف المأكول» التي شنتها إسرائيل على القطاع، التي حققت حماس خلالها صموداً وتطويراً لاستراتيجياتها وتكتيكاتها الحربية، يرجح الباحث عمرو، أن المستقبل السياسي هو لحركة حماس؛ فالمعطيات تشير إلى أن حماس مرشحة لأن تمر بالمراحل النضالية والسياسية نفسها، التي مرت فيها حركة فتح، من حيث الصلابة السياسية والعسكرية في السبعينيات، والتي أخذت تتآكل مع مرور الزمن والتغيرات السياسية المحلية والإقليمية حتى وصلت إلى حدّ التعاطي مع الأمر الواقع، أو القبول به، فعملت على تجيير منظومتها الفكرية لتنسجم مع التحولات الجديدة. ويرى الباحث أن حماس تسير بخطى سريعة نحو التعاطي مع الواقع المحيط، والمستجدات السياسية المتلاحقة، وهو ما يؤهلها لأن تتبوأ المكانة السياسية التي تتبوّأها حركة فتح ممثلة بالسلطة. انتهت حركة فتح بالمعنى القديم، وستنحو حماس مستقبلاً منحىً أكثر براغماتية يحل فيه السياسي مكان الأيديولوجي بصورة كاملة.

يستنتج مما سبق، أن هناك قاعدة أساسية تتحكم في السياسة الفلسطينية ومفادها: الشيء الوحيد الثابت، هو المتغير اللحظي.

بعد سيطرة حماس على القطاع أصبح عباس غير شرعي، ومن ثم اعترفت حماس بشرعيته، ومن ثم عادت تنادي بعزله طوعاً أو قسراً. كانت إيران وسورية حليفين استراتيجيين، ولكن بعد الحرب على سورية، أصبح كل من قطر وتركيا من الحلفاء الجدد لحماس. وكان محمد دحلان عدو حماس اللدود، أصبح مرحباً به في غزة، بعد خلافه مع عباس. هذا يؤكد أن الحركة تغير من مواقفها، بحسب تصورها للفرص المتاحة أمامها.

إن حركة حماس التي نشأت كمشروع إسلامي يسعى إلى تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، ورفضت الدخول في مفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي، ورفضت أيضاً المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى، لأنها نتاج اتفاق أوسلو، هي كغيرها من الحركات الأيديولوجية التي تكيّف وتطوّع أيديولوجيتها مع تغيرات الواقع السياسي من أجل تحقيق أهدافها، مناقضة في ذلك مبادئها الأيديولوجية الأساسية؛ إذ عندما أدركت حماس أن البيئة السياسية مواتية للمشاركة، وأن فرصتها في الفوز كبيرة، قررت المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية من أجل الوصول إلى السلطة.

مقدمة

تواجه الأحزاب والتنظيمات الأيديولوجية السياسية تناقضاً بين التزامها الصارم بالأفكار الأيديولوجية من ناحية، وضرورات التكيف مع الواقع المتغير من ناحية أخرى. وأوضحت الخبرة أن تبني الأحزاب والحركات لأيديولوجيا معينة لا يعني أن هناك صيغة محددة من السلوكيات، وأن النتائج ستبرز لمجرد إشهار هذا التبني؛ لأن التعاطي العملي مع الواقع يختلف عن التعاطي مع النظرية. إن الممارسة التطبيقية للنظرية يحتاج إلى قدرات وكفاءات من نوع مختلف؛ فقدرة الحزب الأيديولوجي على قراءة الواقع، وإيجاد السبل الملائمة لإحداث التغيير المطلوب في الاتجاه الذي يخدم الفكرة والهدف المستوحيين من الأيديولوجيا يعد مسألة مهمة[1]. ذلك أن الأيديولوجيات السياسية لا ينطوي معناها على أقوال عن الواقع الحقيقي، بل هي لا تعدو كونها مشاريع فكرية للمستقبل وصياغات لما ينبغي أن يصبح واقعاً فعلياً[2].

تتكون الأيديولوجيا من عنصرين أساسيين: الأول العنصر النظري، والثاني العنصر العملي، فمن الناحية النظرية تتألف الأيديولوجيا من نظام من الأفكار والقناعات التي تتناول الإنسان، ومركزه في المجتمع، وموقفه من هذا المجتمع، ومن الناحية العملية تحمل الأيديولوجيا أنصارها على انتهاج سلوك يعملون من خلاله على تحقيق تلك القناعات[3].

إلا أن الأحزاب تخضع لعملية تكيف زمني وأيديولوجي، فتتكيف زمنياً من حيث المتغيرات السياسية المصاحبة لكل مرحلة، بينما تتكيف أيديولوجياً، من خلال إبداء نوع من المرونة في

---

(١) داود تلحمي، «الأيديولوجيا والسياسة: استقلال نسبي وضوابط ضرورية،» الحوار المتمدن، العدد ١٦٧١ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=75346>.

(٢) ياكوب باريون، ما هي الأيديولوجية؟: دراسة لمفهوم الأيديولوجية ومعضلاتها، ترجمة أسعد رزوق (بيروت: الدار العلمية، ١٩٧١)، ص ٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٠.

مواقفها السياسية(٤)، بما يتلاءم وطبيعة المرحلة التي تمر بها؛ لذلك يزداد التناقض بين الأيديولوجيا والممارسة على أرض الواقع عند الأحزاب عند انتقالها من المعارضة إلى الحكم، فتجد نفسها أمام خيارين إما الأيديولوجيا وإما إدارة الواقع كما هو، والتعامل مع معطياته، فتقلل من الأيديولوجيا لمصلحة السياسة، وما تقتضيه من ضرورات التكيف. وإن كان ذلك يجعلها معرضة للاتهام بالتخلي عن معتقداتها الأيديولوجية ويعطي للعناصر المتشددة بداخلها ـ ولخصومها السياسية ـ فرصة انتقادها واتهامها بالتخلي عن مبادئها. لذلك سوف تهتم هذه الدراسة ـ تحديداً ـ بالممارسة الديمقراطية لحركة حماس كونها مقيدة بتصورها الأيديولوجي، على الرغم من أنها في الوقت نفسه محكومة بالتغيرات على الساحة الفلسطينية.

أولاً: مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها البحثية

تتمحور مشكلة الدراسة حول تحليل العوامل التي أدت إلى تغير موقف حركة حماس تجاه الممارسة الديمقراطية، من مقاطعتها لانتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٩٦ إلى مشاركتها في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦. حيث تركز الدراسة على العوامل الداخلية التنظيمية، والعوامل المتعلقة بالوضع في فلسطين والتي سوف يشار إليها في المجال الموضوعي ومنهج الدراسة، التي كان من شأنها تغيير موقف الحركة من المشاركة في الانتخابات التشريعية، وإلى أي مدى يتسق هذا التغيير مع الإطار الأيديولوجي للحركة، ونظرتها إلى الديمقراطية، ومدى احترامها قواعد الممارسة الديمقراطية داخلها، وفي علاقتها بالفصائل الفلسطينية الأخرى، مستفيداً من مفهوم هيكل الفرص السياسية (Structure of Political Opportunity).

بما أن حركة حماس نشأت كحركة أيديولوجية سياسية مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، فإن الطابع السري هو الغالب عليها، وهي مقيدة بتصورها الفكري، والمتمثل بميثاق الحركة الصادر عام ١٩٨٨، الذي لا يعطي للديمقراطية مجالاً واسعاً فيه. إلا أن تطور الواقع الفلسطيني فرض عليها التكيف مع الظروف الجديدة التي أعقبت اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣.

في هذا السياق يمكن تحديد المجال الموضوعي للدراسة في بحث العوامل التي أدت إلى تغيير موقف حركة حماس، والتي تتمثل ببحث تطور الواقع السياسي الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو، وظهور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، واكتساب الحركة مزيداً من الشرعية بزيادة قوتها الشعبية؛ بسبب تماسكها التنظيمي، ووحدة نخبتها، وتبنيها الفكر الإسلامي، ونهج المقاومة خلافاً لنهج التسوية والمفاوضات الذي تبنته حركة فتح، والذي ترافق مع انخفاض متزايد للثقة السياسية في كفاءة حركة فتح على إدارة شؤون السلطة؛ بسبب الفساد المالي والإداري، وتنامي المصالح

(٤) عادل الأسطل، «الجذور الدينية في المجتمع اليهودي وأثرها في الموروث الأيديولوجي للأصولية الصهيونية (الجزء الرابع)،» وكالة النهار الإخبارية (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، <http://www.alnaharnews.net/ar/news.php?maa=View&id=57618>.

الذاتية الضيقة، والخلافات الداخلية، وتحمل حركة فتح المسؤولية عن نتائج ما آلت إليه القضية الفلسطينية على المستويين الداخلي والخارجي.

هذا الواقع، غيّر من هيكل الفرص السياسية أمام حركة حماس، ووفر لها فرصاً أكبر للإفصاح عن حجم التأييد الشعبي لها من خلال خوض الانتخابات التشريعية الثانية. لكنّ هذا التطور أثار مشكلات أخرى تتعلق بموقف حماس الأيديولوجي تجاه مسألة الديمقراطية، وبمدى وجود الديمقراطية داخل تنظيمها.

أما المجال الزمني للدراسة فيمتد من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠١٢، حيث شهد عام ١٩٩٤ ولادة السلطة الوطنية، وبناء مؤسساتها المختلفة بناءً على البرنامج المرحلي لاتفاق أوسلو، وما تبعه من القيام بانتخابات تشريعية أولى عام ١٩٩٦، امتنعت حركة حماس عن المشاركة فيها. على خلاف ذلك، تغيّر موقفها في عام ٢٠٠٦ وقررت المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، وانتقلت من دور المعارضة إلى الحزب الحاكم، وما تبعه من حدوث الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني في عام ٢٠٠٧، الذي أدى إلى قيام حكومتين: إحداهما في الضفة الغربية، والثانية في قطاع غزة، والذي تعزز بقيام حركة حماس في تموز/يوليو عام ٢٠١٢ بمنع لجنة الانتخابات المركزية من تحديث سجلات الناخبين، تمهيداً لإجراء انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ما اضطر السلطة في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢ إلى إجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية من دون القطاع.

في إطار هذه الإشكالية تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

١ ـ ما العوامل التي أدت إلى تغيير هيكل الفرص السياسية في السياق الفلسطيني ضد حركة فتح ولصالح حركة حماس؟

٢ ـ كيف برّرت حركة حماس موقفها تجاه الانتخابات التشريعية لأعضائها ومناصريها، وذلك في ضوء الإطار الأيديولوجي لها؟ وما هي الحجج التي استندت إليها لتحقيق ذلك؟

٣ ـ إلى أي مدى تتوافر الديمقراطية الداخلية في تنظيم حركة حماس؟ وإلى أي مدى التزمت الحركة في مبادئ الممارسة الديمقراطية بعد فوزها في الأغلبية في انتخابات عام ٢٠٠٦ وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة؟ وهل استطاعت الحركة تطبيق الديمقراطية التي عبر عنها برنامجها الانتخابي؟

٤ ـ كيف فسّرت حركة حماس انقلابها العسكري في عام ٢٠٠٧ ضد مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وانفرادها بحكم قطاع غزة، وذلك في ضوء القانون الأساسي الفلسطيني الذي تمت الانتخابات التشريعية الثانية وفقاً له؟

٥ ـ إلى أي مدى التزمت حكومة حماس باحترام الحقوق والحريات العامة للفلسطينيين في قطاع غزة منذ انفرادها بالسلطة وتطبيق القانون؟

٦ ـ إلى أي مدى التزمت حركة حماس بالديمقراطية في إدارة علاقاتها مع الفصائل الفلسطينية الأخرى المخالفة لها في قطاع غزة؟

٧ ـ هل اعتماد حركة حماس النهج الديمقراطي يمثل تغيراً في الفكر السياسي للحركة وموقفها من قضية الممارسة الديمقراطية، أم أنه وسيلة من أجل تحقيق مصالحها ووصولها إلى سدة الحكم؟ وهل حركة حماس بحاجة إلى مراجعة ميثاقها في ضوء ممارساتها السياسية بدءاً من مشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من عدد من الاعتبارات العلمية والعملية، وذلك على النحو الآتي:

١ ـ قلة الدراسات الأكاديمية التي ركزت بصورة خاصة على موقف حركة حماس تجاه الممارسة الديمقراطية، فرغم كثرة الدراسات عن الحركة إلا أن أغلبها قد تناول نشأتها، أو خطابها السياسي، أو موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية، أو دورها الكفاحي، أو قيامها بالانقلاب في قطاع غزة.

٢ ـ تزايد وزن حركة حماس وأهميتها على الساحة الفلسطينية، وبخاصة بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية الثانية، وانتقالها من المعارضة إلى الحكم، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، وانقلابها على السلطة الوطنية في قطاع غزة عام ٢٠٠٧.

٣ ـ تسليط الضوء على موقف حركة حماس تجاه الممارسات الديمقراطية المتمثلة بالحريات العامة، وعلاقتها بالقوى الوطنية والإسلامية وهي في صفوف المعارضة، وموقفها الحالي بعد سيطرتها على قطاع غزة وتفردها بإدارة شؤونه.

٤ ـ إن اعتماد الدراسة على مفهوم هيكل الفرص السياسية كأداة لتحليل الفرص التي اتيحت لحركة حماس، ودفعتها إلى تغيير موقفها من المشاركة في الانتخابات، والنظام السياسي الفلسطيني، يضيف إسهاماً نظرياً في فحص عملية التغير التي حدثت عند الحركة، وأثرها في الممارسة الديمقراطية.

ثالثاً: الدراسات السابقة

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات أساسية: الأولى تتصل بمفهوم هيكل الفرص السياسية، والثانية تتعلق بالأحزاب والحركات الأيديولوجية، والثالثة تختص بحركة المقاومة الإسلامية حماس.

١ ـ مفهوم هيكل الفرص السياسية

تركز هذه الدراسات على تناول نشأة مفهوم هيكل الفرص السياسية وتطوره وتعريفاته المختلفة، وكيفية تجاوز أوجه قصوره، وإبراز إسهام هذا المفهوم كأداة مفيدة في التحليل السياسي، إضافة إلى تناول أبرز عوامله وعناصره والمقولات المشتقة منه التي تدور حول العلاقة بين الدولة وجهازها من جهة، والجماعات الاجتماعية الفاعلة من جهة أخرى، وذلك أثناء المرور بعملية التحول المجتمعي[٥].

٢ ـ الأحزاب والحركات الأيديولوجية

هي مجموعة الدراسات التي تم الاستفادة من إسهاماتها في فهم تطور الحركات الأيديولوجية وتكيفها مع بيئتها السياسية؛ وتقسم هذه الدراسات قسمين: **الأول**، يتناول الحركات الإسلامية، والثاني يتناول الأحزاب الأيديولوجية الغربية.

أ ـ الحركات الإسلامية: يندرج في هذا الإطار دراسات تناولت أصناف الحركات الإسلامية وموقفها من الديمقراطية، والتغيير السياسي، والتعددية السياسية، والحريات العامة، وآلياتها في بناء نفوذها السياسي، والاجتماعي، وتغلغلها الفكري، والأيديولوجي في مختلف مؤسسات المجتمع، وكيفية تطويع الأيديولوجيا التي تنتهجها هذه الحركات لتخدم أهدافها وفرصها في الوصول إلى السلطة[٦].

---

(٥) انظر على سبيل المثال: ناهد عز الدين، «مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي،» مجلة النهضة، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، ص ٥٩ ـ ١٠٦.

انظر أيضاً: Marco Giugni, «Political Opportunity: Still a Useful Concept?,» in: Michael Hanagan and Chris Tilly, eds., *Contention and Trust in Cities and States* (Switzerland: Springer Netherlands, 2011), pp. 271-283; Sidney Tarrow, «National Politics and Collective Action: Recent Theory and Research in Western Europe and the United States,» *Annual Reviews of Sociology*, vol. 14 (1988), pp. 421-440; Hanspeter Kriesi, «The Political Opportunity Structure of New Social Movements: It's Impact on Their Mobilization,» in: J. Craig Jenkins and Bert Klanderman, eds., *The Politics of Social Protest: Comparative Perspectives on States and Social Movements* (New York; London: Taylor and Francis, 1995), pp. 83-98, and Katrina Morgan, «Considering Political Opportunity Structure: Democratic Complicity and the Antiwar Movement,» (Political Science Senior Thesis, April 2006), p. 83.

(٦) انظر إلى بعض الدراسات التي تناولت الحركات والأحزاب الأيديولوجية: أحمد حسين حسن، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني: دراسة في استراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٥٦؛ عبد العاطي محمد عبد الحليم، «الحركات الإسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ٣٨٥؛ تمارا كوفمان ويتس، «الأحزاب الإسلامية: ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية،» سلسلة ترجمات الزيتونة (٢٩)، مجلة الديمقراطية، السنة ١٩، العدد ٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ص ٤؛ مجدي حماد [وآخرون]، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٤٢٤؛ زهراء محمد شعبان، «النظام السياسي والحركات الإسلامية: دراسة لبعض الحركات في إندونيسيا وباكستان،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١)، ص ٢٣٩، ورائد محمد دبعي، «أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة «الإخوان =

ب ـ الأحزاب الأيديولوجية الغربية: اهتمت هذه الدراسات بعامة، بأداء الأحزاب والعوامل التي تكمن وراء التغيير لديها، بالتركيز على الأحزاب الشيوعية الغربية، وكيفية تطورها، وتكيفها، واستجابتها للتغيرات السياسية الخارجية(٧).

٣ ـ حركة المقاومة الإسلامية حماس

هي مجموعة الأدبيات التي اختصت بدراسة حركة حماس من حيث النشأة التاريخية والفكر والأيديولوجيا والخطاب السياسي(٨)، وقرار مشاركتها في النظام السياسي والعوامل التي أدت إلى فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية، وما ترتب على مشاركتها من أحداث سياسية، وإشكالية العلاقة بينها وبين حركة فتح(٩).

= المسلمين في مصر نموذجاً،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١٢)، ص ٢١٨.

انظر أيضاً: Ziad Munson, «Islamic Mobilization: Social Movement Theory and the Egyptian Muslim Brotherhood,» *The Sociological Quarterly*, vol. 42, no. 4 (2001), pp. 487-510, and Timothy Bennett, «Violence and Institutionalization in Islamic Activism: Explaining Moderation,» (Master Thesis, Naval Postgraduate School, 2006), p. 85.

(٧) ومن أبرزها: Daniel Keith, «Party Organisation and Party Adaptation: Western European Communist and Successor Parties,» (Doctoral Thesis, University of Sussex, April 2010), p. 329 and Luis Fernandez, *Electoral Incentives and Organisational Limits: The Evolution of the Communist Party of Spain (PCE) and the United Left (IU)* (Barcelona: The Institute of Political and Social Sciences (ICPS), 2002), p. 36.

(٨) ومن أمثلة هذه الدراسات: خالد سليمان محمود، «أثر حركة المقاومة الإسلامية «حماس» على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٤،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٤)، ص ١٧١؛ شاؤول مشعال وأبرهام سيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيف، تعليق علي بدوان (دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص ٢٠٨؛ خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ط ٢ (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٣٦٨؛ رجب حسن البابا، «جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤م،» (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، ٢٠١٠)، ص ٤٢٥؛ خالد علي الزواوي، «دراسة في مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين وأثرها على الممارسة السياسية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١١)، ص ٢٨١، ووائل عبد الحميد المبحوح، «المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦م: دراسة تحليلية،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠)، ص ٢٣١.

انظر أيضاً: Jennifer Cooke, «Hamas in Gaza: History, Doctrine, and Practice,» (Master Thesis, Texas State University, Graduate College, December 2011), p. 120, and Marc Walther, «Hamas between Violence and Pragmatism,» (Master Thesis, Naval Postgraduate School, 2009), p. 159, and Joyce Hamade, «The Construction of Palestinian Identity: Hamas and Islamic Fundamentalism,» (Master Thesis, McGill University, Institute of Islamic Studies, 2002), p. 108.

(٩) انظر على سبيل المثال بعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت حركة المقاومة الإسلامية حماس: غازي حمد، «حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية: دراسة في المتغيرات السياسية ٢٠٠٦م،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات شرق أوسطية، ٢٠١١)، ص ٣٠٠؛ باسم الزبيدي، حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه؟ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠١٠)، ص ١٨٦؛ حسام علي الدجني، «فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (٢٠٠٦م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني،» (رسالة =

تناولت الدراسات المتعلقة بحركة حماس الحركة من مختلف الجوانب ومن مناظير متعددة، إلا أنها أغفلت الجانب المتعلق بالممارسة الديمقراطية للحركة، وكيفية ممارسته تبعاً للفرص المتاحة أمام الحركة؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لمحاولة تحديد العلاقة بين الإطار الفكري للحركة والجانب التطبيقي لممارساتها بناءً على فرصها المتاحة، من أجل توضيح موقفها من الممارسة الديمقراطية بالاستفادة من مختلف الدراسات السابقة من خلال استخدام مفهوم مختلف عما استخدم في تلك الدراسات وهو مفهوم هيكل الفرص السياسية.

رابعاً: فروض الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة والتساؤلات البحثية، ومن عرض الدراسات السابقة، يمكن صياغة الفرض الرئيس على النحو التالي:

وجود علاقة إيجابية بين إدراك حركة حماس تغير هيكل الفرص السياسية المتاح أمامها، بناءً على التغيرات التي طرأت على النظام السياسي الفلسطيني من ناحية، وتغيير موقفها من الممارسة الديمقراطية الانتخابية، واتخاذها القرار بخوض انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦ من ناحية أخرى.

ويرتبط بهذا الفرض الرئيس عدد من الفروض الفرعية:

١ ـ وجود علاقة إيجابية بين تدهور الثقة السياسية في حركة فتح من جانب المواطنين، وتزايد الفرص السياسية أمام حركة حماس. ويشير هذا الفرض إلى أن تبني حركة فتح لاتفاقية أوسلو التي أنشئت السلطة على أساسها، ومشاركتها في تنفيذها باعتبارها الطرف الفلسطيني الرئيس، ودخولها

= ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠)، ص ١٧١؛ بلال محمود الشوبكي، «التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: حركة حماس نموذجاً،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٧)، ص ١٥٤؛ عمير الفرا، «حركة المقاومة الإسلامية «حماس» دراسة أسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص ١٥٥؛ نعمان عبد الهادي فيصل، «الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة مقارنة،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، برنامج ماجستير العلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص ٢٦٣؛ معتز سمير الدبس، «التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السيابية، ٢٠١٠)، ص ١٥٣؛ كفاح حرب عودة، «أحداث حزيران ٢٠٠٧ في قطاع غزة وتأثيرها على «المشروع الوطني الفلسطيني» استراتيجياً وتكتيكياً،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٩)، ص ٢٠٣، وعواد جميل عودة، «إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠م)،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١١)، ص ٢٢٣.

انظر أيضاً: Jarle Sunsehaugen, «Hamas in the West Bank: A Study of the Political Position of the West Bank Branch between 1987 and 2007,» (Master Thesis, University of Bergen, 2011), p. 128, and Mariana Dussin, «Civil Society and Social Capital: The Case of the Rise of Hamas,» (Master Thesis, Swansea University, School of Arts and Humanities, Department of Political and Cultural Studies, 2009), p. 79.

في التفاوض والتنسيق الأمني مع إسرائيل وفقاً لاتفاقية أوسلو، وانتشار الفساد المالي والإداري في السلطة، وتدني المستوى الاقتصادي والمعيشي، والخلافات داخل حركة فتح، واستمرار الاستيطان والحملات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، أدى كل ذلك إلى اهتزاز الثقة السياسية لقطاع متزايد من الفلسطينيين تجاه حركة فتح، وكان من شأن ذلك كله انخفاض شعبية حركة فتح وزيادة الفرص السياسية لحماس.

٢ ـ وجود علاقة إيجابية بين نجاح حركة حماس في الانتخابات غير السياسية، ووعي قيادة حماس حجمَ الالتفاف الشعبي حولها، وزيادة فرصها في النجاح في الانتخابات التشريعية الثانية. ويشير هذا الفرض إلى العلاقة بين ما يسميه بعض الباحثين في الانتخابات «الانتخابات غير السياسية»، التي تشير إلى انتخابات النقابات المهنية، والاتحادات الطلابية، وانتخابات المجالس البلدية والقروية والمحلية، وتحقيق حماس فوزاً كاسحاً في العديد من هذه الانتخابات وحصد أغلبية المقاعد، مما أوجد ثقة سياسية لدى الحركة، وأعطاها مؤشراً للمشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية.

٣ ـ وجود علاقة إيجابية بين مشاركة حركة حماس في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني من خلال الانتخابات التشريعية الثانية، وزيادة النقد الموجه إليها بشأن مدى التزامها بمنطلقاتها الأيديولوجية. ويشير هذا الفرض إلى ما ترتب على مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية، وانتقاد عدد من الحركات الفلسطينية لحماس، والتشكيك بمدى التزامها بمنطلقاتها الأيديولوجية، وبرنامجها السياسي.

خامساً: منهج الدراسة

يمكن تحليل النظام السياسي من زاوية تغير الفرص المتاحة للدولة أو للجماعات المتنافسة في إطارها، التي تشمل الأحزاب والنقابات والحركات الاجتماعية، ومؤدى ذلك أنه في سياق أي وضع سياسي يتيح فرصاً متباينة للجماعات، كما أنه يفرض قيوداً متباينة عليها. وتختلف درجة وحجم الفرص والقيود وفقاً للسياسات العامة التي تتبعها الحكومة. بناءً على ذلك، تنطلق هذه الدراسة من مفهوم هيكل الفرص السياسية، ويقصد بهذا المفهوم «تلك التغييرات التي تطرأ على النظام السياسي القائم، وتطال هياكله المؤسسية بما يضيق من الفجوة في عناصر القوة النسبية بين الدولة، والقوى المناهضة، بحيث تستفيد من هذه الفرص لتأسيس التنظيم المعبر عن مطالبها في ما يعرف بالتعبئة التنظيمية»[١٠].

(١٠) عز الدين، «مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي،» ص ٦٤

يعد مفهوم هيكل الفرص السياسية من الركائز المهمة لدراسة الحركات الاجتماعية، فحجته الأساسية ترتكز على العلاقة بين الحركة الاجتماعية، وبيئتها، وبخاصة بيئتها السياسية[11]. إنّ الجماعات تنشأ، وتتحد خصائصها، وتنجح وتفشل، بناءً على فرص معينة، ويؤدّي التغيير في خصائص النظام السياسي القائم دوراً مهماً في وجودها أو غيابها، فليس هناك نظام سياسي ثابت عبر الزمان والمكان، فالتغير قد يطرأ على أي نظام، وهذا التغير قد يجعله أكثر عرضة لاحتجاج الجماعات الساخطة، وأكثر استجابة لمطالبها بالتغيير. فالفرصة السياسية هي عبارة عن التغير في قدرة الجماعة على الاستفادة من عملية التحول السياسي بشكل يزيد من تأثيرها في تلك العملية ذاتها[12].

لقد تأسس مفهوم هيكل الفرص السياسية على إسهامات منهجي الجماعة، وتحليل النظم. فوفقاً لمنهج الجماعة (Group Approach)، تعد الجماعة وحدة التحليل السياسي وليس الفرد، باعتبار أن النظام السياسي يتكون من شبكة معقدة من الجماعات تتفاعل في ما بينها باستمرار، وتضغط كل جماعة على الأخرى، وهذه الضغوط والضغوط المضادة في النظام عبارة عن الصراع في هذه الجماعات، ويتوقف التغير في النظام السياسي على التغير في تكوين الجماعات مما يؤثر في اتجاهات أعضائها، وسلوكهم وكذلك في النظام السياسي، حيث إن قدرة الجماعة على التأثير في النظام السياسي تعتمد على مدى قدرتها على الوصول إلى مركز صنع القرار، وخصائصها الذاتية من حيث عدد أعضائها، وتماسك تنظيمها، وحجم مواردها المالية، وطبيعة القضايا التي تتبناها[13].

ويمتاز هذا المنهج بقدرته على تبيان الدور السياسي للجماعة، وعلاقتها بالنظام السياسي، والعوامل التي تتحكم في التأثير الذي تمارسه[14]، لذلك يعد منهج الجماعة من أنسب المناهج التي من الممكن استخدامها كون موضوع البحث يركز على الحركات السياسية الأيديولوجية ومن ثم حركة حماس نموذجاً، التي تتكون من مجموعة أفراد تتفاعل في ما بينها سعياً إلى تحقيق أهداف مشتركة، وتؤثر في النظام السياسي الفلسطيني، وتربطها علاقات مع غيرها من الأحزاب، والفصائل الفلسطينية، ولها إطار أيديولوجي يحكم سلوك أعضائها وتوجهاتهم.

أما منهج تحليل النظم (System Analysis Approach) الذي طوره ديفيد إيستون، والذي يرى فيه وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة المركبة، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي منطقي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من

---

(11) Munson, «Islamic Mobilization: Social Movement Theory and the Egyptian Muslim Brotherhood,» p. 494.

(12) عز الدين، المصدر نفسه، ص ٦٢.

(13) حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(14) المصدر نفسه، ص ٧٤.

ناحية أخرى[١٥]. فقد ارتكز على أن النظام السياسي عبارة عن دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات (Inputs) وهي الضغوط التي يتعرض لها النظام، وتدفعه إلى النشاط والحركة وهي تنبع من البيئة، ومن داخل النظام نفسه، وتقسم قسمين هما: المطالب، والتأييد. ويحول النظام المدخلات إلى مخرجات (Outputs) من خلال عملية التحويل (Conversion Process) التي تحدث داخل بنى النظام، وهذه المخرجات تتمثل باستجابة النظام للمطالب في صورة سياسات وقرارات، تكون إما إيجابية، وتتمثل بمحاولة السلطة تعديل البيئة، أو النظام السياسي من خلال الوفاء بالمطالب، وإما سلبية حينما تلجأ السلطة إلى القمع، كي تضمن الحفاظ على النظام السياسي. نتيجة للمخرجات، تنتج عملية التغذية الاسترجاعية (Feedback)، التي تعبر عن دائرية التفاعل بين مخرجات البيئة ومدخلاتها[١٦].

وفقاً لمفهوم هيكل الفرص السياسية يمكن تفسير عوامل صعود حركة حماس، بناءً على التغير في الفرص السياسية المتاحة أمامها، التي تمثلت بتغيّر بيئة النظام السياسي الفلسطيني حيث زادت فرص الحركة، وقلت فرص خصومها. وتنقسم هذه العوامل إلى مجموعتين: **الأولى**، عوامل ذاتية داخلية، والثانية عوامل خارجية، وذلك كالآتي:

١ ـ عوامل ذاتية تتعلق بالبنية الداخلية لحركة حماس، وهي:

أ ـ تبني الحركة الفكر الإسلامي (الدعوي)، ودورها الخدماتي والاجتماعي والاقتصادي كان العامل المؤثر في حشد التأييد الشعبي لها.

ب ـ دور الحركة في المقاومة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي، حيث قدمت الحركة عدداً كبيراً من الشهداء، وعلى رأسهم مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين، وهو ما رفع من رصيدها السياسي.

ج ـ دور الحركة الخدماتي المرتبط بحياة الناس اليومية، وهمومهم المعيشية؛ فقد أنشأت الحركة العديد من المؤسسات الخدماتية الاجتماعية التي تقوم بتقديم المعونات المختلفة للشعب الفلسطيني.

د ـ قوة التماسك التنظيمي الداخلي للحركة.

٢ ـ عوامل خارجية، تتعلق بالبيئة الخارجية للحركة، وتشمل سبعة عوامل، وهي:

أ ـ فشل اتفاقيات السلام، وانسداد الأفق السياسي، وتحمل حركة فتح تبعات اتفاق أوسلو.

ب ـ تراجع الدور الكفاحي لحركة فتح، بتبنيها نهج المفاوضات.

---

(١٥) جابر سعيد عوض، «اقتراب تحليل النظم في علم السياسة،» ورقة قدمت إلى: ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية (١٩٩٢)، ص ٢٠، وذلك على الموقع الإلكتروني لقاعدة بحث دراسات سياسة مصرية، <https://sites.google.com/site/misraffairs/system_analysis>

(١٦) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: مكتبة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٩٦ ـ ٩٩، ورجب عبد الحميد، النظم السياسية المقارنة (القاهرة: دار أبو المجد للطباعة، ٢٠٠٩)، ص ٢١ ـ ٢٢.

ج ـ الانقسامات والخلافات داخل حركة فتح، ولا سيما بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات الذي أثر سلباً في أداء الحركة، وأدى إلى إضعافها.

د ـ انتشار الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية.

هـ ـ تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية في الأراضي الفلسطينية.

و ـ قيام انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ التي دعمت موقف حماس، وزاد من شعبيتها من خلال دورها المقاوم للاحتلال الإسرائيلي من جهة، وقد أضعف السلطة من خلال استهدافها من قبل الاحتلال والسيطرة على مناطق السلطة وتدمير مقارّها وبنيتها التحتية، من جهة أخرى.

ز ـ ضعف دور القوى اليسارية الفلسطينية، على الرغم من مشاركة الجبهتين الشعبية لتحرير فلسطين والديمقراطية في الكفاح المسلح بشدة.

ساعدت هذه العوامل كلها، على تآكل شرعية حركة فتح، وتزايد الثقة في حركة حماس، تلك الثقة التي تمثلت بفوز الحركة بالانتخابات التشريعية الثانية.

هكذا، سيتم دراسة التغير الذي حدث في البيئة السياسية لحركة حماس، وبيئة النظام السياسي الفلسطيني الذي يوضحه الشكل الرقم (١)، والذي يتمثل بـ:

• المدخلات: وهي العوامل التي أدت إلى صعود الحركة.

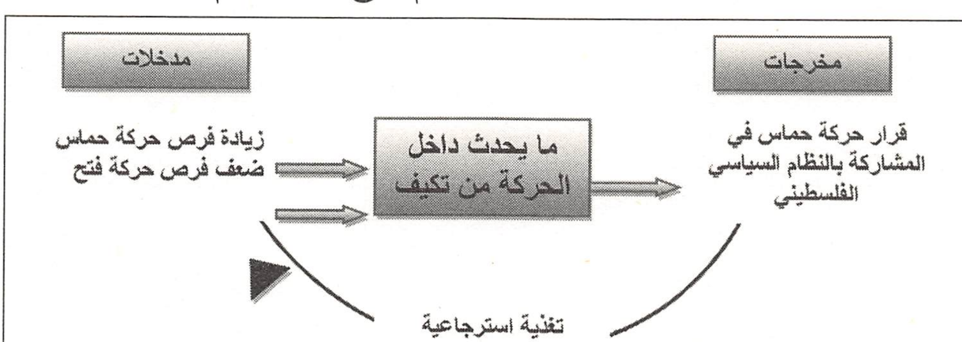
• عملية التحويل: وهي تكيّف الحركة مع التغيرات التي حدثت في بيئة النظام السياسي الفلسطيني.

• المخرجات: وهي قرار الحركة المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني.

• التغذية الاسترجاعية: وتتمثل التغذية الاسترجاعية بالتأثير الذي أحدثه قرار الحركة بالمشاركة في بيئة النظام السياسي الفلسطيني.

الشكل الرقم (١)

التغير عند حركة حماس باستخدام منهج تحليل النظم



الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

أولاً: هيكل الفرص السياسية

يهدف هذا المبحث إلى التأصيل النظري لمفهوم هيكل الفرص السياسية، فيدرس **أولاً** أصول المفهوم وتطوره وتعريفاته المختلفة وأهم عناصره. وثانياً يتناول علاقة المفهوم بالدور الذي تقوم به الجماعات ضمن التفاعلات السياسية في المجتمع. وثالثاً يدرس تغير هيكل الفرص السياسية بناءً على التغيرات التي تطرأ على بيئة النظام السياسي، أو على سياساته، أو نتيجة لأنشطة الجماعات.

١ ـ مفهوم هيكل الفرص السياسية

إن الفضاء النظري لهذه الدراسة هو دراسة العلاقة بين النظام السياسي، وما يوفره من فرص أو يفرضه من قيود على مكوناته، وفرضيته الأساسية هي أن العوامل الخارجية والداخلية تؤثر في تعبئة الحركات عبر تعزيزها أو منعها.

أ ـ تعريف مفهوم هيكل الفرص السياسية

استخدمت فكرة هيكل الفرص السياسية ضمنياً، من قبل مايكل ليبسكي بدون ذكر اسم المصطلح من خلال دراسته للدور المؤثر للحركات الاجتماعية[1]؛ فقد لفت أنظار الباحثين في علم السياسة إلى أن تعرض الأنظمة السياسية لمطالب وتحديات جماعات مختلفة في أماكن متعددة، وانفتاح النظام أو انغلاقه هو ما ينبغي التركيز عليه في دراسات علم السياسة. لذلك، قدم ليبسكي مفهوم النشاط الاحتجاجي معتبراً إياه وسيلة أساسية للتغيير، التي من خلالها تصبح الأنظمة

(١) Sidney Tarrow, «National Politics and Collective Action: Recent Theory and Research in Western Europe and the United States,» *Annual Reviews of Sociology*, vol. 14 (1988), pp. 421-440

السياسية أكثر انفتاحاً لمطالب جماعات محددة وضغوطها[٢]. إلا أن أول من استخدم مصطلح بنية الفرصة السياسية هو بيتر إيزينغر، على ما كان يسمى حقل الموارد السياسية[٣]، حيث ركز على انفتاح الحكومات المحلية على المدخلات السياسية التقليدية، ووجد أن المدن التي يوجد فيها مزيج مما سماه انفتاح الهياكل وانغلاقها أمام مشاركة المواطنين، كانت أكثر عرضة للشغب. أما المدن ذات الانفتاح المؤسساتي الواسع، فقد استبقت الشغب من خلال الوسائل التقليدية للمشاركة السياسية[٤].

من ثم جاء شارلز تيلي وبنى على عمل إيزينغر، حيث رأى أن الاختيار التكتيكي عند النشطاء يعكس الاستفادة المثلى من الفرص الاستراتيجية في تحقيق مطالب معينة في وقت معين[٥].

إلا أن سيدني تارو عرفه بأنه تلك الأبعاد المتسقة ـ والتي ليس بالضرورة أن تكون رسمية أو دائمة ـ للبيئة السياسية التي توفر حوافز للناس للقيام بأعمال جماعية من خلال التأثير في توقعاتهم للنجاح أو الفشل؛ فالتوقعات بالنجاح تتحدد بشكل كبير بمكونين أساسيين لهيكل الفرص السياسية وهما: المؤسسات السياسية الرسمية، وأبعاد الصراع داخل النظام الحزبي[٦].

يتضح مما سبق أنه على الرغم من التقارب بين المفاهيم، إلا أنه ليس ثمة اتفاق على تعريف واحد لهيكل الفرص السياسية، لأن تعاريفه المتعددة تخضع للخلاف، حيث إن كل باحث قد نظر إلى جوانب مختلفة للفرص، واستخدم جوانب مختلفة لدراسة الحركات، مثل: نشأتها، وتطورها، واستراتيجيتها، وهيكلها التنظيمي. إضافة إلى أن بعضهم قد حذر من خطر المفهوم الممتد، الذي «قد يصبح إسفنجة تمتص ـ تقريباً ـ كل جانب من جوانب الحركة الاجتماعية، وكذلك البيئة، والمؤسسات السياسية، والثقافة، والأزمات المتباينة، والتحالفات السياسية والتحولات السياسية»[٧].

ب ـ عناصر مفهوم هيكل الفرص السياسية

يتألف مفهوم هيكل الفرص السياسية من عناصر ثابتة وعناصر متغيرة، أي عناصر مؤسساتية تؤكد ثبات أبعاد الفرص وجمودها، وإجرائية تؤكد جوانبه المتغيرة والمتحولة؛ فالعناصر الثابتة

---

(٢) محمود عبد الحفيظ المهر، «الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٧ (صيف ٢٠١٠)، ص ١٦١.

(٣) رياض الصيداوي، «الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر الحلقة الرابعة،» الحوار المتمدن، العدد ٢٥٥٠ (٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162011>.

(٤) David Meyer, «Protest and Political Opportunities,» *Annual Reviews of Sociology*, vol. 30 (2004), p. 128.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) Joost Berkhout, Laura Sudulich and Wouter van der Brug, «Does Party System Change Matter?: The Effect of Party System Change on Political Claims Making on Migration and Integration in the Netherlands, 1995-2009,» paper presented at: University of Amsterdam, Politicologen Etmaal, May 2012, pp. 6-7, <file:///C:/Users/salam/Downloads/Berkhout_Sudulich_vdBrug_Etmaal_2012.pdf>.

(٧) Marco Giugni, «Political Opportunity: Still a Useful Concept?,» in: Michael Hanagan and Chris Tilly, eds., *Contention and Trust in Cities and States* (Switzerland: Springer Netherlands, 2011), p. 273.

للهيكل هي جزء لا يتجزأ من المؤسسات السياسية، والثقافة التي إذا ما تغيرت، فإنها تتغير تدريجياً على مدى عقود أو قرون، وهذه الجوانب للفرص ثابتة ومعينة، إلا أنها مفيدة جداً في المقارنة بين أنشطة الحركة ضمن أطر مختلفة(٨). بوجه عام، يمكن وصف العناصر الثابتة للهيكل بأنها مستقرة، وتتسم بالاستمرارية التي لا تتحول، وإن تحولت يكون بسبب ظروف استثنائية، وهذه العناصر تصلح للمقارنة من أجل تفسير الاختلاف، والتفاوت في نجاح أنشطة الجماعات أو إخفاقها، عبر الفترات الزمنية المختلفة سواء داخل الدولة أو بين دول مختلفة(٩).

أما بالنسبة إلى العناصر المتغيرة، فقد ركز الباحثون على الجوانب المتغيرة للفرص السياسية، وعلى انفتاح «نوافذ الفرصة» التي قد تشجع الأطراف الفاعلة الجماعية لتشكيل حركة معينة أو الانضمام إليها، والانخراط في الأنشطة الاحتجاجية. هذا المنظور يهدف أساساً إلى تفسير النشأة أو التطور عبر الزمن لحركة معينة مع التغيرات في النظام السياسي المؤسساتي أو تكوين القوة(١٠).

إلا أن بعض علماء السياسة يرون أن العناصر المتغيرة تعتمد على تصرفات الأفراد، لذلك فإنّ عناصر الهيكل التي تحدث مؤسسياً أو بشكل مستقل عن الفاعلين السياسيين، ينبغي أن تعد جزءاً من هيكل الفرص، فتعتبر كلاً من المؤسسات السياسية (الانتخابات) والإجراءات غير الرسمية، من العناصر الرئيسة الثابتة لهيكل الفرص السياسية(١١).

يتضح مما سبق، أنه يمكن اعتبار هيكل الفرص السياسية ثابتاً ومتغيراً في الوقت نفسه، أي أن الجمع بين العناصر الثابتة والمتغيرة، يؤلف الجانب البنيوي لتعريف هيكل الفرص السياسية؛ فالتحول في الفرص السياسية إلى حد كبير يحدد ظهور الأنشطة الاحتجاجية. أما الجوانب المؤسسية للفرص، فتقيد شكله وأهدافه واستراتيجياته(١٢).

بعد عرض المفاهيم المتعددة لهيكل الفرص السياسية، سوف يتبنى الباحث مفهوم تارو الذي يعد من أقرب المفاهيم إلى موضوع الدراسة، الذي يتلاءم مع دراسة الحركات الأيديولوجية، الذي يقوم على فكرة أن الفاعلين السياسيين (حركة حماس) ـ الذين يستخدمون النصوص الدينية لتحديد هويتهم ونشاطاتهم السياسية والاجتماعية ـ قد استغلوا انفتاح النظام السياسي وقاموا بالتعبئة وحشد الأنصار من خلال عملهم الاجتماعي الخدماتي والكفاحي والسياسي، وأدركوا الفرصة المتاحة أمامهم المتمثلة بضعف الحزب الحاكم (حركة فتح)، ليفصحوا عن حجم تأييدهم الشعبي، وليشاركوا بالنظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته.

---

(٨) Katrina Morgan, «Considering Political Opportunity Structure: Democratic Complicity and the Antiwar Movement,» (Political Science Senior Thesis, April 2006), pp. 16-18.

(٩) ناهد عز الدين، «مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي،» مجلة النهضة، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، ص ٦٩.

(١٠) Giugni, «Political Opportunity: Still a Useful Concept?,» p. 272.

(١١) Morgan, «Considering Political Opportunity Structure: Democratic Complicity and the Antiwar Movement,» p. 17.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٣.

٢ ـ علاقة هيكل الفرص السياسية بالحركات الاجتماعية والعمل الجماعي

لقد ارتبط مفهوم هيكل الفرص السياسية بدراسة الجماعات ـ بما فيها الدولة ـ والحركات الاجتماعية والعمل الجماعي. فتعرف الجماعات ـ وتحديداً جماعات المصالح ـ بأنها تلك القوى القادرة على خلق فرص من أجل التأثير في مسار عملية التحول ونتائجها من خلال الدخول في تفاعلات بعضها مع بعضها الآخر، ومع الدولة عبر آليات الصراع والمنافسة، أو التفاوض والمساومة. وترتبط قدرة هذه الجماعات على الوصول إلى غاياتها على حجم ما هو متاح لديها من إمكانيات، بمعنى أن قوة هذه الجماعات قد تختلف بناءً على الفرص النسبية المتاحة[١٣].

أ ـ الحركات الاجتماعية والعمل الجماعي

تعرف الحركة الاجتماعية وفقاً لباول ويلكنسون بأنها مسعىً جماعي متعمد لتعزيز التغيير في أي اتجاه وبأية وسيلة من دون استبعاد العنف، أو الأساليب غير القانونية، أو الثورة، أو الانسحاب إلى مجتمع مثالي؛ فالحركة يجب أن تبدي حداً أدنى من التنظيم، الذي يتفاوت ما بين اتخاذها أسلوباً تنظيمياً فضفاضاً، وصولاً حتى التنظيم البيروقراطي[١٤].

إن مفهوم الحركات الاجتماعية يُعنى في المقام الأول بالعمل الجماعي؛ فهو ينم عن شكل أو صيغة من صيغ العمل الجماعي أكثر منه عن القيم التي تحملها هذه الصيغة[١٥]؛ فالعمل الجماعي يقوم على فرضية أن الجماعات تنشأ، وتتحد خصائصها، وتصنع قراراتها وتنجح وتفشل، نتيجة فرص معينة يؤدي التغيير في أبعاد النظام السياسي القائم دوراً حاسماً في وجودها أو غيابها[١٦]. ويتحدد أيّ عمل جماعي بثلاثة عوامل أساسية وهي:

١ ـ الشروط البيئية: وهي الظروف المحيطة بالجماعة التي لا تستطيع تعديلها وليس أمامها سوى التكيف معها؛ إما باستغلال ما تتيحه من موارد وإما ما تفرضه من قيود[١٧]. يشير المحللون إلى البيئة خارج الحركة الاجتماعية بهيكل الفرص السياسية[١٨].

---

(١٣) عز الدين، «مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي،» ص ٦٠.

(١٤) Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution* (Ann Arbor, MI: University of Michigan, Center for Research on Social Organization, 1977), p. 2: 42.

(١٥) ربيع وهبه وجوزيف شكلا، «الحركات الاجتماعية،» <http://www.hic-mena.org/arabic/spage.php?id=pXE=>.

(١٦) عز الدين، «مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي،» ص ٦٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٨) David Meyer and Debra Minkoff, «Conceptualizing Political Opportunity,» *Social Forces*, vol. 82, no. 4 (June 2004), p. 1459.

٢ ـ الوسائل المتاحة: وهي مجموعة البدائل العملية المتوافرة، والتي تختار من بينها الجماعة استراتيجيتها للتأثير[١٩].

٣ ـ القيم: وهي المنطلقات الأيديولوجية التي تحكم عمل الجماعة[٢٠]. إنّ الأيديولوجيا هي الإطار الفكري لبرنامج الحركة واستراتيجيتها وعملها[٢١].

ب ـ الحركات الاجتماعية من منظور مفهوم هيكل الفرص السياسية

لقد استخدم منظّرو العملية السياسية التحولات السريعة للهيكل لشرح نشأة الحركات، إلا أن المفهوم يمكن أن يمتد لشرح نتائج أعمالها أيضاً؛ فالفرص السياسية قد تكون بمثابة نقاط ضغط للحركات، والانفتاح في النظام السياسي يجعل من الصعب على النخب تجاهل أو قمع التهديدات للنمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والإبقاء على السلطة السياسية. قد تشجع هذه الأوضاع بعض النخب على إقامة تحالفات مع الحركات لتحقيق أهدافها[٢٢].

إنّ هيكل الفرص يمكن أن يعزز قدرة الحركات على الانخراط في الأعمال الاحتجاجية أو يقيدها، من خلال ثلاث طرائق مختلفة وهي:

١ ـ إن التعبئة تقوم على الإكراه أو المكافأة، والموارد الإعلامية التي يمكن للحركة الحصول عليها من موقعها وتوظيفها في أعمالها الاحتجاجية.

٢ ـ وصول الحركات الاحتجاجية إلى المجال العام، وصنع القرار السياسي يخضع أيضاً للقواعد المؤسسية، وهذه القواعد تسمح بتشكيل مطالبها.

٣ ـ إن الحركات تواجه فرصاً لتعبئة الاحتجاجات التي تتغير بمرور الوقت مع ظهور حركات أخرى أو اختفائها[٢٣].

في ضوء ما سبق، يتضح مدى أهمية العناصر الهيكلية للفرص السياسية عند دراسة الحركات، إلا أن منظري الحركات الاجتماعية يرون أن العناصر الهيكلية والعناصر الثقافية التي تشمل الهويات الجماعية يجب أن تدرس جنباً إلى جنب؛ حيث تعرف الهوية الجماعية بأنها تعريف مشترك لجماعة مستمد من المصالح المشتركة لأعضائها. لقد طور نشطاء الحركات الهويات الجماعية ضمن نظام أوسع من الفرص أو القيود؛ فالنشطاء قد يغيرون هوياتهم الجماعية عندما يكون هيكل الفرص

---

(١٩) عز الدين، المصدر نفسه، ص ٦١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٢١) زهراء محمد شعبان، «النظام السياسي والحركات الإسلامية: دراسة لبعض الحركات في إندونيسيا وباكستان،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١)، ص ٣٤.

(٢٢) Melinda Goldner, «Expanding Political Opportunities and Changing Collective Identities in the Complementary and Alternative Medicine Movement,» in: Patrick Coy, ed., *Research in Social Movements, Conflicts, and Change: Introduction*, Political Opportunities, Social Movements, and Democratization; vol. 23 (London: Elsevier Science Ltd., 2001), p. 110.

(٢٣) Herbert Kitschelt, «Political Opportunity Structure and Political Protest: Anti-Nuclear Movements in Four Democracies,» *British Journal of Political Science*, vol. 16 (1986), pp. 61-62.

السياسية أكثر عدائية للحركة. كما حدث مع حزب الاتجاه الإسلامي التونسي سابقاً قبل تغيير اسمه ليصبح اسمه الجديد حزب النهضة متجنباً إضافة صفة الإسلامي من أجل اكتسابه شرعية ضمن الواقع الجديد. أو يمكن للحركات أن تعلق أنشطتها من أجل الحفاظ على الحركة خلال وجود بيئة سياسية غير متقبلة لهم، على الرغم من أن الحركة تعمل على نطاق ضيق، إلا أن نشطاءها يحافظون على الهوية الجماعية التي تمنحهم الإحساس بالهدف، إن إغلاق حدود الجماعة هو عبارة عن استراتيجية ضرورية للبقاء[٢٤].

قد تكون الحركات الاجتماعية ذات بنية مؤسسية فاعلة تستطيع أن تؤثر في النظام السياسي، وفي بعض الأحيان، ذات بنية مؤسسية ضعيفة. وقد يظهر هذا النوع من الحركات عند تقلص رغبة أو قدرة النظام السياسي على القمع، وتتصف هذه الحركات بضعف القدرة المؤسسية والتبلور السياسي والتطرف في الأهداف[٢٥]. مثال على هذه الحركات، حركة الإخوان المسلمين في مصر منذ نشأتها وحتى استلامها السلطة، وكذلك كل من حركة حماس في الضفة الغربية وحركة فتح في قطاع غزة بعد سيطرة حماس على القطاع.

إن مفهوم هيكل الفرص السياسية قد استخدم كمتغير مستقل لمتغيرين تابعين وهما: توقيت العمل الجماعي، ونتائج نشاط الحركة. إلا أن هذين المتغيرين قد فشلا في استنزاف مجموعة من ظواهر الحركة ومن أبرزها الاختلافات في طبيعة الفرص المتاحة؛ فهيكل الفرص السياسية المتاح لجماعات التحدي من المرجّح أن يقوم بأكثر من مجرد تشكيل كل من توقيت العمل الجماعي ومصيره، والجماعات يمكنها أن توجه جهودها لأنواع محددة من التغيرات التي تحدث في الأنظمة السياسية التي تسعى إلى تحديها، وبخاصة أين وكيف تسعى للضغط بمطالبها، الذي يعكس بدوره وجهة نظرها من كون النظام ضعيفاً أو متقبلاً جهودها[٢٦].

إن نجاح الحركات ليس تلقائياً، فالاستفادة تذهب للحركة الحساسة لبيئتها والقادرة على استغلال الفرص المتاحة لها؛ فالحركات لا تغتنم الفرص فحسب وإنما تصنعها. إن الفرق النظري بين الفرص التي تخلق من طريق العمل وهيكل الفرص السياسية ليس واضحاً، وذلك لسببين: **الأول** أن الفرص تمثل التعبئة ونتيجة للتعبئة نفسها. والثاني، أن هيكل الفرص السياسية يعامل باعتباره عاملاً خارجياً لعالم الحركات، بينما الفرص التي تنشأ من خلال العمل توجد في المقام الأول داخل عالم الحركات[٢٧].

---

(٢٤) Goldner, «Expanding Political Opportunities and Changing Collective Identities in the Complementary and Alternative Medicine Movement,» pp. 71-72.

(٢٥) المهر، «الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية،» ص ١٦٤.

(٢٦) Gary Marks and Doug McAdam, «On the Relationship of Political Opportunities to the Form of Collective Action: The Case of the European Union,» in: Donatella Della Porta, Hanspeter Kriesi, and Dieter Rucht, eds., *Social Movements in a Globalizing World* (New York: St. Martin's Press, 1999), pp. 100-102.

(٢٧) Jane Jenson, *Social Movement Naming Practices and Political Opportunity Structures*, Estudio/ Working Paper; vol. 114 (Madrid: Instituto Juan March de Estudios e Investigaciones, 1998), pp. 2-3.

يستخلص مما سبق، أن مفهوم هيكل الفرص يستخدم لتفسير نشأة الحركات الاجتماعية ونتائج أعمالها، وذلك من خلال الجمع بين عناصر الهيكل والهويات الجماعية. وتختلف الحركات في قدرتها على إدراك الفرص المتاحة لها واستغلالها. في بعض الأحيان، تكون الحركات المنظمة والقوية قادرة على خلق فرصها الخاصة بها.

٣ ـ التغير في هيكل الفرص السياسية

إن عملية التغيير بحاجة إلى توافر عنصرين أساسين وهما: الحركة الاجتماعية والفرصة السياسية. إذا كانت الفرصة أداة للتغيير السياسي، فإن الحركات هي التي تخلق هذه الفرصة [٢٨]. في بعض الأحيان، قد لا تحتاج الفرصة السياسية إلى حركة لخلقها، فقد توجد نتيجة للتغيرات التي تطرأ على النظام السياسي، ولكن قد تختلف الحركات في قدرتها على اقتناص هذه الفرص واستغلالها.

إن أي عمل جماعي لا يمكن أن يتأسس إلا بوجود فرصة حقيقية لقيامه. إلا أن الفرصة لا ترتبط بخصائص الجماعة فقط، وإنما بالدولة والسياق المحيط بها، وتحالفات النخب، وتحيز الدولة لجماعات معينة، ومدى انفتاح النظام السياسي أو انغلاقه[٢٩].

أ ـ تأثير البيئة الخارجية في التغير في هيكل الفرص السياسية

إن عوامل هيكل الفرص السياسية لا تعمل وحدها على خلق فرص سياسية ضمن متغيرات البيئة الداخلية فقط، وإنما تؤدي المتغيرات الخارجية أيضاً دوراً في خلق الفرص، لذلك يجب أخذها في الحسبان عند دراسة التغير في هيكل الفرص السياسية[٣٠]. إنّ هيكل الفرص السياسية ضمن متغيرات البيئة الداخلية ما هو إلا نقطة بداية للعمل الجماعي في مراحله الأولى الذي ما يلبث أن يتأثر في مراحله التالية بالمتغيرات الخارجية؛ فهيكل الفرص السياسية معرض للتغيير من وقت إلى آخر نتيجة للتغير في العملية السياسية، والذي بدوره ينعكس على الجماعات التي تنشأ ضمنه، فتصبح هذه الجماعات عرضة للتغيير في أساليبها، وممارساتها، فقد تستخدم سبل العنف والتمرد، أو الإضراب والاحتجاج السلمي، أو قد تحمل سمات التنظيم والمؤسسية كرد فعل على التغيير في الفرص المتاحة أمامها[٣١].

---

(٢٨) المهر، «الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية،» ص ١٦٢.

(٢٩) Goldner, «Expanding Political Opportunities and Changing Collective Identities in the Complementary and Alternative Medicine Movement,» p. 110.

(٣٠) المهر، المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٣١) عز الدين، «مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي،» ص ٧٦ و٨٤.

ويعتقد أن الحركات الاجتماعية والثورات ظهرت وتطورت استجابة للتغيرات التي جعلت الأنظمة السياسية المؤسسية عرضة على نحو متزايد للتحدي أو متقبلة له؛ فالاحتجاج يعني تغيرات ليست فقط بين الجماعات، ولكن أيضاً في النظام السياسي نفسه(٣٢).

ب ـ الفرص السياسية وأنواعها

في ضوء ما سبق، تتجلى أهمية الدور الذي تؤديه الفرصة السياسية في كل من العمل الجماعي والتغيير؛ فالفرصة السياسية تعرف بأنها قدرة الحركة الاجتماعية على تعبئة مواردها واستغلال إمكانياتها من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي تتمكن من احتوائها، ومن ثم مطالب الحركة، والدفاع عن مصالحها، مما يمكّنها من خلق فرص سياسية أخرى(٣٣). إنّ الفرصة أيضاً تصف العلاقة بين مصالح السكان والحالة الراهنة للعالم من حولها، وتشير إلى أن القوة، والقمع (تسهيل)، والفرصة (تهديد)، توفر خيارات للعمل الجماعي(٣٤).

وتقسم الفرص السياسية بناءً على درجة التغيير إلى:

١ ـ الفرص الكبرى: التي تظهر كنتيجة لحرب كبرى أو أزمة اقتصادية عالمية، حيث إن الفاعلين السياسيين يقومون في إثرها بالمساومة من أجل الحصول على ترتيبات سياسية جديدة، وقد تظهر في الأوقات التي يشهد فيها نظام الدولة بأسره انهياراً، ويكون عرضة للتحديات السياسية(٣٥).

٢ ـ الفرص المحدودة: تكمن أهمية الفرص الصغيرة والمحدودة في تبيان أسباب نشأة بعض الحركات في غياب الفرصة الكبرى. لذلك استخدم مصطلح النافذة السياسية الذي يفتح فرصة موقتة للمدافعين عن المقترحات لدفع حلولهم قدماً أو لجذب الاهتمام لمشاكلهم الخاصة. فهناك عدد لا حصر له من الجهات الفاعلة أو الأحداث يمكنها أن تتسبب بانفتاح النوافذ السياسية أو انغلاقها(٣٦). وقد استخدم مصطلح النافذة للإشارة إلى الفرص التي تفتح موقتاً لأنصار سياسات محددة وتنتج من تغير جزئي في بعض الجوانب، أو المجالات السياسية العامة، وليس في النظام ككل(٣٧).

---

(٣٢) Gary Marks and Doug Macadam, «Social Movements and the Changing Structure of Political Opportunity in the European Union,» *West European Politics*, vol. 19, no. 2 (April 1996), p. 250.

(٣٣) المهر، المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٣٤) Giugni, «Political Opportunity: Still a Useful Concept?,» p. 272.

(٣٥) William Gamson and David Meyer, «Framing Political Opportunity,» in: Doug McAdam, John McCarthy, and Mayer Zald, eds., *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framing*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996), p. 280.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٣٧) عز الدين، «مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي،» ص ٩٠.

٣ ـ الفرص النسبية: وهي الفرصة التي تحدث نتيجة تغير جزئي في قضية محددة من دون أن يؤثر هذا التغيير في الهيكل الكلي للفرص. ويعتمد حجمها على كل من طبيعة عمل الجماعة واستراتيجيتها[٣٨].

في ضوء ذلك، نجد أن الفرصة الكبرى تتطلب حدوث تغير كلي في النظام السياسي، ومن خلالها يمكننا فهم وصول حركة الإخوان المسلمين في مصر إلى السلطة بعد عام ٢٠١١، من خلال استغلالهم الفرصة الكبرى المتمثلة بالثورة المصرية التي شاركت فيها جماعة الإخوان في مراحلها المتأخرة والتي في إثرها انهار النظام السياسي المصري القائم كله، وفي السياق نفسه، صعود حركة النهضة في تونس. بينما الفرصة المحدودة أو كما تسمى النافذة السياسية، فهي ضيقة ومحدودة، ولا تتطلب جهداً وإنما يمكن حدوثها من خلال الولوج عبر نافذة سياسية[٣٩]، وهذا بدوره يفسر استغلال حركة حماس في عام ٢٠٠٦ النافذة السياسية المتاحة أمامها بتغيير موقفها من عدم المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني إلى المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، وفوزها بالأغلبية.

تقسم الفرص، بالنسبة إلى دور الجماعة، إلى نوعين: فرص لا يكون للجماعة أي دور في خلقها، وإنما يقتصر دورها على إدراكها واقتناصها عند ظهورها، وأخرى تخلقها الجماعة من طريق قيام قادتها بالأنشطة الفاعلة[٤٠] باستخدام استراتيجيات قادرة على إحداث تأثير على مستوى الجماعة نفسها، أو على مستوى النظام السياسي القائم.

ج ـ الحركات الاجتماعية وهيكل الفرص السياسية وتأثير كل منهما في الآخر

علاوة على ما سبق، قد تكون الفرص التي تتيحها البيئة الخارجية سبباً في نشأة الجماعة، إلا أن اتساع هيكل الفرص ليس شرطاً مسبقاً لظهور الجماعة، أي أنه قد يكون نتيجة تلي تأسيسها، وقد يتحول إلى متغير تابع لأسلوب عمل الجماعة، وما تختاره من استراتيجيات. أضف إلى ذلك، أن تأثير هيكل الفرص ليس ثابتاً لكل الجماعات، بل يختلف تبعاً للجماعات، وقد يختلف من وقت إلى آخر حتى للجماعة نفسها[٤١]. يستخلص مما سبق، أن الحركة أو الجماعة يمكن اعتبارها حركة تأثير وتأثر، فإما أن تقوم بالتأثير وتغيير هيكل الفرص لصالحها، وإما أن تتأثر بالتغيير الحاصل في الهيكل، وتتغير بناءً عليه.

ضمن هذه القيود، يمكن للحركات أن تؤثر في هيكل الفرص السياسية بعدة طرائق؛ فيمكنها التأثير في السياسة، وتغيير التحالفات السياسية، وإبراز قضايا معينة، وتشكيل أطر للأعمال

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٣٩) Gamson and Meyer, «Framing Political Opportunity,» p. 280.

(٤٠) عز الدين، المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٤١) Goldner, «Expanding Political Opportunities and Changing Collective Identities in the Complementary and Alternative Medicine Movement,» p. 110.

الجماعية، تبين من خلالها فاعلية مختلف وسائل العمل السياسي، ولفت انتباه وسائل الإعلام. وأخيراً، يمكنها أن تخلق الأحداث الحاسمة أو تعظمها، التي من خلالها يمكن لخصومها الرد(٤٢).

إن معيار نجاح الحركات في التغيير، لا يتحدد بقدرتها على تمثيل المصالح والدفاع عنها فقط، وإنما بحجم تأثيرها في النظام السياسي القائم؛ فالهدف من العمل الجماعي هو تغيير الواقع السائد وتعديل الممارسات والقيم والمفاهيم الراسخة، لأن العمل الجماعي لا ينتهي عند الاعتراف به كتنظيم، وإنما يتجاوز ذلك، بقيامه بتغيير بيئة النظام السياسي السائد أو سياساته القائمة(٤٣).

مع ذلك، لا يمكن للحركة تحقيق التغيير الذي تنشده إلا بتوافر شروط معينة. لو كان للحزب برنامج سياسي مقنع وموارد كافية، فمن المرجح فقط أن يكون له تأثير إذا كانت هناك بيئة سياسية مواتية، وقدرة على استغلال الفرص المتاحة(٤٤). يتحتم على الحركات التي تسعى إلى التغيير أن تدرك أمرين رئيسين هما: أولاً، إن الحصول على الفرصة السياسية مرهون بالمجتمع، وثانياً، النجاح في مؤسسة نظام واضح للتغير، إضافة إلى توزيع الثروة والسلطة(٤٥).

من جهة أخرى، يمكن للحركات التأثر بالتغيرات الحاصلة، والتغيير من أهدافها، واستراتيجياتها، وممارساتها بناءً على السياق السياسي الجديد. تحدد النقطة الأساسية لمنهج العملية السياسية بأن نشطاء الحركات لا يقومون باختيار أهدافهم واستراتيجياتهم وتكتيكاتهم من فراغ، وإنما بناءً على السياق السياسي(٤٦)، حيث إن توسيع نطاق الفرص السياسية هو مفتاح التحليل لفهم تشكيل الحركات(٤٧).

عند دراسة الجوانب المستقرة وغير المستقرة لهيكل الفرص السياسية التي تم ذكرها سابقاً، نجد أن العناصر غير المستقرة تؤدي دوراً مهماً ورئيساً في تغير الهيكل. هذه العناصر تتسم بثلاث سمات رئيسة، هي(٤٨):

---

(٤٢) David Meyer and Suzzane Staggenborg, «Movements, Countermovements, and Structure of Political Opportunity,» *American Journal of Sociology*, vol. 101, no. 6 (May 1996), p. 1634.

(٤٣) عز الدين، «مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي،» ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٤٤) Dafydd Fell, «The Rise and Decline of the New Party: Ideology, Resources and the Political Opportunity Structure,» *East Asia*, vol. 23, no. 1 (2006), p. 62.

(٤٥) أمير العميدي، «المحددات والمتغيرات للفرصة السياسية وأثرهما في نمو الحركات الاجتماعية،» موقع حزب الدعوة الإسلامية، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، <http://al-daawa.org/main/index.php?>

(٤٦) Meyer, «Protest and Political Opportunities,» pp. 127–128.

(٤٧) Stephen Adair, «The Origins of the Protest Movement against Nuclear Power,» *Research in Social Movements, Conflicts and Change*, vol. 23 (2001), p. 148.

(٤٨) Morgan, «Considering Political Opportunity Structure: Democratic Complicity and the Antiwar Movement,» pp. 19-22.

أ ـ إن الفرص السياسية متغيرة؛ فهي تعتمد فعلياً على تصرفات الأفراد للتأثير في الهيكل ولا يمكننا التنبؤ بها.

ب ـ إن الحركات الاجتماعية تتحكم بهيكل الفرص السياسية؛ فالاختلافات ذات الصلة في الفرص هي في المقام الأول نتيجة تفاعل الحركات الاجتماعية مع الفاعلين السياسيين والمؤسسات. نتيجة هذا التفاعل، يمكن اعتبار الفرصة السياسية دينامية ومتغيرة.

ج ـ اهتمام هيكل الفرص السياسية بالتغيير في البنية بدلاً من الاهتمام بانفتاحه؛ فالظروف السياسية المغلقة (القمع أو الاضطهاد) ـ في الواقع ـ تشجع العمل الجماعي. أحياناً، إن زيادة الانفتاح السياسي يعزز فرص التعبئة لبعض الحركات، في حين أن حركات أخرى تستجيب للتهديد أكثر منها للفرص.

وفي السياق نفسه، يؤدي التغير في العناصر الثابتة لهيكل الفرص السياسية إلى ظهور الفرص الكبرى، كما يؤدي التغير في العناصر المتغيرة إلى فتح النوافذ السياسية أو ما يسمى الفرص المحدودة [٤٩].

على الرغم من أن التغيرات في الفرص السياسية ترتبط بالتغيرات في حجم التعبئة الاجتماعية والتكتيكات المستخدمة، إلا أنه لا يوجد الكثير حول كيفية ترجمة الفرص إلى عمل جماعي؛ فالأدبيات ليست واضحة بشأن هذا الموضوع، إذ تؤكد بعض الدراسات وجود عوامل تقع خارج سيطرة الناشطين، بينما تشير دراسات أخرى إلى أن إدراك الفرص هو أكثر أهمية بالنسبة إلى العمل الجماعي، من القوة الفعلية للنظام السياسي[٥٠].

يكشف العرض السابق لمفهوم هيكل الفرص السياسية، أنه أساسي في دراسة الحركات والعمل الجماعي. من خلال المفهوم، يمكن دراسة الحركات الأيديولوجية ـ سواء أكانت ماركسية أو دينية ـ التي قد تطوّع أو تكيِّف أو حتى تغير من تكتيكاتها واستراتيجياتها وأيديولوجيتها من أجل الحصول على الفرصة التي قد توصلها إلى تحقيق أهدافها، وهذا ما سيتناوله المبحث الثاني.

ثانياً: الحركات السياسية الأيديولوجية بين الفكر والممارسة

يتناول هذا المبحث المفهوم النظري للحركات الأيديولوجية، وأنواعها، وأبرز سماتها، ومن ثم يتطرق إلى دراسة حال كل من الأحزاب الشيوعية والحركات الإسلامية التي طوعت أيديولوجيتها، وتكيفت مع واقعها السياسي، من أجل تحقيق غايتها والوصول إلى السلطة.

---

(٤٩) عز الدين، «مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي،» ص ٩١.

(٥٠) Meyer and Minkoff, «Conceptualizing Political Opportunity,» p. 1463.

١ ـ الأحزاب السياسية الأيديولوجية

ليس هناك تعريف جامع شامل للحزب السياسي، وذلك يعود إلى اختلاف الآراء وخلفية الباحثين الأيديولوجية. لذلك، سيتم في هذا الجزء التركيز على اتجاهين أساسيين في تعريف الحزب السياسي.

أ ـ مفهوم الأحزاب السياسية وأنواعها

تكشف مراجعة الأدبيات المتعلقة بالأحزاب السياسية، أن هناك نوعين من الأحزاب: أحزاب براغماتية أو عملية مرنة، تركز على البرامج والأهداف العملية في المجالات السياسية والاجتماعية، أي أنها تغير من مواقفها وبرامجها وفقاً لتغير الظروف، وأحزاب تعتنق أيديولوجيا كاملة وشاملة، وهذه الأحزاب تتنوع بين شيوعية وفاشية.

يُعرف الحزب السياسي وفقاً للمدارس التي تركز على الهدف، أنه تجمع أفراد يؤمنون بالأفكار السياسية نفسها ويعملون على تحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من الأعضاء، والسعي إلى الوصول إلى السلطة[٥١]. يلاحظ من هذا المفهوم، أنه قد استثنى الأحزاب التي لا تسعى إلى التنافس الانتخابي، وتعمل على الوصول إلى السلطة من خلال الثورة أو الانقلاب.

بينما المدرسة التي تركز على الأيديولوجيا فإنها لا تغفل الهدف من قيام الحزب في تعريفها، ومن أشهر التعريفات تعريف هانس كلسن الذي عرف الحزب السياسي بأنه جماعة منظمة تقوم على بعض المبادئ، أو السياسات، وتعمل بالوسائل الدستورية للوصول إلى السلطة[٥٢].

إن الفرق بين المدرستين يكمن في أن حزب البرنامج هو الذي يستمد قيمته ومشروعيته ومصداقيته من الجدوى والإنجاز، على عكس الحزب الأيديولوجي الذي هو عقيدة ثابتة يستمد قيمته ومشروعيته ومصداقيته من ذاته[٥٣].

من أهم تعريفات الحزب السياسي تعريف موريس دوفرجيه بأنه جماعة من الناس، منظمة في بناء معين، وملتزمة بأفكار وبرنامج سياسي محدد، تنتمي بعامة إلى طبقة بذاتها؛ إما انتماءً اقتصادياً اجتماعياً مباشراً، وإما انتماءً فكرياً غير مباشر[٥٤]. ضمن هذا السياق، قدم دوفرجيه عدة تصنيفات

(٥١) سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٠٠٧)، ص ١٩٨.

(٥٢) إبراهيم فؤاد طه، «دور الحزب الشيوعي في النظام السياسي السوفياتي،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٧٨)، ص ١٣.

(٥٣) جاد كريم الجباعي، «نحو حزب سياسي حديث،» مقاربات (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية) (٤ أيار/مايو ٢٠٠٦)، <http://www.mokarabat.com/s682.htm>.

(٥٤) هالة مصطفى، الأحزاب، موسوعة الشباب السياسية؛ ٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٨)، ص ١١ ـ ١٢.

للأحزاب السياسية بناءً على أسس محددة، فقد صنف الأحزاب السياسية بحسب ديمقراطيتها ودرجة مرونتها إلى نوعين وهما(٥٥):

١ ـ أحزاب ديمقراطية مرنة لأعضائها الحرية في اختيار القادة والبرامج، ويتمتع نوابها بقدر من الديمقراطية والاستقلالية في حل القضايا.

٢ ـ أحزاب استبدادية جامدة، تقوم القيادة المركزية باختيار القادة وتعيينهم من دون وجود هامش من الحرية في وضع البرامج بسبب النظام الجامد الذي يفرضه هذا النوع.

يتضح مما تقدم، أن هدف جميع الأحزاب السياسية باختلاف أنواعها هو الوصول إلى السلطة، ولكن طريقة الوصول إلى هذا الهدف تختلف باختلاف نوع الحزب السياسي؛ فنجد أن الأحزاب الليبرالية أو أحزاب البرامج تسعى إلى تحقيق هدفها عبر المشاركة السلمية في الانتخابات، بينما نجد الأحزاب الأيديولوجية تسعى للهدف نفسه، ولكن بطريقة مغايرة، ألا وهي الثورة.

ب ـ الأيديولوجيا السياسية

إن محور هذه الدراسة هو دراسة الأحزاب الأيديولوجية تحديداً، فلا بد إذاً من تناول مفهوم الأيديولوجيا؛ فالأيديولوجيا تعرف وفقاً لمعجم العلوم الاجتماعية والفلسفية أنها مجمل التصورات والأفكار والمعتقدات وطرائق التفكير لمجموعة، أمة، أو طبقة، أو فئة اجتماعية، أو طائفة دينية، أو حزب سياسي، وتكون الأيديولوجيات عادة مشروطة ومحددة بالظروف المناخية والعادات(٥٦). وتعرف أيضاً أنها مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي يعتنقها عدد من الناس؛ فهي تحدد ما هو القيم وما هو ليس كذلك، وما يجب الاحتفاظ به، وما يجب تغييره، وهي تشكل توجهات أولئك الذين يتشاركونها(٥٧).

يشير مفهوم الأيديولوجيا السياسية إلى تلك الأيديولوجيا التي تعتنقها الأحزاب السياسية، وهي تعني مجموعة من الأفكار والمبادئ السياسية والدينية والأخلاقية والقومية التي أسس عليها الحزب، فهي تختلف من حزب إلى آخر(٥٨). فقد أوضح ويلارد مولينز أن الأيديولوجيات السياسية تشتمل على برنامج العمل الجماعي لصيانة المجتمع وتغييره أو تحويله. بينما عرف جون جيرينج

---

(٥٥) مرزود حسين، «الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (١٩٨٩ ـ ٢٠١٠)،» (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١١ ـ ٢٠١٢)، ص ٢٦.

(٥٦) تاج السر عثمان، «الأيديولوجيا صورة حقيقية أم زائفة عن الواقع؟،» صحيفة الراكوبة، ٢٠١٣/١/٣، <http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-28778.htm>.

(٥٧) Roy C. Macridis and Mark Hulliung, *Contemporary Political Ideologies: Movements and Regimes*, 5th ed. (New York: Harper Collins Publishers, 1992), p. 9.

(٥٨) دلير مصطفى بامرني، «الأيديولوجية في الأحزاب السياسية،» كورديو (٥ أيار/مايو ٢٠١٠)، <http://www.kurdiu.org/ar/wtard.php?pageid=2551>.

الأيديولوجيات بأنها مجموعة من المعتقدات والقيم المترابطة، وتصبح أيديولوجيات سياسية، عندما تحدد برنامج عمل متماسكاً[٥٩].

أما من حيث العناصر التي يجب توافرها عند الأحزاب السياسية، فيعدّ التنظيم من أولى ركائزها، إضافة إلى التصور المشترك الذي يجمع أعضاء الحزب، حيث لا يمكن أن يوجد تنظيم من دون أيديولوجيا سياسية مشتركة[٦٠]. وإن كان الحزب السياسي من الأحزاب البراغماتية العملية، فإن الأيديولوجيا هنا تكون الخلفية؛ فالأيديولوجيا التي تلازم أي حزب سياسي يتطلع إلى تحقيق أهداف مهما كان نوعها، تقبع خلف أو تحت برنامج الحزب، وليس واجهة كما في الحزب الأيديولوجي[٦١].

لقد قدم روي ماكريديس في كتابه بعنوان **الأيديولوجيات السياسية المعاصرة** تقسيماً للأيديولوجيات السياسية يشتمل على ثلاث مجموعات وهي[٦٢]:

أ ـ أيديولوجيات الوضع الراهن: وهي التي تدافع عن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في أي وقت وفي أي مجتمع.

ب ـ الأيديولوجيات المتطرفة أو الثورية: وهي التي تنادي بالتغيرات البعيدة المدى في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة.

ج ـ الأيديولوجيات الإصلاحية: وهي المنطقة الرمادية التي تقع بين المجموعتين السابقتين، وتفضل التغيير.

ليس صحيحاً الربط بين هذه التوصيفات وأيديولوجيا ما؛ فالأيديولوجيات تتحول وتتغير ليس فقط في النصوص، ولكن أيضاً في الوظائف والأدوار الخاصة التي تؤديها: فالثورية منها على سبيل المثال قد تتحول إلى أيديولوجيا الوضع الراهن عند نجاحها في فرض قيمها ومعتقداتها، وبالمثل الأيديولوجيا نفسها قد تكون أيديولوجيا للوضع الراهن تحمي النظام القائم في مكان ووقت محددين، وقد تكون ثورية في مكان وزمن مختلفين. إن الشيوعية داخل الاتحاد السوفياتي سابقاً هي أيديولوجيا الوضع الراهن، بينما في دول أخرى تعتبر أيديولوجيا ثورية؛ فالأيديولوجيات الثلاث سابقة الذكر يمكننا تمييزها بالتكتيكات التي تستخدمها كل منها في تحقيق أهدافها، والتي تشمل الإقناع والتنظيم والقوة، فهي تعتمد حصراً على إحدى هذه الوسائل لاستبعاد الآخرين[٦٣].

---

(٥٩) John Jost, Christopher Federico, and Jaime Napier, «Political Ideology: Its Structure, Functions, and Elective Affinities,» *Annual Review of Psychology*, vol. 60 (2009), p. 309.

(٦٠) بامرني، المصدر نفسه.

(٦١) الجباعي، «نحو حزب سياسي حديث».

(٦٢) Macridis and Hulliung, *Contemporary Political Ideologies: Movements and Regimes*, p. 16.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

عند النظر إلى التقسيم السابق للأيديولوجيات، نجد أن ماكريديس قسمها حسب الهدف أو الوظيفة التي تؤديها الأيديولوجيا، إلا أن هناك من قسّمها حسب البنية التي نشأت على أساسها إلى نوعين رئيسين، هما:

أ ـ أيديولوجيات فلسفية: تشكل الفلسفة بأنواعها المختلفة بنيتها الأساسية سواء أكانت مادية كما في الفكر الماركسي أو مثالية كما في الفكر البرجوازي، ولهذا النوع من الأيديولوجيات أسس وضوابط للتعامل مع الواقع الاجتماعي ولكن من منظور فلسفي يختلف من أيديولوجيا فلسفية إلى أخرى(٦٤). فمن أبرز الأيديولوجيات الفلسفية وأشهرها الأيديولوجيا الماركسية.

ب ـ أيديولوجيات دينية: هي الأيديولوجيات التي يشكل الدين دعامتها الأساسية، التي تتعامل مع جميع أشكال الوعي الاجتماعي من منظور ديني بحت، ومن الأمثلة على هذه الأيديولوجيات البوذية والهندوسية والمسيحية والإسلامية(٦٥). هذه الأحزاب تشترك برؤية واحدة ألا وهي وجود حزبين لا ثالث لهما حزب الله وحزب الشيطان(٦٦)، أي كل من لا ينتمي لحزبهم فهو كافر. فكلما ارتبطت الأيديولوجيا السياسية بالنص المقدس، أو سعت إلى إقامة نظام سياسي تحكمه أو تنظمه النصوص المقدسة أصبحت أكثر جموداً.

على الرغم من وجود العديد من الاختلافات بين الأحزاب الأيديولوجية، إلا أنها تشترك جميعها بسمات معينة، فهي تنظر إلى الحياة بجميع جوانبها من منظار أيديولوجي بحت(٦٧)، ومنذ نشأتها تعتقد بأنها تدشن تاريخاً جديداً يلغي ما قبله وما حوله ومن حوله، فيغدو خط الحزب هو الحقيقة المطلقة، ومن يخرج عنه أو يختلف معه فهو خائن، فيتسم فكرها بالتصلب والجمود(٦٨). كما تقوم على مبدأ احتكار المشروعية والوطنية(٦٩)، واحتكار السلطة والاستيلاء على الدولة(٧٠). وتحاول جاهدة الإقناع بصوابية أيديولوجيتها، وفي حال نجاحها تستطيع الوصول إلى السلطة وإدارة شؤون الحكم وفقاً لعقيدتها. أي أن هذه الأحزاب منشؤها غير برلماني، ولكن مشاركتها في الانتخابات هي وسيلتها لتحقيق أهدافها. وهي تتميز أيضاً بالتنظيم الدقيق والتزام أعضائها بالمبادئ الأيديولوجية التي قام الحزب بناءً عليها، مما يجعله وحدة متكاملة ومنسجمة(٧١).

---

(٦٤) عبدال نوري عبدال، «المسألة الأيديولوجية من منظور جديد،» (٢٠١٠)، <http://abdalnuri.com/content>.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)، ص ١٥٢.

(٦٧) سعود المولى، «علوم سياسية: الحلقة الثالثة ـ تصنيف الأحزاب السياسية ووظائفها،» موقع حوارات حرة (٢٠١٣)، <http://www.hiwarat-hurra.com/node/484>.

(٦٨) جاد كريم الجباعي، «في مساءلة الذات: ظاهرة الانشقاق ومساعي التوحيد في الأحزاب الأيديولوجية،» (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، <http://hem.bredband.net/b153948/articel14.htm>

(٦٩) الجباعي، «نحو حزب سياسي حديث».

(٧٠) الجباعي، «في مساءلة الذات: ظاهرة الانشقاق ومساعي التوحيد في الأحزاب الأيديولوجية».

(٧١) المولى، «علوم سياسية: الحلقة الثالثة ـ تصنيف الأحزاب السياسية ووظائفها».

يلاحظ من دراسة سمات الأحزاب الأيديولوجيا الثورية، في بعض مراحل تطورها، أنها تختلف عن الأحزاب السياسية العملية بعامة، باتسامها بالجمود في بعض مراحلها، إلا أنه لا يمكن إضفاء هذه السمة على كل الأحزاب الأيديولوجية، وهي لا تسعى إلى المشاركة في الدستور والقانون، وإنما تعتمد على القوة والثورة لتأسيس نظامها الجديد أو دستورها. إلا أن الأحزاب السياسية العملية لديها أيديولوجيا مرنة وتستمد موقفها من الواقع، وتقوم على مبدأ المشاركة في الدولة ويتحدد نصيبها من المشاركة في السلطة السياسية بنسبة المقترعين وعدد الناخبين.

من العرض السابق للأحزاب الأيديولوجية، يلاحظ أن الأيديولوجيا التي تتبناها هذه الأحزاب ما هي إلا وسيلة من أجل تحقيق أهدافها والوصول إلى غاياتها؛ فهي الجامعة لأفراد الحزب والحاكمة لتصرفاتهم، إلا أنه يمكن للحزب أن يكيف الأيديولوجيا ويطوعها وفقاً لما تقتضيه مصالحه. استناداً إلى ذلك، سنتناول حالين: الأولى، حال الأحزاب الشيوعية، والثانية، حال الحركات الإسلامية.

٢ ـ الأحزاب الشيوعية

إن المشكلة التي واجهت حركة حماس باعتبارها حركة أيديولوجية سبق وأن واجهت الكثير من الأحزاب الأيديولوجية، وبخاصة الغربية الشيوعية.

أ ـ التغير الذي طرأ على الحركة الشيوعية

ظهرت الحركة الشيوعية في العالم عام ١٨٤٨ في إثر إعلان بيان الحزب الشيوعي الأول، على يد كل من كارل ماركس وفريدريك إنغلز[٧٢]، كثورة على نظام الدولة البرجوازية، كما أوضح ماركس في البيان: «إن تاريخ المجتمعات البشرية القديمة والحديثة ما هو إلا نضال بين مضطهِدين ومضطهَدين، والصراع الطبقي هو محرك التاريخ والسبب الحقيقي لأحداث التاريخ، وإن كل نضال طبقي هو نضال سياسي فلا يمكن فصل النضال الاقتصادي للطبقة العاملة من نضالها السياسي... وأكد أن هدف الطبقة العاملة النهائي هو الاستيلاء على السلطة، وبناء دولة العمال والفلاحين الفقراء وتحطيم جهاز الدولة البرجوازية»[٧٣]، فقد قامت الشيوعية على أساس من المبدأ الشيوعي الرئيس «من كل بحسب طاقته، ولكل بحسب حاجته»[٧٤].

ذهب كل من ماركس وإنغلز إلى أبعد من مفهوم الثورة من خلال طرحهم فكرة الثورة الدائمة؛ فبعد أن تحل البروليتاريا، يجب أن لا تتوقف مهمة الثورة الديمقراطية، فإن مهمتها تدعيم البروليتاريا

(٧٢) وحيد عبد المجيد، «الأوروشيوعية في أوروبا الرأسمالية والتوازن الدولي الجديد،» السياسة الدولية، العدد ٥٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧)، ص ٥٠.

(٧٣) جريس الهامس، «دور أفكار ماو تسي تونغ في تطوير الماركسية اللينينية، الفصل الثاني ـ الفلسفة ٧،» الحوار المتمدن، العدد ١٨٤٧ (٧ آذار/مارس ٢٠٠٧)، <http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=90449&=4>.

(٧٤) محمد باقر الصدر، فلسفتنا: دراسة موضوعية في معترك الصراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفية الإسلامية والمادية الديالكتية (الماركسية)، ط ٣ (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٤)، ص ٢٥.

في الأماكن التي تحققت فيها، وأن تستخدم مكتسباتها في البلد الذي نجحت فيه للعمل على تطوير الثورة على المستوى العالمي، أي أن تنتقل الثورة من بلد إلى آخر من دون توقّف[٧٥]. إلا أن الثورة قامت بدايةً في روسيا وحدها، على الرغم من أنها كانت بمنأى من التقدم الصناعي الذي كانت تشهده دول أوروبا الغربية لأن اقتصادها كان قائماً على النظام الزراعي الإقطاعي[٧٦]، إلا أن الثورة الشيوعية بدأت ونجحت فيها وتسلّم لينين الحكم، ومن بعده ستالين[٧٧].

منذ نشأة الحركة الشيوعية، وهي تشهد الكثير من الانقسامات والانشقاقات والأفكار المعارضة؛ فقد كان أول انقسام داخل الأسرة الماركسية في أواخر القرن التاسع عشر، وكان اختلافاً في الموقف من الماركسية ذاتها، أي كان خلافاً منهجياً متعلقاً بفهم أسس النظرية الماركسية التي قامت على الوصول إلى السلطة من طريق العنف الثوري، وجاء التحدي من خلال إدوارد بيرنشتاين وتنظيره للتكيف مع الرأسمالية[٧٨]. رفض بيرنشتاين مفهوم دكتاتورية البروليتاريا التي هي الشرط الأول لبناء أي اشتراكية حقيقية، وكان أول من طرح فكرة الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية[٧٩]. ومن ثم، قام جورجي مالينكوف الذي تولى السلطة بعد وفاة جوزيف ستالين بالدعوة إلى التعايش السلمي مع الرأسمالية وتحسين حياة الشعب السوفياتي. وهذا، بدأ الصراع مع خروتشيف الذي طالب بضرورة الانضباط والتنظيم وإضفاء الطابع البروليتاري[٨٠].

كان هذا الصراع نتيجة موقف مالينكوف الذي كان مع استمرار الوضع القائم، وخروتشيف الذي كان مع إجراء تعديل على الوضع القائم، إلا أنهما في الحقيقة كانا يسعيان إلى الهدف نفسه ألا وهو إصلاح النظام ولكن بمفاهيم مختلفة. ومن ثم قلب خروشتشوف التوازن ضد منافسه، وبين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ قام بعدد من التنقيحات الأيديولوجية مثل: التعايش السلمي وإمكانية إقامة اشتراكية من خلال التطور السلمي، وبطرائق متعددة تبعاً للظروف الخاصة للدول المختلفة[٨١].

إلا أن ماركس قد أوضح في كتاباته أنه ليس من سبيل لنجاح البروليتاريا من دون استخدام العنف، فقد كتب حول أهمية استخدام الثورة للاشتراكية «فالثورة تبعاً لذلك هي ضرورية ليس فقط لأنه لا يمكن أن يطاح بالطبقة الحاكمة بغير الثورة، بل أيضاً لأن الطبقة التي ستطيح بها لن تنجح بغير الثورة في تحرير نفسها مما علق بها من وساخة خلال العصور المتعاقبة». في عام ١٨٤٨ كتب ماركس في البيان الشيوعي: «لا يتخلى الشيوعيون عن إعلان آرائهم وأهدافهم، إنهم يعلنون

---

(٧٥) طه، «دور الحزب الشيوعي في النظام السياسي السوفياتي،» ص ٢٢١.

(٧٦) طارق حجي، أفكار ماركسية في الميزان (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٧٧) طه، المصدر نفسه، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٧٨) سلامة كيلة، «توضيحات ضرورية حول الماركسية،» الحوار المتمدن، العدد ٤٢١٤ (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=377810>.

(٧٩) فؤاد النمري، «الانتقال السلمي إلى الاشتراكية (٢/٢)،» الحوار المتمدن، العدد ٤٠١٦ (٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347549>.

(٨٠) طه، «دور الحزب الشيوعي في النظام السياسي السوفياتي،» ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

بصراحة أن أهدافهم لا تتحقق إلا باستخدام العنف في تحطيم كل الشروط الاجتماعية القائمة، دع الطبقات الحاكمة ترتجف رعباً من الثورة الشيوعية، فليس لدى البروليتاريا ما تفقده سوى أغلالها وهناك العالم كله لتربحه»[٨٢].

كان إعلان خروتشيف بإنهاء دكتاتورية البروليتاريا خروجاً عن النظرية الماركسية، وإلغاءً لأهم مبادئها التي قامت عليها، ألا وهو العنف الثوري الذي رأى فيه ماركس الوسيلة الوحيدة للقضاء على البرجوازية واستيلاء الطبقة العاملة على السلطة؛ فإلغاء دكتاتورية البروليتاريا هو إفراغ للنظرية الماركسية من محتواها، وإنهاء لنظرية الصراع الطبقي.

ب ـ الأحزاب التي حاولت الانشقاق عن كتلة الاتحاد السوفياتي

عند الحديث عن الدول التي تسير ضمن فلك الاتحاد السوفياتي، كان هناك الكثير من محاولات الانشقاق التي جوبهت بالرفض والعنف من قبل الاتحاد السوفياتي.

(١) يوغسلافيا: هي إحدى الدول التي أقيم فيها الحكم الشيوعي عام ١٩٤٥ على يد جوزيف تيتو، إلا أن الجهود السوفياتية للسيطرة عليها[٨٣]، وإنشاءها خطة اقتصادية يوغسلافية مستقلة عن الاتحاد السوفياتي[٨٤] قد اعتبر نهجاً تحريفياً وخروجاً عن المبادئ الماركسية الاشتراكية[٨٥]، مما أدى إلى حدوث انشقاق بين ستالين وتيتو، وفي إثرها طردت يوغسلافيا من الكتلة الشرقية عام ١٩٤٨ فأصبح تيتو أول قائد شيوعي مستقل[٨٦].

لم تنفرد يوغسلافيا بإعلانها الرغبة في استقلالها عن الاتحاد السوفياتي، ولكن هذه الرغبة قد امتدت لتشمل دولاً اشتراكية أخرى؛ فبعد سيطرة الجيوش السوفياتية على بلدان أوروبا الشرقية، كان هناك عدة محاولات لإقامة أنظمة ديمقراطية اشتراكية. أولى هذه المحاولات كانت في ألمانيا الشرقية عام ١٩٥٣ التي قمعها الجيش السوفياتي، ومن ثم في بولندا عام ١٩٥٦[٨٧].

(٢) المجر: قام رئيس المجر والحزب الشيوعي إمري ناجي بوضع برنامج إصلاحي، وأفرج عن السجناء السياسيين المعارضين للنظام الاشتراكي، وطالب بالانسحاب من حلف وارسو وخروج القوات السوفياتية من البلاد، ومن وعوده الاقتصادية إعلانه أن طريق المجر الاشتراكي سيكون وفقاً للظروف الوطنية. لكن في عام ١٩٥٦، وبعد تصاعد الثورة، استُدعي الجيش السوفياتي وتمكن من

---

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) رضا رحاب، «تيتو جوزيف بروز،» ستار تايمز (٢٤ تموز/يوليو ٢٠١١)، <http://www.startimes.com/?t=28691043>.

(٨٤) ميسون البياتي، «البلقان والانشقاق الماركسي،» مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار (٧ حزيران/يونيو ٢٠١١)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=4&aid=262184>.

(٨٥) علي الأسدي، «هل من طريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية؟،» الحوار المتمدن (٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣)، <http://m.ahewar.org/s.asp?aid=362343&r=0&cid=0&u=&i=0&q>.

(٨٦) رحاب، «تيتو جوزيف بروز».

(٨٧) حجي، أفكار ماركسية في الميزان، ص ٧٢.

إعادة الاستقرار إلى البلاد وتنحية إمري ناجي من قيادة الحزب والحكومة، وتمت محاكمته وأعدم بعد عامين من ذلك[٨٨].

(٣) تشيكوسلوفاكيا: حدث الأمر نفسه في تشيكوسلوفاكيا؛ فألكسندر دوبتشيك الذي وصل إلى الحكم عام ١٩٦٨[٨٩]، قام بإصلاح اقتصادي حذر، وهو ما أدى إلى انفتاح في الصحافة والنشاطات الثقافية، لكن، وبعد أقل من ثلاثة أسابيع اجتاحت القوات السوفياتية مدعومة بوحدات بلغارية ومجرية وبولندية وألمانية شرقية، تشيكوسلوفاكيا، وأقيل دوبتشيك عام ١٩٦٩[٩٠].

(٤) الصين: لقد رأت الصين برئاسة ماو تسي تونغ في بداية الستينيات، أن الاتحاد السوفياتي قد انحرف عن الرؤية الماركسية[٩١]، وكان ذلك بعد قيام خروتشيف عام ١٩٥٦ بإدخال تعديلين على النظرية الماركسية، وهما أن يحل مبدأ التعايش السلمي محل مبدأ حتمية الحرب ضد الرأسمالية، والانتقال السلمي إلى الاشتراكية محل العنف الثوري[٩٢]. فقام الحزب في العام نفسه، بتعديل دستوره، وهدف التعديل إلى تحقيق الشيوعية في الصين إيماناً بالنظريات الماركسية اللينينية، وتأسيس نظام حكم ديمقراطي يقوم على أساس دكتاتورية الشعب الديمقراطية وعلى المركزية الديمقراطية؛ فالديمقراطية للشعب والدكتاتورية موجهة ضد الرجعيين وأعداء الشعب[٩٣].

إن الصراع بين البلدين ما لبث أن خرج عن كونه صراعاً أيديولوجياً؛ فقد اختلف البلدان حول الكثير من القضايا، وأهمها دور حركات التحرير الوطني في الدول النامية، والمساعدات العسكرية والأسلحة النووية. وصل الصراع إلى ذروته بسبب الخلاف على الحدود عام ١٩٦٩؛ وعلى الرغم من كونه ليس أول حادث، إلا أنه كاد يؤدي إلى نشوب الحرب بين البلدين[٩٤].

إن الحزب الشيوعي الصيني استطاع أن يتأقلم ويخلق لنفسه طريقاً جديداً يجمع بين فكر الشيوعية الماركسية وفكر الشخصية الصينية، أي أنه لم يتخلَ عن الاشتراكية، بل وضع لها طريقاً يتناسب مع معطيات العصر، ومع المجتمع الصيني[٩٥]. بعد أن كانت الأحزاب الشيوعية هي العدو

---

(٨٨) الأسدي، «هل من طريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية؟».

(٨٩) خيري عزيز، «قاموس الأحزاب الشيوعية الأوروبية (٧)،» السياسة الدولية، العدد ٥٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧)، ص ٩١.

(٩٠) «قبل أربعين سنة قمع ربيع براغ،» موقع إيلاف (١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨)، <http://www.elaph.com/Web/Politics/2008/8/357616.htm>.

(٩١) عبد العاطي محمد، «موقع العالم الثالث من الفكر الماوي،» السياسة الدولية، العدد ٤٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)، ص ٢٥٣.

(٩٢) شيماء فاضل مخير، «العلاقات الصينية ـ السوفيتية ١٩٤٩ ـ ١٩٧٦،» مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، السنة ١٥، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، ص ٤٩٣ ـ ٤٩٥.

(٩٣) محمد فتح الله الخطيب، «الحزب الشيوعي في الصين الشعبية،» السياسة الدولية (٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥)، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٩٤) مخير، المصدر نفسه، ص ٤٩٥ ـ ٤٩٦ و٥٠٠.

(٩٥) تامر الرشداني، «الفكر الصيني المتميز ـ ٧: الحزب الشيوعي الصيني وانتهاج الطريق الثالث،» موقع شبكة الصين (١٦ حزيران/يونيو ٢٠١١)، <http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2011-06/16/content_22796046.htm>

الأول لاقتصاد السوق؛ كونه يهدد فكرة سيطرتها على أدوات الإنتاج واحتكار الملكية، أصبح الحزب الشيوعي الصيني هو صاحب نظرية شيوعية اقتصاد السوق، لأن جميع مبادرات الحزب للنهوض الاقتصادي بالبلاد فشلت فشلاً ذريعاً في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، إلا أن الصين قد تحولت بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم(٩٦)، ويعود ذلك إلى تكيف الحزب مع الواقع المتغير. استمر الحزب في التطور والتكيف؛ ففي عام ٢٠٠٧ أدخل الحزب كلمة الدين في دستوره، وشجع تطور القطاع الخاص، وذلك بتشجيع أصحاب الأعمال الخاصة على الانضمام إليه لتوسيع قاعدة عضويته، بحيث يضم شخصيات تمثل أطياف المجتمع الصيني وتوجهاته كافةً. مع تولي قيادات شابة لمواقع كثيرة فيه، أصبح الحزب أكثر حيويةً وانفتاحاً، وأصبح قادراً على استيعاب مستجدات العصر التقنية والفكرية(٩٧).

يتبدى مما سبق، أن الأزمات والصراعات توالت في صفوف الحركة الشيوعية العالمية منذ نشأتها ابتداءً من أزمة يوغسلافيا مروراً بالمجر وصولاً إلى الصراع الصيني ـ السوفياتي، ما ساعد على إحداث تطورات جديدة في الحركة الشيوعية. رأى بعضهم أن الفكر الشيوعي يعاني أزمة تناقض بين مقولاته النظرية، التي تعد بمنزلة مسلمات، وبين الواقع السياسي، وبخاصة في المجتمعات الليبرالية(٩٨).

ج ـ الأحزاب الشيوعية غرب أوروبا

قامت الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية، في البلدان الرأسمالية ذات التقاليد الديمقراطية الراسخة، بتكييف أيديولوجيتها مع ظروف بيئتها في الخمسينيات من القرن الماضي من أجل الوصول إلى السلطة، من طريق تحولها من معارضة سلبية إلى معارضة إيجابية فاعلة، من خلال أساليب جديدة تتفق مع بيئتها المحيطة التي تعمل خلالها، أي قامت بتطويع الأفكار الأساسية الماركسية وتكييفها وأقلمتها لمقتضيات واقع البلدان التي توجد فيها، كما نبذت ما يتعارض مع الواقع الجديد؛ فهذه الأحزاب قامت بإيجاد قدر من التوازن بين النظرية والممارسة(٩٩). كان لهذا الأثر الكبير في الحركة الشيوعية العالمية، وبخاصة في علاقتها بالاتحاد السوفياتي، الذي كان يمثل محور الحركة الشيوعية، وتم اعتبارها أحزاباً مرتدة ومتمردة(١٠٠).

---

(٩٦) أشرف أبو الهول، «بين رأسمالية الاقتصاد وشيوعية السياسة،» الأهرام، ٢٠٠٩/٩/١، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=9815&eid=86>.

(٩٧) حسين إسماعيل، «الحزب الشيوعي الصيني من الثورة إلى بناء الدولة (خاص)،» موقع شبكة الصين (١٥ تموز/يوليو ٢٠١١)، <http://arabic.china.org.cn/news/txt/2011-07/15/content_22996638.htm>.

(٩٨) وحيد عبد المجيد، «أزمة الماركسية بين الأيديولوجية والتطبيق،» السياسة الدولية، العدد ٤٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)، ص ٧٨.

(٩٩) السيد عوض عثمان، «الشيوعية الأوروبية: دراسة للنموذج الإيطالي،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٤)، ص ١٢ ـ ١٣.

(١٠٠) عبد المجيد، المصدر نفسه، ص ٧٨.

لقد كانت التغييرات والتعديلات في المقولات الماركسية، لا تتعلق بمفاهيم ثانوية، وإنما تتعلق بأسس وركائز مهمة في الفكر الماركسي. بناءً عليه، أدى انهيار هذه المقولات إلى تصدع في البنية الأساسية للفكر الماركسي. وأهم هذه الأفكار والاتجاهات جاءت في كتاب الشيوعية الأوروبية والدولة لسانتياغو كاريو الأمين العام للحزب الشيوعي الإسباني، التي تتمثل بالآتي: العدول عن كل من التصور الماركسي للنظام السياسي الاشتراكي، وطريقة وصول الماركسيين إلى السلطة، وعن الدعوة الماركسية للقضاء على الملكية الخاصة، وعن الاقتداء بالنموذج السوفياتي في تحقيق الاشتراكية، والدعوة إلى استقلال الأحزاب الشيوعية عن الاتحاد السوفياتي، والتمسك بالديمقراطية، وبالحريات العامة، وبتعدد الأحزاب، وعدم التمسك بالمفهوم الماركسي التقليدي للبروليتاريا[١٠١].

إن الاستراتيجية التي استخدمتها الأحزاب الشيوعية الأوروبية بانتقالها إلى الاشتراكية، اقترنت بعدد من المظاهر، أبرزها: التدريجية، والبراغماتية، وتطويع الفكر لمقتضيات الواقع، والديمقراطية، والاستقلالية[١٠٢]، وهي ما عبر عنها الزعيم الإيطالي بالميرو تولياتي، بأن اشتراك الشيوعيين في السلطة في البلاد الرأسمالية الأوروبية، يتيح تحولاً ديمقراطياً من الداخل لطبيعة الدول البرجوازية، وبأن إمكانية التقدم نحو الاشتراكية عبر الطريق السلمي، ترتبط بفهم هذه المسألة وحلها[١٠٣].

أما في أواخر القرن العشرين، فعانى الفكر الماركسي أزمة التناقض بين المقولات النظرية التي كانت تعد من المسلمات في الفكر الماركسي، وبين الواقع السياسي، ومتطلبات الحركة السياسية في التأثير في سلوك الناخب في الانتخابات، ولا سيما في المجتمعات الليبرالية. وكانت أزمة ذات وجهين، هما: الأول، عدم صلاحية الماركسية الكلاسيكية كنظرية، بسبب جمودها تجاه الواقع السياسي الذي تعمل به، وهو ما يتطلب التجديد والتطوير المستمرين من أجل تكييف الفكر مع مقتضيات الحركة السياسية. والثاني، يتمثل بتجاوز كل الجوانب السالبة في الفكر الماركسي، وتطوير ثقافة سياسية جديدة تقوم على المزج بين قيم الديمقراطية الغربية الليبرالية، والفكرة الاشتراكية[١٠٤].

١ ـ الحزب الشيوعي الإيطالي: لقد كان الحزب الإيطالي الشيوعي من عام ١٩٢١ وإلى عام ١٩٤٣ حزباً ماركسياً لينينياً[١٠٥]، ويعدّ أكبر الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا[١٠٦]، الذي أحجم خلال هذه المرحلة عن التعامل مع القوى السياسية الديمقراطية. إلا أن عودة تولياتي من

---

(١٠١) حجي، أفكار ماركسية في الميزان، ص ١٧ و١٣٤ ـ ١٣٥.

(١٠٢) عثمان، «الشيوعية الأوروبية: دراسة للنموذج الإيطالي،» ص ١٤.

(١٠٣) علي الدين هلال، «مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث،» ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣ (بيروت: المركز، ٢٠٠٣)، ص ٤٦.

(١٠٤) عثمان، المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(١٠٦) سعاد محمد حسن، «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأحزاب الشيوعية الأوروبية «إيطاليا ـ فرنسا ـ إسبانيا» من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٥)، ص ٢.

موسكو عام ١٩٤٤ قد أرّخت لمرحلة جديدة في تاريخ الحزب، لقد استوعب تولياتي معطيات واقعه، وظروف مجتمعه، فقرر تكييف الفكر السياسي لتطوير الوضع الإيطالي، ووضع حزبه في مكانة محورية بالتحول السلمي نحو الاشتراكية، بناءً على الظروف الداخلية والخارجية، وقبول حزبه للبرلمانية كوسيلة وحيدة للانتقال نحو الاشتراكية، ونبذ تحقيقها بالعنف الثوري، أي قبوله بالديمقراطية البرجوازية التي كانت ـ قبل ذلك ـ هدفاً ومقصداً للهجوم الماركسي، وقدم تولياتي تفسيراً جديداً لدكتاتورية البروليتاريا، عندما أشار إلى أن الدكتاتورية هي الصياغة العلمية لمفهوم وجود كتلة من القوى الاجتماعية المسيطرة، وما يطمح إليه هو كتلة مؤلفة من كل الطبقات العاملة لإدارة الحياة الاجتماعية، وأن معاداة الكنيسة هو نهج برجوازي وليس عملاً تقره البروليتاريا، وسعى تولياتي إلى رأب الصدع في العلاقات مع الاشتراكيين لتوحيد صفوف القوى الاشتراكية[١٠٧].

من أجل تجسيد هذا التحول، كان من الضروري للحزب إعادة النظر في مفهوم فلاديمير لينين عنه، كحزب الصفوة الثورية الذي يقود نضال البروليتاريا في سبيل الحصول على السلطة. إن تحول الحزب من الانغلاق على الطليعة الثورية إلى الانفتاح على الجماهير، لم يكن تحولاً شكلياً، بل اقتضى إعادة النظر في سياسات الحزب ونظامه ولائحته الداخلية[١٠٨].

مع بداية عام ١٩٥٦، قام تولياتي بانتقاد وجود مركز واحد للحركة الشيوعية العالمية، ومن ثم بدأ نشاط الحزب يتجه نحو المنحى الإصلاحي؛ فقد مكنته السياسة التي تجمع بين الثورية والاشتراكية الديمقراطية من تحقيق الكثير من المكاسب السياسية[١٠٩]. إن التغير الذي حدث في اتجاهات الكنيسة بعد اعتلاء يوحنا الثالث والعشرين عرش البابوية في عام ١٩٥٨، الذي تمثل بالتقليل من تدخل الكنيسة في السياسة الإيطالية الداخلية، وإلغاء حق الكنيسة في الاعتراض على تشكيل الحكومات الائتلافية من الوسط واليسار، أدى إلى زيادة مرونة استراتيجية الحزب الشيوعي الإيطالي. في عام ١٩٦١، بدأ الشيوعيون يرددون بأنهم لو قدر لهم أن يصلوا إلى مقاليد الحكم فسيعملون على الإبقاء على البرلمان، وعلى نظام التعددية الحزبية. وفي عام ١٩٦٢، أعلن تولياتي أن حزبه يقبل بفكرة الإصلاح التدريجي على أساس ديمقراطي[١١٠].

٢ ـ **الحزب الشيوعي الفرنسي**: اتخذ الحزب الشيوعي الفرنسي في عام ١٩٦٩ موقفاً مؤيداً للحزب الشيوعي السوفياتي على العكس من الحزب الشيوعي الإيطالي، ولكن بعد مؤتمر برلين عام ١٩٧٦ أبدى الحزب موقفاً انتقادياً وحاداً من السياسة السوفياتية[١١١]. في المؤتمر، اشتدت

---

(١٠٧) عثمان، المصدر نفسه، ص ٧٣، ٧٥ و١٢٥.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١٠٩) عبد العاطي محمد أحمد، الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية الأوروبية، دراسات في الاشتراكية الديمقراطية؛ ٦ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(١١٠) إسماعيل صبري مقلد، «الحزب الشيوعي في السياسة الإيطالية،» السياسة الدولية، السنة ٣ (٨ نيسان/أبريل ١٩٦٧)، ص ١١٧.

(١١١) أحمد، المصدر نفسه، ص ٤٤.

الانتقادات للسياسة السوفياتية، ورفعت الأحزاب المشاركة في المؤتمر شعار رفض استمرار قيادة السوفيات للحركة الشيوعية العالمية، وشعار تعدد المراكز في إطار التضامن(١١٢).

دعا الحزب إلى الطريق الفرنسي للاشتراكية من طريق نبذ العنف، واعتماد التحول الديمقراطي والتدريجي من أجل الوصول إلى مجتمع تعددي، وتحقيق الاشتراكية من خلال الطابع الفرنسي، وقد اتخذ الحزب في مؤتمره الثاني والعشرين عام ١٩٧٦ قراراً بحذف دكتاتورية البروليتاريا من برنامجه السياسي، وأكد في مؤتمره الثالث والعشرين أن الاشتراكية ستتم من خلال نبذ مفهوم الحزب الواحد، وسيادة التعددية الحزبية، الذي ترافق مع قرار الحزب إسقاط مبدأ الماركسية اللينينية لصالح الاشتراكية العلمية كمبدأ رئيس لنظرية الحزب الشيوعي الفرنسي وممارساته.

توجه الشيوعيون الفرنسيون إلى التحالف مع الكاثوليك، فقد كانوا مستعدين للتحالف مع كل القوى المناهضة لرأسمالية الدولة الاحتكارية مهما كانت عقيدتها أو أيديولوجيتها(١١٣). ويعدّ الشيوعيون الفرنسيون أنفسهم بأنهم قدموا إضافات نظرية باتخاذهم قرارين رئيسين على المستوى الأيديولوجي وهما: أولاً، استبعاد الفكرة التي أيدها ستالين، التي تدعو إلى وجود حزب واحد، وهو الشرط الإجباري للتحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وثانياً، عرض تفاهم مستمر بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي(١١٤).

د ـ الأحزاب الشيوعية الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي

في إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، واصلت الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا تطورها وتكيفها مع الواقع الجديد؛ فالحزب الشيوعي الإيطالي قد تفكك، وأعيد تشكيله تحت اسم حزب اليسار الديمقراطي بعد سنوات كثيرة من العزلة السياسية(١١٥).

أما الحزب الشيوعي الإسباني، فعمل على تشكيل حزب اليسار الموحد الذي طور الحزب الشيوعي عمله السياسي من خلاله، وكان الهدف من إنشائه الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات من خلال إضعاف صورة الشيوعية، أي أنه كان مظلة يعمل من خلفها الحزب الشيوعي الإسباني، ويتحكم فيها في الظل، وبعد نجاح اليسار الموحد، ومنافسته الحزب الاشتراكي الإسباني، أصبح الحزب الشيوعي، واليسار الموحد بين خيارين؛ إما خطابهم السياسي وإما حصولهم على الأصوات. لذلك، قرروا بعد فشلهم في انتخابات عام ١٩٩٩ تغيير استراتيجيتهم من طريق الاعتدال في سياستهم لمواجهة فشلهم الانتخابي، فعملوا على تغيير جذري في مبادئهم

---

(١١٢) عبد العاطي أحمد، «سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الشيوعية الأوروبية ـ الأوروشيوعية والتوازن الدولي الجديد،» الأهرام، ١٩٧٧/١٠/١، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=214337&eid=3916>.

(١١٣) عثمان، «الشيوعية الأوروبية: دراسة للنموذج الإيطالي،» ص ٢٥، ٣٠ و٤١ ـ ٤٢.

(١١٤) عبد الستار الطويلة، اليسار الأوروبي (القاهرة: دار المعارف، [د. ت.])، ص ٤٧.

(١١٥) درية شفيق بسيوني، أوروبا الموحدة: بين موقف الأحزاب ورؤى الزعامات (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، ص ١٦٧.

التي شكلت استراتيجيتهم الداخلية خلال النصف الثاني من التسعينيات [١١٦]. أما الحزب الشيوعي الفرنسي، فقد واجه مشكلة تجاه كيفية إعادة رسم النموذج الشيوعي محاطاً بواجهة مقبولة تكفل له الاستمرارية بعد انهيار الحزب الشيوعي السوفياتي[١١٧].

إن الحزب الاشتراكي الهولندي الذي تشكل عام ١٩٧٢ من مجموعة من الماويين المنشقين عن الحزب الشيوعي الهولندي، على الرغم من عدم التزامه بتعليمات الاتحاد السوفياتي فهو واجه المعضلات نفسها التي واجهت نظراءه الشيوعيين في البلدان الأخرى عام ١٩٨٩؛ فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ذهب من كونه حزباً طليعياً صغيراً، وتحول إلى قوة حقيقية في السياسة الهولندية، وذلك من خلال إسقاطه للالتزامات الأيديولوجية، فتحول إلى حزب ديمقراطي اجتماعي[١١٨].

نخلص مما سبق، إلى أن الشيوعية الجديدة في غرب أوروبا هي عبارة عن نوع من أنواع التكيف، وتطويع للأيديولوجيا من أجل مواكبة العصر، ومجاراة التغيرات المحيطة؛ فقد وجدت هذه الأحزاب (الإسباني والإيطالي والفرنسي) نفسها في ظل بيئة ديمقراطية فرضت عليها التغيير في أيديولوجيتها ورفض فكرة دكتاتورية البروليتاريا في ظل دول تتبنى الحرية الفكرية والسياسية، فنلاحظ أن البيئة التي وجدت فيها هذه الأحزاب قد فرضت عليها نوعاً من أنواع التكيف حتى تستطيع الاستمرار، والتطور، والتقدم، ومواكبة الأحداث والوصول إلى السلطة.

٣ ـ الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية

في السياق نفسه، يمكن تطبيق التحليل السابق على حال بعض الحركات الإسلامية التي أدركت الفرص المتاحة أمامها المتمثلة بانهيار الأنظمة السلطوية القائمة، أو انفتاحها على المشاركة السياسية، وهو ما أدى إلى وصولها إلى الحكم. من هنا، بدأ التناقض الأيديولوجي يظهر في تصريحاتها وممارساتها؛ فكل ما كانت تحرّمه وتعارضه وهي في صفوف المعارضة، أصبح عند وصولها إلى الحكم حلالاً ومتاحاً، وحتى الفتاوى التي أصدرتها وهي في صفوف المعارضة، تتناقض مع فتاويها وهي في السلطة، فقد مارست سياسات الأنظمة السابقة لها نفسها، مستخدمة الأيديولوجيا الإسلامية واجهة. من أبرزها، حركة الإخوان المسلمين في مصر. إلا أننا لا بد لنا في البداية من التطرق إلى مفهوم الحركات الإسلامية السياسية أو حركات الإسلام السياسي.

---

(١١٦) Luis Fernandez, *Electoral Incentives and Organisational Limits: The Evolution of the Communist Party of Spain (PCE) and the United Left (IU)* (Barcelona: The Institute of Political and Social Sciences (ICPS), 2002), pp. 4-5 and 30-31.

(١١٧) بسيوني، المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(١١٨) Daniel Keith, «Party Organisation and Party Adaptation: Western European Communist and Successor Parties,» (Doctoral Thesis, University of Sussex, April 2010), pp. 78 and 104.

أ ـ مفهوم الحركات الإسلامية

لقد قدّم الكثير من المفكرين والمختصين بالشأن الإسلامي تعاريف متنوعة للحركة الإسلامية وفقاً للبيئة التي نشأت فيها الحركة؛ فالحركة الإسلامية تعرف بأنها الحركة التي تنشط في الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة، وتناوئ في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت في امتثال تعاليم الإسلام، أو خالفتها(١١٩).

يتفق الباحثون على أن هذه الحركات الإسلامية السياسية تطرح فهمها وتفسيرها الشريعة كأيديولوجيا سياسية واجتماعية ملزمة وتسعى إلى نشرها وتعميمها على جميع جوانب الحياة عبر سلوكها طريقين وهما: اجتماعي في البداية، ومن ثم سياسي؛ فهي كباقي الحركات الاجتماعية والسياسية الأخرى، لكنها تتميز بصبغتها الإسلامية.

تجدر الإشارة هنا إلى ذكر مصطلح حركات الإسلام السياسي، وهو من ضمن المصطلحات التي تطلق على الحركات الإسلامية، ويقصد به الحركات التي تعتقد بأن الإسلام دين ودولة. أو هي حركات سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره نظاماً سياسياً للحكم، وهناك من يرى أن حركات الإسلام السياسي هي الحركات الإسلامية المتشددة(١٢٠).

إلا أن حصر الحركات الإسلامية في مصطلح الإسلام السياسي، يختزل برنامجها الكامل في الجانب السياسي فقط؛ فالحركات الإسلامية تمتلك أجندات اجتماعية وثقافية وتربوية، والتفرقة واضحة بين حركات إسلامية لا تهتم بالخط السياسي، وبين الحركات الإسلامية التي لها مركز سياسي(١٢١).

وفي ما يتعلق باستخدام مصطلح حركات الإسلام السياسي، يرى الباحث أن مصطلح الحركات الإسلامية مرادف لمصطلح حركات الإسلام السياسي وذلك لأن:

أولاً، جميع الأحزاب والحركات هي سياسية؛ فجميعها على اختلاف أيديولوجيتها ووسائلها، يجمعها هدف واحد، هو الوصول إلى السلطة وممارسة الحكم من خلال مبادئها التي تعتنقها، لأن الحركات الإسلامية تسعى إلى الوصول إلى السلطة مستخدمة الدين الإسلامي كأساس، سواء بالعنف أو بالطريقة الديمقراطية. فلماذا لا تسمى الأحزاب الشيوعية الأحزاب الشيوعية السياسية؟

---

(١١٩) عبد الوهاب الأفندي [وآخرون]، «الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع،» في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ١٣.

(١٢٠) عبد الحكيم سليمان وادي، «تعريف مفهوم الإسلام السياسي،» دنيا الوطن، ٢٠١٣/٧/١٢، <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/07/12/299806.html>.

(١٢١) مهند مصطفى، «الحركات الإسلامية تمتلك أجندات اجتماعية وتربوية وثقافية، وحصرها في مصطلح الإسلام السياسي يقلص برنامجها الكامل،» موقع كل العرب (٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، <http://www.alarab.net>.

ثانياً، الحركات الإسلامية هي حركات سياسية لأنها تطبق الدين الإسلامي في جميع جوانب الحياة، ومن ضمنها الحياة السياسية؛ فالإسلام شامل لجميع جوانب الحياة، ولا فرق بين المفهومين في نظر الباحث؛ فهما يصفان النوع نفسه من الحركات.

عند الحديث عن موقف الحركات الإسلامية من قضية الديمقراطية، يبرز لدينا تياران(١٢٢):

١ ـ تيار رافض شعار الديمقراطية والنظام البرلماني وسلطة الشعب(١٢٣)، ويكفّر الأنظمة الحاكمة ويستخدم العنف أداة للمواجهة(١٢٤)، ويستخدم شعارات شرعية؛ فبدلاً من الديمقراطية، استخدم الشورى أو الشورية، وبدلاً من النظام البرلماني، استخدم نظام الرجوع إلى أهل الحل والعقد، وبدلاً من سلطة الشعب، استخدم مصطلح الحاكمية لله(١٢٥).

٢ ـ وتيار آخر انخرط في ممارسة العمل السياسي في ظل التعددية السياسية، الذي لا يجد أي تعارض بين الإسلام والديمقراطية(١٢٦)، وحاول هذا التيار المطابقة بين الشورى والديمقراطية وبين نظام الرجوع إلى أهل الحل والعقد والبرلمانية باعتبارها مصطلحات إسلامية، أو لأن الإسلام قد سبق الغرب إليها(١٢٧).

ب ـ تطور حركة الإخوان المسلمين في مصر

في السياق نفسه، يمكن تفسير تنامي دور جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وقدرتها على حشد عدد لم يسبق له مثيل من الأعضاء من الثلاثينيات إلى الخمسينيات، فقد استغلت الجماعة الظروف السياسية المتمثلة بالاحتلال البريطاني، وفشل حزب الوفد، والصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي من أجل توسيع حجم نشاطها، وانفتاحها على البيئة السياسية، وإبراز قدرتها التنظيمية والتعبوية من خلال تمسكها بأيديولوجيتها الإسلامية؛ فقد شكل الدين الإسلامي ركيزة أساسية في تقبل الحركة من جانب جميع طبقات الشعب المصري(١٢٨).

---

(١٢٢) سليم محمد الزعنون، «سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١)، ص ٥١.

وصدرت الأطروحة ككتاب أيضاً عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه (ط ١، ٢٠١١)، و(ط ٢، ٢٠١٥).

(١٢٣) منير شفيق، النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة (كفر كنا، الجليل: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٢)، ص ١٢٣.

(١٢٤) الزعنون، المصدر نفسه، ص ٥١.

(١٢٥) شفيق، المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(١٢٦) الزعنون، المصدر نفسه، ص ٥١.

(١٢٧) شفيق، المصدر نفسه ص ١٢٤.

(١٢٨) Ziad Munson, «Islamic Mobilization: Social Movement Theory and the Egyptian Muslim Brotherhood,» *The Sociological Quarterly*, vol. 42, no. 4 (2001), p. 494-495, 506.

قسم حسن البنا، مؤسس الحركة عام ١٩٢٨ في مصر، والمرشد الأول لها، استراتيجية التغيير لدى الحركة إلى ثلاث مراحل: مرحلة التعريف ومرحلة التكوين ومرحلة التنفيذ والإنتاج، وحدد عشر سنوات لكل من المرحلتين الأولى والثانية بناءً على طبيعة الشارع المصري وبيئته. ففي مرحلة التعريف (١٩٢٨ ـ ١٩٣٨) غلب الطابع الخطابي الدعوي والاتصال بالناس من خلال الخطابات والاجتماعات وإصدار النشرات، وفي مرحلة التكوين (١٩٣٨ ـ ١٩٤٨) بدأت الجماعة المشاركة في الحياة السياسية، كالمشاركة في الانتخابات والترشح والمنافسة، وبدأت بنقد الأوضاع القائمة بعد أن وصلت إلى درجة من القوة وسعة الانتشار وحسن التنظيم[١٢٩]. فقد ترشح البنا للانتخابات البرلمانية عام ١٩٤٣ من أجل التدرج في الوصول إلى السلطة، ورأى أن النظام النيابي والدستور المصري لا يتناقضان مع ثلاث دعائم يقوم عليها نظام الحكم في الإسلام وهي مسؤولية الحاكم ووحدة الأمة واحترام إرادتها[١٣٠].

في هذا الإطار، يوضح مصطفى الفقي أن الإخوان جماعة دعوية ذات طابع ديني وأخلاقي، إلا أنها تحولت إلى الحياة السياسية بسرعة، واستبدت بها شهوة الحكم بمنطق أن الإسلام دين ودنيا وأن دورها الديني والاجتماعي يمهد بالضرورة لدور سياسي[١٣١].

في عام ١٩٤٨ بدأت مرحلة التنفيذ والإنتاج التي وصفها البنا بأنها مرحلة الجهاد الذي لا هوادة فيها. وهذا يبيّن الموقف المزدوج للبنا؛ فهو من ناحية يمارس العمل السلمي من خلال العمل الدعوي والمشاركة في الحياة السياسية وغيرها من الأعمال التي تظهر الوجه السلمي المعتدل للإخوان، ولكنه وفي الوقت نفسه، كان يقيم المعسكرات التدريبية من أجل استخدام القوة، عندما يحين الوقت في نظر الجماعة[١٣٢].

أما من حيث علاقة الجماعة بالنظام السياسي القائم، فقد تميزت العلاقة بين الإخوان والعهد الملكي (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) بالولاء وتقديم النصيحة للملك فاروق. لكن بعد تنامي جماعة الإخوان، وتزايد أعداد المنضمين إلى صفوفها، أيد الملك سياسة ضرب الجماعة التي شنها رئيس وزرائه، وذلك بعد حملة اتهامات بالخيانة، شنتها الجماعة ضد قيادات الجيش المصري وتحميلها مسؤولية تسليم فلسطين للصهاينة، فتم اعتقال عدد كبير من قيادات الإخوان وإعدام بعض منهم على قاعدة

---

(١٢٩) أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني: دراسة في استراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٨٩.

(١٣٠) دلال البزري، «العوائق الفكرية والإيديولوجية للوحدة العربية: أولاً ـ الإخوان المسلمون والوحدة: من حسن البنا إلى سيد قطب (هل تيسر أمر الوحدة أم أعيق؟)،» ورقة قدمت إلى: الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ص ٦٠٧.

(١٣١) مصطفى الفقي، «الإخوان المسلمون ودول الخليج العربي،» موقع مغرس، ٢٠١٢/١٢/١٨، <http://www.maghress.com/magharib/33359>.

(١٣٢) حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني: دراسة في استراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

اتهامات بقيامهم بتنفيذ عمليات تفجير مختلفة، وصدر قرار بحل الجماعة في عام ١٩٤٨، وألغي القرار في عام ١٩٥١[١٣٣].

في عام ١٩٥٢، شاركت جماعة الإخوان في ثورة الضباط الأحرار، وقامت قيادة الثورة بحل جميع الأحزاب باستثناء جماعة الإخوان، بحجة أنها مسجلة كجمعية وليست حزباً سياسياً[١٣٤]. مع بداية رئاسة جمال عبد الناصر (١٩٥٤ ـ ١٩٧٠)، اتسمت العلاقة بين النظام والجماعة بالوفاق، ولكن بسبب تعارض الأهداف والمصالح بين الطرفين، وتعرّض الرئيس لمحاولة اغتيال واتهام الإخوان بها، بدأت مرحلة جديدة من العدائية بين الإخوان والسلطة حيث تم حلّ الحركة واعتبرت جماعة غير شرعية، وتعرض الكثير من أنصارها وقادتها للاعتقال والتعذيب والإعدام، وهو ما أثر سلباً في قدرة الحركة على التغلغل في المجتمع المصري، وفي تجنيد المناصرين[١٣٥].

بقيت حركة الإخوان المسلمين طوال رئاستي محمد أنور السادات، ومحمد حسني مبارك من دون اعتراف قانوني، فقد تعرضت للقمع من قبل النظام شبه السلطوي؛ ففي بداية عهد السادات (١٩٧١ ـ ١٩٨٠) كان هناك انفراج للعلاقة بين النظام السياسي وحركة الإخوان، بسبب التقاء مصالح الإخوان مع مصالح النظام[١٣٦]، حيث اعتمد عليهم الرئيس السادات في التخلص من بقايا العصر الناصري وجماعات اليسار المصري[١٣٧]، إلا أن توقيع الرئيس السادات اتفاقية كامب دايفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٩ أدى إلى توتر العلاقة بين الإخوان والنظام الحاكم[١٣٨].

أما في عهد الرئيس السابق مبارك (١٩٨١ ـ ٢٠١٠) فقد شاركت الجماعة في البرلمان في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وسيطرت على معظم النقابات المهنية، وعلى أبرز اتحادات الطلاب في الجامعات المصرية، ولكنهم في منتصف التسعينيات عانوا السياسة الاقصائية، والتنكيل بقياداتهم، وتعرضوا للاعتقال والمحاكمة، ما أدى إلى تقليص دورهم في البرلمان، والنقابات، واتحادات الطلاب.

في عام ١٩٩٥، رشح الإخوان مئة وخمسين، ولكن لم ينجح من مرشحي الجماعة إلا نائب واحد فقط، بينما في عام ٢٠٠٠، شارك الإخوان في الانتخابات البرلمانية وحصلوا على سبعة عشر مقعداً، وازداد عدد المقاعد التي حصلوا عليها في انتخابات عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ثمانية

---

(١٣٣) عمر العلي، «الإخوان المسلمون في مصر: تاريخ ومنطلقات بنية ومستقبل،» مجلة راديكال، العدد ١٤ (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

(١٣٤) المصدر نفسه.

(١٣٥) ورائد محمد دبعي، «أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة «الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً»،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١٢)، ص ٨٢ و٨٥ ـ ٨٦.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٩.

(١٣٧) الفقي، «الإخوان المسلمون ودول الخليج العربي،» موقع مفرس.

(١٣٨) دبعي، المصدر نفسه، ص ٩٠.

وثمانين مقعداً[١٣٩]. في ذلك، يرى الفقي أن حصول الإخوان على ٨٨ مقعداً كان تصويتاً عقابياً من المواطنين ضد الحزب الوطني[١٤٠]. ولكن في انتخابات عام ٢٠١٠ حصلت الجماعة على مقعد واحد، حيث أسفرت الانتخابات عن فوز كاسح للحزب الحاكم[١٤١].

ومن ثم جاءت ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لتوفر لجماعة الإخوان فرصة استعادة وضعها القانوني، على الرغم من عدم مشاركتها في بداية أحداث الثورة حتى تأكدت أن ما يحدث ليس تظاهراً فئوياً وإنما عمل ثوري تاريخي، فشاركت الحركة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفازت بالأغلبية، وتولت الرئاسة.

إلا أنها منذ توليها الرئاسة (٢٠١٢ ـ ٢٠١٣) بدأت بممارسة السياسات ذاتها التي انتقدتها، وحرمتها أثناء ولاية الرئيس مبارك وأبرزها، تحليل طلب الاقتراض من صندوق النقد الدولي؛ فقد أفتت جماعة الإخوان المسلمين بأن الفائدة وهي الزيادة المقررة على القرض، ليست ربا، وإنما تقع تحت بند مصاريف إدارية، وقد خرجت الجماعة بهذه الفتوى ـ بسبب حاجتها الماسة ـ لحل المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد المصري بدعوى أن الضرورات تبيح المحظورات، على الرغم من اعتبارهم القرض رباً وهو وسيلة استعمارية في عهد الرئيس السابق، إلا أنهم منحوا أنفسهم العذر بطلب الاقتراض، ولم يمنحوه غيرهم.

إن ما ينطبق على ما سبق، ينطبق على الكثير من المواقف، ومن أبرزها اتفاقية السلام الموقعة مع إسرائيل؛ فقد سارع محمد مرسي قبل توليه الرئاسة إلى طمأنة كل من إسرائيل وأمريكا بأنه يحترم المعاهدات القائمة بين مصر وإسرائيل ويلتزم بها، ولن يغير في الاتفاقيات من دون موافقة إسرائيل. بعد توليه الرئاسة، أكد مرسي احترامه للاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، ورفع من سقف التعاون الأمني مع إسرائيل وأمريكا. هذا، على الرغم من كون الرئيس مرسي عضواً من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا من المعارضين لاتفاقيات السلام مع اليهود لأسباب عقائدية، انطلاقاً مما نصت عليه آيات القرآن الكريم وسوره، في شأن اليهود وخصالهم.

قام الرئيس مرسي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بإصدار إعلان دستوري، من أبرز بنوده تحصين الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية من الطعن فيها أمام أية جهة قضائية، وعدم جواز حل مجلس الشورى الحالي أو الجمعية التأسيسية الحالية من

---

(١٣٩) حنان أبو سكين، «الصعود السياسي للإخوان المسلمين الانتخابات البرلمانية،» الأهرام (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785088>.

(١٤٠) مصطفى الفقي، «الإخوان المسلمون أصل الشر،» موقع مصراوي، ٢٤/٣/٢٠١١، <http://www.masrawy.com/ketabat/ArticlesDetails.aspx?AID=98033>.

(١٤١) «الإخـوان والانتخابات الأخيرة في عهد مبارك ٢٠١٠،» ويكيبيديا الإخوان المسلمين، <http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title>.

قبل أية جهة قضائية[١٤٢]. ترتب على هذا الإعلان حصول أزمة سياسية حادة، وهو ما حدا بالرئيس مرسي إلى القيام بإلغاء الإعلان الدستوري في ٨ كانون الأول/ديسمبر، على أن يبقى صحيحاً ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار[١٤٣].

بعد انقضاء عام على حكم مرسي، قام الشعب بثورة ضد حكم الإخوان، فتدخل الجيش المصري وقام بعزل مرسي إثر خروج الملايين من المصريين المطالبين بتنحيه. يعزو المحللون أسباب سقوط حكم الإخوان إلى رفضهم التعددية وإقصاء الشركاء الذين تحالفوا معهم ودعموهم في إنجاح مرشحهم[١٤٤]، وهذا ما أكده الفقي من خلال متابعته جماعة الإخوان بأن اشتغالهم بالسياسة فيه جمود، ولم يتطوروا ولم يتمكنوا من التعامل مع الآخرين، أو العمل ضمن مجموعة[١٤٥]. على الرغم من أن موقفهم قبل الوصول إلى الحكم كان مع التعددية السياسية[١٤٦]، إلا أنهم سعوا إلى السيطرة على جهاز القضاء المصري، وحاولوا أخونة مؤسسات الدولة وأسلمة المجتمع، وأقالوا وزير الدفاع المشير محمد طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان، وعينوا عبد الفتاح السيسي بديلاً من طنطاوي[١٤٧]، ولم يقوموا بأية إصلاحات للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية[١٤٨].

بعد عزل الرئيس مرسي، لجأت جماعة من الإخوان لممارسة الإرهاب ضد كل من المجتمع والدولة[١٤٩]، معتقدين بأن هذه الأعمال سوف تعيد مرسي إلى الحكم، وهو ما أدى إلى حظر الجماعة للمرة الثالثة وإعلانها جماعة إرهابية وعودتها مجدداً إلى صفوف المعارضة. وقد انقلبوا على السيسي الذي وصف سابقاً من قبل الجماعة بأنه دماء جديدة تضخ للجيش من أجل تعديل مساره، وبأنه وزير دفاع بنكهة الثورة، واتهموا مؤسسة الجيش بالتبعية للولايات المتحدة، وبتنفيذ مخطط للإطاحة بمرسي، وهم في الوقت نفسه يناشدون الولايات المتحدة التدخل لإعادة مرسي

---

(١٤٢) «مصر: إعلان دستوري مفاجئ يحصن تأسيسية الدستور ويعيد محاكمة مسؤولي نظام مبارك،» موقع شبكة بي. بي. سي (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121122_egypt_morsi>.

(١٤٣) «مرسي يلغي الإعلان الدستوري الذي أثار احتجاجات ويبقي الاستفتاء على الدستور في موعده،» موقع قناة الحرة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، <http://www.alhurra.com>

(١٤٤) فواز إسكندر، «أهم الأسباب التي أسقطت حكم الإخوان بمصر وأدت لعزل مرسي من الرئاسة وارتباطها بإخوان اليمن،» اليمن برس، ٥ تموز/يوليو ٢٠١٣، <http://yemen-press.com/news20575.html>.

(١٤٥) الفقي، «الإخوان المسلمون أصل الشر».

(١٤٦) عبد العاطي محمد عبد الحليم، «الحركات الإسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(١٤٧) إسكندر، «أهم الأسباب التي أسقطت حكم الإخوان بمصر وأدت لعزل مرسي من الرئاسة وارتباطها بإخوان اليمن».

(١٤٨) راسم عبيدات، «هل يتعظ الإخوان من الحظر الثالث؟،» القدس، ٢٠١٣/١٠/١، <http://www.alquds.com/news/article/view/id/465175>.

(١٤٩) السيد يسين، «الثورة بين العنف والإرهاب،» الأهرام، ٢٠١٣/٩/١٢، <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/231475.aspx>.

إلى الحكم[١٥٠]. كان الغرب مصدراً للإمبريالية والصهيونية والانحلال الأخلاقي قبل وصول الإخوان إلى الحكم، ولكن عند وصولهم، لم تعد هذه المفاهيم تذكر. عند إسقاط حكم مرسي، أصبح الغرب هو منقذ الشرعية والديمقراطية[١٥١].

على رأس التناقض الأيديولوجي لدى الحركة، يأتي موضوع الفتاوى، فقد أصدر عبد الرحمن البر مفتي الإخوان فتوى في عهد مرسي تحرم الخروج على الحاكم، وأنّ كل من يسعى إلى إسقاط النظام هو خارج على الحاكم، ولكن بعد إسقاط حكم مرسي، أصدر فتوى أخرى تنص على أن الخروج في التظاهرات والمعارضة السياسية للنظام ليس خروجاً على الحاكم، إنما هو لون من ألوان النصيحة الواجبة وباب من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[١٥٢]. ومن أكثر الفتاوى التي أحدثت جدلاً، هي الفتاوى التي صدرت من منصة رابعة العدوية، ومن أبرزها فتوى لفوزي السعيد قائد التيار السلفي التي تنص على أن من يشكك في عودة مرسي لمنصبه يشكك في الله، لأن مرسي هو «هدية من الله». وفتوى جماعة الإخوان التي نصت على «الاعتصام في الميدان من أجل مرسي أهم من أداء العمرة لأننا في جهاد». إضافة إلى فتوى القرضاوي التي دعا فيها جميع المسلمين في أنحاء العالم سواء باكستان وليبيا والعراق ولبنان وفلسطين لأن يكونوا شهداء ويجاهدوا في مصر[١٥٣]، متناسياً القرضاوي فلسطين المحتلة من قبل الصهاينة، فلماذا لم يدعُ إلى الجهاد ضد الصهاينة في فلسطين؟

لقد منحت الثورة حركة الإخوان فرصاً، إلا أنها في الوقت نفسه فرضت عليها قيوداً، وبخاصة بعد مشاركتها، وفوزها في الانتخابات، وتوليها الحكومة، حيث كانت أمام تحدي الفصل بين نشاطها الديني والسياسي، وتحدي تطوير خطابها الفكري والأيديولوجي؛ ليتناسب مع الظروف الراهنة. إلا أنها بعد وصولها إلى السلطة عانت تناقضاً وازدواجيةً بين ما تحمله من منطلقات فكرية، وما تمارسه على أرض الواقع. صحيح، أن الواقع الراهن فرض على الحركة الكثير من القيود المرتبطة بالوضع السياسي الخارجي والداخلي، إلا أنها وهي في السلطة، مارست السياسة السابقة نفسها، التي كانت ترفضها وتحرمها، وهي في المعارضة.

في ضوء ما سبق، يبين الباحث أن الفرق بين كل من الأحزاب الشيوعية والحركات الإسلامية هو أن الأولى تنازلت عن أيديولوجيتها الماركسية وأعلنت تخليها عنها، وتجلى ذلك بخاصة عند الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا، بينما الحركات الإسلامية بعد وصولها السلطة ناقضت

---

(١٥٠) أحمد شوقي، «تناقضات الإخوان،» الوطن، ٢٠١٣/١١/١٣، <http://www.alwatan.com.sa/Discussion/News_Detail.aspx?ArticleID=167017>.

(١٥١) عبد العليم محمد، «تناقض الخطاب الإخواني،» الأهرام، ٢٠١٣/٩/٢٢، <http://www.ahram.org.eg/News/950/4/233239>.

(١٥٢) الحسيني حسن خضير، «من الإخوان إلى الشعب المصري: المظاهرات حرام عليكم حلال لنا،» الأسبوع، ٢٠١٣/١١/٦، <http://www.elaosboa.com/show.asp?id=25535>.

(١٥٣) نور عبد القادر، «إباحة (الجهاد) في مصر وقتل (الخوارج): أشهر فتاوي ٢٠١٣،» موقع مصراوي، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، <http://www.masrawy.com/News/reports/2013/december/23/5788226.aspx>.

في ممارساتها ومواقفها الاستراتيجية أيديولوجيتها، إلا أنها لا تزال تصر على أنها تطبق الشريعة الإسلامية مستخدمة مظلة النجاة «الفتاوى الشرعية»؛ فالشعارات التي ساعدتهم في الحشد والتعبئة الشعبية عندما كانوا في المعارضة لم تعد تصلح بعد تسلُّمهم السلطة. كما بيّن علي الدين هلال في المؤتمر الاستراتيجي الخليجي الذي عقد في البحرين عام ٢٠١٣ «بأن الحركات الإسلامية هدفها الأول الوصول إلى السلطة باستخدام الدين وتوظيف الخطاب الديني من أجل الحشد والتعبئة والتحريض، ثم اكتساب الشرعية»[١٥٤]. تظل الأحزاب العقائدية مخلصة لمبادئها ما دامت خارج الحكم، لكنها فور تبوّئها سدّة الحكم، تبدأ بتطويع الكثير من ثوابتها لتنسجم مع استحقاقات الواقع الجديد.

إن حركة حماس هي جزء من الحركات الإسلامية وجناح من أجنحة الإخوان المسلمين، ومع أن الحركات الإسلامية متشابهة، إلا أن البيئة التي تنشأ فيها الحركات تؤثر في خصوصيتها وتطورها؛ فحركة حماس تتميز من غيرها من الحركات الإسلامية بكونها نشأت وانطلقت في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما سوف يتناوله الفصل الثاني.

(١٥٤) نقلاً عن: «المؤتمر الاستراتيجي الخليجي،» الأيام (البحرين)، ٢٠١٣/١٠/٣٠.

الفصل الثاني

نشأة حركة حماس، وموقفها تجاه الديمقراطية

أولاً: نشأة حركة حماس وأهدافها

يتناول هذا الفصل نبذة تاريخية عن حركة حماس، من حيث نشأتها وارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين في مصر ومراحل تطورها. ومن ثَم ظروف انتقالها من الدور الدعوي والاجتماعي إلى المقاومة المسلحة. كما يتناول تحليل بنود ميثاق الحركة، إضافة إلى أوجه الاختلاف ما بين ميثاق الحركة، والميثاق الوطني الفلسطيني (منظمة التحرير الفلسطينية).

١ ـ الجذور التاريخية لحركة حماس وتطوّرها

تعود الأصول التاريخية لحركة حماس إلى جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين التي أسسها الشيخ الشهيد أحمد ياسين، والتي كانت فرعاً من أفرع حركة الإخوان المسلمين في مصر التي أسسها البنا عام ١٩٢٨[1]. توضح حماس صلتها بجماعة الإخوان المسلمين في المادة الثانية من ميثاقها بأن «حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث»[2].

إن علاقة حركة الإخوان بفلسطين تعود إلى عام ١٩٣٥، عندما أرسل الشيخ البنا شقيقه عبد الرحمن ومحمد الحكيم إلى فلسطين لنشر الدعوة فيها، ومن ثَم أنشأ الإخوان أول فروعهم في مدينة حيفا عام ١٩٣٦، ثم في مدينة غزة[3]، وفي عام ١٩٤٣ أسسوا جمعية المكارم في القدس

(١) صادق عبد الله عيد، «تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية ـ حماس،» (رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، كلية الدراسات العليا، قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٣)، ص ٢٤.

(٢) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ـ فلسطين، ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨، الباب الأول، المادة الثانية، ص ٢.

(٣) مجدي نجم عيسى، «المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، ٢٠٠٧)، ص ٥ ـ ٦.

التي كانت البداية الحقيقية لوجود الإخوان في فلسطين[٤]، ومن ثم انتشرت فروعهم في جميع أنحاء فلسطين حيث وصل عددها عام ١٩٤٧ إلى خمسة وعشرين فرعاً. كانت جميع الفروع تخضع لإشراف الحركة الأم في القاهرة. وقد نشط الإخوان في حملات التعبئة والإعداد الشعبي للجهاد ضد اليهود قبل عام ١٩٤٨، وفي حرب ١٩٤٨ شاركت جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين ومصر في الجهاد ضد العدوان الصهيوني[٥].

لكن، بعد نكبة ١٩٤٨، واحتلال إسرائيل للجزء الأكبر من فلسطين، ضُمت الضفة الغربية إلى الأردن رسمياً عام ١٩٥٠، بينما رفضت مصر ضم قطاع غزة، وسيطرت عليه بواسطة الحكم الإداري، وقد كانت علاقة النظام المصري بفرع الإخوان في القطاع ـ الذي تم تشكيله من القيادة المحلية عام ١٩٤٩ تحت مسمى جمعية التوحيد ـ مرهونة بالعلاقة بالحركة الأم؛ فمحاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٤ أدت إلى تعرض الحركة في كل من مصر والقطاع للاضطهاد والتعذيب، وهو ما دفع إخوان غزة إلى العمل بسرية، وبلغت حملة الرئيس عبد الناصر ضد الإخوان ذروتها في عام ١٩٦٥، فقام باعتقال الآلاف من قيادات الإخوان وأنصارهم في مصر والقطاع، ومن ضمنهم الشيخ ياسين، إضافة إلى إعدام عدد من قادة الإخوان في مصر وعلى رأسهم سيد قطب[٦].

لقد اتخذ عمل الإخوان في الضفة منحىً تربوياً وسياسياً، في حين غلب على عملهم في القطاع الطابع العسكري المقاوم[٧].

قام بعض من أعضاء الإخوان في القطاع بتشكيل مجموعتين سريتين هما شباب الثأر وكتيبة الحق؛ حيث رأى شباب المجموعتين أن تشكيل تنظيم عسكري بعيداً من الأطر الأيديولوجية لمقاومة الاحتلال سيحيد العداء الناصري للإخوان ويخرجهم من مأزقهم السياسي، فقدم الشهيد خليل الوزير ـ أحد أعضاء كتيبة الحق ـ مذكرة خطية في عام ١٩٥٧ إلى قيادة الإخوان، إلا أنهم أهملوا المذكرة. تابعت المجموعتان العمل وانتهى الأمر بهما إلى تكوين النواة الأولى لحركة التحرير الوطني «فتح» ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩. في عام ١٩٦٠، تبنى الإخوان موقفاً معارضاً من قيام حركة فتح متخذين قراراً رسمياً بعدم تبني مشروعها لأنه يختلف تماماً من مشروع الإخوان[٨].

---

(٤) حاتم يوسف أبو زايدة، «جهاد الإخوان المسلمين في فلسطين حتى عام ١٩٧٠م،» ويكيبيديا الإخوان المسلمون، (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، ص ٢٦، <http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title>.

(٥) عيسى، المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

(٦) شاؤول مشعال وأبرهام سيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيّف، تعليق علي بدوان (دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٧) عيسى، المصدر نفسه، ص ١٠.

(٨) خالد سليمان محمود، «أثر حركة المقاومة الإسلامية «حماس» على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٤،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٤)، ص ٦٠ ـ ٦١.

لاقت فكرة تأسيس إطار فلسطيني دعماً من جانب عبد الناصر. وفي عام ١٩٦٤ اتخذت جامعة الدول العربية قراراً بتعيين أحمد الشقيري مندوباً لفلسطين لدى الجامعة العربية، وتكليفه بزيارة البلدان العربية لبحث أوضاع القضية الفلسطينية والاتصال بالتجمعات الفلسطينية من أجل عقد المؤتمر الذي حضره ٤١٠ أعضاء، الذي عقد في القدس في الثامن والعشرين من أيار/مايو ١٩٦٤، والذي تم فيه الإعلان عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الشقيري بعد تقديمه مشروعاً كاملاً لتشكيل المنظمة(٩)، وقد وافق أعضاء المؤتمر على ما قدمه الشقيري، وعلى تقديم الدعم المالي للمنظمة(١٠). ومن ثَم بدأت المنظمة بتولي العمل السياسي والإعلامي وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني، فقد تمكن الشقيري من إنشاء المنظمة على أرض الواقع مستفيداً من الدعم المصري(١١). في مؤتمر القمة العربية الثاني الذي عقد في الإسكندرية في العام نفسه، حصلت المنظمة على الشرعية العربية(١٢).

تباينت مواقف القوى السياسية الفلسطينية من تشكيل منظمة التحرير؛ فقد أعلنت حركة فتح عن إصرارها على أن يكون هذا الإطار ثورياً ومرتكزاً على الثورة المسلحة وليس بديلاً منها، وتحفظت على فكرة إجراء انتخابات عامة لعقد المؤتمر الوطني التأسيسي، مبررة بأن الانتخابات ستنبش الأحقاد والتحزب الأعمى وستنحي العناصر الثورية الأصلية لأنها لا تملك وسائل التأثير المادية. أما موقف الإخوان، فكان الخوف والتوجس من المنظمة التي دعمها الرئيس عبد الناصر، وربما رأى الإخوان في المنظمة منافساً لهم يملك الإمكانيات والمؤسسات والدعم الرسمي العربي والدولي إضافة إلى الميزانية الكبيرة التي أتيحت للمنظمة، فلم يشارك الإخوان في مسيرة المنظمة منذ إنشائها(١٣).

جاءت هزيمة عام ١٩٦٧، التي احتلت في إثرها إسرائيل ما تبقى من أرض فلسطين، فاعتبرت جماعة الإخوان أن هذه الهزيمة «انتقاماً إلهياً لما حدث لجماعتهم ولتعذيبهم في السجون، واعتبروا بُعد الدولة عن الإيمان وعدم تطبيق الشرع الإلهي السبب الأول للهزيمة»(١٤). في المرحلة التالية، مرت حركة الإخوان المسلمين بأربع مراحل أساسية وهي:

---

(٩) كفاح حرب عودة، «أحداث حزيران ٢٠٠٧ في قطاع غزة وتأثيرها على «المشروع الوطني الفلسطيني» استراتيجياً وتكتيكياً،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٩)، ص ٦٠ ـ ٦١.

(١٠) «أحمد الشقيري،» موقع الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages>.

(١١) عودة، المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦١.

(١٢) نعمان عبد الهادي فيصل، «الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة مقارنة،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، برنامج ماجستير العلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص ١٢٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(١٤) عيسى، «المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» ص ١٨.

أ ـ المرحلة الأولى: التي بدأت بعد هزيمة عام ١٩٦٧ واستمرت حتى عام ١٩٧٦، وشهدت هذه المرحلة إنشاء النواة الصلبة للإخوان في القطاع، حيث بدأوا ببناء القاعدة الاجتماعية والمؤسساتية بزعامة الشيخ ياسين(١٥)، وسميت هذه المرحلة أيضاً مرحلة المساجد؛ فقد هدفت إلى بناء المساجد والعمل الدعوي من أجل استقطاب جيل الشباب وتعبئته ولمّ شتاته وتأطير توجهاته، فارتفع عدد المساجد في كل من الضفة والقطاع بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٧ من ٦٠٠ إلى ١٣٥٠ مسجداً. خلال هذه المرحلة، شكلت المساجد النواة لجذب الشباب وتجنيدهم من خلال الحلقات والدروس التي كانت تعقد فيها، والتي بدورها ساعدت الحركة على التغلغل في أوساط المجتمع الفلسطيني(١٦).

يعزو الكاتبان الإسرائيليان شاؤول مشعال وأبراهام سيلع سبب النجاح الذي حققه الإخوان بتوسيع صفوف الحركة وتعدد نشاطاتها في القطاع خلال هذه المرحلة، إلى الواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب، حيث إن معظم سكان القطاع من اللاجئين من أصل قروي، إضافة إلى تخرج عدد كبير من طلبة الجامعات الذين أصيبوا بالإحباط نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في ظل الاحتلال الإسرائيلي. هذه الظروف مجتمعة، مهدت الطريق إمام الخيار الإسلامي للتمرد على الواقع الذي يعيشه أهل القطاع(١٧).

ب ـ المرحلة الثانية، مرحلة التوسع الجغرافي وبناء المؤسسات والمشاركة في النقابات المهنية في الضفة والقطاع، التي امتدت بين الأعوام ١٩٧٦ و١٩٨١. من أهم الإنجازات خلال هذه المرحلة، بدء عمل المجمع الإسلامي عام ١٩٧٨ بتصريح من الحاكم العسكري الإسرائيلي. في عام ١٩٨١، أنشأ المجمع جمعية الشبان المسلمين وأصبح يضم سبع لجان وهي الوعظ والإرشاد، والرفاه، والتعليم، والصدقات، والصحة، والرياضة، والإصلاح(١٨). يعدّ المجمع الإسلامي الواجهة الاجتماعية والدينية والرياضية التي عملت من تحتها الحركة، قبل انطلاقها(١٩).

خلال هذه المرحلة، نشط العمل النقابي والطلابي للجماعة، فقد أصبح لهم نفوذ بارز في الاتحادات النقابية. أما بالنسبة إلى العمل الطلابي، فقد بدأت الحركة بتحقيق إنجازات ملموسة في انتخابات مجالس الطلبة من خلال تأثيرها في الكثير من طلبة الجامعات، وهو ما ساعدها على منافسة القوى الوطنية الفلسطينية في الجامعات والمعاهد في الضفة وغزة(٢٠). كانت الكتلة

---

(١٥) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيف، ص ٣٩.

(١٦) محمود، «أثر حركة المقاومة الإسلامية «حماس» على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٤،» ص ٦٣ ـ ٦٤.

(١٧) مشعال وسيلع، المصدر نفسه، ص ٤٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤١.

(١٩) معتز سمير الدبس، «التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص ٢٦.

(٢٠) وائل عبد الحميد المبحوح، «المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦م: دراسة تحليلية،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠)، ص ٣٥.

الإسلامية تسيطر على مجلس الطلبة في الجامعة الإسلامية في غزة منذ تأسيسها، ولكن بين الأعوام ١٩٨٢و١٩٨٧، دارت صراعات عنيفة في الجامعة الإسلامية بين الإخوان وفصائل منظمة التحرير وتم استخدام العنف، كما دار صراع بين الإطار الطلابي التابع لحركة الجهاد الإسلامي وحركة الإخوان[٢١]. أما بالنسبة إلى جامعات الضفة، فقد شهدت هي الأخرى صراعات؛ ففي عام ١٩٨٤ قام الإخوان باختطاف عدد من أعضاء جبهة العمل الطلابي، ولكنهم عادوا وأفرجوا عنهم[٢٢]. في جامعة بيرزيت، حدث صراع عنيف بين الكتلة الإسلامية والجبهة الشعبية عام ١٩٨٢ أدى إلى اشتباكات طلابية عنيفة، وفي إثره أغلقت الجامعة مدة ثلاثة شهور[٢٣]، وفي عام ١٩٨٣، اقتحم الإخوان القادمون من غزة الجامعة التي كانت معقلاً لليسار الفلسطيني[٢٤].

إن الإنجازات التي حققها الإخوان خلال هذه المرحلة كانت بسبب عدم استهداف إسرائيل لهم واشتغالها باستهداف فصائل المنظمة، فلم يعارض الاحتلال أي نشاط للإخوان، وهناك عدة تفسيرات لذلك؛ منها عدم تبني الإخوان في تلك المرحلة، المقاومة والجهاد ضد الاحتلال على خلاف المنظمة، واستخدام إسرائيل الفتاوى الدينية وأيديولوجية الإخوان ضد فصائل منظمة التحرير، وبخاصة القوى اليسارية، فكانت علاقة إسرائيل بالإخوان مرهونة بموقفهم من المنظمة؛ فقد غضت النظر عن أنشطتهم عندما كانوا على عداء مع المنظمة، ولاحقتهم عندما خفت حدة العداء[٢٥]. وفقاً لتقرير منظمة التحرير، كانت إسرائيل تتغاضى عن نشاطات الحركة، إلى درجة أن الإعلام الإسرائيلي أخذ يقوم بتلميع الزعيم الروحي للحركة عندما يشن هجماته على قيادة المنظمة وعلى شخص الرئيس الشهيد ياسر عرفات تحديداً[٢٦]. يرى الباحث أن عدم مشاركة الحركة قبل انطلاقتها في الجهاد ضد الاحتلال كان خوفاً من أن يقوم الاحتلال باستهداف مؤسساتها كرد فعل على المقاومة التي تؤمّن جزءاً كبيراً من الدعم الشعبي للحركة.

أما بالنسبة إلى التطور الذي حققته الحركة خلال هذه المرحلة برأي الباحث، كان بناءً على الفرص التي أُتيحت للحركة من قبل الاحتلال الصهيوني الذي غض طرفه عن أنشطة الحركة، وفتح

---

(٢١) سعود المولى، «المقاومة الإسلامية في فلسطين: التباسات البدايات، واقعية المسارات،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٥ (صيف ٢٠١٣)، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٢٢) نعيم الأشهب، «حماس من الرفض إلى السلطة،» موقع «دنيا الوطن»، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/62417>.

(٢٣) حركة الشبيبة الطلابية، «الشبيبة الفتحاوية التأسيس والانطلاق: الحركة الطلابية الفلسطينية في الوطن المحتل من ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧،» المعركة، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://alma3raka.net/spip.php?article93&id_document=120>.

(٢٤) الأشهب، المصدر نفسه.

(٢٥) عيسى، «المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» ص ٢٦.

(٢٦) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج ٣: سلام الأوهام، أوسلو ـ ما قبلها وما بعدها، ط ٦ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ١٩٧.

لها المجال لمنافسة فصائل المنظمة. فالحركة استغلت الفرص المتاحة لها في ذلك الوقت على الرغم من أن الوضع الفلسطيني يمكن وصفه بالسيىء، لكن الحركة قامت باستغلاله لصالحها.

ج ـ المرحلة الثالثة، التي امتدت من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٧، وأطلق عليها مرحلة استكمال بناء المؤسسات والإعداد والتحضير للمقاومة[٢٧]. هدد ظهور حركة الجهاد الإسلامي ونموها السريع وتنفيذها الكثير من العمليات العسكرية ضد الاحتلال وأسلوبها الجامع بين البندقية والإسلام، المشروع الإخواني، وهو ما دفع الإخوان إلى البدء بالتجهيز للعمل العسكري المسلح[٢٨]؛ ففي عام ١٩٨٣ عقد مؤتمر للحركة في الأردن حضره قادة وشبان واتحادات من كل من الضفة وغزة والشتات[٢٩]، وتصدرت مسألة الجهاد ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي أولويات المؤتمر. انقسمت الآراء؛ فهناك من رأى ضرورة الإسراع في بدء العمل الجهادي على الأرض، وهناك من طالب بضرورة التريث من أجل إنهاء مرحلة الإعداد والتكوين، وحسم الأمر لصالح الرأي الثاني[٣٠].

بدأت الحركة بالإعداد لمشروع المقاومة ضد إسرائيل، من خلال قيام الشيخ ياسين بشراء السلاح وتخزينه، وفي عام ١٩٨٤، قامت القوات الإسرائيلية بضبط الأسلحة في بيت الشيخ الذي ادعى في دفاعه عن الأمر، أن هذا السلاح جمع من أجل الدفاع ضد الجماعات الفلسطينية المنافسة وليس ضد إسرائيل. تمّ اعتقاله مع مجموعة من رفاقه، وحكم عليه بثلاثة عشر عاماً، قضى منها أقل من عام، ثم خرج ضمن صفقة تبادل الأسرى التي قادتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة[٣١].

إن الرؤية الإسرائيلية تفسر بأن حركة الإخوان بدأت بالتجهيز للعمل العسكري المقاوم، بناءً على حرب لبنان التي تم في إثرها طرد قيادات، وإخلاء مقار المنظمة من لبنان، مما عزز بدوره لدى الإخوان أن المنظمة اقتربت من النهاية بسبب إفلاسها العسكري والأيديولوجي، فبدأ الإخوان بالتحرك من أجل إعداد أنفسهم بديلاً من المنظمة[٣٢]. تجدر الإشارة هنا إلى أن حركة الإخوان لم تشارك في العمل العسكري المقاوم من بعد نكبة ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧ وحتى بدء الانتفاضة، وإنما كانت منشغلة بالأمور الدعوية وبناء مؤسساتها وتوسيع نشاطاتها الاجتماعية والثقافية والخدماتية، التي تهدف في الأساس إلى الحشد والتعبئة الشعبية.

واجهت قيادة الإخوان، وبخاصة الشيخ ياسين، تساؤلات لا تنتهي حول موقف الحركة من مسألة فلسطين والحركة الوطنية الفلسطينية من قبل الأجيال الشابة. فعلى الرغم من التعاطف الذي

---

(٢٧) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيف، ص ٣٩.

(٢٨) خالد خليل ذويب، «العلاقة بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والأردن ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٧،» (رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، ٢٠١٠)، ص ٤.

(٢٩) خالد مشعل يتذكر: حركة حماس وتحرير فلسطين، حاوره غسان شربل (بيروت: دار النهضة للنشر، ٢٠٠٦)، ص ٢٧.

(٣٠) علاء النادي، حماس.. المنطلقات والأهداف (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٦)، ص ١٠ ـ ١١.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١١، ومشعال وسيلع، المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٣٢) مشعال وسيلع، المصدر نفسه، ص ٥٤.

كان يحمله الشيخ للعمل الفدائي والعلاقات التي ربطته ببعض المجموعات الفدائية، إلا أنه رد بأن الجماعة في هذه المرحلة، لن تتورط في العمل المسلح ضد الكيان الصهيوني، وأن مستقبل الصراع على فلسطين مرتبط بعملية التحول الإسلامي في المنطقة العربية، وبخاصة في دول الجوار[٣٣].

د ـ المرحلة الرابعة: هي المرحلة الأبرز في تاريخ الحركة، وتمثلت بتشكيل حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، التي تم الإعلان عنها رسمياً من خلال بيانها التأسيسي الذي وزع في ١٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٧ الذي عبر عن مجمل سياساتها وتوجهاتها[٣٤]، في إثر صدم سائق شاحنة إسرائيلي لسيارة يستقلها عمال من القطاع متعمداً، وهو ما أدى إلى استشهاد أربعة من أبناء الشعب الفلسطيني في ٦ كانون الأول/ديسمبر، فشكل هذا الحادث الشرارة الأولى لاندلاع انتفاضة ٨ كانون الأول/ديسمبر، وفي اليوم التالي أعلن النفير العام في القطاع، واجتمعت الهيئة الإدارية للإخوان في منزل الشيخ ياسين وبحضور جميع الأعضاء، وتم صياغة البيان الأول لحركة حماس وقد شكل هذا الاجتماع اللقاء التأسيسي للحركة واعتبر الحاضرون هم المؤسسون للحركة[٣٥]. كانت الحركة في البداية توقع البيانات باسم (حركة المقاومة الإسلامية ـ ح.م.س)، إلى أن اقترح حسن القيق اسم حماس اختصاراً لحركة المقاومة الإسلامية[٣٦] حتى يعطي مدلولاً يناسب أهداف الحركة[٣٧].

الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن حركة حماس نسبت لنفسها تفجير الانتفاضة وقيادتها، قبل أن تشارك فيها الحركات والمنظمات الأخرى، فيما رأى آخرون أن الانتفاضة كانت نتاجاً للأوضاع المتردية والبطالة[٣٨]. يرى الكاتب الأمريكي روبرت ساتلوف المؤيد لإسرائيل، أن ظهور الحركة كان عفوياً وتلقائياً وغير مخطط له[٣٩]، وأن الانتفاضة لم تكن بمجهود أي حركة أو منظمة فلسطينية، وإنما أدت الأحداث التي حصلت على الساحة الفلسطينية، والأوضاع المتردية للشعب، وممارسات الاحتلال، كلها مجتمعة، إلى غليان الشارع الفلسطيني وانفجاره في إثر حادث الدهس المتعمد الذي اعتبر بداية اندلاع الانتفاضة الأولى.

(٣٣) بشير موسى نافع، الإسلاميون الفلسطينيون والقضية الفلسطينية، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠، أوراق ثقافية؛ ١٠ (غزة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث، ١٩٩٩)، ص ٢٦.

(٣٤) عمير الفرا، «حركة المقاومة الإسلامية «حماس» دراسة أسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص ٣٣.

(٣٥) الدبس، «التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩،» ص ٢٥.

(٣٦) حركة المقاومة الإسلامية حماس، حماس منذ انطلاقتها حتى معركة حجارة السجيل ١٩٨٧ ـ ٢٠١٢ (غزة: حركة المقاومة الإسلامية، ٢٠١٣)، ص ٨.

(٣٧) أحمد مصطفى زيد، «حماس والانتخابات التشريعية الثانية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م،» (رسالة ماجستير، جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية، ٢٠١١)، ص ١٧.

(٣٨) رجب حسن البابا، «جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤م،» (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، ٢٠١٠)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٣٩) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيف، ص ٥٨.

أما في ما يخص التسمية، فيوضح زياد أبو عمرو حول تسمية حركة الإخوان بحركة «حماس» أنها مقصودة، ففي حال فشلت الانتفاضة فيمكن للإخوان التنصل من المسؤولية وتحميلها لحماس. فقد اتسمت مواقف قيادات الإخوان التقليدية بالحيطة والحذر، إلا أن القيادات الشابة كانت تحبذ المشاركة في المقاومة ضد الاحتلال؛ لذلك كانت جماعة الإخوان بحاجة إلى إيجاد حل لهذه المشاركة من دون تعريضها للخطر؛ إذ لم يكن باستطاعتها الوقوف جانباً وعدم المشاركة في الانتفاضة، وبخاصة بعد أن أصبحت جماعة الإخوان منافساً لفصائل المنظمة. من جهة أخرى، لم يكن من السهل عليهم أن يشاركوا بشكل مفاجئ في العمل العسكري في ضوء مواقفهم السابقة، فجاء تشكيل حركة حماس كحل للخروج من أزمة تناقض المواقف[٤٠]. أما جميل هلال، فيرى أن الحركة الإسلامية في فلسطين انتقلت من تيار يغلب على نشاطه الجانب الاجتماعي والدعوي (جسمه حركة الإخوان المسلمين)، إلى تنظيم عسكري مقاوم للاحتلال (جسمه الرئيس حركة حماس)[٤١].

يعتقد الباحث أبو عمرو أن حماس هي ذراع جديدة للمقاومة المسلحة لجماعة الإخوان في فلسطين، كون الحركة لم تنخرط قبل ذلك في الأعمال المسلحة وهو ما دفعها إلى تشكيل جناح متفرد من أجل المقاومة؛ فقد ورد في ميثاقها في المادة الثانية، أن «حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين»[٤٢]. كانت الحركة بحاجة إلى مخرج يحررها من قرارات حركة الإخوان بالتريث والتأني في المشاركة في العمل المسلح ضد الاحتلال في الوقت الذي بدأت فيه الانتفاضة، فلم يكن بمقدورها الوقوف مكتوفة الأيدي دون دخول ساحة الجهاد (منافس باسم جديد)، وهذا برأي الباحث يتبدى من الاجتماع الذي عقد عقب حادث الدهس مباشرة، الذي تقرر فيه على عجل تشكيل الشيخ ياسين الحركة. إن اندلاع الانتفاضة فرضت على الحركة مبكراً المشاركة في العمل المقاوم وذلك يتبين من خلال: **أولاً** ظروف تشكيلها وثانياً اسمها الذي أطلقته والذي تضمن كلمة المقاومة. ربما كان إطلاق هذا الاسم بداية دخول حركة الإخوان مجال المقاومة المسلحة تحت مسمى جديد؛ إن كتب له النجاح فسيستمر ويتطور، وإن كتب له الفشل فسيزول، وتبقى حركة الإخوان. يستند الباحث في رأيه هذا إلى أن ميثاق الحركة قد صدر بعد تأسيسها بثمانية أشهر، وحددت فيه الحركة دورها ألا وهو الجهاد الذي من أجله تم تأسيسها، فقد جاء في الميثاق «ولما نضجت الفكرة...انطلقت حركة المقاومة الإسلامية، لتأدية دورها مجاهدة في سبيل ربها، تتشابك سواعدها مع سواعد كل المجاهدين من أجل تحرير فلسطين»[٤٣].

---

(٤٠) المبحوح، «المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦م: دراسة تحليلية،» ص ٤٠.

(٤١) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ١٩٩٨)، ص ٩٨.

(٤٢) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ـ فلسطين، ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨، الباب الأول، المادة الثانية.

(٤٣) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المقدمة.

في ما يتعلق بقرار مشاركة الحركة في العمل المسلح، يوضح أبو عمرو، أن البيئة السياسية في هذه المرحلة قد تغيرت لصالح جماعة الإخوان؛ فقد شكل اندلاع الانتفاضة فرصة جديدة للإخوان للمشاركة بالعمل المسلح، وللاستجابة لضغوط القيادة الشابة، أدّت القيادة الشابة دوراً في التأثير في الحركة وتغيير استراتيجيتها بناءً على التغير الذي حدث على هيكل الفرص السياسية في الساحة الفلسطينية، إذ إنّ قرار تشكيل حماس، كان استجابة للفرص الداخلية المتمثلة بمطالبة القيادة الشابة بالانخراط في العمل العسكري، وللفرص الخارجية المتمثلة باندلاع الانتفاضة. كان تشكيل حماس استجابةً وإدراكاً وقراءةً سريعةً للفرصة المتاحة من خلال النافذة السياسية التي فتحت من دون تخطيط، وفرضت عليها المشاركة في العمل المسلح.

مع انطلاق الانتفاضة لتشمل كلاً من الضفة والقطاع، قام الشيخ ياسين في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٨ بتكليف جميل حمامي أحد قادة الإخوان في الضفة بالعمل مع زملائه لإنشاء فرع للحركة في الضفة، فأصبح حمامي حلقة الوصل ما بين الضفة والقطاع، وما بين الإخوان في الأردن والشيخ ياسين(٤٤).

بعد شهر واحد من اندلاع الانتفاضة، شكلت قوى منظمة التحرير ما عرف بالقيادة الوطنية الموحدة المكوّنة من كل من حركة فتح، والجبهتين الشعبية والديمقراطية، والحزب الشيوعي(٤٥). استطاعت القيادة الموحدة أن تفرض نفسها ضمن أحداث الانتفاضة، فكونت قيادات فرعية في كل المحافظات، وأحاطت نفسها بمجموعة واسعة من اللجان والمؤسسات ما مكنها من تطبيق شعاراتها ونداءاتها على أرض الواقع، وحرصت القيادة الموحدة في بياناتها على التزامها بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، إلا أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي رفضتا الانضمام إليها(٤٦). فضلت حماس العمل وحدها وعدم الانضواء تحت راية القيادة الوطنية الموحدة، فاستمرت بالعمل من دون التنسيق مع القيادة من أجل أن تثبت نفسها قوة رئيسة موازية أو بديلة من القيادة الوطنية الموحدة(٤٧).

تعرضت حماس للنقد قبل تشكيل القيادة الموحدة، فاتهمت من قبل حركة فتح بأن إسرائيل هي التي مهدت لإنشائها من أجل انقسام الانتفاضة، وإضعاف المنظمة، إضافة إلى انتقادها لعدم ممارستها العمل الوطني. ازدادت وتيرة الانتقادات بعد تشكيل القيادة الموحدة، بسبب منافسة حماس للقيادة من خلال طرح برامج وتحديد أيام إضراب تتناقض مع ما تطرحه القيادة الموحدة في محاولة منها لفرض سيطرتها على الشارع الفلسطيني(٤٨).

---

(٤٤) زيد، «حماس والانتخابات التشريعية الثانية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م،» ص ١٧.

(٤٥) البابا، «جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤م،» ص ٥٨.

(٤٦) ممدوح نوفل، البحث عن الدولة (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠٠)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٤٧) عيسى، «المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» ص ٥٠.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٥٠، ومشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيّف، ص ٥٩.

يوضح الباحث نفسه، أنه خلال هذه المرحلة بدأت حماس بوضوح، بمنافسة الأطر المنضوية تحت لواء المنظمة؛ إذ لم يكن رفضها المشاركة في القيادة الموحدة رفضاً قائماً على الأيديولوجيا، لأنها في الوقت نفسه لم تتعاون مع الجهاد الإسلامي التي تشترك معها في الأيديولوجيا نفسها، وهذا يبين رغبة الحركة في شق طريقها وإثبات نفسها بشكل منفرد حتى تطرح نفسها بديلاً من المنظمة.

بعد ثمانية أشهر على تأسيس حماس، أي في آب/أغسطس عام ١٩٨٨، قامت الحركة بإصدار ميثاقها الذي أوضح أنها فرع من أفرع الإخوان المسلمين، فكان بمثابة الدستور الذي يبين سبب وجودها وعلاقتها بالفصائل الفلسطينية وموقفها من القضايا المختلفة وأهمها الحق الإسلامي في فلسطين الكاملة[٤٩]. يستمد الميثاق مبادئه من فكر الإخوان المسلمين، إلا أنه كان على غرار الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير ولكن برؤية دينية. وهذا ما سوف يتناوله الباب الثاني.

بدأت الحركة بالانخراط في أحداث الانتفاضة مستخدمة في البداية أساليب تجنبت فيها الصدام المباشر مع الاحتلال ومنها الدعوة إلى ترديد الشعارات، والاعتصام على أسطح المنازل، والدعوة إلى الصوم. إلا أنها سرعان ما انتقلت إلى العمل المسلح الذي اتخذ أشكالاً متعددة كقتل الجنود وخطفهم، واغتيال العملاء، وزرع العبوات الناسفة، وإلقاء الزجاجات الحارقة[٥٠]. في عام ١٩٨٩، قامت بأسر جنود إسرائيليين، وفي إثرها تم اعتقال الكثير من قياداتها، وعلى رأسهم الشيخ ياسين. ابتكرت حرب السكاكين ضد جنود الاحتلال عام ١٩٩٠، وهو ما مهد الطريق لتأسيس الجناح العسكري للحركة والمسمى كتائب عز الدين القسام في عام ١٩٩١[٥١].

في كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٢، قامت الحركة بأسر جندي إسرائيلي، فاعتقلت القوات الإسرائيلية قيادات الحركة وكوادرها، إضافة إلى عدد من قيادات حركة الجهاد الإسلامي، وإبعادهم إلى مرج الزهور على الحدود اللبنانية. لكن بعد مرور عام على إبعادهم، تمت الموافقة على إعادتهم. في عام ١٩٩٤، أعلنت حماس توسيع دائرة عملياتها المسلحة لتشمل كل إسرائيلي يستوطن في فلسطين كرد فعل على المذبحة الإرهابية التي قام بها مستوطن إرهابي صهيوني بحق المصلين في المسجد الإبراهيمي في الخليل[٥٢].

أصبحت حماس قوة أساسية على الساحة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة بعد العمليتين النوعيتين في العفولة والخضيرة اللتين جاءتا رداً على المجزرة الإسرائيلية بحق المصلين في الخليل، ما رفع من رصيدها الشعبي وعزز مكانتها على حساب موقف حركة

---

(٤٩) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

(٥٠) عيسى، المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٥١) باسم الزبيدي، حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه؟ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠١٠)، ص ١٧.

(٥٢) سمير سعيد، حركة المقاومة الإسلامية حماس: جهاد، نصر أو استشهاد، ط ٢ (المنصورة، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ١٤.

فتح، وبخاصة أن مذبحة الحرم الإبراهيمي جاءت في ذروة المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية نحو تطبيق مرحلة غزة ـ أريحا القائمة على اتفاق أوسلو الموقع في عام ١٩٩٣ بين المنظمة وإسرائيل(٥٣). إن العمليات التي قامت بها الحركة هدفت من خلالها، ليس فقط إلى الانتقام من مذبحة الحرم، ولكن أرادت أيضاً أن توجّه رسالة إلى السلطة الفلسطينية الناشئة، بأنها لن تلتزم بخيارها السياسي القائم على اتفاق أوسلو، وإنها موجودة بقوة في الساحة الفلسطينية المقاومة.

من هنا، نجد أن نجم حماس بدأ بالصعود بقوة، مستفيدة من تغير هيكل الفرص لصالحها، باتخاذها موقفاً رافضاً من اتفاق أوسلو وإصرارها على نهج المقاومة طريقاً وحيداً إلى تحرير فلسطين على العكس من منظمة التحرير التي رأت في المفاوضات طريقاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية على أجزاء من فلسطين التاريخية.

٢ ـ حماس، الأيديولوجيا والأهداف

يعتبر ميثاق حماس، المرجعية الأساسية والمعبر عن خطابها الأيديولوجي، وقبل البدء بتحليل نصوصه، لا بد من ذكر الظروف التي كتب فيها. لقد كتب الميثاق في عام ١٩٨٨ ووزع في كل من الضفة والقطاع بسرية؛ فقد صاغ عبد الفتاح دخان ـ أحد مؤسسي الحركة ـ المسودة الأولى للميثاق، ومن ثم خضع للنقاش على مدار شهرين، أجريت خلالهما تعديلات على المسودة حتى وصل إلى صورته النهائية التي أرسلت إلى الضفة والأردن، وبعد أن أجريت عليه تعديلات بسيطة، نال موافقة الإطار السياسي لحماس على الرغم من تحفظهم في البداية لافتقاره إلى اللغة القانونية المناسبة. يجدر بالذكر، أن الموافقة على الميثاق، قد تمت من دون تمريره على مجلس الشورى للحركة، وذلك لأسباب ودواعٍ أمنية تتمثل بصعوبة اجتماع أعضاء مجلس الشورى(٥٤).

أ ـ تحليل بنود ميثاق حركة حماس

جاء الميثاق في مقدمة وخاتمة وخمسة أبواب ضمت ستاً وثلاثين مادة؛ انفرد الباب الأول في تعريف الحركة ومنطلقاتها الفكرية وشعارها. وعني الباب الثاني بالأهداف والبواعث. واختص الباب الثالث باستراتيجية الحركة ووسائلها. وأوضح الباب الرابع موقف الحركة من كل من الحركات الإسلامية والوطنية، ومنظمة التحرير، والدول والحكومات العربية والإسلامية، إضافة إلى أهل الديانات الأخرى، وتناول الباب الخامس التاريخ الشاهد على أن أرض فلسطين في جهاد إلى يوم القيامة.

---

(٥٣) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيّف، ص ٩٩ و١٠٢ ـ ١٠٣.

(٥٤) خالد علي الزواوي، «دراسة في مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين وأثرها على الممارسة السياسية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١١)، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

١ ـ **أسباب تأخر الحركة عن الجهاد**: إن الحركة قد أوضحت في مقدمة ميثاقها أسباب تأخرها عن غيرها من القوى والفصائل الفلسطينية بالمشاركة في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وذمها للتسرع في الجهاد الذي يبينه النص التالي «ولما نضجت الفكرة، ونمت البذرة، وضربت النبتة بجذورها في أرض الواقع بعيداً عن العاطفة الموقتة، والتسرع المذموم، انطلقت حركة المقاومة الإسلامية لتأدية دورها مجاهدة في سبيل ربها»[٥٥]. فالتربية والإعداد والتأني حتى يحين الوقت ـ كما ذكر سابقاً في مؤتمرها ـ هي من أولويات الحركة التي لا يمكن تجاوزها. يؤكد الشيخ ياسين أن حماس تأخرت كثيراً في المشاركة في الجهاد، كي تربي جيلاً على الإسلام ليفهم كيف يواجه ويتحدى ويثبت، لأن التربية الإيمانية لا تسمح له بالانحراف يميناً أو يساراً[٥٦]. أما في ما يتعلق بالبعد من العاطفة الموقتة والتسرع المذموم، فيرى بعضهم أن الحركة قصدت حركة الجهاد الإسلامي، كون الجهاد سبقت الإخوان في مزاوجتها بين العمل الدعوي والعمل العسكري[٥٧].

٢ ـ **المنطلقات الفكرية**: في المادة الأولى من الباب الأول، تحدد الحركة منطلقاتها الفكرية، فتبين أنها تنبع من الدين الإسلامي، فهو مرجعها، وإليه تحتكم في جميع تصرفاتها. ولم تكتفِ الحركة بتحديد هويتها العقائدية بالإسلام وإنما بيّنت أنها تتبع المنهج العقائدي لجماعة الإخوان المسلمين. فقد حددت شعارها بأن «الله غايتها، والرسول قدوتها، والقرآن دستورها، والجهاد سبيلها، والموت في سبيل الله أسمى أمانيها»[٥٨]، وهو نفسه شعار جماعة الإخوان المسلمين[٥٩].

٣ ـ **البنية الأساسية للحركة وعالميتها**: بينت الحركة في المادة الثالثة من الباب نفسه، أن بنيتها الأساسية تتكون من المسلمين الذين أعطوا ولاءهم لله فعبدوه حق عبادته، وجاهدوا ضد الطغاة من أجل تخليص البلاد والعباد، كما بيّنه الميثاق «وعرفوا واجبهم تجاه أنفسهم وأهليهم ووطنهم، فاتقوا الله في كل ذلك، ورفعوا راية الجهاد في وجه الطغاة لتخليص البلاد والعباد من دنسهم وأرجاسهم وشرورهم»[٦٠]، وفي المادة الرابعة أوضحت الحركة أنها لا تقبل بغير المسلمين الملتزمين بفكرها وعقيدتها ضمن صفوفها.

نلاحظ اللغة الفضفاضة التي صيغت فيها المادة الثالثة فهي لم تحدد من هم الطغاة، هل هم اليهود المحتلون فلسطين؟ أم هم غير المسلمين؟ أم هم من لا ينتمون لفكر الحركة الإسلامي؟ بالنسبة إلى البلاد، هل قصدت بها الحركة دولة فلسطين؟ أم كتبت هذه الكلمة بشكل مقصود لتشمل

---

(٥٥) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المقدمة.

(٥٦) سيد بن حسين العفاني، شذا الرياحين من سيرة واستشهاد الشيخ أحمد ياسين (غزة: مكتبة آفاق، ٢٠٠٤)، ص ٢٤.

(٥٧) الزواوي، «دراسة في مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين وأثرها على الممارسة السياسية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي،» ص ٢٠٥.

(٥٨) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المادة الثامنة: شعار حركة المقاومة الإسلامية.

(٥٩) Andrew McCarthy, «Hamas is the Muslim Brotherhood,» *National Review* (29 January 2011), <http://www.nationalreview.com/corner/258381>.

(٦٠) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الباب الأول، المادة الثالثة: البنية والتكوين.

البلدان العربية والإسلامية كون الحركة تعتبر نفسها فرعاً من أفرع حركة الإخوان، التي تعتبر حركة إسلامية عالمية كما وضحتها المادة الثانية: «حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي»[٦١]، والمادة السابعة من الباب الأول التي تنص على أنه «بحكم انتشار المسلمين الذين ينهجون منهج حركة المقاومة الإسلامية في كل بقاع العالم...، فهي حركة عالمية، وهي مؤهلة لذلك لوضوح فكرتها، ونبل غايتها، وسمو أهدافها»[٦٢]؟ كان هذا واضحاً أيضاً في المادة الخامسة من الباب نفسه، حيث بيّنت الحركة أن بُعدها المكاني يمتد ليشمل المسلمين الذين يتخذون الإسلام منهجاً في أي بقعة من بقاع الأرض. ولكن الحركة في المادة السادسة من الباب نفسه، تناقض ما سبق، فتعرّف الحركة نفسها بأنها حركة فلسطينية متميزة، تعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين، وكأن هدفها يتلخص فقط بالقضية الفلسطينية ولا يمتد إلى سواها.

عندما سئل الشيخ ياسين حول إمكانية انتقال الحركة من الإطار الإقليمي إلى الإطار العالمي، أجاب «إن معركة الإسلام واسعة وطويلة والسهام موجهة للإسلام والمسلمين من كل جانب... وأنا محتاج إلى من يقف لجانبي وليس من يقف ضدي... ولذلك أنا لست بحاجة الآن لعمل منظمة عالمية لمقاتلة الكفر والعلمانية....وإنما بحاجة لعمل منظمة إسلامية ومؤتمرات إسلامية لدعم القضية الإسلامية، ولذلك أنا أوافق على عمل شيء عالمي ولكن ليس على أساس نقل الصراع إلى الساحة الخارجية»[٦٣].

٤ ـ صلة حماس بحركة الإخوان المسلمين: بالنسبة إلى كون حركة حماس فرعاً من أفرع الإخوان بحسب ما ورد في الميثاق، ينفي خالد مشعل وجود أي علاقة تنظيمية مع الإخوان في حوار له مع غسان شربل؛ فعند سؤاله عن علاقة الحركة بالإخوان في كل من الأردن ومصر وسورية ولبنان، أجاب مشعل «إن الحركة لديها علاقات بالإخوان في كثير من الأقطار، وبغيرها من الحركات الوطنية والقومية والإسلامية، وهي علاقات تواصل وتنسيق وتعاون وليست علاقات تنظيمية». يضيف مشعل «نحن حركة فلسطينية قائمة بذاتها في فلسطين، ولها قضيتها التي تنشغل بها، لكننا منفتحون على أمتنا العربية والإسلامية وعلى مختلف قواها وتنظيماتها بما فيها الإخوان المسلمون»[٦٤].

عقب إعلان حركة الإخوان في مصر تنظيماً إرهابياً، صرح قادة حماس تصريحات متناقضة حول علاقتهم بالإخوان؛ فبيّن سامي أبو زهري «أن الانتماء الفكري لحركة حماس لفكر جماعة الإخوان لا يعني انتماءها التنظيمي لها لأن حماس حركة تحرر وطني فلسطيني وليست مصرية»[٦٥]، وصرح

(٦١) ميثاق حماس، المادة الثانية: صلة حركة المقاومة الإسلامية بجماعة الإخوان المسلمين.

(٦٢) ميثاق حماس، المادة السابعة: عالمية حركة المقاومة الإسلامية.

(٦٣) العفاني، شذا الرياحين من سيرة واستشهاد الشيخ أحمد ياسين، ص ٣٩.

(٦٤) خالد مشعل يتذكر: حركة حماس وتحرير فلسطين، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٦٥) أحمد بلال، «قادة حماس يخالفون ميثاق الحركة وينفون ارتباطهم تنظيمياً بالإخوان،» المصري اليوم، ٢٠١٣/١٢/٢٦، <http://www.almasryalyoum.com/news/details/365234>

صلاح البردويل تصريحاً مناقضاً بأن «حماس هي حركة الإخوان بشحمها ولحمها»[٦٦]، وأكد فوزي برهوم «أن حماس لا تنسلخ عن جلدها، فهي تنتمي للمدرسة الفكرية لجماعة الإخوان ولا يعيبها هذا الانتماء»[٦٧]. وعلق محمد جمعة على تصريحات قادة الحركة بأن حماس لا تنتمي إلى الإخوان من الناحية الفكرية فقط، ولكن يوجد تداخل تنظيمي بين الحركتين؛ فمجلس الشورى لحماس يضم عشرة قيادات من تنظيم الإخوان العالمي، من ضمنهم ثلاثة قيادات من إخوان مصر[٦٨].

يرى الباحث أبو عمرو، أن تنصّل بعض قادة حماس من الانتماء التنظيمي لحركة الإخوان في ظل الظروف التي يمر بها تنظيم الإخوان في مصر، هو لكي لا يجري عليهم ما جرى في عهد الرئيس الراحل عبد الناصر؛ فحظر تنظيم الإخوان في مصر عقب ثورة حزيران/يونيو عام ٢٠١٣ سينعكس سلباً على علاقة حماس بالنظام المصري، فالباحث يفسر التناقض في تصريحات قادة الحركة على أنه سياسة تكتيكية براغماتية تتمثل بتكامل الأدوار، وكأن الحركة تمسك العصا من المنتصف، فهي من ناحية لا تستطيع الانسلاخ عن الحركة الأم، ومن ناحية أخرى لا تستطيع الاعتراف بأنها مرتبطة تنظيمياً بها في ظل الأحداث السياسية الحاصلة على الساحة المصرية، خوفاً أن يعيد التاريخ نفسه.

٥ ـ حلقات الحركة الجهادية: ترى الحركة نفسها ضمن حلقة الجهاد الممتدة من انطلاقة الشيخ عز الدين القسّام (الحلقة الأولى)، التي تتصل بجهاد الفلسطينيين والإخوان في حرب عام ١٩٤٨ (الحلقة الثانية)، والعمليات الجهادية في عام ١٩٦٨ (الحلقة الثالثة)، وما بعدها؛ إذ بقيت الحلقة الرابعة مفتوحة وغير محددة، وذلك بناءً على نص الميثاق في المادة السابعة الذي جاء فيه «وحركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية، تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسّام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام ١٩٣٦، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود وجهاد الإخوان المسلمين في حرب ١٩٤٨، والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام ١٩٦٨ وما بعدها، هذا وإن تباعدت الحلقات، وحالت دون مواصلة الجهاد العقبات التي يضعها الدائرون في فلك الصهيونية في وجه المجاهدين»[٦٩].

يؤكد الباحث من خلال اطلاعه على تاريخ الحركة، أنها كانت منشغلة بعد عام ١٩٦٧ ببناء مؤسساتها ونشر دعوتها وتجنيد الشباب وإصلاح المجتمع، ولم يكن الجهاد ضد الاحتلال الإسرائيلي ضمن أولوياتها؛ فلم يكن الاحتلال هو المعوّق عمل الحركة الجهادي، بل كان عملها تحت نظر الاحتلال، إذ تمت الموافقة والترخيص من قبل الاحتلال لإنشاء المجمع الإسلامي، ولو

(٦٦) «البردويل يسخر من دعوات فصائل المنظمة للإنفصال عن الإخوان ويصفهم بـ(الهبل) والسفير المصري يؤكد: سلوك حماس يحدد مصيرها،» القدس العربي، ٢٠١٣/١٢/٢٩، <http://www.alquds.co.uk/?p=118045>.

(٦٧) «مقابلة مع فوزي برهوم مع موقع فلسطين أون لاين من غزة،» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.

(٦٨) ندى حفظي، «باحث سياسي: حماس تنتمي للإخوان تنظيمياً وفكرياً واقتصادياً،» موقع البوابة نيوز، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، <http://www.albawabhnews.com/300662>.

(٦٩) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المادة السابعة: عالمية حركة المقاومة الإسلامية.

وجد الاحتلال في أنشطة الحركة أي تهديد له، لعَمِلَ على قمعها واستهدافها كغيرها من التنظيمات الفلسطينية التي كانت منشغلة بأعمال المقاومة، وهذا يتجلى بوضوح في سلوك الحركة طريق الجهاد والمقاومة في بداية التسعينيات، فتم استهدافها أشد استهداف من قبل الاحتلال، ابتداءً من الاعتقالات مروراً بالإبعاد وانتهاءً بالاغتيالات التي طالت قادتها، وعلى رأسهم المؤسس الشيخ ياسين.

في ما يتعلق بربط جماعة الإخوان بعصبة القسام التي أسسها الشيخ عز الدين القسام، يرى الكاتب بكر أبو بكر، أنه لا توجد علاقة بينهما؛ فقد ولد القسّام عام ١٨٧١ في سورية، وناضل ضد الفرنسيين، وعندما حكم عليه بالإعدام، انتقل إلى حيفا لمقاومة الإنكليز والصهاينة، وأصبح إماماً لمسجد الاستقلال. أما الشيخ البنا المولود عام ١٩٠٦، كان لا يزال في المرحلة الإعدادية، وحين أعلن قيام جماعة الإخوان عام ١٩٢٨ كان عمره ٢٢ عاماً، بينما كان القسام يشكل أول تنظيم ثوري فلسطيني من مختلف الطوائف والجنسيات وهو في أواخر الخمسينيات. ويضيف أبو بكر أنه لم يحدث أي اتصال بين الشيخ البنا المقيم في مصر، والشيخ القسام المقيم في فلسطين[(٧٠)].

يتفق مع أبي بكر، الكاتب صبحي ياسين، الذي بيّن أن الشيخ القسّام لم يتبع لأي جهة سياسية في كتابه حول الثورة، وهذا ما يؤكده أيضاً المؤرخ مصطفى كبها الذي أوضح أن الأبحاث التاريخية والروايات الشفهية حول مسيرة القسام لم تثبت انتماءه لأي إطار فلسطيني[(٧١)]. ويبيّن محسن صالح ـ مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ـ أن الحركة التي أسسها الشيخ القسّام، التي أطلق عليها اسم الجهادية تم تشكيلها عام ١٩٢٥[(٧٢)] بينما تشكلت جماعة الإخوان كما ذكر سابقاً عام ١٩٢٨. من ناحية أخرى، هناك عدد من الدراسات التي أوردت مشاركة محدودة لعدد من الإخوان الذين تسللوا إلى فلسطين في الجهاد إلى جانب المجاهدين في المناطق التي كانت تسيطر عليها جماعة القسام عام ١٩٣٦[(٧٣)]، وكان الشيخ القسام قد استشهد في ٢٠ من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٥[(٧٤)].

من خلال هذا الطرح، يرى الباحث أن حركة حماس حاولت ربط أعضائها بعصبة القسام المجاهدة، كحلقة أولى في مسلسل جهادها، في محاولة منها لإثبات أنها من أوائل الحركات التي سلكت طريق الجهاد ضد الاحتلال الصهيوني، وهو ما لا تدعمه وقائع التاريخ.

---

(٧٠) بكر أبو بكر، «نظرات في التفكير السياسي لحركة (حماس)»، موقع الكاتب بكر أبو بكر، <http://www.bakerabubaker.info/index.php?>.

(٧١) مصطفى كبها، «باحث تاريخي يؤكد عدم انتماء الشيخ عز الدين القسام لأي إطار سياسي فلسطيني،» شبكة فلسطين للحوار، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=42648>

(٧٢) محسن محمد صالح، «القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١،» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic/books/d_mohsen/un3>.

(٧٣) أبو زايدة، «جهاد الإخوان المسلمين في فلسطين حتى عام ١٩٧٠م،» ويكيبيديا الإخوان المسلمون، ص ٢٤، ومحسن محمد صالح، التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، ط ٢ (الكويت: مكتبة الفلاح ١٩٨٨)، ص ٤٢.

(٧٤) عبد العزيز أمين عرار، «ذكرى استشهاد الشيخ عز الدين القسام في أحراش يعبد في العشرين من تشرين الثاني ١٩٣٥،» موقع «دنيا الوطن»، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/11/27/278071>.

٦ ـ أهداف الحركة: أما في ما يتعلق بأهداف الحركة، فقد بيّنتها في بيانها رقم (٥) الصادر في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٨، حيث أوضح البيان عدداً من أهدافها الآنية والمرحلية[٧٥]. وبعد سبعة أشهر من نشر البيان، صدر الميثاق الذي حددت فيه الحركة البواعث والأهداف في المادة التاسعة من الباب الثاني، بأن الباعث الرئيس للحركة هو غياب الإسلام الذي أدى إلى غياب دولة الحق وقيام دولة الباطل. أما الهدف الرئيس الذي ورد في الميثاق فهو عام وغير محدد ويتلخص بقيام دولة الإسلام بعد قهر الباطل ودحره ليرتفع الأذان من فوق مآذن المساجد. كما يرى الباحث أنه كون ميثاق الحركة وُضع بعد الانطلاقة بثمانية أشهر تقريباً وجب على الحركة أن تكون أكثر دقة في تحديدها هدفها العام.

لقد تم تحديد هدف الحركة من خلال أدبياتها وتصريحات قادتها؛ ففي المذكرة التعريفية التي أصدرتها حماس في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٣ ـ بعد خمس سنوات من صدور الميثاق ـ تم تحديد الهوية السياسية للحركة وجاء فيها «أن حماس حركة جهادية شعبية تسعى إلى تحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر»[٧٦]. وأوضح المرشد الروحي للحركة في مقابلة له بمناسبة مرور ١٥ عاماً على انطلاقة الحركة، أن الهدف الذي تسعى الحركة إلى تحقيقه هو تحرير كل الأرض الفلسطينية والمقدسات، وإقامة الدولة الفلسطينية عليها وعاصمتها القدس. وبيّن الشيخ أن خطاب الحركة ثابت وواضح ولن يتغير، فقد انطلقت الحركة من مبادئ محددة، تعمل بها الحركة حتى تصل إلى النتائج المرجوة وهي دحر الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية على الأرض المحررة، وعودة اللاجئين[٧٧].

أكد خالد مشعل في كلمته التي ألقاها في مؤتمر «الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية» أن «فلسطين من نهرها إلى بحرها، ومن شمالها إلى جنوبها هي أرض الشعب الفلسطيني ووطنه وحقه المشروع»[٧٨]. وصرح إسماعيل هنية بأنه «لا مستقبل للاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين»، مشيراً إلى «أننا لا نعني بأرض فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، بل أرض فلسطين من البحر إلى النهر»[٧٩].

٧ ـ تحرير فلسطين: طرحت الحركة موضوع تحرير فلسطين في المادة الرابعة عشرة من الباب الثالث وربطته بثلاث دوائر وهي الفلسطينية والعربية والإسلامية؛ فهذه الدوائر لها دور في

---

(٧٥) المبحوح، «المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦م: دراسة تحليلية،» ص ٤٧.

(٧٦) حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، مذكرة تعريفية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

(٧٧) «لقاء خاص مع الشيخ أحمد ياسين بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لإنطلاقة الحركة،» المركز الفلسطيني للإعلام، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.

(٧٨) خالد مشعل، في: مؤتمر «الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ص ٢.

(٧٩) «حماس في مهرجان انطلاقتها تتمسك برفض الاعتراف بإسرائيل،» صحيفة الشعب اليومية أونلاين، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، <http://arabic.people.com.cn/31662/7231559>.

الصراع مع الصهاينة، وعليها واجبات كون أرض فلسطين أرضاً إسلامية، وتوضح الحركة في المادة الثامنة والعشرين دور البلدان العربية المحيطة بإسرائيل، وتطالبها بفتح حدودها أمام المجاهدين من البلدان العربية والإسلامية ليضموا جهودهم إلى جهود الإخوان في فلسطين، أما باقي البلدان العربية والإسلامية الأخرى مطالبة بتسهيل تحركات المجاهدين منها وإليها. وتبيّن الحركة في المادة الثانية والثلاثين من الباب الرابع أن الحركة الصهيونية تحاول أن تخرج البلدان العربية الواحدة تلو الأخرى من دائرة الصراع معها لتنفرد بالشعب الفلسطيني، لذلك تدعو الحركة الشعوب العربية والإسلامية إلى العمل على تدمير المخطط الصهيوني، وضمن دائرة الصراع مع الصهيونية تصف حماس نفسها برأس الحربة أو خطوة على الطريق، وتضم جهودها إلى جهود كل العاملين على الساحة الفلسطينية.

يرى الباحث أن المادتين الثامنة والعشرين والثانية والثلاثين، هما تفسير للدوائر الثلاث التي حددتها الحركة لتحرير فلسطين، وهذا يدل على تشتت النص. أما بالنسبة إلى وصف حماس نفسها برأس الحربة أو بخطوة على الطريق، فهي توحي بأنها أول من قاوم وشارك في الجهاد ضد الاحتلال، وأنها سبقت جميع التنظيمات الفلسطينية، ولكنها كما ذكرنا سابقاً مرت بمرحلة سكون طويلة كانت خلالها الفصائل منشغلة بالمقاومة ضد الاحتلال.

٨ ـ **نظرة الحركة إلى أرض فلسطين:** توضح حركة حماس نظرتها إلى أرض فلسطين في المادة الحادية عشرة من الباب الثالث، بأنها تعتقد بأن أرض فلسطين وقف إسلامي على المسلمين إلى يوم القيامة، ولا يملك أي أحد، مهما كان، الحق بالتنازل عنها أو التفريط بها أو بأي جزء منها. والوطنية من وجهة نظر الحركة، جزء من عقيدة الحركة الدينية، فعندما يطأ العدو أرض المسلمين يصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة (المادة الثانية عشرة)، وعادت الحركة لتكرر في المادة الخامسة عشرة من الباب نفسه، أن الجهاد فرض عين على كل مسلم وتعود لتؤكد أن فلسطين قضية دينية ويجب معالجتها على هذا الأساس لأنها تضم مقدسات إسلامية.

٩ ـ **الوطنية من وجهة نظر الحركة:** توضح الحركة في ميثاقها أنه إذا وطئ العدو أرض المسلمين، أصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة، فتخرج المرأة بدون إذن زوجها والعبد بدون إذن سيده [٨٠]، ويفهم من هذا النص أن الاحتلال قبل اندلاع الانتفاضة لم يكن موجوداً ولم يكن الجهاد فرضاً، وأن يصبح الجهاد فرض عين يعني في هذه الحال، أنه لا ينتظر الإعداد، فأين كانت الحركة من ذلك؟ وكأن فلسطين لم تكن محتلة، ولم يكن هناك مقاومة وجهاد قبل انطلاقة الحركة.

يبين الباحث أن هناك فرقاً بين جهاد الطلب وجهاد الدفع، ففي الحال الأولى يكون الجهاد فرض كفاية، ولا بد له من الاستعداد الإيماني والعسكري، ولكن عند اقتحام الكفار لديار المسلمين

(٨٠) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المادة الثانية عشر: الوطن والوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية حماس.

(جهاد الدفع) يصبح الجهاد فرض عين، فتعين على أهل البلد قتاله وطرده[٨١]، لقوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾[٨٢]، أي لا يحتمل التأني والإعداد فهو دفاع عن النفس لقول الرسول (ﷺ) «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد»[٨٣]، وقوله (ﷺ) «اجتنبوا السبع الموبقات...» ومنها «التولي يوم الزحف»[٨٤].

اتفق العلماء على أن الجهاد بغير إذن الإمام، لا يكون إلا في حال واحدة وهي أن يهاجَم المسلمون في عقر دارهم. يؤكد هذا القول، شيخ الإسلام ابن تيمية «وأما قتال الدفع فهو أشد أنواع دفع الصائل عن الحرمة والدين، فواجب إجماعاً، فالعدو الصائل، الذي يفسد الدين والدنيا، لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه، فلا يشترط له شرط، بل يدفع بحسب الإمكان، وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم، فيجب التفريق بين دفع الصائل الظالم الكافر وبين طلبه في بلاده». وقول الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، أحد أبرز العلماء المسلمين في العصر الحديث إن «الدفاع هذا يجب المبادرة إليه حين يهاجَم المرء المسلم في عقر داره سواء كانت المهاجمة متوجهة إلى فرد من أفراده أو إلى نفس جماعة المسلمين، فلا يجوز ترك الكافر يهاجمنا في أرضنا ونحن مكتوفي الأيدي، وإنما علينا المبادرة للدفاع عن البلد بقدر الاستطاعة، فهذا دفاع عن النفس لا بد منه، فإذا هاجمت دولة كافرة منطقة إسلامية وهم على غير استعداد لا من حيث الاستعداد النفسي الذي يستلزم فهم الإسلام فهماً صحيحاً وتطبيقه تطبيقاً صحيحاً ولا الاستعداد المادي المأمور به في القرآن، لا يسقط عن المسلم الدفاع حينما يهاجَم في عقر داره»[٨٥].

تؤكد ذلك قصة سلمة بن الأكوع، فلما أغار الكفار على لقاح النبي (ﷺ)، فصادفهم سلمة خارجاً من المدينة، تبعهم، فقاتلهم، من غير إذن، فمدحه النبي (ﷺ) وقال: «خير رجالتنا سلمة بن الأكوع»[٨٦]. أين كانت الحركة (الإخوان المسلمون) في السنوات العشرين التي سبقت انطلاقتها باسم جديد (حماس) من الجهاد؟ وأين كان شبابها؟ لماذا التزموا بأمر قادتهم التقليديين وتأخروا في سلوكهم طريق الجهاد؟ وكأن الجهاد في فلسطين جهاد طلب يستلزم الإعداد، وليس جهاد دفع للدفاع عن الوطن والمقدسات والذي لا يحتمل أي تأخير.

---

(٨١) صالح بن عبد الله بن حميد، «مفهوم الجهاد في الإسلام وشروطه وضوابطه،» موقع السكينة، ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٣، <http://www.assakina.com/mohadrat/16603>.

(٨٢) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية ١٩٠.

(٨٣) محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار (القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٣)، ج ٥، ص ٣٩٠.

(٨٤) خالد صالح محمد، «متى يكون الجهاد فرض عين ومتى فرض كفاية،» الموقع الرسمي للشيخ محمد العريفي، ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٣، <http://www.3refe.com/vb/showthread.php?t=232571> .

(٨٥) سعد بن عبد الله البريك، «الجهاد وأنواعه وضوابطه،» الموقع الشخصي للدكتور سعد البريك الإلكتروني، نيسان/أبريل ٢٠١١، <http://www.saadalbreik.com/Sad/news.php?action=show&id=468>.

(٨٦) المصدر نفسه.

في الميثاق، أقرت حماس بأن الجهاد في فلسطين فرض عين؛ فالمرأة تخرج بغير إذن زوجها، فلماذا التزم أعضاء الحركة بأمر قادتهم، ولم يشاركوا في المقاومة مثل غيرهم من التنظيمات الفلسطينية التي لم ترتكز في جهادها على النصوص الشرعية الإسلامية، والتي جاهدت جهاد دفع غير مبالية بالإعداد النفسي والعسكري، والتي طورت أساليبها وقدراتها من خلال تجربتها في المقاومة وليس من خلال الإعداد؟

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه في عام ١٩٧٨، عندما استولى على الحكم في أفغانستان مجموعة من العسكريين اليساريين، سارعت حركة الإخوان العالمية بما في ذلك الإخوان في فلسطين المحتلة، تدعو على الفور إلى الجهاد في أفغانستان[٨٧]. كأن الجهاد فقط في مفهوم حركة الإخوان هو ضد الشيوعيين، فلماذا دعوا إلى الجهاد في أفغانستان وتناسوا فلسطين المحتلة من قبل الصهاينة؟ وهذا يتوافق أيضاً مع دعوات وفتاوى القرضاوي اليوم للجهاد في مصر وسورية، فأين القرضاوي من كتابه الذي نشر في عام ١٩٩٨ «القدس قضية كل مسلم»؟

ب ـ ميثاق الحركة في مقابل ميثاق منظمة التحرير

إن إصدار حماس ميثاقها الخاص، جاء بسبب رفضها الانضمام لأي أطر أو هياكل تابعة لمنظمة التحرير، لأن الحركة لم تعترف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وباءت كل محاولات انضمامها إلى المنظمة بالفشل؛ فمعوقات انضمام الحركة إلى المنظمة ـ من وجهة نظرها ـ تقوم على ثلاث ركائز، الأولى نهج المنظمة العلماني وعدم التزامها بالنهج الإسلامي، والثانية برنامجها السياسي المتعلق بالتسوية مع الاحتلال[٨٨]، والثالثة نسبة تمثيلها بالمنظمة، فقد اشترطت الحركة أن تمثل بنسبة تتراوح بين أربعين وخمسين بالمئة[٨٩].

عليه، يمكن توضيح أوجه الاختلاف بين ميثاق الحركة وميثاق المنظمة؛ فميثاق الحركة تغلب عليه اللغة الإنشائية، والنصوص الدينية، والاقتباسات الشعرية، وتغيب عنه الصياغة السياسية واللغة القانونية، بينما نجد أن ميثاق المنظمة غلبت عليه الصبغة السياسية والوطنية. لقد صيغ ميثاق الحركة بلغة فضفاضة عامة، وغير محددة كاستخدام مصطلحات الأوطان والطغاة ودولة الباطل، بينما تميز ميثاق المنظمة بلغته الواضحة والمحددة والمباشرة في تحديد النصوص. وفي ميثاق الحركة كان الحديث موجهاً إلى الناس، بينما كان ميثاق المنظمة يخاطب الشعب الفلسطيني.

في ما يتعلق بالحدود الجغرافية لدولة فلسطين، فقد كانت محددة في ميثاق المنظمة في المادة الثانية التي نصت على «فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة

(٨٧) الأشهب، «حماس من الرفض إلى السلطة،» موقع «دنيا الوطن».

(٨٨) Joyce Hamade, «The Construction of Palestinian Identity: Hamas and Islamic Fundamentalism,» (Master Thesis, McGill University, Institute of Islamic Studies, 2002), p. 72.

(٨٩) إبراهيم أبراش، «العلاقة الملتبسة بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس،» ملتقى الثقافة والهوية الوطنية، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، <http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=5>.

إقليمية لا تتجزأ»[٩٠]، بينما لم يتم تحديد الحدود الجغرافية لفلسطين في الميثاق، وإنما ورد في الميثاق بُعدها المكاني حيثما تواجد المسلمون الذين يتخذون الإسلام منهجاً، ومن ثم تعود لتبين بأنها حركة فلسطينية متميزة تسعى إلى رفع راية الله على كل شبر من أرض فلسطين. ولكن تم تحديد حدود فلسطين في المذكرة التعريفية وتصريحات قادة الحركة، بأنها من البحر إلى النهر.

استند ميثاق المنظمة في مقاومة الاحتلال إلى حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه، واسترداد أرضه المحتلة؛ فنظر إلى فلسطين من منظور وطني قومي على خلاف الحركة التي قرنت قضية فلسطين بالبعد الديني، فربطت الوطنية بالعقيدة الدينية.

يتساءل الباحث حول ربط القضية الفلسطينية بكل النصوص الدينية التي أثقلتها على الرغم من أن حق الفلسطينيين واضح؛ فشعب احتلت أرضه له كامل الحق في الدفاع عنها واستردادها، فهذه أبسط حقوقه من دون إغفال المكانة الدينية لفلسطين ومقدساتها (الإسلامية والمسيحية)، فالشعب الفلسطيني يتكون من مسلمين ومسيحيين، والجهاد على أساس ديني يخرج المسيحيين من دائرة الجهاد، فلماذا نلجأ إلى النصوص الدينية للدفاع عن أرضنا؟ حقنا واضح لا يحتاج لأي إثبات.

إن صبغ الميثاق بالصبغة الدينية كان لعدة اعتبارات، أولها، أن الحركة هي حركة إسلامية، وثانيها، ربما لإعطاء مبرر لوجود ميثاق آخر، لمنافسة ميثاق منظمة التحرير الذي وصفته الحركة بالميثاق العلماني كون المنظمة لا تضم ضمن أطرها أي فصيل إسلامي، فربما وجدت الحركة في نفسها البديل الإسلامي من المنظمة. وثالثها وفقاً لمؤسسي الحركة هو مقارعة الأيديولوجية الصهيونية المبنية على مصطلحات ذات مرجعية دينية مماثلة[٩١].

إن المنظمة هي ممثلة لكل الفلسطينيين، وفي المادة التاسعة من ميثاقها تبين بشكل واضح أن المذاهب العقائدية لا تشغل الفلسطينيين عن واجبهم الأول، ألا وهو تحرير فلسطين؛ فالفلسطينيون جميعاً، جبهة وطنية واحدة، على اختلاف معتقداتهم الفكرية يعملون على تحرير فلسطين. بينما أوضحت الحركة في ميثاقها أنها ستتعاون وتساند القوى على الساحة الفلسطينية، ما دامت لا تعطي ولاءها للغرب الصليبي أو للشرق الشيوعي، أي حددت حماس شروط التعاون في تحرير فلسطين بالإطار العقائدي. وقد اتفق الميثاقان على أن هناك طريقة وحيدة لتحرير فلسطين المحتلة من قبل الصهاينة، ألا وهي الكفاح المسلح الذي يعتبر استراتيجية وليس تكتيكاً (ميثاق المنظمة ـ المادة التاسعة قبل التعديل)، والجهاد عند حركة حماس الذي تم ذكره في أكثر من مادة من مواد الميثاق.

حدد الميثاق الوطني في نصوصه بشكل صريح وواضح إمكانية تغيير بنود الميثاق بموافقة أغلبية الثلثين من أعضاء المجلس الوطني. بينما ميثاق حماس غير قابل للتغيير لارتباطه بمبادئ ومواثيق

---

(٩٠) منظمة التحرير الفلسطينية، الميثاق القومي الفلسطيني، ٢ حزيران/يونيو ١٩٦٤، المادة الثانية.

(٩١) محمد نمر، في بيان التغيرات التي طرأت على ميثاق حركة حماس، سلسلة ترجمات الزيتونة؛ ٤٥ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩)، ص ٤.

مشبعة بالقداسة الدينية الأزلية[٩٢]. إن الميثاق الوطني قد تم تعديله في عام ١٩٩٨ بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، فقد صادق المجلس على إلغاء عدد من المواد التي تدعو للقضاء على إسرائيل وتعديلها، على الرغم من إلغاء مواد الميثاق في جلسة خاصة للمجلس الوطني في عام ١٩٩٦. تم تعديل بنود الميثاق بناءً على اتفاق أوسلو الذي اشترط أن يقوم المجلس الوطني بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني بتعديل الميثاق الوطني بما ينسجم مع بنود الاتفاق[٩٣].

في المقابل، تجاوزت حماس نصوص الميثاق من خلال مشاركتها في النظام السياسي الفلسطيني القائم على أساس اتفاقية أوسلو، ومن خلال تصريحات وممارسات قادتها. فقد دعا عدد من قيادات الحركة إلى تغيير الميثاق في بداية التسعينيات من القرن الماضي، أي قبل مشاركة الحركة في انتخابات المجلس التشريعي الثانية، ولا يعطي القائد الحمساوي أحمد يوسف أهميةً خاصةً للميثاق ويعتبره نصاً أدبياً أصدرته الحركة في بداية نشأتها، إلا أنها قد تجاوزته ولم يعد يقر في الأطر الحركية[٩٤]. أما مشعل، فقد صرح في مقابلة معه في عام ٢٠٠٧ بأن تغيير الميثاق مسألة تنتمي إلى المستقبل، وصرح في عام ٢٠٠٩ بأن الميثاق يعود إلى عشرين عاماً مضت، والتجارب هي التي تحدد سياستنا[٩٥]. على الرغم من أن مشعل قد أوضح في عام ٢٠٠٦ رداً على سؤال حول إمكانية تراجع الحركة عن منطلقاتها الفكرية والأيديولوجية تحت ضغط الواقع في حوار مع صحيفة الأهرام بأن «الحركات التي تحترم نفسها هي التي تغير في التكتيكات ووسائل التطبيق دون أن يطول التغيير ثوابتها وإستراتيجياتها وحماس من هذا النوع من الحركات»[٩٦].

تجاوزت الحركة نصوص ميثاقها بعد كل التطورات التي طرأت عليها منذ انطلاقتها، وذلك باعتراف قادتها. لذلك، وجب عليها تعديل الميثاق بناءً على تجاربها وتوجهاتها وأهدافها الجديدة، كي لا يكون الميثاق مصدر انتقاد للحركة.

ثانياً: حماس وقضية الديمقراطية

الديمقراطية هي توجه فكري ونظام حكم يعطي حق التشريع للشعب وليس لله، لذلك اختلفت الحركات الإسلامية في موقفها من الديمقراطية. وحماس كغيرها من الحركات التي تتخذ من الإسلام منهج حياة لها، لذلك سيتم في ما يأتي توضيح موقف الحركة من قضية الديمقراطية وذلك من خلال مسارين: **الأول** في إطارها الفكري المتمثل بالميثاق والمذكرة التعريفية للحركة إضافة

(٩٢) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيّف، ص ٧١.

(٩٣) هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص ١٨٣.

(٩٤) «حماس تتغير وميثاقها في ذمة التاريخ،» جريدة القدس، ٢٠١٢/١٢/٢.

(٩٥) فادي عبد اللطيف، «الحركات الإسلامية بين المراجعات والتراجعات، الجزء الأول: قراءة للواقع،» المكتب الإعلامي لحزب التحرير، ولاية مصر، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://hizb.net/?p=3973>.

(٩٦) «حوار مجلة «الأهرام العربي» المصرية مع الأستاذ خالد مشعل،» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.

إلى مواقف قادتها وتصريحاتهم. والثاني ضمن هيكلها التنظيمي، من خلال تحليل الانتخابات الداخلية، وآلية صنع القرار.

١ ـ مفهوم الديمقراطية في الإطار الأيديولوجي للحركة

تباينت مواقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية؛ فمنهم من رفضها بشكل مطلق، واعتبرها مخالفة تعاليم الدين الإسلامي، ومنهم من رفضها بشكل جزئي، ومنهم من أخذ بها معتبراً أنها مقاربة للشورى في الإسلام.

أ ـ مفهوم الديمقراطية عند الحركات الإسلامية

ليس هناك تأصيل شرعي للموقف من الديمقراطية في الشريعة الإسلامية، مما يتيح المجال للحركات الإسلامية لحرية التفسير، وحرية الاستناد إلى الآراء الفقهية التي تتناسب مع وجهة نظر الحركات الإسلامية من الديمقراطية.

إن الحركات الإسلامية الجديدة، تدعو إلى بناء النظام الإسلامي بما يتوافق مع العرف السياسي السائد، وإلى استيعاب التراث الإنساني المعاصر في إطار الإسلام، وتستوعب كل ما يتساوق مع الإسلام ويحقق قيمه المتمثلة بالعدل والشورى، وغيرها مثل النظام السياسي الديمقراطي والنظام القضائي والإداري وغيرها من الأنظمة التي ثبت نفعها، إضافة إلى تبني حرية التعبير والنشر وتشكيل الجمعيات والأحزاب وتداول السلطة عبر صناديق الاقتراع. لكن إيجابيات هذا التوجه الإسلامي الجديد تبقى مشروطةً بفرض الثقافة الإسلامية على المجتمع، ومعاداة العلمانية(٩٧).

الديمقراطية هي بنية وآليات وممارسة سياسية تقوم على المشاركة السياسية الواسعة عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أسس من التنافس(٩٨). وتعرف الديمقراطية المعاصرة وفقاً لمجموعة من الباحثين المعاصرين بأنها منهج لاتخاذ القرارات العامة، ومنهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته، يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء والمصالح سلمياً، فهي مقيدة بدستور يوضح الشروط التي تتراضى عليها القوى الفاعلة وتؤسس عليها الجماعة الإسلامية إجماعاً كافياً(٩٩).

يبين هلال، أن الديمقراطية أصبحت موضوعاً رئيساً للصراع الأيديولوجي المعاصر، بحيث تدعي مختلف الأيديولوجيات أنها الأحق بصفة الديمقراطية، بل وصل الأمر ببعضهم إلى

---

(٩٧) هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص ٤٥.

(٩٨) حسين علوان البيج، «الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة،» في: علي خليفة الكواري [وآخرون]، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٥٦.

(٩٩) جمال منصور، التحول الديمقراطي الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية، أوراق في الفكر والسياسة الإسلامية الفلسطينية المعاصرة؛ ٤ (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ١٤ ـ ١٥.

إدخال مصطلح الديمقراطية على اسمها الرسمي، وهي أبعد ما تكون من الديمقراطية. تردد في الفكر السياسي مسميات مختلفة منها الديمقراطية الاشتراكية، والديمقراطية البرجوازية، والديمقراطية الإسلامية والعربية[١٠٠]، فقد تمسكت بها مختلف الأنظمة كشعار، وتجاهلتها كممارسة.

ب ـ موقف حماس من الديمقراطية

يمكن رصد موقف حماس من الديمقراطية في هذا الفصل، من خلال الاعتماد على جملة من مواقف قادتها وممارساتهم وتصريحاتهم، التي تعتبر جوهر الممارسة الديمقراطية، وهي: موقف الحركة من الآخر، وموقفها من التعددية والمشاركة السياسية وتداول السلطة، وموقفها من الديمقراطية بوصفها منهجاً، ومحاولتها أسلمة المجتمع وإقامة الدولة الإسلامية، وطريقة التغيير الاجتماعي التي تنتهجها.

تركز نشاط جماعة الإخوان منذ نشأتها في الجانب الدعوي والثقافي والاجتماعي، أما الجانب السياسي فكان يتمثل بمنافسة التيار الوطني في بعض المؤسسات؛ فقضية الديمقراطية وإتاحة المجال للآخر كانت مسألة هامشية لدى التيار الإسلامي[١٠١]. ثم ما لبث موقف الحركة أن تطور ونضج، بعد انخراطها في العمل المقاوم إلى جانب القوى الوطنية والإسلامية خلال الانتفاضة الأولى، وتعزز هذا الموقف بعد مفاوضات السلام بين منظمة التحرير وإسرائيل في مدريد، لتؤكد الحركة الاعتراف بالآخر، واحترام التعددية، والمشاركة السياسية.

(١) نظرة حماس للحركات الأخرى: على المستوى النظري، حدد ميثاق الحركة موقفها من الحركات الإسلامية في المادة الثالثة والعشرين من الباب الرابع، فهي تنظر إلى الحركات الإسلامية نظرة احترام وتقدير، وتبين أنها وإن اختلفت معها في جانب، اتفقت معها في سائر الجوانب، معتبرة الحركات الإسلامية رصيداً لها، وهي تسأل الله الهداية والرشاد للجميع، وتدعو للحركات الإسلامية الأخرى بالهداية، وكأنها تخاطب حركات غير إسلامية.

إن علاقتها بحركة الجهاد الإسلامي قبل اندلاع الانتفاضة تميزت بالفتور، ووصلت إلى القطيعة في بعض الأوقات[١٠٢]، وذلك ربما يعود إلى نظرة الطرفين إلى بعضهما؛ فينظر الإخوان إلى حركة الجهاد كمجموعة منشقة عن الحركة الأم، فقد تكونت النواة الأولى لحركة الجهاد من تنظيم الإخوان، وتنظر حركة الجهاد إلى الإخوان كجماعة كبيرة لكنها مترددة في ممارسة العمل المسلح

---

(١٠٠) علي الدين هلال، «مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث،» في: الكواري [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٠١) إياد البرغوثي، «النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية»، ورقة قدمت إلى: مؤتمر إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ شباط/فبراير ـ ٣ آذار/مارس ١٩٩٦، ص ١٨.

(١٠٢) البابا، «جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤م،» ص ٢٣١.

ضد الاحتلال[١٠٣]. بعد انطلاق حركة حماس، أصبحت العلاقة علاقة تنافس من أجل إثبات الوجود في الشارع الفلسطيني، من أبرزها محاولة السيطرة على المساجد واستقطاب الجماهير[١٠٤].

في عام ١٩٩٢ حدث في القطاع تنازع بين حركتي حماس والجهاد الإسلامي على أحد المساجد تطور إلى اقتتال بالأيدي، وما لبث أن قامت الحركتان بإصدار بيان مشترك هدفه التهدئة ووقف الصراع. عندما قام العدو الصهيوني بإبعاد أربعمئة فلسطيني من حركتي الجهاد وحماس إلى مرج الزهور، تجمع مبعدو الجهاد وعددهم نحو أربعين في خيم منفصلة عن مبعدي حماس، وتطور الوضع بين مبعدي الحركتين، ليصل إلى توتر إعلامي ومشادات كلامية[١٠٥].

أما من حيث علاقتها بغيرها من الحركات الوطنية، فقد أوضحته الحركة في الميثاق في المادة الخامسة والعشرين من الباب نفسه، إذ طمأنت الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية بأنها ستكون لها سنداً وعوناً ولكن ضمن شروط معينة، فهي تحترم وتشد على يد الحركات ما دامت لا تعطي ولاءها للغرب الصليبي أو للشرق الشيوعي. يوضح الباحث أن الحركات الوطنية التي كانت على الساحة الفلسطينية هي حركة فتح (العلمانية)، وكل من الجبهة الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي (اليسار)، وأخيراً حركة الجهاد الإسلامي (إسلامية)، كون حركة حماس تنظر إلى القضية الفلسطينية من منحى ديني وليس وطني كبقية الفصائل الفلسطينية، فهذا يعني أنها لن تتعاون مع التنظيمات الفلسطينية الأخرى وتدعمها وتساعدها.

كانت ممارسات الإخوان أكبر دليل على ما ورد في بنود الميثاق، التي تمثلت بملاحقة قوى اليسار وحرق بعض مؤسساتهم وممارسة العنف بحقهم، فقد شهدت المرحلة الممتدة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٧ عدداً من الصراعات الدامية بين الإخوان والتيارات الوطنية الأخرى على فرض السيطرة والنفوذ على القطاع[١٠٦]. تراوحت اعتداءات الإخوان على اليسار الفلسطيني بين التهجم اللفظي والإرهاب البدني، فاستخدموا في الاعتداءات الجسدية الجنازير والعصي والسكاكين. في عام ١٩٨٠ هاجم الإخوان مكتب الهلال الأحمر الفلسطيني التابع لليسار في غزة، بعد أن فشل الإخوان أكثر من مرة في تحقيق أغلبية في انتخاباته، فعملوا على تدميره وحرق محتوياته، وتكررت هذه الهجمات مرتين عام ١٩٨٢[١٠٧].

بناءً على الاعتداءات التي قام بها الإخوان بحق اليسار، أصدرت الجبهة الشعبية عام ١٩٨٢ تقريراً جاء فيه «إن من الظواهر البارزة التي بدأنا نواجهها في السنوات الأخيرة داخل الوطن هي

---

(١٠٣) خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(١٠٤) البابا، المصدر نفسه، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(١٠٥) الحروب، المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(١٠٦) نهاد الشيخ خليل، «موقف الشيخ أحمد ياسين من الوحدة الوطنية،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الإمام الشيخ أحمد ياسين (غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥)، ص ١٢٥٧.

(١٠٧) الأشهب، «حماس من الرفض إلى السلطة». موقع «دنيا الوطن».

تلك النشاطات الواسعة للجماعات الدينية المختلفة، وخصوصاً تلك الجماعات التي تضع على رأس جدول أعمالها محاربة القوى الوطنية والتقدمية في المناطق المحتلة. من أبرز أطروحات هذه الجماعات، أن الشيوعيين هم الخطر الأول على الإسلام، وأن فلسطين لا تستحق أن نعطيها الاهتمام الأول بدلاً من الله»[108].

في عام ١٩٨٤، خرب الإخوان احتفالاً للحزب الشيوعي في نابلس في الذكرى الثانية لتأسيسه، وفي العام نفسه، فرّق الإخوان مسيرة خرجت من مسجد البيرة دعت إليها لجنة التوجيه الوطني احتجاجاً على ظروف الاعتقال القاسية للأسرى الفلسطينيين في سجن نفحة الصهيوني، بذريعة تفريق أنصار اليسار الكفرة، وقد شملت الاعتداءات والصدامات الإسلاميين أيضاً، وهو ما أثار حفيظة رجال الدين المسلمين[109]. في نهاية عام ١٩٨٦، استخدم الإخوان العنف ضد قوى اليسار الفلسطيني بسبب اشتباههم بسلوكيات غير أخلاقية[110].

بقيت نظرة الإخوان تجاه الآخر على ما هي عليه حتى بداية الانتفاضة، فاقترحت الحركة بعد اندلاعها مشروعاً لقيادة مشتركة لكل الفصائل الفلسطينية بناءً على أسس معينة، أولها أن «تلتزم هذه القيادة بالثوابت الإسلامية الوطنية للشعب الفلسطيني المستندة لحقه المطلق والكامل في كل فلسطين»[111]، وهو ما أدى إلى فشل هذا الاقتراح وتكوين لجنة مشتركة من دون حركة حماس.

أما في ما يتعلق بعلاقة الحركة بمنظمة التحرير من الناحية النظرية، فيطمئن الميثاق في بداية مادته السابعة والعشرين أن الحركة ترى في منظمة التحرير الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، ولكن تعود الحركة في المادة نفسها، وتبين أنها لا يمكنها أن تستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتتبنى الفكرة العلمانية. هذا ما يؤكده تصريح الشيخ ياسين بأنه «لا يمكن القبول بمنظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني إلا إذا أصبحت إسلامية». لكن الشيخ غير موقفه تجاه المنظمة في تصريح له مع صحيفة الشعب في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٨ بأن «المنظمة تمثل الشعب الفلسطيني لكن مع بعض التحفظات على خطها السياسي»[112].

في عام ١٩٩١، قامت الحركة بالتحالف مع الفصائل الوطنية واليسارية مشكّلين جبهة العشرة رفضاً لقرار المجلس الوطني الفلسطيني بالمشاركة في مؤتمر السلام[113]. ربما استمدت حماس نهج التحالف مع الحركات غير الإسلامية من التوجهات البراغماتية للشيخ البنا الذي أجاز المشاركة والتحالف مع غير الإسلاميين لاستغلال قدراتهم الكامنة من أجل التقدم لمصلحة الحركات

---

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) المصدر نفسه.

(١١٠) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيّف، ص ٤٧.

(١١١) حركة المقاومة الإسلامية، بيان مشروع قيادة مشتركة لكل الفصائل في الانتفاضة المباركة، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

(١١٢) خليل، «موقف الشيخ أحمد ياسين من الوحدة الوطنية،» ص ١٢٥٨ ـ ١٢٥٩.

(١١٣) البابا، «جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤م،» ص ٢٢٦.

الإسلامية[114]. يصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن حماس بعد دخولها ميدان المقاومة، بدأت تغير نظرتها تجاه الحركات الأخرى، محولة جهودها من استهداف اليسار إلى استهداف الاحتلال، ما دفعها إلى إصدار المذكرة التعريفية ـ التي تعتبر نصاً سياسياً مقارنة بالميثاق الذي يعتبر نصاً فكرياً ـ عام ١٩٩٣ والتي يرى الباحث أنها ملحق سياسي يناقض بعض بنود الميثاق، لتوضيح موقفها من قضايا مختلفة، أبرزها موقفها من القوى الوطنية الذي تغيّر على الصعيد العملي ـ مقارنةً بموقفها الذي كان مشروطاً في الميثاق ـ بناءً على التغيرات على الساحة السياسية المتمثلة بمؤتمر مدريد واتفاق أوسلو، فكان لا بد للحركة من إصدار المذكرة لتفسير هذا التغير، بدلاً من إلغاء بنود الميثاق أو تعديلها. مصلحة الحركة من تحالف العشرة ليس فقط حشد جهود الفصائل كافةً من أجل وقف مشروع السلام الذي يهدف لتصفية القضية الفلسطينية الذي دعمته المنظمة، وإنما أيضاً لاستثمار أخطاء المنظمة لصالحها.

(٢) التعددية السياسية: في المذكرة التعريفية أوضحت الحركة في ما يتعلق بالتعددية السياسية أنها ترى أن ساحة العمل السياسي تتسع لكل الأطياف السياسية، وعلى جميع التنظيمات العمل على وحدة العمل الوطني؛ فالحركة تسعى إلى التعاون والتنسيق مع مختلف القوى في مواجهة العدو وتصعيد المقاومة من غير تمييز ديني أو عرقي، وذلك بناءً على القاعدة التي تقول «نتعاون في ما نتفق عليه ويعذر بعضنا بعضاً في ما نختلف فيه». أما في ما يتعلق بالحركات الإسلامية، فتولي الحركة أولوية خاصة لتوحيد فصائل العمل الإسلامي، لأنها تؤمن بأن القواسم المشتركة بينها أكبر كثيراً من عوامل الافتراق[115].

في ما يتعلق بعلاقتها بمنظمة التحرير، أوردت المذكرة التعريفية، أن الحركة لا مانع لديها من الانضمام إلى المنظمة على أساس التزامها بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني وإعطائه شرعية الوجود على أي جزء من فلسطين[116].

يستند الشهيد جمال منصور ـ عضو المكتب السياسي لحماس ـ في تحليله موقف الحركة من التعددية والمشاركة السياسية إلى موقف الحركة الأم التي أقرت بوضوح أنها تقبل بالتعددية السياسية والاعتراف بالآخر، وما يترتب على ذلك من قبول مبدأ التداول السلمي للسلطة، الذي لاقى قبولاً واسعاً عند الحركة[117]. وفي كلمة لهنية وضح خلالها الشروط اللازم توافرها من أجل بناء نظام ديمقراطي حقيقي، منها الإيمان الحقيقي بالشراكة التي تقوم على احترام التعددية السياسية، التي تستند إلى مبدأ تقدم حزب أو حركة منافسة بالانتخابات نحو موقع الشراكة في القرار، ورسم

(١١٤) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيّف، ص ١٥٢.
(١١٥) حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، مذكرة تعريفية.
(١١٦) المصدر نفسه.
(١١٧) منصور، التحول الديمقراطي الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية، ص ٧٢.

السياسات، وتالياً ترسيخ تعدد ألوان الطيف في ساحة العمل الوطني والساحة الرسمية، وهذا يعني التخلي عن فكرة أن السلطة ميراث لحزب واحد[١١٨].

تؤمن الحركة بحماية الوحدة الوطنية، وتجنيب الشعب الفلسطيني الصراع الداخلي، وبالشراكة القائمة على التعددية السياسية، وبالممارسة الديمقراطية السليمة، وباستقلال القضاء ونزاهته، وحمايته من الضغوط السياسية والأمنية، وبالمساهمة في ترتيب البيت الفلسطيني والإصلاح ومحاربة الفساد، وأخيراً باستمرار المقاومة حتى دحر الاحتلال واستعادة الحقوق[١١٩].

في حوار مع القائد الحمساوي أسامة حمدان، حول كيفية تعامل الحركة مع الفصائل والقوى الفلسطينية بعدما فازت الحركة في الانتخابات التشريعية، بيّن أنه «بعد الفوز مباشرةً دعونا إلى شراكة وطنية تشارك بها كل القوى الفلسطينية، وقلنا إن ما حققته حماس من إنجاز يزيد من مسؤولياتها أكثر مما يعطيها امتيازات، والدعوة للشراكة ليست جديدة بالنسبة لنا، فقد كنا فاعلين في تشكيل لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية في فلسطين في ظل الانتفاضة الحالية. كما أننا كنا شركاء في القرار الوطني في آذار/مارس عام ٢٠٠٥ بإعادة بناء منظمة التحرير على أسس سياسية وتنظيمية وديمقراطية، حيث تشارك في ذلك كل القوى الفلسطينية[١٢٠]».

كما يرى الباحث أن حركة حماس تنازلت عن الجانب الأيديولوجي المتعلق بإسلامية المنظمة كشرط للانضمام إلى أطرها، حيث بدأت الحركة في هذه المرحلة بتغليب السياسي على الأيديولوجي. يتضح ذلك من خلال تغييرها موقفها من القوى الوطنية الفلسطينية المبني على أسس عقائدية والموضح في الميثاق، إلى قبول الآخر متجاوزةً الأيديولوجيا في النص السياسي للمذكرة التعريفية.

(٣) نظرة الحركة لأصحاب الديانات الأخرى: بينت الحركة موقفها من أصحاب الديانات الأخرى في المادتين السادسة والحادية والثلاثين من ميثاقها[١٢١]، فتؤكد الحركة أنه في ظل الإسلام، يمكن لأصحاب الديانات أن يتعايشوا في أمن وأمان على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم، فكونها حركة إسلامية، فهي تلتزم بسماحة الإسلام بالنظر إلى أصحاب الديانات الأخرى فلا تعادي منهم إلا من ناصبها العداء، فبينت الحركة أنهم في ظل الإسلام يعيشون بأمان، وهددتهم بأن يكفوا عن منازعة الإسلام في السيادة على المنطقة، ولم تذكر المقدسات المسيحية ضمن بنود الميثاق.

---

(١١٨) نص كلمة إسماعيل هنية عضو القيادة السياسية لحركة حماس، في مؤتمر عقده المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية تحت عنوان: «الانتخابات الفلسطينية: التداعيات السياسية والاجتماعية»، فندق الكومودور، غزة، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

(١١٩) المصدر نفسه.

(١٢٠) «حوار مع أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان،» مجلة تحولات، العدد ١٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦).

(١٢١) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المادة السادسة: التميز والاستقلالية، والمادة الحادية والثلاثون: أهل الديانات الأخرى، حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية.

لكن أعضاء من الحركة كانوا يخطون في الانتفاضة الأولى شعارات مسيئة للمسيحيين على جدران بيوتهم مثل «بعد السبت يأتي الأحد»[122] إشارة منهم إلى أنهم سيتحولون من مقاومة اليهود بعد تحرير فلسطين إلى مقاومة المسيحيين. إلا أن هناك مواقف حديثة تدل على علاقات متميزة تربط الحركة بالمسيحيين، مثل إصدار الحركة بيانات تهنئة بعيد ميلاد المسيح، وارتداء شباب من الحركة ملابس بابا نويل لتوزيع هدايا عيد الميلاد على أيتام المسيحيين، وترشيح الحركة للمسيحيين على قوائمها في المناطق ذات التجمعات المسيحية[123].

في كلمة ألقاها مشعل في عام ٢٠١٢ أوضح خلالها رؤية الحركة للقضية الفلسطينية بأن «الحركة تتمسك بالقدس وبمقدساتها المسيحية والإسلامية ولا نتنازل عنها ولا تفرط بأي جزء منها»، مضيفاً «أن الحركة تتمسك بوحدة الشعب الفلسطيني، بمسلميه ومسيحييه، وبكل مكوناته الفكرية والسياسية والأيديولوجية»[124].

جاء الميثاق على ذكر أهل الديانات الأخرى، أما الموقف من المواطنة لأهل الديانات الأخرى، فلم يوضح بشكل جلي في بنود الميثاق: هل ستتعامل معهم الحركة كأهل ذمة أم كأقلية؟ إلا أن الحركة بينت أن أبناء الوطن على اختلاف دياناتهم، سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهوداً، لهم حق المواطنة[125].

وفي ما يتعلق بحقوق أصحاب الديانات الأخرى، ومشاركتهم في القرار في حال حكمت حماس فلسطين، يوضح مشعل أن الدولة العربية الإسلامية ومنذ أربعة عشر قرناً حفظت حقوق المسيحيين واليهود وغيرهم في عباداتهم، وأضاف أن «الديمقراطية هي حكم الأغلبية، وفي البرلمانات العربية والإسلامية نجد ممثلين للمسلمين والمسيحيين على حد السواء، وكذلك تنتخب الأقليات غير العربية ممثلين لها في البرلمان... لكن هذا ينطبق على اليهودي الذي هو جزء من المنطقة العربية وليس اليهودي الصهيوني المحتل والمعتدي»[126].

(٤) **أسلمة المجتمع**: أما في ما يتعلق بمحاولة حماس أسلمة المجتمع، فكان خطاب حركة الإخوان خطاباً تعبوياً يهدف إلى أسلمة المجتمع، أو بناء الدولة الإسلامية، إلا أنه ما لبث أن تحول بعد بدء الانتفاضة إلى خطاب يحمل مشروعاً وطنياً مقاوماً للاحتلال[127]. فقد ورد ذكر الدولة الإسلامية في بعض بنود الميثاق، ففي المادة التاسعة من الباب الثاني بينت الحركة أن هدفها دحر

(١٢٢) الأشهب، «حماس من الرفض إلى السلطة». موقع «دنيا الوطن».

(١٢٣) محمد بن عبد العزيز الشريف، صانعو الانهزام: لفتة لمؤيدي حركة حماس (غزة: منبر التوحيد والجهاد، [د. ت.])، ص ١٨.

(١٢٤) خالد مشعل، ورقة قدمت إلى: مؤتمر الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ص ٢ ـ ٣.

(١٢٥) خالد مشعل يتذكر: حركة حماس وتحرير فلسطين، ص ١٠٠.

(١٢٦) المصدر نفسه.

(١٢٧) هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص ٩٧.

الباطل ليسود الحق، ويرفع الأذان معلناً قيام دولة الإسلام. وفي المادة السابعة والعشرين التي تتحدث عن موقف الحركة من منظمة التحرير تؤكد فيها أنه لا يمكنها استبدال إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتتبنى الفكرة العلمانية.

احتوى الميثاق على بعض البنود التي تدل على موقف الحركة الفكري من أسلمة المجتمع، فطالبت الحركة بإدخال تغييرات جوهرية على مناهج التعليم لتخليصها من آثار الغزو الفكري. وأن تربى الأجيال المسلمة تربية إسلامية تعتمد أداء الفرائض الدينية ودراسة كتاب الله والسنة النبوية، وخصت الحركة تربية وتنشئة المرأة، فطالبت بأن يكون هناك عناية بالمدارس والمناهج التي تربى عليها البنت المسلمة، لما للمرأة من دور مهم في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على القيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام. وتطرق الميثاق أيضاً إلى دور الفن، فبينت الحركة أن صبغ الفن بالصبغة الإسلامية ضرورة من ضرورات قضايا التحرر الإسلامي.

تبنت حركة حماس في تحولها من حركة الإخوان، منظومة فكرية شمولية ركزت على أسلمة المجتمع الفلسطيني في مواجهة العلمانية، والتعدد السياسي والأيديولوجي الذي ساد الحقل الوطني[١٢٨]. وقد لخص موسى أبو مرزوق موقف الحركة من اعتماد مبدأ السيادة للشعب بقوله «نحن نرى أن السيادة في أمر الناس إلى رب الناس، ولكن الله لا يحكم إلا من خلال الناس، ولذا وجب على الإسلاميين تبيان أمر الله في شؤون العباد وفقاً لما يريده الله في الكليات والأصول والمصلحة الراجحة للعباد، وفي غير ذلك يختار الناس من يحكمهم من أنفسهم فالسيادة لهم وحدهم في ذلك. فإذا كان خيارهم نحن، علينا أن نطبق أمر السيادة كما نراه، ويجب على الآخرين احترام الأمة»[١٢٩]. أوضحت الحركة في ما يقال عن قيامها ببناء الدولة الإسلامية في حال وصولها للسلطة، أن بناء الدولة سيكون بعد التحرر، وهو خيار وطني فلسطيني وليس خيار فئة من الشعب[١٣٠].

يؤكد موقفَ الحركة من الديمقراطية قولُ الشيخ ياسين إنه يريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والسلطة فيها لمن يفوز بالانتخابات[١٣١]؛ فالشيخ يبين أن حركته تقبل برأي الشارع الفلسطيني عبر الانتخابات الديمقراطية في أي قضية من القضايا، وأن الحركة تسلم في السلطة لأي جهة فلسطينية[١٣٢].

يستخلص الباحث من حديث الشيخ ياسين، أنه مع خيار الشعب في ما يختار ضمن الطرائق الديمقراطية؛ فالمتتبع مسيرة الشيخ يجد أنه صاحب فكر متنور، ومن أنصار المشاركة في الانتخابات

---

(١٢٨) جميل هلال، المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية، سلسلة أوراق التحول الديمقراطي؛ ١ (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٣٦.

(١٢٩) منصور، التحول الديمقراطي الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية، ص ٣٦ و٧٣.

(١٣٠) «حوار مع أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان».

(١٣١) الشريف، صانعو الانهزام: لفتة لمؤيدي حركة حماس، ص ٢٤.

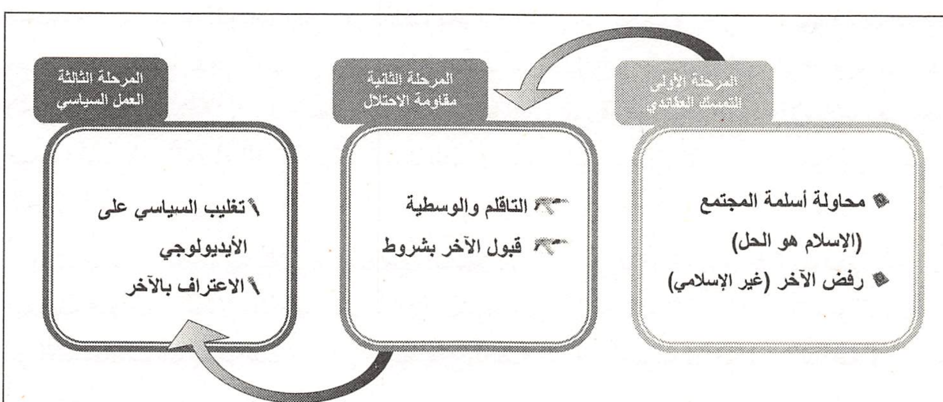
(١٣٢) خليل، «موقف الشيخ أحمد ياسين من الوحدة الوطنية،» ص ١٢٥٨.

والتداول السلمي للسلطة. فقد أيد الشيخ المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى لقوله «إذا كان المجلس يملك صلاحية التشريع، لأننا نعارض ما يجري في الشارع، فلماذا لا نعارض في قلب المؤسسة التشريعية؟»[١٣٣].

هناك تصريحات متعددة لرئيس المكتب السياسي للحركة تؤكد إيمان الحركة بالديمقراطية وتمسكها بالانتخابات. فقد أوضح مشعل في ما يتعلق ببناء المؤسسات والمرجعيات الوطنية، أنها يجب أن تكون على أسس ديمقراطية، بما فيها الانتخابات الحرة والنزيهة، المتكافئة الفرص، إضافة إلى مبدأ الشراكة والعمل الوطني والائتلافي؛ فالشراكة من وجهة نظره، يجب أن تكون في كل المراحل، مع تأكيده أن المعارضة حق مشروع للجميع، وأن يحتكم الجميع إلى صناديق الاقتراع، وأن يحترموا إرادة الشعب، وأن يقبلوا بالتداول السلمي للسلطة، مذكراً في الحالة الاستثنائية للشعب الفلسطيني وهي أنه لا يزال تحت الاحتلال،[١٣٤]، ومؤكداً أن الحركة تحترم العملية الديمقراطية ولا تخشاها[١٣٥]، فهي الآلية التي يحتكم إليها العالم بأسره لاختيار ممثليه وبناء مؤسساته[١٣٦]. خلاصة القول، إن الباحث يرى أن حماس، في ما يتعلق بالتعددية والمشاركة السياسية، استلزمها ثلاث مراحل للنضوج، وتقبُّل الآخر يبينها الشكل الرقم (٢ ـ ١):

الشكل الرقم (٢ ـ ١)

مراحل تطور حركة حماس حتى عام ١٩٩٤(*)



(*) الشكل من تصميم الباحث.

---

(١٣٣) الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص ٧٠.

(١٣٤) مشعل، ورقة قدمت إلى: مؤتمر الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص ٣ ـ ٤.

(١٣٥) «لا انتخابات قبل المصالحة، مشعل: لا نفرض التدين على أهل قطاع غزة وقريباً سأزور الضفة الغربية،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٤ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?>.

(١٣٦) «الأستاذ خالد مشعل يستعرض المشهد الفلسطيني في مرحلته الراهنة،» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2005/mesh3al.htm>.

انتقلت الحركة من مرحلة الجمود الفكري، وعدم الاعتراف بالآخر، ومحاولة أسلمة المجتمع (الإسلام هو الحل)، التي امتدت منذ نشأة حركة الإخوان الفلسطينية، وحتى بدايات إصدار حماس الميثاق، لتدخل الحركة مرحلة الوسطية وتقبلها للآخر بشروط، التي بدأت مع ممارستها العمل المقاوم. ومن ثم بدأت الحركة تبدي مرونة بتغليبها السياسي على الأيديولوجي، وتنازلها عن الالتزام بالثوابت الإسلامية كشرط للتعاون مع غير الإسلامي، وذلك من خلال تحالف الفصائل العشرة عام ١٩٩١، الذي ضم الفصائل اليسارية، وتعزز ذلك بإصدارها الوثيقة التعريفية عام ١٩٩٣ التي دشنت فيها الحركة بدايات عملها، كحركة سياسية متجاوزة جمودها الفكري، فأصبحت تشكل المعارضة الأولى على الساحة الفلسطينية.

٢ ـ الديمقراطية في التنظيم الداخلي للحركة

إن مفهوم الديمقراطية الداخلية يصف مجموعة واسعة من الوسائل لإشراك أعضاء الحزب في المشاورات الداخلية وصنع القرار داخل الحزب؛ فبعضهم يرى أن الأحزاب التي تمارس ما تبشر به باستخدام الإجراءات الديمقراطية داخلياً في التشاور وصنع القرار، تعزز الثقافة الديمقراطية عموماً[١٣٧].

هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية داخل الأحزاب وديمقراطية النظام السياسي؛ فقد بين الكاتب صبري عبد الله، أنه من غير المعقول أن يكون حزب يتعامل مع غيره من الأحزاب أو المنظمات الجماهيرية أو حتى مع الجماهير بديمقراطية ما لم يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية. ويوضح علي الدين هلال أن الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ضرورة من أجل استكمال التطور الديمقراطي؛ إذ لا يمكن بناء الديمقراطية بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية[١٣٨].

أ ـ الهيكل التنظيمي لحركة حماس

يعتبر التنظيم الداخلي للحركة المفتاح الأساس للتعرف إلى بنيتها وأجهزتها ومستويات القيادة لديها، على الرغم من الصعوبة التي تكتنف هذا الموضوع كون الهيكل التنظيمي للحركة محاطاً بالسرية. يقول الشيخ ياسين: «إن حركة حماس حركة مجاهدة، علنية وسرية، ما هو مفهوم للناس فهو علني وما هو غير مفهوم للناس فهو سري... لكنها تعمل بالشورى والنظام الصحيح والتعاوني»[١٣٩].

---

(١٣٧) Susan Scarrow, *Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives: Implementing Intra-party Democracy* (Washington, DC: National Democratic Institute for International Affairs, 2005), p. 3.

(١٣٨) نقلاً عن: وحيد عبد المجيد علي، «الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية: دراسة مقارنة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٧،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٣)، ص ٢٧.

(١٣٩) النادي، حماس.. المنطلقات والأهداف، ص ٤٣.

إن سياسة الحركة تمنعها من الحديث عن شؤونها الداخلية [١٤٠]؛ فنظراً إلى قلة المعلومات عن هيكل الحركة التنظيمي، سيتم الاعتماد على ما توافر من تصريحات، ومقابلات جرت مع قادتها، وأدبيات تطرقت إلى هيكلها التنظيمي.

في ما يتعلق بالهيكل، فالحركة مقسمة جغرافياً ثلاثة أقسام وهي: غزة والضفة والمنفى، إضافة إلى قسم رابع وهو الأسرى في السجون الإسرائيلية[١٤١]. والهيكل التنظيمي للحركة متغير؛ فقد تظهر هيئات جديدة عند الحاجة. ويتسم الهيكل التنظيمي للحركة بسمتين رئيستين، هما: السرية والجماعية. فالهيكل سري، بمعنى أن التمييز بين الأجنحة والفروع المختلفة ليس واضحاً تماماً، وغالباً أسماء القادة لا يتم الإعلان عنها. وجماعي تأتي من حقيقة أن الحركة تعتمد على مجالس الشورى على المستويات المختلفة، بدلاً من اعتمادها على قائد واحد[١٤٢].

ورثت حماس القادة والمؤسسات من جماعة الإخوان الفلسطينية في عملية تدريجية خلال مرحلة التكوين[١٤٣]؛ فبينت الأدبيات أن هيكل الحركة التنظيمي يتكون من ثلاثة أجنحة رئيسة، هي: الاجتماعي، والسياسي، والعسكري[١٤٤]، وبعضهم أضاف الجناح الأمني[١٤٥]، والجهاز الإعلامي[١٤٦]، إضافة إلى مجلس شورى عام.

(١) مجلس الشورى: يحكم حماس مجلس شورى عام، يمثل الهيئة الدينية العليا، وتتحدد مسؤولياته بتوفير الإسناد الشرعي والأخلاقي لنشاطات الحركة وقراراتها السياسية، ووضع السياسات العامة للحركة، وإقرار الخطط والموازنات[١٤٧]. لا معلومات مؤكدة حول عدد أعضاء مجلس الشورى، إذ اختلفت الدراسات حول عددهم؛ فبحسب مشعال وسيليع عددهم اثنا عشر[١٤٨]، وبحسب جريدة الشرق الأوسط، فإن عددهم أكثر من سبعين وأقل من تسعين[١٤٩]. لكن

---

(١٤٠) «أبو مرزوق: لم أرشح نفسي لرئاسة حماس والمصالحة أمر استراتيجي وجوهري لصالح شعبنا،» حوار مع صحيفة المصري اليوم، ٢/١٠/٢٠١٢، <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.

(١٤١) Are Hovdenak, «Hamas in Transition: The Failure of Sanctions,» *Democratization*, vol. 16, no. 1 (February 2009), p. 64.

(١٤٢) Jarle O. Sunsehaugen, «Hamas in the West Bank: A Study of the Political Position of the West Bank Branch between 1987 and 2007,» (Master's Thesis in History University of Bergen, 2011), p. 48.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٤٤) Jennifer Cooke, «Hamas in Gaza: History, Doctrine, and Practice,» (Master Thesis, Texas State University, Graduate College, December 2011), p. 23, and Marc Walther, «Hamas between Violence and Pragmatism,» (Master Thesis, Naval Postgraduate School, 2009), p. 34.

(١٤٥) Sunsehaugen, Ibid., p 46.

(١٤٦) الفرا، «حركة المقاومة الإسلامية «حماس» دراسة أسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية،» ص ٣٧.

(١٤٧) علي عبد العال، «سري للغاية: الهيكل التنظيمي لحماس،» ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، <http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=12374>.

(١٤٨) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيّف، ص ١٩٩.

(١٤٩) «Hamas: Who is in Charge?,» *Asharq Al-Awsat*, 14/2/2009, <http://english.aawsat.com/2009/02/article55255956/hamas-who-is-in-charge>.

الكاتب علي عبد العال، بيّن أن عددهم يتراوح بين خمسين وتسعين عضواً، من بينهم ممثلون عن حماس في الداخل والخارج والسجون(١٥٠).

إن مجلس الشورى في الخارج هو المستوى الأعلى في تنظيم حماس(١٥١)، وتنبثق منه لجان مسؤولة عن الإشراف على مجموعة واسعة من الأنشطة بدءاً من العلاقات الإعلامية وانتهاءً بالعمليات العسكرية(١٥٢). ويتكون المجلس من ممثلين غير معروفين من قيادة حركة حماس في الداخل والخارج، وعلى الأرجح ممثلين عن حركة الإخوان المسلمين العالمية(١٥٣). إلا أن الحركة كشفت أن عمر الأشقر، هو أول رئيس لمجلس شورى الحركة(١٥٤)، وحالياً يقال إن الشيخ أحمد بحر هو رئيس مجلس الشورى(١٥٥).

في اعتقاد الباحث، أن هذا صحيح، لأن حماس تستند في توزيع المناصب إلى المناطق الجغرافية الثلاث، سابقة الذكر؛ فمثلاً رئيس المكتب السياسي مشعل من فرع الخارج، ونائبه هنية من غزة، ورئيس مجلس الشورى من غزة، ورئيس المجلس التشريعي عبد العزيز دويك من الضفة، ونائبه الأول أحمد بحر من غزة، ورئيس الحكومة هنية من غزة، ونائبه ناصر الدين الشاعر من الضفة، والمسؤول العسكري محمد الضيف من غزة.

يتفرع من مجلس الشورى العام مجالس شورى إقليمية في الضفة والقطاع، تمثل المستوى الأعلى داخل الأراضي المحتلة، وأسماء الأعضاء في هذه المجالس سرية، لتجنب الاعتقال من قبل قوات الاحتلال. وتتكون مجالس الشورى الإقليمية من عدد غير معروف من الممثلين عن الحركة الذين يتم انتخابهم لمدة عامين من قبل أعضاء الحركة داخل كل إقليم(١٥٦). وينبثق من هذه المجالس لجان شورى محلية مسؤولة أمام مجلس الشورى الأعلى ولجانه، ومهمتها تنفيذ القرارات على أرض الواقع(١٥٧). هناك مصدر يفيد بأن للضفة الغربية تمثيلاً أقل في مجلس الشورى العام من كل من القطاع والخارج، وهذا يتضح من قول القيادي الحمساوي رأفت ناصيف «مثلاً من غير المعقول أن يكون موقع يضم ألف شخص يمثل مثل موقع يضم عشرة أشخاص. ممكن

---

(١٥٠) عبد العال، «سري للغاية: الهيكل التنظيمي لحماس».

(١٥١) Sunsehaugen, «Hamas in the West Bank: A Study of the Political Position of the West Bank Branch between 1987 and 2007,» p. 47.

(١٥٢) Matthew Levitt, «Hamas's Ideological Crisis,» *Current Trends in Islamist Ideology*, vol. 9, no. 6 (November 2009), p. 5.

(١٥٣) Sunsehaugen, Ibid., p. 54.

(١٥٤) «مشعل: الشيخ الأشقر زهد في المناصب وكان له دور واضح في دعم المقاومة،» المركز الفلسطيني للإعلام، ١١ آب/أغسطس ٢٠١٢ <http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?ItemId=119894>.

(١٥٥) محمد المشهراوي، «وجوه جديدة في المكتب السياسي لحماس،» سكاي نيوز عربية، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/194933>.

(١٥٦) Sunsehaugen, «Hamas in the West Bank: A Study of the Political Position of the West Bank Branch between 1987 and 2007,» pp. 47 and 51.

(١٥٧) Levitt, «Hamas's Ideological Crisis,» p. 5.

أن يكون لهذا صوت ويكون للآخر صوتان»[١٥٨]. وهذا يدل على أن حماس تعتمد مبدأ التمثيل النسبي للمناطق، وبما أن قادة الضفة يعانون ظروفاً أمنية صعبة، وقاعدة شعبية أقل منها في غزة، فمن المتوقع أن يكون تمثيلها أقل.

يجتمع مجلس الشورى الأعلى مرة كل عام تقريباً[١٥٩]، وكان المجلس يجتمع بانتظام في قطر حتى عام ٢٠٠٤[١٦٠]. واجتمع في سورية عام ٢٠٠٩[١٦١]، وفي كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢ اجتمع في الخرطوم، وفي آذار/مارس من العام نفسه، اجتمع في القاهرة[١٦٢].

ويقوم أعضاء مجلس الشورى بتعيين أعضاء المكتب السياسي[١٦٣]، الذي تم إنشاؤه على يد أبو مرزوق من أجل إعادة تنظيم بناء الحركة بعد اعتقال الشيخ ياسين وعدد كبير من قادة الحركة. فانتخب أبو مرزوق رئيساً للمكتب السياسي عام ١٩٩٢ وبقي في منصبه حتى اعتقاله في الولايات المتحدة عام ١٩٩٥، ومن بعده، تولى مشعل رئاسة المكتب السياسي منذ عام ١٩٩٦[١٦٤].

(٢) المكتب السياسي: كما هي الحال مع مجلس الشورى، فالعدد الكلي وهويات أعضاء المكتب السياسي غير معروفة. في دراسة للحروب، بين فيها أن العدد يتراوح ما بين عشرة إلى عشرين عضواً[١٦٥]. وحددها بعضهم بخمسة عشر عضواً[١٦٦].

ينقسم أعضاء المكتب السياسي قسمين: الأعضاء العاملون، ويطلق عليهم اسم القيادة التنفيذية، وأعضاء مراقبون يشاركون في أعمال المكتب السياسي كلها، إلا في القيادة التنفيذية[١٦٧]. وبحسب تقرير الشرق الأوسط، يتراوح عدد اللجنة التنفيذية بين اثني عشر وأربعة عشر عضواً[١٦٨].

---

(١٥٨) كفاح زبون، «من يتخذ القرار في حماس؟،» الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/٢/١٣.

(١٥٩) عبد العال، «سري للغاية: الهيكل التنظيمي لحماس».

(١٦٠) Sunsehaugen, «Hamas in the West Bank: A Study of the Political Position of the West Bank Branch between 1987 and 2007,» p. 54.

(١٦١) علي الصالح، «حماس تجري انتخاباتها ويفترض أن تنتهي منها مطلع مايو المقبل،» الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٤/٨.

(١٦٢) «المنافسة في المكتب السياسي لحماس بين مشعل وأبو مرزوق... والأول الأوفر حظاً،» دنيا الوطن، ٢٠١٢/٥/١٧، <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/279323.html>.

(١٦٣) Sunsehaugen, «Hamas in the West Bank: A Study of the Political Position of the West Bank Branch between 1987 and 2007,» p. 55.

(١٦٤) الدبس، «التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩،» ص ٣٢.

(١٦٥) Khalid Hroub, *Hamas: A Beginner's Guide* (London: Pluto Press, 2006), p. 118.

(١٦٦) Cooke, «Hamas in Gaza: History, Doctrine, and Practice,» p. 23, and Jim Zanotti, *Hamas: Background and Issues for Congress* (Washington, DC: Congressional Research Service, 2010), p. 17.

(١٦٧) ««الحياة الجديدة» تنشر تفاصيل اجتماعات مجلس شورى حماس بالقاهرة والمكتب السياسي بقطر،» جريدة الحياة الجديدة، ٢٠١٣/٥/١٥.

(١٦٨) «Dealing with Hamas,» *ICG Middle East Report*, no. 21 (26 January 2004), p. 10, <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Israel%20Palestine/Dealing%20With%20Hamas.pdf>.

يتولى أعضاء المكتب السياسي مهمات الشؤون الخارجية والمالية والإعلام والأمن الداخلي، إضافة إلى الشؤون العسكرية؛ فالمكتب السياسي لا يمكنه السيطرة على كل أفرع المنطقة في الأراضي المحتلة بالتفصيل، وهو يعطي الأوامر والمشورة والتوصيات، ويسمح للفروع المحلية باتخاذ قراراتها بنفسها، طالما أنها لا تخالف التعليمات العامة للمكتب السياسي. ويتخذ المكتب السياسي قراراته بناءً على مشاورات مع المستويات المختلفة للحركة، والتي تضم مجلس الشورى الأعلى ومجلس شورى الأسرى والفروع الداخلية (غزة والضفة)، ويمثل مجلس الشورى الأعلى مع المكتب السياسي القيادة الخارجية للحركة[١٦٩].

ليس لرئيس المكتب السياسي مطلق الصلاحية، إلا أنه يتمتع بعدد من الصلاحيات أبرزها توزيع الحقائب، وتحديد المهمات داخل القيادة التنفيذية للحركة، وله حق الاعتراض على أي قرار يتخذه المكتب السياسي إذا رأى فيه خطراً على أمن التنظيم وسلامته، ومن حقه في هذه الحال أن يدعو إلى جلسة استثنائية لمجلس الشورى لمناقشة القرار، وله دور في اختيار أعضاء المكتب السياسي كي يجري التصويت عليهم من قبل مجلس الشورى الأعلى للحركة[١٧٠].

(٣) الجناح العسكري: ينقسم الجناح العسكري لحماس إلى جهازين: جهاز أمني، وكتائب عز الدين القسام[١٧١]، لكن الرواية الإسرائيلية تفيد بأن الجناح العسكري للحركة ينقسم إلى ثلاثة أجنحة وهي جناح الاستخبارات ومهمته جمع المعلومات عن الفلسطينيين المشتبه في تعاونهم مع الاحتلال، وجناح يتتبع المتهكين للقواعد الإسلامية، وكتائب عز الدين القسام[١٧٢]. فالجهاز الأمني للحركة أسس عام ١٩٨٦ على يد الشيخ ياسين، وسمي منظمة **الجهاد والدعوة** «مجد»[١٧٣]. ومن ثم تحول مجد إلى جهاز استخباراتي عام ١٩٨٩[١٧٤]. وتمثلت مهماته بحماية صفوف الحركة من الاختراق، ورصد تحركات العدو، وجمع معلومات عن مظاهر الفساد في المجتمع، والتحقيق مع العملاء وتأديبهم أو تصفيتهم[١٧٥].

أما كتائب عز الدين القسام، فقد تم إنشاؤها عام ١٩٩١ لتمثل الجناح العسكري الرسمي للحركة، وتعمل هذه الكتائب بشكل سري لضمان نجاح مهماتها. إن الإعلان الصريح عن وجود أجنحة منفصلة للحركة يسمح لها من الناحية القانونية بجمع الأموال الخيرية والمساعدات الخارجية

---

(١٦٩) Sunsehaugen, «Hamas in the West Bank: A Study of the Political Position of the West Bank Branch between 1987 and 2007,» pp. 53 and 55-56.

(١٧٠) محمد جمعة، «ولاية مشعل الخامسة ومستقبل حركة حماس،» الأهرام، ٢٠١٣/٧/١، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1372161&eid=1531>.

(١٧١) الدبس، «التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩،» ص ٣٤.

(١٧٢) «Israel, Hamas Fact Sheet,» 30 January 2006, <http://archive.adl.org/main_israel/hamas_facts.html#.Uvx5v7RHWDY>.

(١٧٣) الدبس، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٧٤) زكي شهاب، حماس من الداخل: القصة غير المروية عن المقاومين والشهداء والجواسيس (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٨)، ص ٥٥.

(١٧٥) الدبس، المصدر نفسه، ص ٣٤.

من الخارج. لذلك، يزعم بعضهم أن الكتائب تعمل بشكل مستقل عن الحركة، إلا أن هناك من يخالفهم الرأي(١٧٦)؛ فمشعال وسيلع أوردا أنه مع إنشاء الكتائب جرى تحديد الالتزام المباشر لها مع القيادة العسكرية في الخارج(١٧٧). لذلك، فإن ادعاء حماس أن أجهزتها السياسية والاجتماعية والعسكرية منفصلة من بعضها غير صحيح، لأن القيادة السياسية التقليدية للحركة لها يد في العمليات التي تتضمن التجنيد وجمع الأموال وأوامر الهجمات(١٧٨). هذا ما يؤكده الشيخ ياسين بقوله «لا يمكننا فصل الجناح عن الجسم، إذا فعلنا ذلك يصبح الجسم غير قادر على الطيران، فحماس هي جسم واحد»، ويؤكده كذلك تصريح القيادي الراحل عبد العزيز الرنتيسي «إن الجناح السياسي يحدد السياسة العامة للحركة»(١٧٩).

وللجناح العسكري للحركة قيادة مستقلة وبنية تحتية مستقلة، إلا أنه في الوقت نفسه جهاز منضبط ينفذ قادته السياسات التي تضعها لهم قيادة الحركة وليس سياساتهم هم(١٨٠). إن عدد أعضاء الجناح العسكري معروف فقط لقادة الكتائب الذين يعتمدون على مبدأ السرية في التنظيم والتجنيد؛ فالكتائب عبارة عن شبكة من الخلايا التي تعمل في جميع أرجاء القطاع والضفة، وهذه الخلايا تعمل بصورة مستقلة عن بعضها بعض، بموجب تعليمات من قادتها(١٨١). ويبين الشكل الرقم (٢ ـ ٢) الهيكل التنظيمي المفترض للحركة من قبل الباحث.

ب ـ الديمقراطية داخل الحركة

سيتم تقييم ممارسة حماس الديمقراطية في تنظيمها الداخلي من خلال التركيز على زاويتين، هما: الانتخابات الداخلية، وآلية صنع القرار.

(١) انتخابات حماس الداخلية: لدى حماس نظام داخلي دقيق ينظمها، ويحدد بشكل دقيق آلية إجرائها، وهو ما يضمن ضبط العملية الانتخابية بشكل محكم وملزم لجميع أعضائها باستثناء الجهاز العسكري، وهناك لجان إشرافية ورقابية تتابع العملية الانتخابية بمهنية عالية، كما أن نظام الحركة الداخلي يحدد الصلاحيات في المستويات القيادية والشورية(١٨٢). وتجري الانتخابات الداخلية للحركة في أجواء من السرية والكتمان تشمل المواعيد وآليات الانتخاب، بناءً على تصريح القيادي محمود الزهار في ما يتعلق بالانتخابات الداخلية للحركة بأن «هذا الملف سري، وليس

---

(١٧٦) Cooke, «Hamas in Gaza: History, Doctrine, and Practice,» pp. 23 and 27.

(١٧٧) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيف، ص ١٩٤.

(١٧٨) James Varden, «Targeting Terrorist Leaders: A Case Study,» (Master's Thesis, Naval Postgraduate School, 2011), p. 25.

(١٧٩) Ilkim Buke, «The Rise of Hamas: Armed to Political Struggle (2001-2006),» (Master Thesis, Isik University, Social Sciences Institute, Middle East Studies, 2008), p. 42.

(١٨٠) «Dealing with Hamas,» p. 11.

(١٨١) Cooke, «Hamas in Gaza: History, Doctrine, and Practice,» p. 27.

(١٨٢) إبراهيم المدهون، «في انتخابات حركة حماس ونتائجها،» الرسالة (٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣)، <http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=71403>.

من مصلحة أحد أن يعرف إلى أين وصل سوى الاحتلال»[١٨٣]. ولا يسمح بالمشاركة إلا لأصحاب الرتب التنظيمية، وهم يمثلون ما يقارب ٣٠ بالمئة من مجمل قاعدتها[١٨٤]. وانتخابات الحركة تجري بصفة دورية على الرغم من كونها سرية[١٨٥].

تجري الانتخابات الداخلية للحركة من القاعدة إلى القمة؛ فتجري أولاً على مستوى المناطق المحلية لاختيار القادة المحليين، ثم على مستوى الإقليم لاختيار ممثليهم في قيادات المناطق السياسية، ومن ثم تقوم القيادات السياسية ومجلس الشورى باختيار أعضاء المكتب السياسي للحركة من قادة المناطق، وللمرأة دور في إطار قيادة الحركة، من خلال التنظيم النسائي فيها، وهناك مقاعد للمرأة في إطار الحلقة القيادية العليا للتنظيم. ويتم الاختيار بناءً على أسس متعددة تتعلق بالجغرافيا والمصلحة التنظيمية واللوائح[١٨٦].

إن انتخابات الحركة الداخلية تستغرق وقتاً طويلاً لحين حسم نتائجها بسبب توزع القيادات بين الداخل والخارج؛ من الممكن أن تصل حتى عام كامل كما حدث في انتخابات عام ٢٠١٣، فالجدل بشأن رئيس المكتب السياسي استغرق نصف المدّة الزمنية التي استغرقتها كل العملية الانتخابية، وكانت هناك منافسة شديدة حول رئاسة المكتب السياسي بين مشعل وأبو مرزوق من قادة الخارج، وهنية من قادة الداخل التي حسمت لصالح مشعل رئيساً للمكتب وهنية نائبه[١٨٧].

لكن القيادي البردويل ينفي وجود ما يسمى الترشح أو المنافسة في اللوائح الداخلية للحركة، وأن مجلس الشورى هو من يختار رئيس المكتب السياسي؛ فالمجلس يقوم خلال اجتماعه بالتزكية، ومن تتم تزكيته خلال ذلك الاجتماع، يتم انتخابه بطريقة ديمقراطية من خلال أعضاء المكتب السياسي للحركة[١٨٨]. إلا أن القيادي أحمد يوسف صرح قبل انتهاء الانتخابات بأن «مشعل لا يزال المرشح الأكثر حظاً لاحتلال منصب رئيس المكتب السياسي العام، أمام منافسه ونائبه أبو مرزوق» مضيفاً أن «انتخاب المكتب السياسي وأعضائه يتم في جلسة لمجلس الشورى العام»[١٨٩]. ووفقاً لصحيفة الزمان، برز خلال اجتماع القاهرة فريقان: فريق يرى ضرورة إعلان فوز مشعل بالتزكية، وفريق يصر على إجراء عملية الاقتراع، ويبين المصدر نفسه، أن النظام الانتخابي لحماس يمنع

---

(١٨٣) «الزهار للقدس العربي: مشعل أبلغ قيادة حماس تصميمه عدم الترشح لرئاسة الحركة،» موقع «أرض كنعان»، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، <http://knspal.net/ar/index.php?act=post&id=3959>

(١٨٤) «تقرير إخباري: الانتخابات الداخلية لحركة حماس تفرز تغييرات محدودة على هيكليتها،» صحيفة الشعب اليومية أونلاين، ٢٠١٢/٤/٢٣، <http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/7795175>.

(١٨٥) «خليل الحية يلمح إلى خروج أسماء كبيرة من عضوية المكتب السياسي لحماس،» وكالة أمد، ٨ نيسان/ابريل ٢٠١٣، <http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=119394>.

(١٨٦) شهدي الكاشف، «حماس في خضم انتخابات داخلية سرية لاختيار قيادة جديدة،» بي بي سي، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، <http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2012/04/120405>.

(١٨٧) جمعة، «ولاية مشعل الخامسة ومستقبل حركة حماس».

(١٨٨) «الاختيار يكون بالتزكية،» فلسطين اليوم، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، <http://paltoday.ps/ar/post/150211>.

(١٨٩) «المنافسة في المكتب السياسي لحماس بين مشعل وأبو مرزوق... والأول الأوفر حظاً،» دنيا الوطن.

القادة من ترشيح أنفسهم، في حين يقوم مجلس الشورى والمكتب السياسي بانتخاب من يرونه مناسباً(١٩٠). لكن النظام الداخلي للحركة ينص على وجوب الاقتراع في حال وجود أكثر من مرشح. وقد أوردت وكالة فلسطين برس للأنباء، أنه حصل اقتراع على المرشحين الثلاثة، ففاز مشعل وهنية بالعدد الأكبر من أصوات مجلس الشورى، ومن ثم حُصرت المنافسة بينهما، ففاز مشعل بفارق سبعة أصوات(١٩١).

من جهة أخرى، بينت الجزيرة نت، أن انتخابات رئيس المكتب السياسي لم تشهد تقدم أحد للترشح من تلقاء نفسه، وإنما جرى الأمر عبر ترشيح عضو لأحد زملائه على أن يحظى هذا المرشح بتزكية آخر فيصبح مرشحاً رسمياً، وقد انتهى الأمر إلى ثلاثة مرشحين هم مشعل وهنية وأبو مرزوق، وحسم الأمر بتنازل الأخيرين ليتم اختيار مشعل بالتزكية(١٩٢).

يقضي النظام الداخلي للحركة بانتخاب رئيس المكتب السياسي من أعضائه، ثم يتم إقرار انتخابه من قبل مجلس الشورى العام، ويحق لمن يتم اختياره قبول الترشح أو رفضه(١٩٣). ويمنع النظام الداخلي المرشحين من الترويج لأنفسهم باستخدام الدعاية الانتخابية، أو تأليف تكتلات وتحالفات وقوائم انتخابية، لكن الانتخابات الأخيرة، شهدت خروقاً واضحة استدعت تأسيس محكمة حركية للنظر في الطعون، وصلت إلى حد اتهامات بتقديم رشى(١٩٤).

أما بالنسبة إلى فوز مشعل برئاسة المكتب السياسي في الدورة الرابعة على التوالي، فعلى الرغم من تصريحاته سابقاً بعدم ترشحه مجدداً لهذا المنصب، إلا أن قادة الحركة ورموزها، تمنوا عليه العدول عن موقفه وترك الأمر لمجلس الشورى؛ فقيادة الحركة تعتبر أمر تنحي مشعل عن منصبه شأناً عاماً تقرر فيه مؤسسات الحركة وليس شأناً شخصياً خالصاً. مع أن النظام الداخلي للحركة يحظر استمرار قيادي في منصبه لأكثر من دورتين متتاليتين، وكل دورة مدتها أربع سنوات(١٩٥)، فقد تم التوافق في انتخابات عام ٢٠١٣ بالنسبة إلى تشكيل المكتب السياسي، على عدم إقصاء أي عضو من أعضاء المكتب السياسي، لكن التغيير شمل فقط أعضاء القيادة التنفيذية للمكتب السياسي(١٩٦).

في حال عدم تمكن الحركة من إجراء الانتخابات تلجأ إلى التعيين، كما حدث في انتخابات عام ٢٠١٣ حيث لم تستطع الحركة إجراء الانتخابات في الضفة بسبب الوضع الأمني وملاحقة

---

(١٩٠) «مشعل رئيساً لحماس للمرة الرابعة،» الزمان، ٢٠١٣/٤/١.

(١٩١) «لا إجماع حمساوي على مشعل،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?>.

(١٩٢) أنس زكي، «وقائع وخلفيات التجديد لمشعل بقيادة حماس،» الجزيرة نت، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.aljazeera.net/news/pages>.

(١٩٣) «مشعل رئيساً لحماس للمرة الرابعة».

(١٩٤) قيس صفدي، «انتخابات «حماس»: لا مفاجآت ....وتقدم للجيل الجديد،» الأخبار، ٢٠١٢/٤/٢٦.

(١٩٥) «تقرير إخباري: الانتخابات الداخلية لحركة حماس تفرز تغييرات محدودة على هيكليتها».

(١٩٦) ««الحياة الجديدة تنشر تفاصيل اجتماعات مجلس شورى حماس بالقاهرة والمكتب السياسي بقطر».

قياداتها من قبل إسرائيل والسلطة الفلسطينية[١٩٧]، لذلك قامت الحركة بتمثيل إقليم الضفة في مجلس الشورى العام للحركة من خلال تعيين ١٥ عضواً من الأسرى المحررين في إطار صفقة تبادل الأسرى عام ٢٠١١ من أبناء الضفة الذين يمثلون كل محافظاتها من الذين أبعدوا إلى قطر وسورية وتركيا[١٩٨].

أما في السجون الإسرائيلية، فتعقد الانتخابات مرة كل عام، لانتخاب هيئة قيادية عليا لها. ويتم اختيار أعضاء الهيئة من طريق الانتخاب، الذي يبدأ باختيار ٣٦٠ عضواً ضمن شروط خاصة مثل تاريخ الانضمام إلى الحركة، والتاريخ النضالي وغيرها، من قبل المعتقلين في كل السجون، ليتم انتخاب مجلس شورى عام يتكون من ٥١ عضواً، ومن ثم ينتخب ١٥ عضواً للهيئة القيادية العليا، ويقوم أعضاء الهيئة بانتخاب أمير للهيئة ونائباً له، ومن ثم يتم توزيع الحقائب على باقي الأعضاء بحسب الكفاءة[١٩٩]. وقد تم انتخاب أسيرة ضمن الهيئة القيادية للأسرى من دون أن تكون هناك كوتة نسائية[٢٠٠].

يرى الباحث من خلال اطلاعه على ما توافر من معلومات حول العملية الانتخابية للحركة أنها تتم من القاعدة للقمة. في ما يتعلق بانتخابات أسرى حماس، فهي لا تتصف بالسرية كالانتخابات الخارجية للحركة، وذلك بسبب تواجد الأسرى في سجون محصورة، وهو ما يتوجب على القيادة أن تكون علنية لتمثيل الأسرى أمام إدارة السجون، وللتنسيق مع سائر التنظيمات داخل السجون. أما في ما يخص انتخابات المكتب السياسي، فلا تنافس ولا ترشيح للأعضاء لرئاسة المكتب السياسي، وإنما يقوم أعضاء مجلس الشورى بتزكية أحد الأعضاء، وفي حال تزكية أكثر من عضو، يتم الاقتراع بالتصويت من قبل أعضاء الشورى، وحسم الأمر لصالح العضو الذي حصل على عدد أصوات أكثر. ويتم اختيار رئيس المكتب السياسي من أعضاء المكتب السياسي نفسه، وهذا ما حصل في الدورة الانتخابية عام ٢٠١٣.

يؤكد مشعل أن «انتخابات قيادة الحركة تمت بآليات ديمقراطية شاركت فيها جميع مستويات الحركة من القاعدة إلى القمة، ما يعني أن حماس خاضت عملية ديمقراطية متكاملة الأركان في شكلها ومضمونها ونتائجها»[٢٠١]. وفي السياق نفسه، يبين حسن أبو حشيش «أنه بالرغم من كون حماس حركة سرية لها خصوصيتها، وبالرغم من كثرة الموانع الأمنية واللوجستية التي تحول دون

---

(١٩٧) «تقرير إخباري: الانتخابات الداخلية لحركة حماس تفرز تغييرات محدودة على هيكليتها».

(١٩٨) «حماس تعين ١٥ محرراً لتمثيل الضفة في مجلس شورى الحركة،» وكالة وطن للأنباء، ٤ حزيران/يونيو ٢٠١٢، <http://wattan.tv/ar/news/15516.html>.

(١٩٩) «حماس تنهي انتخاباتها الداخلية وتفرز هيئتها القيادية العليا في السجون،» مركز أحرار لدراسات الأسرى، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://ahrar.ps/ar>.

(٢٠٠) وصفي قبها، «انتخابات حماس في السجون مفخرة ديمقراطية،» موقع كتائب عز الدين القسام <http://alqassam.ps/arabic/article.php?id=5462>.

(٢٠١) «لا انتخابات قبل المصالحة، مشعل: لا نفرض التدين على أهل قطاع غزة وقريباً سأزور الضفة الغربية،» وكالة فلسطين برس للأنباء.

أي ممارسة ديمقراطية، إلا أن الاجتماع الذي عقد في القاهرة يدلل على أن حماس حركة شورية ديمقراطية»[٢٠٢].

(٢) آلية صنع القرار لدى حماس: إن عملية صنع القرار لدى الحركة تتسم بالسرية؛ فالقرارات الاستراتيجية يتم اتخاذها بصفة عامة وفقاً لمبدأ التشاور (الشورى)، ويقول النائب الحمساوي إسماعيل الأشقر في ذلك «إن حماس هي أكبر حركة شورية بالمفهوم العصري، ديمقراطية تؤمن بالانتخابات في مؤسساتها بشكل مطلق، لدينا مبدأ انتخابي من القاعدة إلى قمة رأس الهرم داخلياً وخارجياً»[٢٠٣].

يتم التشاور بين أربعة قطاعات قبل اتخاذ القرارات وهي غزة، والضفة، والسجناء، والخارج[٢٠٤]. أما في ما يتعلق بالعمل الميداني، فيمكن للقادة الميدانيين في حماس اتخاذ القرارات المتعلقة بعملهم الميداني مباشرة، في ما لا يخالف الخط العام لتعليمات المكتب السياسي. وهذا ما يؤكده رأفت ناصيف بقوله إن «القرار الاستراتيجي في الحركة يصدر بناءً على مشورة عامة في مواقع الحركة، في أربع مناطق أو قطاعات، وهي: الخارج، والقطاع، والضفة، وداخل السجون الإسرائيلية»[٢٠٥].

ويشير البردويل إلى أن «حماس حركة ديمقراطية متماسكة، ولا يمكن لمستوى واحد في الحركة أن يملي رأيه على الآخرين، فكل قرار يجب أن يمر من خلال مستويات صنع القرار اللازمة قبل أن يصبح سياسة»[٢٠٦].

يتخذ كل قطاع من القطاعات الأربعة قراره بشكل مستقل، من دون الرجوع إلى القطاع الآخر. أما من يتخذ القرار في كل قطاع، فمجلس شورى مصغر، وهو جزء من مجلس الشورى العام. ومن ثم يرفع الرأي ملخصاً إلى المكتب السياسي للحركة[٢٠٧]. يقوم الأسرى أيضاً، بعقد مجلس شورى خاص بهم، ومن ثم يبلغ المكتب السياسي بالقرار[٢٠٨].

بحسب النظام في حماس، فإن كل آراء القطاعات الأربعة، يتم تجميعها عند المكتب السياسي، وبناءً عليه يقرر المكتب القرار الأخير. أما إذا ارتأى المكتب السياسي أن الآراء ما زالت بحاجة إلى

---

(٢٠٢) حسن أبو حشيش، «ما قل ودل عن انتخابات حماس،» فلسطين أونلاين، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://felesteen.ps/details/news/90004/%>.

(٢٠٣) الدبس، «التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩،» ص ٣٢.

(٢٠٤) Sunsehaugen, «Hamas in the West Bank: A Study of the Political Position of the West Bank Branch between 1987 and 2007,» p. 56.

(٢٠٥) نقلاً عن: زبون، «من يتخذ القرار في حماس؟».

(٢٠٦) Flournoy Swiney, «Ideological and Behavioral Metamorphoses: A New Charter for a New Hamas,» (Master Thesis, University of Oxford, Faculty of Oriental Studies, 2007), pp. 25-26.

(٢٠٧) زبون، المصدر نفسه.

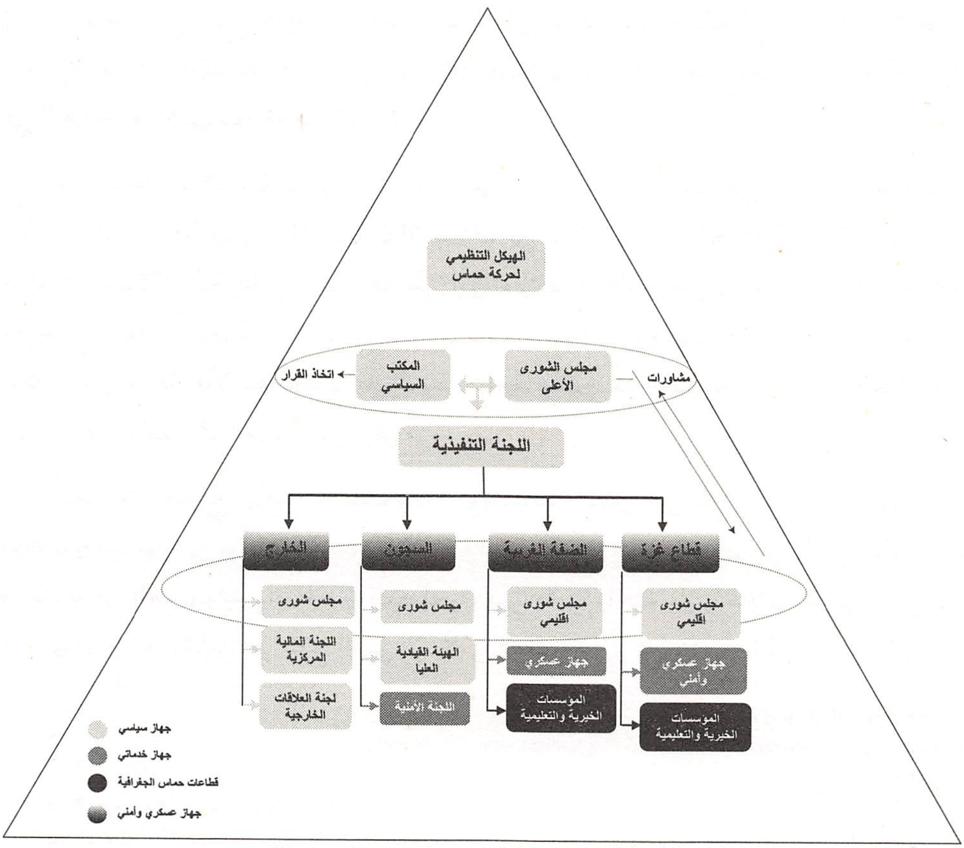
(٢٠٨) Sunsehaugen, «Hamas in the West Bank: A Study of the Political Position of the West Bank Branch between 1987 and 2007,» p. 57.

مزيد من النقاش، فإنه يعيد مجمل هذه الآراء لكل القطاعات من جديد، حتى تطلع قيادة كل قطاع على آراء القطاعات الأخرى وتعيد إرسال رأيها[٢٠٩].

لكن، عندما يتعلق الأمر بموضوع تاريخي واستراتيجي، فلا يتخذ القرار من خلال مجلس الشورى والمكتب السياسي، وإنما يتطلب الأمر أن يصوت كل أعضاء الحركة. فعندما اتخذت الحركة قراراً بالمشاركة في الانتخابات التشريعية صوّت كل عضو من أعضاء الحركة أينما كان، داخل السجون الإسرائيلية أيضاً، من خلال توزيع استبيان سري أوضح فيه كل شخص رأيه في المشاركة وذكر أسبابه[٢١٠]. ويبيّن الشكل الرقم (٢ ـ ٢)، آلية اتخاذ القرار عند الحركة.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢)

الهيكل التنظيمي وآلية اتخاذ القرار عند حركة حماس



المصدر: من تصميم الباحث.

---

(٢٠٩) زبون، المصدر نفسه.

(٢١٠) المصدر نفسه.

هذه السلسلة في صنع القرار عند الحركة تكشف واحدة من نقاط ضعفها؛ فالقيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة داخل الأراضي المحتلة وحقيقة أن كبار القادة يقيمون في جميع أنحاء الوطن العربي، يقيد الحركة في اتخاذ قرارات سريعة[٢١١].

إن صناعة القرار تتأثر بقوة من قبل تيارين من القيادة، هما: المتشددون، وهم قادة الخارج والقادة العسكريون، والمعتدلون المتمثلون بقيادة الداخل. إن وجود هذين التيارين يؤدي إلى التوتر داخل الحركة على الرغم من أن عملية اتخاذ القرار تتم بالإجماع، لكن هذا الإجماع يتأثر بنوع القيادة في ذلك الوقت، أضف إلى ذلك أن شخصية القائد لها أهمية بالغة، وأكبر مثال على ذلك الشيخ ياسين ومشعل؛ فالانقسام في القيادة لا يعني أن المتشددين يرفضون الحلول السلمية، في حين أن المعتدلين يرفضون العنف دائماً، فمستوى العنف المستخدم في الاستجابة للفرص يشير إلى أن الأعمال التي تتبع القرار تعتمد على القيادة التي تسيطر على الحالة المعنية[٢١٢]، ويلاحظ أن رأي فرع غزة هو الأكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بصنع القرار من رأي فرع الضفة. بينما صنع القرار في الجناح العسكري للحركة هو أكثر سرية[٢١٣].

عندما يتخذ المكتب السياسي قراراً مبنياً على أساس شوري ديمقراطي، فعلى جميع أعضاء وقيادات الحركة الالتزام به، لذلك فإن الاختلاف في الآراء بين قادة الحركة لا يمكن أن يؤثر في تماسك الحركة؛ فالحركة تربي أبناءها على الولاء والطاعة لأولياء الأمر، حتى إن قادة المناطق والمواقع والجناح العسكري لحماس يعرَفون بالأمراء، ولا خروج على طاعة الأمير[٢١٤]. هذا ما يؤكده قادة الحركة؛ فالاجتهادات داخل الحركة متاحة، ولكن بعد اتخاذ القرار، تجتمع الحركة على رأي واحد، وذلك لأن الحركة تعمل وفق مؤسسات[٢١٥].

يؤكد ذلك تصريح لرأفت ناصيف بأن «مؤسسات حماس هي نتاج عمليات انتخاب وكل مواقفها وقراراتها هي نتاج عملية شورية كاملة فالمؤسسة هي السيد في حماس وليس الشخوص، وأنظمتها هي الحكم وليس المزاجية والمصلحية، فهي وحدة واحدة على اختلاف أجيالها ومواقعها؛ لأن نهجها واحد وشامل هو منهج الدين الإسلامي العظيم»[٢١٦]. كان الشيخ ياسين يشدد في رسائله

---

(٢١١) Sunsehaugen, Ibid., p. 57.

(٢١٢) Walther, «Hamas between Violence and Pragmatism,» pp. 29, 36 and 38.

(٢١٣) Sunsehaugen, Ibid., p. 57.

(٢١٤) زبون، «من يتخذ القرار في حماس؟».

(٢١٥) «حوار شامل مع الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي حول العراق وآخر مستجدات الوضع الفلسطيني،» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، <http://www.hamasinfo.net/ar/default>.
انظر أيضاً: عبد الرحمن أبو العلا، «إلى أين تتجه انتخابات قيادة حماس؟،» الجزيرة نت، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.aljazeera.net/news/pages>.

(٢١٦) نقلاً عن: «حوار المركز الفلسطيني للإعلام مع الأسير رأفت ناصيف،» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، <http://www.hamasinfo.net>.

من سجنه لأبناء حركته على أنه «لا يجوز أن يتفرد شخص أو بعض أشخاص في قرار يحدد مستقبل دعوتنا (حركتنا)، وأي قرار تتخذه الأغلبية سيكون ملزماً للجميع»[٢١٧].

يجدر بالذكر، أن الحركة تقوم بمحاسبة أعضائها ومساءلتهم، في ما يتعلق بارتكاب مخالفات أو قضايا فساد. فقد قام جهاز الأمن في كتائب عز الدين القسام باعتقال القيادي أيمن طه[٢١٨] الذي كان قد شغل عدة مناصب في الحركة منها الناطق باسم الحركة، وممثلاً باسمها في القوى الوطنية والإسلامية، ومستشاراً لإسماعيل هنية للشؤون الأمنية[٢١٩] لارتكابه بعض المخالفات وفقاً للقيادي في حماس أحمد بحر[٢٢٠]. ولكن مصدراً آخر بيّن أن الاعتقال كان بناءً على خلفية قضية فساد[٢٢١]، وهناك من أورد أن الاعتقال كان بناءً على تهم أخلاقية ومالية[٢٢٢]. أوضحت الحركة في بيان لها أن طه تم اعتقاله بسبب سلوكه، واستغلال النفوذ والتربح بدون وجه حق، وبينت الحركة أنه لم يعد متحدثاً باسمها، وليس عنصراً فيها[٢٢٣].

يرى الباحث أن هذه هي الحال الأولى التي تم التعامل معها بهذه القسوة والشدة، التي ظهرت بشكل واضح للإعلام على الرغم من أن والده الراحل الشيخ محمد طه، أحد مؤسسي حركة حماس الأوائل، الذي توفي بعد مقتل أيمن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وشقيقه الشهيد القائد ياسر من مهندسي كتائب عز الدين القسام. لم يكن اعتقال القيادي بسبب الفساد المالي والأخلاقي فقط، وإنما بسبب امتلاكه معلومات حساسة جداً عن الحركة قد تضر بها، وبخاصة علاقته القوية بجهاز الاستخبارات المصرية؛ فحركة حماس اتهمته بنقل معلومات حساسة عن الحركة لمصر، وعلى هذا الأساس لم يتم إطلاق سراحه ووضع تحت الإقامة الجبرية والرقابة الشديدة، ومنع من استخدام وسائل الاتصال، ومن ثم قتل بظروف غامضة أثناء حرب «العصف المأكول» وهو محتجز في شقة في غزة في ٧ آب/أغسطس عام ٢٠١٤. من هنا، تظل الرواية التي قدمتها حماس كسبب لمقتله روايةً بحاجة إلى تمحيص وتدقيق، وذلك بالنظر إلى ظروف الاحتجاز التي مر بها، وطبيعة التهم التي وجهتها الحركة إليه.

---

(٢١٧) نقلاً عن: الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ص ٦٤.

(٢١٨) «غزة: أحمد بحر يؤكد اعتقال «أيمن طه» لارتكابه مخالفات،» دنيا الوطن، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/02/15/496420>.

(٢١٩) «حماس: نحقق مع طه بسبب سلوكه واستغلاله نفوذه،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=107866>

(٢٢٠) «غزة: أحمد بحر يؤكد اعتقال «أيمن طه» لارتكابه مخالفات،» دنيا الوطن.

(٢٢١) «فضيحة فساد كبرى وراء اعتقال القيادي الحمساوي أيمن طه،» الكوفية برس، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://kofiapress.net/main/news/22760>.

(٢٢٢) «مصدر: أيمن طه في قبضة كتائب القسام بغزة ومصر تنفي وجوده في سجونها،» أمد للإعلام، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=14144>.

(٢٢٣) «حماس تكشف سبب اعتقال أيمن طه،» فلسطين الآن، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://paltimes.net/details/news/59633>.

الفصل الثالث

أوسلو وتطور البيئة السياسية الفلسطينية

أولاً: اتفاق أوسلو

أدّت التغيرات التي حدثت على الساحات الدولية والإقليمية والمحلية من منتصف السبعينيات وحتى بداية التسعينيات من القرن الماضي دوراً مهماً في تغيّر مسار الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي ودفع منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الشهيد ياسر عرفات إلى توقيع اتفاق أوسلو.

١ ـ ظروف اتفاق أوسلو

لقد دفعت الأحداث المحلية والإقليمية والدولية كلاً من منظمة التحرير وإسرائيل إلى توقيع اتفاق أوسلو، حيث مثّل الاتفاق نقطة تحول في تاريخ الصراع، ومنهج إدارته.

أ ـ الأسباب التي دفعت منظمة التحرير إلى توقيع اتفاق أوسلو

هناك جملة من الأحداث التي عصفت بالمنظمة على مختلف الصعد، أدت إلى إضعافها وإبعادها من تصدر الموقف الرسمي الفلسطيني، ما دفعها إلى قبول التفاوض مع إسرائيل سراً وتوقيع اتفاق أوسلو.

(١) على الصعيد الوطني: قامت المنظمة في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني عام ١٩٧٤، بتأكيد رفضها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يطمس حقوق الشعب الفلسطيني، ويتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني كمشكلة لاجئين، وعلى أن تناضل المنظمة بالوسائل كافةً، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها[1].

---

(١) البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرر من المجلس الوطني في دورة انعقاده الثانية عشر، ١ ـ ١٩٧٤/٦/٨.

وكان الحدث الأبرز اندلاع انتفاضة الحجارة عام ١٩٨٧ في الضفة والقطاع، التي استطاعت إعادة إحياء القضية الفلسطينية على الساحة الدولية والإقليمية. واستطاعت الانتفاضة أيضاً، كونها عملاً فلسطينياً بامتياز، أن تفرض على الولايات المتحدة الاعتراف بمركزية البعد الفلسطيني ومنظمة التحرير، كعنصر مهم في اللعبة، لا يمكن تجاوزه، وهو ما دفع إدارة ريغان إلى توسيع دائرة الحوار مع المنظمة[٢].

من أهم إفرازات الانتفاضة على المستوى الداخلي، بروز تيار إسلامي منافس للمنظمة على ساحة المقاومة والمتمثل بحركة حماس، وانتقال مركز النضال الوطني الفلسطيني إلى الداخل. إن تزايد نفوذ حماس في الشارع الفلسطيني بعد اندلاع الانتفاضة كان له تأثير مباشر في القيادة الفلسطينية المقيمة في تونس؛ فقد خشيت القيادة أن تسيطر حماس على الانتفاضة، وأن تصبح القيادة الواقعية للشعب الفلسطيني في الداخل من خلال المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، وأدركت القيادة أن الوقت ليس في صالحها، وأن الحل يكمن في تسريع عملية التفاوض والوصول إلى حل ما بأي شكل من الأشكال[٣]. وهو ما دفع المنظمة في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨ إلى إعلان وثيقة الاستقلال في الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، التي أكدت من خلالها عزمها على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية[٤]، وقبولها بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين نصا على إحلال السلام العربي ـ الإسرائيلي، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧[٥]، وموافقتها على الحل القائم على أساس برنامج حل الدولتين[٦]. إلا أن الاتصالات الدبلوماسية بين المنظمة وإسرائيل، ظلت على مستوى منخفض وانقطعت في حزيران/يونيو عام ١٩٩٠، عندما رفض الرئيس عرفات إدانة الهجوم الذي قامت به جبهة التحرير الفلسطينية وفصائل المنظمة[٧].

(٢) **على الصعيد الإقليمي**: صرح الرئيس السادات في عام ١٩٧٧ أثناء إلقائه كلمة في الكنيست الإسرائيلي بناءً على دعوة من رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن بأنه سيفعل أي شيء لتحقيق السلام مع إسرائيل، وحتى الذهاب إلى القدس. وبعد زيارته القدس، بدأت سلسلة من اللقاءات

---

(٢) أحمد جواد الوادية، «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٨،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٩)، ص ١٦.

(٣) أسامة أبو نحل [وآخرون]، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ٤٥٩.

(٤) وثيقة إعلان الاستقلال: المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة ١٩) ـ الجزائر ١٥/١١/١٩٨٨ (رام الله: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ٢٠٠٧)، ص ٨.

(٥) U.S. Department of State, «Office of the Historian, Milestones: 1989-1992: The Madrid Conference 1991,» 31 October 2013, <http://history.state.gov/milestones/1989-1992/madrid-conference>.

(٦) جميل هلال، المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية، سلسلة أوراق التحول الديمقراطي؛ ١ (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٣٥.

(٧) U.S. Department of State, Ibid.

بين الطرفين برعاية أمريكية توصل الطرفان في إثرها إلى اتفاقية كامب دايفيد عام ١٩٧٩، التي قامت على أساس إحلال السلام بين مصر وإسرائيل، وانسحاب الأخيرة التدريجي من كامل سيناء. واقترح الرئيس السادات خلال اللقاءات فكرة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة وغزة حتى لا يتهم بأنه تخلى عن الفلسطينيين بتوقيعه اتفاق منفصل مع إسرائيل، ووافق بيغن وجيمي كارتر على الفكرة، وبناءً على الخطة كان هناك مرحلة مشاركة في سلطة انتقالية، متبوعة بمفاوضات بين إسرائيل ووفد مشترك أردني ـ فلسطيني على التسليم النهائي للمناطق. إلا أنه في الوقت الذي نفذ فيه الاتفاق المصري ـ الإسرائيلي، بقي الجانب المتعلق بالقضية الفلسطينية عالقاً بسبب رفض منظمة التحرير الاتفاقية[٨].

في عام ١٩٨٢، شنت إسرائيل حرباً على لبنان من أجل سحق منظمة التحرير وتحطيم مجتمع اللاجئين في المخيمات الفلسطينية، بناءً على اعتقاد من قادة الليكود بأن إزالة قواعد المنظمة من لبنان سيجبر الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على لتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، مما أجبر عرفات ورجاله على الخروج من لبنان والذهاب إلى المنفى في تونس[٩]، وتوزع عناصر المقاومة الفلسطينية على المنافي في كل من السودان واليمن وسورية والجزائر[١٠].

تلقت المنظمة ضربة سياسية أخرى تمثلت بالمبادرة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في الثاني من أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٢، والتي أكدت أن الحرب في لبنان ضد المنظمة، تأتي في سياق ردع الاتحاد السوفياتي وعملائه. ونصت المبادرة على أنّ لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة، وأن تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في كل من الضفة وغزة، يتم بالارتباط مع الأردن، ونصت أيضاً على التجميد المباشر لمخططات تطوير المستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي المحتلة، وعدم تقسيم القدس على أن يتم تحديد مستقبلها من طريق المفاوضات؛ وأخيراً التزام الولايات المتحدة بحماية أمن إسرائيل، فرفضت المنظمة هذا المشروع كونه يصب في صالح المحتل متجاهلاً حقوق الشعب الفلسطيني[١١].

وبعدها عاد عرفات من تونس إلى طرابلس، وخاض مواجهة مع القوات الفلسطينية المتمردة بقيادة العقيد سعيد مراغة المعروف بأبي موسى[١٢]، الذي حاول وجماعته السيطرة بالقوة على مراكز

(٨) هيلده هينريكسن فوغ، تفسير قناة أوسلو السرية: الماضي السياسي للترويج في الشرق الأوسط، ترجمة معتصم محمود حياتلة، ط ٢ (دمشق: دار الشجرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.

(١٠) عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من «فتح» إلى «حماس» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٨٤.

(١١) حازم محمد زعرب، «مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، ٢٠١١)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(١٢) بلال الحسن، «علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني ـ الإسرائيلي: نهج الاعتدال الذي لم يثمر،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ٢١، العدد ٨٤ (خريف ٢٠١٠)، ص ١٩.

فتح في كل من سورية ولبنان مدعوماً من سورية وليبيا، ما أدى إلى حدوث اشتباكات أسفرت عن سقوط قتلى. على الرغم من محاولة الدولتين نفي التهمة، إلا أن عرفات صعّد من اتهامه للقيادة السورية بالعمل على شق فتح ومنظمة التحرير. في إثر ذلك، قررت السلطات السورية في حزيران/يونيو عام ١٩٨٣ إبعاد عرفات من أراضيها[١٣]. بعد الانشقاق الفلسطيني داخل حركة فتح، الذي حسم لصالح القادة المتمردين على القيادة الفلسطينية عام ١٩٨٣، خرجت القوات الفلسطينية مرة ثانية من لبنان إلى مصر، حيث استقبلتهم السفن الحربية المصرية في عرض البحر[١٤].

في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الثاني والعشرين من كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٤، طرح الملك حسين بن طلال على أعضاء المجلس إطاراً لمبادرة تقوم على أساس نوع من الوحدة الأردنية ـ الفلسطينية، على أساس التمسك بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ باعتباره أساساً لتسوية سلمية عادلة تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام. تبنت المنظمة هذا المشروع وجرى توقيعه في شباط/فبراير عام ١٩٨٥، ومن أهم ما جاء فيه اعتماد القرارات الدولية كأساس للتحرك، والاعتراف بمبدأ الأرض مقابل السلام، وأن عملية السلام يجب أن تتم من خلال المؤتمر الدولي الذي يجب أن تشارك فيه منظمة التحرير، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وفي حال قيام الدولة الفلسطينية تكون العلاقة بين الأردن والمنظمة، علاقة كونفدرالية، وفي حال اقتنعت الولايات المتحدة بهذا المشروع، فإن على المنظمة أن تقوم بالاعتراف المتبادل مع إسرائيل[١٥].

عكس هذا الاتفاق تحسن العلاقة بين المنظمة والأردن التي شابها توتر حاد خلال فترة السبعينيات، وعكس أيضاً استجابة المنظمة للضغوط الدولية التي تفضل التعامل مع القضية الفلسطينية من خلال الأردن. إلا أنه لم يكتب لهذا المشروع النجاح بسبب معارضته من قبل بعض الفصائل المنضوية تحت لواء المنظمة، أدى إلى إيقاف الملك حسين المشروع في التاسع عشر من شباط/فبراير عام ١٩٨٦[١٦]. وفي العاشر من نيسان/أبريل عام ١٩٨٧ التقى الملك في لندن بشيمون بيريس، واتفقا على عقد مؤتمر دولي لبحث أزمة الشرق الأوسط، وكان بيريس قد أبدى سابقاً استعداده للتفاوض معه والتوصل إلى اتفاق سواء أكان لديه تفويض من المنظمة أم لم يكن[١٧].

---

(١٣) ممدوح نوفل، البحث عن الدولة (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠٠)، ص ٧٠ ـ ٧١.

(١٤) حنان ظاهر عرفات، «أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٣٤. انظر أيضاً: الحسن، المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٥) زعرب، «مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية،» ص ٣٠.

(١٦) هشام ساق الله، «الاتفاق الأردني الفلسطيني في الحادي عشر من شباط ١٩٨٥،» مشاغبات هشام ساق الله، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://hskalla.wordpress.com/2014/02/09>.

(١٧) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج ٣: سلام الأوهام، أوسلو ـ ما قبلها وما بعدها، ط ٦ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ١٨٣.

(٣) على الصعيد الدولي: لقد شهدت المرحلة الممتدة من نهاية عام ١٩٨٨ وحتى أوائل عام ١٩٨٩ تغيراً في موازين القوى العالمية؛ ففي تلك المدّة، كان الاتحاد السوفياتي على وشك الانهيار وبدأت الكتلة الشرقية بالتفكك، ما أدى إلى فقدان المنظمة دعم حليف رئيس، وسيطرة الولايات المتحدة الحليف الرئيس لإسرائيل على العلاقات والمؤسسات الدولية[١٨]. فأصبحت أزمة الشرق الأوسط وإيجاد حل لها من أهم القضايا التي تواجه الولايات المتحدة برئاسة جورج بوش الأب، ما دفع الإدارة الأمريكية إلى تأليف لجنة خاصة لدراسة الخيارات المفتوحة أمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، قدمت تقريراً بعنوان: البناء من أجل السلام[١٩].

كان لحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ الأثر الأبرز في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي؛ فقد ازدادت معاناة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج طوال فترة حرب الخليج، وتعرض الفلسطينيون في الأراضي المحتلة لحصار إسرائيلي مرير، انعكس سلباً على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في الوقت الذي تعرض فيه الفلسطينيون في الخارج لموجة من التهجير شملت مئات الآلاف من الفلسطينيين من دول الخليج[٢٠]. إضافة إلى قيام دول الخليج بقطع التمويل عن المنظمة عقاباً على موقفها من احتلال العراق الكويت[٢١].

ب ـ الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى توقيع اتفاق أوسلو

من جهة أخرى، كان لدى الاحتلال الإسرائيلي عدة اعتبارات دفعته إلى الذهاب إلى أوسلو، أبرزها التحولات على الساحة الفلسطينية المتمثلة بظهور الحركة الإسلامية وتقدمها مع اندلاع الانتفاضة، الذي أحدث بدوره تخوفاً لدى الجانب الإسرائيلي، من الاضطرار يوماً ما إلى التفاوض مع الحركات الإسلامية، ففضلوا التعامل مع المنظمة التي كانت قد قطعت شوطاً في العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة بتشجيع عربي عام. كما أن الانتفاضة شكلت عامل قلق كبير للاحتلال، لأسباب لها علاقة بيقظة الشعب وتحركه، وهو سبب كافٍ لغلق الأبواب أمام مبادرة الشعب. يشير عضو القيادة السياسية والعسكرية لمنظمة التحرير ممدوح نوفل، أنه لولا وجود الانتفاضة، وما مثلته من ضغط كبير على الاحتلال، لما قبل إسحق شامير بوجود مسار فلسطيني ـ إسرائيلي

(١٨) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ١٩٩٨)، ص ٦٨.

(١٩) هيكل، المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢٢.

(٢٠) مجدي نجم عيسى، «المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، ٢٠٠٧)، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٢١) جميل هلال، «الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ٢١، العدد ٨٣ (صيف ٢٠١٠)، ص ١٨.

في إطار مؤتمر السلام، ولما قبِل الجلوس وجهاً لوجه مع الوفد الفلسطيني[٢٢].

ج ـ مفاوضات مؤتمر مدريد وقناة أوسلو السرية

استغلت الولايات المتحدة التغير في ميزان القوى الإقليمي، مستفيدة من برنامج السلام الذي أطلقته منظمة التحرير قبل حرب الخليج من أجل عقد مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١ وبدء المفاوضات الثنائية الإسرائيلية ـ العربية، والإسرائيلية ـ الأردنية ـ الفلسطينية[٢٣]. وشمل إطار المفاوضات التي أدارها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر آنذاك، مسارين: **الأوّل**، مسار ثنائي الأطراف بين كل من إسرائيل وسورية، وإسرائيل ولبنان، وإسرائيل والأردن. **والثاني**، مسار متعدد الأطراف لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في المنطقة، من خلال جهد الأطراف الإقليمية ودعم المجتمع الدولي[٢٤].

في هذا الصدد، عارضت حماس مشاركة المنظمة والدول العربية في مؤتمر مدريد؛ لأنها تعارض التنازل عن أي جزء من فلسطين لإسرائيل، ولأنها رأت أن الوضع الدولي القائم ـ الذي أصبحت فيه الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة والعرب منقسمون عقب حرب الخليج ـ غير ملائم. من المنظور العربي، إن حل القضية الفلسطينية في هذا الوقت يصب في مصلحة إسرائيل لا في مصلحة العرب والفلسطينيين، فيجب الحفاظ على الوضع القائم لعقدين أو ثلاثة عقود، وفي هذه الأثناء ستتطور قوة عظمى تتحدى الهيمنة الأمريكية، أو حدوث نهضة في العالم الإسلامي ستؤدي إلى توحيده وقوته، ومن ثم يمكن لفلسطين بكاملها أن تتحرر[٢٥].

فرضت مفاوضات مدريد شروطاً مجحفةً على الفلسطينيين أهمها:

• وضع الوفد الفلسطيني تحت المظلة السياسية للوفد الأردني بسبب عدم موافقة إسرائيل أن يكون الوفد الفلسطيني مستقلاً[٢٦].

• رفض قدوم الوفد الفلسطيني إلى المؤتمر أو إلى المفاوضات التي تلته باسم المنظمة، وإنما بصفته ممثلاً لسكان المناطق، والمقصود بها سكان المناطق المحتلة في الضفة والقطاع.

• رفض انضمام مندوبين من مناطق اللجوء الفلسطيني في البلدان العربية أو الأجنبية أو عن مدينة القدس.

---

(٢٢) عبد السلام درويش، «أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١٣)، ص ١١٢ ـ ١١٤.

(٢٣) هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص ٦٩.

(٢٤) فوغ، تفسير قناة أوسلو السرية: الماضي السياسي للترويج في الشرق الأوسط، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢٥) Yehezkel Shabath, «Hamas and the Peace Process,» Ariel Center for Policy Research, Policy Paper, no. 127 (July 2001), p. 5.

(٢٦) إياد البرغوثي، «المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: هدف أم وسيلة؟،» مجلة تسامح، العدد ٣١ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، ص ١٠.

إلا أن الوفد الفلسطيني برئاسة الراحل حيدر عبد الشافي أعلن بصراحة أن الوفد يمثل الشعب الفلسطيني كله، وأنه يتلقى الأوامر مباشرة من المنظمة، إلا أن هذا الموقف لم يغير من شروط التشكيل المفروضة على الوفد[٢٧].

في إثر المؤتمر، جرت مفاوضات مباشرة بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن، وتمسك خلالها الوفد الفلسطيني بضرورة أن يتم وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة، وأن توقف عمليات القتل والاعتقال في صفوف الفلسطينيين إذا ما أُريد للمفاوضات أن تتقدم. إلا أنها لم تحرز أي تقدم بسبب إصرار الوفد الفلسطيني على مطالبه، والرعاية الأمريكية للموقف الإسرائيلي[٢٨].

فوجئ الوفد المفاوض في واشنطن في ما بعد، بأن هناك مفاوضات سرية موازية كانت تجري بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أوسلو النرويجية[٢٩]. وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاق إعلان المبادئ الذي عرف باتفاق أوسلو أو اتفاق غزة ـ أريحا الذي وقع في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣ بين المنظمة ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية آنذاك محمود عباس وبين إسرائيل الممثلة بوزير خارجيتها بيريس[٣٠]، ولقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق بعد انقضاء اثنين وعشرين شهراً، وعشر جولات من المفاوضات التي تمت منذ انعقاد مؤتمر مدريد، وقد جرى الإعداد لهذا الاتفاق بسرية تامة، وبعيداً من جولات المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف، كما أن الإعلان عنه تم بعد أن أتخذ شكله النهائي[٣١].

هناك رواية تفيد بأنه عندما إطمأن عرفات بأن إسحق رابين يعرف بقناة أوسلو، بدأ يطلب من الوفد المفاوض في واشنطن أن يتخذ مواقف مبدئية متصلبة، هادفاً من ذلك إلى إغلاق الطريق على مفاوضات واشنطن كي تظهر قناة أوسلو باعتبارها الخط الموصل الوحيد. فشيمون بيريس كان ضد مفاوضات واشنطن، وكان مقتنعاً بضرورة التفاوض مع عرفات شخصياً، والحصول على توقيعه، فأشار على عرفات أن يركز على قناة أوسلو، ولا يضيع وقته مع فيصل وحيدر[٣٢].

شكل الوفد المفاوض في واشنطن هاجساً لعرفات؛ فأعضاء الوفد كانوا يتصرفون كالنجوم، إضافة إلى الإعلام الخارجي الذي أدى دوراً في الترويج بأنهم قيادة بديلة من المنظمة، فوفقاً لتعبير

---

(٢٧) الحسن، «علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني ـ الإسرائيلي: نهج الاعتدال الذي لم يثمر،» ص ٢١.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢٩) عرفات، «أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية،» ص ٥٠.

(٣٠) هدى بارود، «اتفاق أوسلو... منح المنظمة اعترافاً مقابل الأرض،» فلسطين أون لاين (١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، <http://felesteen.ps/details/news/100115>.

(٣١) أحمد ناجي قمحة، «الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن،» الأهرام، ١/١٠/١٩٩٣، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217623&eid=6798>.

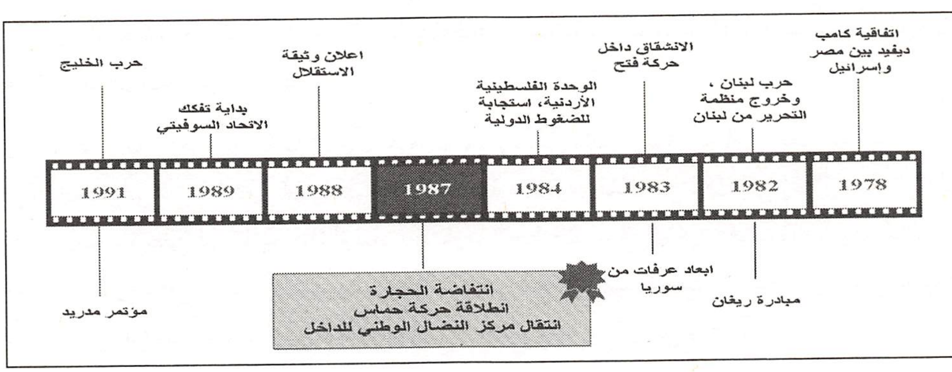
(٣٢) هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج ٣: سلام الأوهام، أوسلو ـ ما قبلها وما بعدها، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

عرفات «فإنه يبدو أن رأسهم تخنت». تجدر الإشارة هنا إلى أن مشروع غزة ـ أريحا، قد سبق وأن طرحه وزير خارجية الولايات المتحدة سايروس فانس على الرئيس السادات عام ١٩٧٧، ونقله بدوره إلى كل من عرفات والشهيد أبو إياد، إلا أن المنظمة قامت برفضه آنذاك، لكن التغيرات التي سبق ذكرها، جعلت ما كان مرفوضاً بالأمس مطلوباً اليوم(٣٣).

يبيّن الشكل الرقم (٣ ـ ١) أن القضية الفلسطينية تعرضت لعدد من الأحداث المتلاحقة التي أثرت في مكانة المنظمة، وفي تصدرها المشهد السياسي، منها تغيرات على الساحة الدولية، ومنها إقليمية، ومنها محلية، إلا أن الباحث يرى أن الأحداث التي حصلت على الساحة المحلية، المتمثلة بالانتفاضة الأولى وبروز منافس إسلامي على ساحة المقاومة، ومحاولة إبعاد المنظمة من دائرة المفاوضات في واشنطن، كلها مجتمعة، دفعت عرفات إلى محاولة التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل يكون فيه هو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، متخوفاً من تكوين قيادة بديلة في الداخل، أو من أن يحل الوفد المفاوض مكان المنظمة.

الشكل الرقم (٣ ـ ١)

أبرز المحطات التي أوصلت عرفات لاتفاق أوسلو



المصدر: الشكل من تصميم الباحث.

د ـ بنود اتفاق أوسلو

استند اتفاق أوسلو إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة(٣٤)، واحتوى على سبعة عشر بنداً، ونص على إجراء مفاوضات للانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع على مرحلتين: مرحلة إعدادية ومرحلة انتقالية.

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

(٣٤) Joel Beinin and Lisa Hajjar, «Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict: A Primer,» *Middle East Research and Information Project* (MERIP) (February 2014), p. 90.

(١) المرحلة الإعدادية: تبدأ المرحلة الإعدادية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٣ وتنتهي بعد ستة أشهر، وتجري فيها المفاوضات على محورين: الأول، يشمل الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، وينتهي هذا الانسحاب في غضون شهرين، ويجري انتقال سلمي للسلطة من الحكم العسكري والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى ممثلين فلسطينيين تتم تسميتهم لحين إجراء انتخابات المجلس الفلسطيني، وأن مهمات السلطة الفلسطينية لا تشمل الأمن الخارجي، والعلاقات الخارجية، والمستوطنات في المناطق التي سينسحب الجيش الإسرائيلي منها، أما في ما يتعلق بالأمن الداخلي، فسيكون من مهمات قوة شرطة فلسطينية يتم تشكيلها من فلسطينيي الداخل والخارج مع وجود لجنة للتعاون الأمني المشترك، وبعد توقيع هذه الاتفاقية تنسحب إسرائيل تدريجياً في غضون أربعة أشهر[٣٥].

أما المحور الثاني، من المرحلة الأولى، فينص على تشكيل سلطة حكم فلسطيني انتقالي تتمثل بمجلس فلسطيني منتخب يمارس سلطات وصلاحيات في مجالات محددة ومتفق عليها لمدة خمس سنوات انتقالية، ولهذا المجلس حق الولاية على كل الضفة وغزة في مجالات الصحة، والتربية، والثقافة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة، والسياحة، إضافة إلى الإشراف على القوة الفلسطينية الجديدة، ما عدا القضايا المتروكة لمفاوضات الحل النهائي مثل: القدس، والمستوطنات، والمواقع العسكرية، والإسرائيليين المتواجدين في الأرض المحتلة. أما انتخابات المجلس التشريعي، فينص الاتفاق على أن تتم تحت إشراف دولي يتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي عليه، وتتم هذه العملية في موعد أقصاه تسعة أشهر من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي، أي في الثالث عشر من تموز/يوليو عام ١٩٩٤، وتفصل الاتفاقية في من يحق لهم المشاركة في تلك الانتخابات، وبخاصة من القدس. أما نظام الانتخاب وقواعد الحملة الانتخابية وتنظيمها إعلامياً، وتركيبة المجلس، وعدد أعضائه، وحدود سلطاته التنفيذية والتشريعية، فكلها أمور متروكة للمفاوضات الجانبية بين الطرفين. على أن يقوم المجلس بعد تسلمه صلاحياته بتشكيل بعض المؤسسات التي تخدم التنمية[٣٦].

(٢) المرحلة الانتقالية: تبدأ المرحلة الانتقالية بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، وتستمر خمس سنوات تُجرى خلالها انتخابات عامة حرة مباشرة لاختيار أعضاء المجلس الفلسطيني الذي سيشرف على السلطة الفلسطينية الانتقالية، وعندما يتم ذلك تكون الشرطة الفلسطينية قد تسلّمت مسؤولياتها في المناطق التي تخرج منها القوات الإسرائيلية، وبخاصة تلك المأهولة بالسكان، وتحث الوثيقة على ضرورة التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي من خلال مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف، أما بالنسبة إلى مفاوضات الوضع النهائي، فقد نصت الوثيقة على أن تبدأ بعد انقضاء ما لا يزيد على ثلاث سنوات، وتهدف إلى بحث القضايا العالقة مثل: القدس،

---

(٣٥) اتفاقية أوسلو، إعلان المبادىء ـ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.
(٣٦) المصدر نفسه.

والمستوطنات، واللاجئين، والترتيبات الأمنية، والحدود، إضافة إلى التعاون مع الجيران وما يجده الطرفان من قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك، كل ذلك سيتم بحثه استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨[٣٧].

مما تقدم، يرى الباحث أن القضايا الجوهرية في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي لم يشملها الاتفاق وإنما تم تأجيلها، فلم يكن بالمقدور التوصل إلى الاتفاق إلا من خلال تأجيل هذه القضايا، التي تشمل القدس، وحق العودة، والمستوطنات، والحدود، وغيرها إلى مفاوضات الوضع النهائي، إلا أنه وبعد مرور عقدين من الزمن، لا تزال هذه القضايا عالقة، والمفاوضات حولها مستمرة حتى الآن؛ فالجانب الفلسطيني ملزم بتنفيذ بنود الاتفاق تحت ضغط دولي وإقليمي، بينما الجانب الإسرائيلي لا يزال يمارس سياساته نفسها، متجاهلاً الاتفاق والقوانين الدولية، مستثمراً الوقت لتغيير معالم القدس وتهويدها، وتسمين المستوطنات والاستيلاء على الأراضي، من خلال توسعها بشكل أفقي.

٢ ـ رفض حماس لاتفاق أوسلو

توضيحاً لموقف حماس من اتفاق أوسلو، لا بد في البداية من مراجعة نصوص الميثاق والمذكرة التعريفية للحركة التي أشارت في ميثاقها في المادة الثالثة عشرة من الباب الثالث[٣٨] إلى موقفها من الحلول السلمية والمبادرات التي تهدف إلى حل القضية الفلسطينية، مبينة أنها تتعارض مع عقيدتها لأن التفريط في أي جزء من فلسطين هو تفريط في جزء من الدين. وبينت رؤيتها لطبيعة الصراع الدائر بين العرب والمسلمين والصهاينة في فلسطين من خلال المذكرة التعريفية[٣٩] بأنه صراع حضاري مصيري لا يمكن إنهاؤه إلا بزوال مسببه، وهو الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وتعتقد الحركة أنه لا يجوز بحال من الأحوال التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، أو الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني لها.

تستند الحركة في تحديد موقفها من التسوية في المذكرة التعريفية إلى عاملين، هما: الفهم العميق لتركيبة العدو الصهيوني وخلفياته الفكرية، ومبدأ التسوية الذي ينطوي على التسليم للعدو الصهيوني بحق الوجود على جزء من فلسطين[٤٠]، وهو أمر يدخل في دائرة النظر الفقهي في منظور الحركة، وتالياً لا يجوز به، لأن أرض فلسطين أرض إسلامية مباركة اغتصبها الصهاينة عنوة، ومن واجب المسلمين الجهاد من أجل استرجاعها وطرد المحتل منها، ويتجلى ذلك في قول الشيخ ياسين: «لو اعترفت بالكيان الصهيوني لانتهت المشكلة، ولم يتبقَ لي حق في فلسطين»[٤١]. تعتقد

---

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الباب الثالث، المادة الثالثة عشرة، ص ١٤.

(٣٩) حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، مذكرة تعريفية.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) سيد بن حسين العفاني، شذا الرياحين من سيرة واستشهاد الشيخ أحمد ياسين (غزة: مكتبة آفاق، ٢٠٠٤)، ص ٤٣.

حماس أن مشروع الحكم الذاتي هو من أخطر مشاريع التسوية التي طرحت، وتأتي خطورته ليس فقط من مضمونه فحسب، وإنما من رضى وموافقة طرف فلسطيني، وإن كان لا يمثل الشعب الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً.

وبناءً على خطورة الاتفاق المطروح، تبنت الحركة في المذكرة التعريفية موقفاً يقوم على توعية الشعب الفلسطيني بخطورة مشروع الحكم الإداري الذاتي، والآثار الملحقة المترتبة عليه، والعمل على تكتيل القوى الفلسطينية الرافضة مشروع الحكم الإداري الذاتي، والتعبير عن مواقفها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية، ومطالبة فريق المفاوضات الفلسطيني والقيادة المتنفذة في المنظمة التي تدعمه بضرورة الانسحاب من المفاوضات، وأخيراً الاتصال بالبلدان العربية والإسلامية المعنية، ومطالبتها بالانسحاب من المفاوضات، والوقوف إلى جانب الحركة، في موقفها الرافض مشروع الحكم الإداري الذاتي[٤٢].

أوضح الشيخ ياسين موقف الحركة من السلام، بقوله: «إننا لسنا ضد السلام، لأن السلام هو الله؛ لكنه السلام الذي يأتي لي بأرضي ووطني وحقي، أما السلام الذي يفقدني أرضي وبيتي وحقي ومقدساتي فهذا ليس سلاماً وإنما هو استسلام...»، مضيفاً «إن هذا السلام هو استسلام مرفوض تماماً، مرفوض تجزئة القضية الفلسطينية، مرفوض التنازل عن أي ذرة من أرض فلسطين»[٤٣].

وصف الشيخ ياسين اتفاق أوسلو بأنه اتفاق ظالم وسيئ، لا يحقق آمال وأهداف الشعب الفلسطيني، ويمزق وحدة الشعب الفلسطيني الذي كان في خندق واحد في مواجهة العدو، وأدى إلى حدوث تعاون أمني بين اليهود والسلطة ضد من يريد أن يعمل، وبخاصة الحركات الإسلامية وعلى رأسها حماس[٤٤]. في موقع آخر، وصف الشيخ عملية التسوية بأنها «أزمة في حد ذاتها لأنها بدأت بأوسلو، وأوسلو مولود غير شرعي وولد مشوهاً، فهي تحمل عوامل موتها في ذاتها... والخلل يكمن في قبول الهزيمة، وقبول أن يملي العدو ما يريد بدل مقارعته في ساحة القتال»[٤٥].

لقد وصفت حركة حماس اتفاق أوسلو بأنه انتكاسة تاريخية في الخط الوطني للمنظمة، واعتبرته انحرافاً خطيراً في المسار السياسي للقضية الفلسطينية، لأنه تسبب في تراجع قضايا الشعب الفلسطيني بشكل خطير، ودعت الشعب الفلسطيني بكل مكوناته للعمل على إسقاط أوسلو، وتعرية كل المدافعين وإسقاطهم، وتدشين مرحلة جديدة من الوحدة الوطنية[٤٦].

---

(٤٢) حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، مذكرة تعريفية.

(٤٣) العفاني، المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٤٤) أحمد ملحم، «الشيخ أحمد ياسين ونظرته لإتفاقية أوسلو،» موقع الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين الإلكتروني <http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title>.

(٤٥) «الشيخ أحمد ياسين: حماس تصر على حقها في المقاومة،» مجلة المنطلق، العدد ١٧ (أيار/مايو ٢٠٠٠)، ص ٧.

(٤٦) «حماس تدعو لإسقاط أوسلو والمدافعين عنه،» فلسطين الآن، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، <http://paltimes.net/details/news/3195>.

وقد لخص القيادي الشهيد في حركة حماس، إبراهيم مقادمة، أسباب رفض الحركة الاتفاق بما يلي[(٤٧)]:

• أن فلسطين هي أرض وقف إسلامي لا يمكن التنازل عنها.

• وأن منظمة التحرير غير مخولة للتفاوض باسم الشعب الفلسطيني.

• وأن الاتفاق بعامة يخدم الاحتلال الإسرائيلي، لأنه استبدل سيطرة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بأجهزة الأمن الفلسطينية التي تعمل للغايات نفسها.

• وأن الاتفاق لم يقدم حلاً للقضايا الرئيسة مثل القدس واللاجئين والمستوطنات وحق تقرير المصير.

يرى الباحث من خلال ما سبق، أن رفض الحركة الاتفاق مبني على أساس أيديولوجي بحت، وهذا الموقف الذي تبنته الحركة يتوافق مع ما جاء في الميثاق والمذكرة التعريفية، لأن الحركة تنظر إلى الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي من زاوية دينية، فهي ترى أنه لا يحق لأحد أن يفرط في أرض فلسطين لأنها أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين، فلا يجوز التنازل أو التفريط في أي جزء منها.

لقد تحالفت حماس مع القوى الوطنية والإسلامية وشكلوا تحالف الفصائل العشرة الذي تم تناوله سابقاً في هذا الكتاب رداً على مفاوضات السلام في واشنطن وما تلاها من مفاوضات، وكان موقف الشيخ ياسين من تحالف العشرة بأن «المعارضة التي نسير معها... غير متجانسة وتضع مصالحها فوق كل شيء، ويمكن أن تنقلب علينا في أية لحظة إذا اصطلحت مع الرئيس عرفات على شيء من المكاسب لأنفسهم، وهم لا يرفضون المسيرة السلمية مبدئياً مثلنا، بل هم موافقون عليها ومختلفون في الشكل وليس الجوهر، لذلك يجب ألا نضع مستقبل الحركة الإسلامية بأيديهم، خاصة أننا في الداخل نتحمل الثمن الباهظ وهم لا يملكون شيئاً في الداخل، ولكن هذا لا يمنع التكتيك معهم بحنكة»[(٤٨)].

إن التخوف عند الشيخ كان يقابله توجس من قبل الفصائل من نية حركة حماس وأهدافها، من التحالف، وبخاصة تلك المتوجسة من طرح حماس نفسها بديلاً من المنظمة. ولكن بعد توقيع اتفاق أوسلو، قدمت حماس مشروع تطوير صيغة الفصائل العشرة إلى صيغة تحالف القوى الفلسطينية، وكان التطور في هذا الطرح هو تجاوز طرح نفسها بديلاً من المنظمة، إذ تحدث المشروع عن إعادة بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني، وفي مقدمها المنظمة على أسس عادلة وديمقراطية، إلا أن الفصائل رفضت المشروع، وكان رفضها بناءً على أسس تنظيمية وهيكلية ـ فقد نص المشروع

(٤٧) Ghazi Hamad, ed., «Walking a Tight Rope - Hamas and the Oslo Accords,» *Palestine Report*, vol. 10, no. 12 (17 September 2003).

(٤٨) جمال خاشقجي، «الشيخ أحمد ياسين زعيم «حماس» لأتباعه: توقيع هدنة مع إسرائيل ممكن،» مجلة الوسط، العدد ٩٢ (١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

على تأليف قيادة مركزية تضم ٤٠ شخصاً يمثلون الفصائل العشرة وعدداً من الشخصيات المستقلة، بحيث تشكل حماس ٤٠ بالمئة من هذه القيادة، والفصائل ٤٠ بالمئة، ويشكل المستقلون ٢٠ ـ بالمئة، وليس على أسس سياسية. في ضوء رفض الهيكلية القيادية، قدمت حماس مقترحاً جديداً تنازلت فيه عن توزيع الحصص، وأخذت بمطلب الفصائل حيث يمثل كل فصيل بممثلين اثنين[٤٩].

في غضون ذلك، أطلقت حماس حملة إعلامية واسعة النطاق ضد الاتفاق مستخدمة بعض الصحف المتعاطفة، وركزت الحملة على قضايا حق العودة والسيادة، متهمة الموقعين بالتنازل عن كليهما، واعتبرت الحركة أن الاتفاق غير ملزم لها. قد رأى عدد من قادة الحركة أن الاتفاق تم توقيعه للحد من دور الحركة وشلّ أنشطتها[٥٠].

على الرغم من رفض حماس الاتفاق، إلا أنها في الوقت نفسه كانت حريصة على تجنب حدوث حرب أهلية، وردت على الاتفاق بتصعيد المقاومة ضد إسرائيل، وتكثيف المنافسة مع المنظمة. وتجلى ذلك في ارتفاع حاد في عمليات المقاومة التي اتخذت أشكالاً متعددة؛ ففي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣ وحتى كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٦، تم قتل ما يقارب ٢٠٢ إسرائيلي في العمليات التي نفذتها الحركة مقارنة مع ١٦٤ قتيلاً في خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٨ وحتى توقيع الاتفاق[٥١].

شكل اتفاقا أوسلو والقاهرة تهديداً استراتيجياً لغاية وجود حماس وذلك لثلاثة أسباب وهي:

أ ـ أن الاتفاق وضع حداً للانتفاضة؛ فحركة حماس انطلقت مع بداية الانتفاضة، كرد على الحاجة المتزايدة للإخوان إلى الانخراط مباشرة في المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، فوفقاً لمشعال وسيلع، قدمت الانتفاضة لحماس الظروف المثالية لتصبح بديلاً سياسياً حقيقياً من المنظمة. فمن وجهة نظرهم، فإن حماس ترى في استمرار الانتفاضة وجوداً لبقائها، فشعبية حماس مرتبطة بإنجازاتها في الانتفاضة. وموافقة حماس على اتفاق أوسلو الذي من شأنه أن يضع حداً للانتفاضة وللصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي يعني المساس بأيديولوجيتها، ويتناقض مع ميثاقها، ويشكل خرقاً لوعد حماس بعدم التنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين. إن المقاومة ضد إسرائيل وتحرير فلسطين هي عناصر شملها ميثاق حماس، وتالياً التخلي عن الكفاح يعني التخلي عن الميثاق والأيديولوجيا، إذ إنّ شعبية حماس تعتمد بصورة أساسية على استمرار الصراع والانتفاضة[٥٢].

أما السبب الذي يكمن وراء كون الانتفاضة عاملاً ضرورياً للحركة، فيجب أن ينظر إليه في ضوء خوف حماس من فقدان مكانتها بوصفها منظمة جماعية في حال اقتربت الانتفاضة من

---

(٤٩) خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٥٠) Hamad, ed., «Walking a Tight Rope - Hamas and the Oslo Accords».

(٥١) M. F. Buan, «Hamas's Resistance to the Oslo Agreement,» (Master Thesis, University of Oslo, Department of Political Science, Peace and Conflict Studies, 2005), p. 38.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٥٠ و٥٣ ـ ٥٤.

نهايتها؛ فكتائب عز الدين القسام استندت، إلى حد كبير، إلى النضال ضد إسرائيل من أجل تحرير فلسطين، كما أن وضع حماس كمنظمة جماهيرية يمكن أن يفقد لأنه ببساطة لن يكون هناك حاجة إلى حماس كمنظمة سياسية في المستقبل بدون انتفاضة، وتالياً كل شيء صمم لوقف الصراع أو المقاومة ينظر إليه من قبل الحركة على أنه تهديد خطير[٥٣].

ب ـ أن الاتفاق عمل على تقييد استخدام الحركة للجهاد كاستراتيجية عسكرية للوصول إلى هدفها وهو تحرير فلسطين.

لقد شكل توقيع اتفاق أوسلو تهديداً لعمل حماس العسكري، لأن المنظمة الزمت نفسها من خلال الاتفاق والرسائل المتبادلة مع رابين بوقف أعمال المقاومة وإنهاء الانتفاضة، وتالياً قيّد الاتفاق حرية الحركة باستخدامها للجهاد كاستراتيجية لمحاربة إسرائيل للوصول إلى هدف تحرير فلسطين. فقد بلغ عدد العمليات العسكرية لحماس في السنة الأولى نحو عشرة، بينما ازداد العدد في السنة الثانية حتى وصل إلى ٣٢ عملية. بعد إبعاد قادة وعناصر من الحركة إلى مرج الزهور في لبنان في عام ١٩٩٢، ازداد استخدام حماس للسيارات المفخخة، وبعد عودة المبعدين نفذت حماس أول عملية انتحارية [حسب المؤلف]. وشكل هذا تحولاً مفاجئاً في نوع العمل العسكري للحركة[٥٤].

إن التخلي عن الجهاد يعني تهديد وضع حماس، كحركة رائدة من أجل تحرير فلسطين والذي من الممكن أن يفسر بأنه قبول لاتفاق أوسلو؛ فحماس قد تفقد مؤيديها وتتهم بالخيانة في حال وافقت على التخلي عن الكفاح المسلح، وإذا استمرت الحركة بالجهاد فإنها تخاطر بمعاداة الفلسطينيين المؤيدين لعملية السلام. وإذا أيدت العمليات العسكرية على الرغم من استعداد الشعب لإعطاء فرصة لعملية السلام، فحماس حينئذ لن تواجه خسارة التأييد الشعبي فقط ولكنها أيضاً ستواجه علاقات صعبة، ومواجهات شديدة مع السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير. وبعد توقيع اتفاق أوسلو كان على حماس اتخاذ قرار حول ما إذا كانت ستستمر في الجهاد أم لا، فوقع قرارها على استمرار الجهاد الذي تصاعد بعد التوقيع على الاتفاق[٥٥].

دعا رئيس المكتب السياسي آنذاك أبو مرزوق، عقب توقيع اتفاق أوسلو إلى مواصلة رفع لواء الجهاد والاستعداد للتضحية في كل الظروف والأحوال من خلال الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني وتوحيد قوى المعارضة على أساس المبادئ الإسلامية والوطنية، والحفاظ على وحدة الحركة وتماسكها وإنجازاتها السياسية والشعبية، وهذه الاستراتيجية عبرت عن الكفاح المسلح ضد الاحتلال والمواجهة السياسية مع اتفاق الخزي والعار... ومواصلة الانتفاضة بأي صورة ممكنة،

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(٥٤) المصدر نفسه، ص ٥٥ و٥٧.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

والتوغل في مؤسسات السلطة الفلسطينية منذ بدئها، والجهود الكبيرة لتأمين المساندة الجماهيرية للحركة[٥٦].

في إحدى رسائل الشيخ ياسين من معتقله بيّن أنه «لا شك أن شعبنا الفلسطيني اليوم في حالة من الانزعاج وعدم الرضا والحزن والألم للحال الذي وصلت له قضيتنا الفلسطينية، من هوان وإذلال وتفريط على أيدي فئة من أهلنا، الذين وقعوا الاعتراف بدولة إسرائيل، مسلمين بذلك بكل ما اغتصبته من أرضنا، وتراثنا، ومقدساتنا، وحضارتنا، وممن نعتبرهم بأحسن الأحوال أنهم اجتهدوا فأخطأوا ولا يلزمونا بهذا الخطأ الذي يترتب عليه مصائب وويلات»[٥٧].

ج ـ أدى الاتفاق إلى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية ومنافستها، وإلى زيادة المنافسة مع المنظمة؛ فمع الاتفاق، جاء الاعتراف بالمنظمة كشريك مفاوض لإسرائيل، فكان هذا اعترافاً ضمنياً بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني. وكان اعتراف حماس بالمنظمة كممثل للشعب مشروطاً بعدم الاعتراف بإسرائيل، وعدم التخلي عن الكفاح من أجل التحرير. لقد رفضت حماس حق المنظمة في أن تكون ممثلة للفلسطينيين، ويتضح ذلك من تصريح الرنتيسي في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣ «إذا ادعت منظمة التحرير أنها تمثل الشعب الفلسطيني عندما كانت تسعى لتحرير فلسطين، فبأي حق تدعي الآن أنها تمثل الشعب الفلسطيني بعد أن اعترفت بإسرائيل وأعطتها كل فلسطين». فقضية الشرعية اكتسبت زخماً لدى الحركة لأنها أصبحت تعبر عن رأي الكثير من الفلسطينيين الذين شاركوها موقفها بعدم الموافقة على قرار المنظمة قبول اتفاق أوسلو[٥٨].

شكلت هذه القضية أهمية خاصة لدى حماس كونها تشكل الفصيل الأكبر. وعلى الرغم من الدعم الواسع للحركة، إلا أن الاستبعاد التام من العملية دليل على أن حماس لم يعترف بها كشريك محتمل للتفاوض، لا من قبل المجتمع الدولي ولا من قبل إسرائيل ولا من قبل المنظمة. مع ذلك، اختارت حماس عدم تحدي المنظمة إلى درجة كبيرة، وركزت على الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني والتأكيد غير المباشر أنها لا تطمح للحلول مكان أحد. إلا أن المنظمة كانت تدرك جيداً الخطر الذي تمثله حماس؛ فأحد الأسباب التي دفعتها إلى الشروع في المفاوضات مع إسرائيل هو خوفها من أن يتم تجاوزها من قبل حماس، وتالياً أملت المنظمة في استعادة أهميتها من خلال المشاركة في المفاوضات[٥٩].

هذا ما أكده الشيخ ياسين في تصريح له أوضح فيه أنه مع رفض الحركة الاتفاق، إلا أنها لن تسمح بالاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني بقوله «رفضنا الاتفاقية وسنقاومها بالطرق الحضارية

---

(٥٦) شاؤول مشعال وأبرهام سيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيف، تعليق علي بدوان (دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص ١٠٠.

(٥٧) نقلاً عن: خاشقجي، «الشيخ أحمد ياسين زعيم «حماس» لأتباعه: توقيع هدنة مع إسرائيل ممكن».

(٥٨) Buan, «Hamas's Resistance to the Oslo Agreement,» pp. 63-64.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٦٤.

الممكنة، ولن نسمح أبداً بالصراع الدموي في صفوف الشعب الفلسطيني، فكفى شعبنا ما تحمله من مصائب وويلات». ولكنه دعا اتباعه إلى «المقاومة بعنف ضد سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني، إذا حاولت وضع اليد على المؤسسات الإسلامية والمساجد». وبرر ذلك بأن «حماس عارضت الحكم الذاتي بطرق حضارية وغير عنيفة، إذ في هذه الحالة ستكون معارضة ومن حقها أن تمتلك مؤسساتها الخاصة ولا يصح أن يعتدى عليها»(٦٠). لقد كان عند الحركة تخوف من أن تفقد مؤسساتها الاجتماعية التي من خلالها يتم تجنيد نشطائها إذا لم تلتزم بقرار السلطة الوطنية(٦١).

إن فشل محاولات تقويض مسيرة السلام، ووجود مفكرين إسلاميين من الصف الأول، مثل حسن الترابي الذي امتنع عن إدانة الاتفاق، واستعداد مصر لتأييد عرفات ضد حماس في حالة المواجهة بين الحركتين، وضعف القاعدة الشعبية لحماس، فهي تشكل أقلية أمام الحركة الإسلامية في إسرائيل التي هي أقرب إلى الرئيس عرفات من حركة حماس، وخضوع الحركة الإسلامية في الأردن للمراقبة الصارمة من قبل النظام، كل هذا بدوره أدى إلى وعي حماس ضرورة إقامة حوار والتوصل لتفاهم مع السلطة الفلسطينية الناشئة، لأن نهج المواجهة مع السلطة ربما يعطيها الذريعة لتوجيه ضربة قوية للمعارضة(٦٢).

إن اتفاق أوسلو من وجهة نظر إسرائيلية قيّد قدرة حماس على المناورة وعرض مكانتها للخطر، لأنه سينشأ مكان الاحتلال سلطة فلسطينية بقيادة المنظمة التي التزمت بوقف الأعمال المسلحة ضد إسرائيل. لذلك، سيكون على الحركة مواجهة إسرائيل والمنظمة على حد سواء إذا ما أرادت التمسك بتصورها السياسي وطريق الجهاد(٦٣).

من هذا الوصف، يصل الباحث إلى أن اتفاق أوسلو هدد وجود حركة حماس لأنه قام أساساً على وقف الانتفاضة التي كانت سبباً لانطلاقة الحركة، ليس فقط بتاريخ النشأة وإنما بإثبات نفسها كقوة عسكرية في ساحة المقاومة ضد الاحتلال. فحماس ترى في ممارسة الكفاح المسلح طريقاً إلى زيادة الدعم الشعبي، ومبرراً لوجودها، ولتمسكها بمبادئها الأيديولوجية.

ثانياً: السلطة الوطنية والانتخابات التشريعية الأولى

لقد أدى توقيع اتفاق أوسلو إلى حدوث تحولات في الساحة السياسية الفلسطينية أبرزها انقسام القوى والفصائل الفلسطينية بين رافض للاتفاق وإفرازاته ومؤيد له، ونشأة السلطة الوطنية على جزء من فلسطين، والتمهيد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية من أجل إعطاء الشرعية للسلطة الناشئة.

---

(٦٠) خاشقجي، المصدر نفسه.
(٦١) Buan, Ibid., p. 70.
(٦٢) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيف، ص ١٠٢.
(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

لذلك سيتم تناول اتفاق القاهرة بين خطوات إنشاء السلطة الفلسطينية، وتسلمها مهامها في غزة وأريحا، ومن ثم اتفاق واشنطن الذي تسلّمت السلطة بناءً عليه سائر مدن الضفة الغربية. ويُتطرق أيضاً إلى موقف حماس من المشاركة في السلطة الفلسطينية الناشئة، والانتخابات التشريعية الأولى وأبرز نتائجها، إضافة إلى تناول أسباب مقاطعة حماس لها.

١ ـ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية

هدف اتفاق أوسلو الذي وقع بين المنظمة وإسرائيل ـ من ضمن أهداف أخرى ـ إلى إقامة سلطة ذاتية انتقالية فلسطينية في كل من الضفة والقطاع لمرحلة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات(٦٤).

أ ـ استعداد القيادة الفلسطينية لتشكيل السلطة

تمهيداً للإعلان عن تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، عقدت القيادة الفلسطينية عدداً من الاجتماعات التي قاطعتها حماس وكل القوى التي عارضت الاتفاق، ناقش فيها المجتمعون التوجهات الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو، والتي تمحورت حول مسألة تشكيل السلطة الموقتة التي نصّ عليها الاتفاق(٦٥).

أبدى بعضهم تخوفه بعد تشكيل السلطة، على دور المنظمة ووجودها، لذلك اتفق الجميع على الحفاظ على مكانة المنظمة، ككيان سياسي ومؤسسات باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، لأن السلطة وفقاً للاتفاق ستكون بعد تشكيلها ممثلة لسكان الضفة والقطاع ولمدة محددة بخمس سنوات، وتنحصر مهماتها في إدارة الوظائف والمجالات التي نص عليها اتفاق أوسلو(٦٦).

في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٣، انعقد المجلس المركزي الفلسطيني في تونس(٦٧)، بحضور ٨٣ عضواً من أصل ١١٠، إضافة إلى حضور عدد كبير من الفلسطينيين المدعوين من الداخل والشتات، بما في ذلك الفلسطينيين في أراضي الـ٤٨، وكانت الموافقة على اتفاق إعلان المبادئ، واتخاذ قرار بتشكيل السلطة الوطنية من أهم النقاط التي أدرجت على جدول أعمال المجلس، وبرز خلال النقاشات ثلاثة آراء، الأول مؤيد للاتفاق ولقرار تشكيل السلطة وشكل الأغلبية. والثاني، كان متردداً بين تأييد الاتفاق ومعارضته، إلا أنه أحجم عن التصويت ضد الاتفاق. والثالث، تمثل بالأقلية التي عارضت الاتفاق. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس اجتمع

---

(٦٤) ممدوح نوفل، «إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وسبل حلها،» الموقع الإلكتروني الشخصي للكاتب (٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧)، <http://www.mnofal.ps/articles/?nb=240&lg=ar>.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني.

بغياب ممثلي المعارضة المنتمين إلى الفصائل وعدد من المستقلين الذين قاطعوا الاجتماع رفضاً لاتفاق أوسلو، لذلك فإن عدد المعارضين في المجلس لا يعكس التمثيل الحقيقي في الساحة الفلسطينية[٦٨].

بعد انتهاء المناقشات التي استمرت يومين، صوّت أعضاء المجلس على اتفاق إعلان المبادئ، وكانت النتيجة ٦٣ مع الاتفاق، و٨ ضده، و٩ امتنعوا عن التصويت. وبعد المصادقة على الاتفاق وافق المجلس بأغلبية ٦٨ عضواً على إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على كل الأراضي الفلسطينية المحررة التي ستنسحب منها القوات الإسرائيلية[٦٩]. بناءً عليه، قرر المجلس المركزي تكليف اللجنة التنفيذية بالمنظمة بتشكيل مجلس السلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية، من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، وعدد من قيادات الداخل والخارج، وأن يكون عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة رئيساً لها[٧٠].

ب ـ اتفاق القاهرة

تلا توقيع اتفاق إعلان المبادئ اتفاقٌ تفصيلي تنفيذي لتطبيق هذه المبادئ، وقّع في القاهرة في الرابع من أيار/مايو عام ١٩٩٤، وهو خطوة بداية انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا، وتشكيل السلطة وأجهزتها. وقد أتبع هذا الاتفاق باتفاقين تنفيذيين: **الأول** اقتصادي وقّع في تموز/يوليو ينظم العمالة الفلسطينية والعلاقات المالية والاقتصادية بين الطرفين، والثاني تمهيدي وقّع في آب/أغسطس لنقل الصلاحيات المدنية في الضفة، واشتمل على تعريفات خاصة بنقل السلطة وإجراءاتها في مجالات الصحة والتعليم والثقافة وغيرها[٧١]. حددت المادة الرابعة من اتفاق القاهرة بنية السلطة وتشكيلها، فبينت أن السلطة ستضم أربعة وعشرين عضواً وتمارس السلطات الثلاث، وعلى المنظمة أن تبلغ حكومة إسرائيل بأسماء أعضاء السلطة أو أي تغيير يطرأ على أعضائها[٧٢]. لقد أعطى اتفاق القاهرة ما يقارب ٦٠ بالمئة من مساحة القطاع ونحو ٦٤ كم^2 من منطقة أريحا، ووفقاً للاتفاق دخلت قوات فلسطينية مزودة بسلاح فردي بترخيص إسرائيلي[٧٣]. إلا أن إسرائيل في البداية عطلت دخول الشرطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا مشترطة تسليمها أسماء أعضاء السلطة قبل دخول الشرطة، إذّاك، قام عرفات بتقديم أسماء أربعة عشر وزيراً بعد التشاور مع عباس، ومن ثم ارتفع العدد إلى عشرين وزيراً، اعتذر ثلاثة منهم عن المشاركة بالوزارة[٧٤].

---

(٦٨) نوفل، المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني.

(٧١) شفيق شقير، «مسار التفاوض،» الجزيرة نت، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages>.

(٧٢) اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة، ١٩٩٤/٥/٤.

(٧٣) عرفات، «أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية،» ص ٦١.

(٧٤) نوفل، «إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وسبل حلها».

ج ـ الحكومات الفلسطينية

بعد توقيع اتفاق أوسلو الذي نص على تشكيل مجلس تنفيذي، عملت قيادة المنظمة على تشكيل أول حكومة فلسطينية، ومن ثم توالى تشكيل الحكومات.

(١) الحكومة الأولى: في الخامس من تموز/يوليو عام ١٩٩٤ أدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني اليمين الدستورية أمام عرفات رئيس السلطة، بعد مداولات ومشاورات لم تخلُ من ضغوط ومساومات، تكللت بتشكيل مجلس يضم ثمانية عشر وزيراً، ليضم بعدها ستة آخرين، وذلك بعد موافقة إسرائيل على الوزراء كل على انفراد بحسب اتفاق أوسلو. بذلك تكونت أول حكومة فلسطينية لتكون أداة للحكم الذاتي في كل من غزة وأريحا[٧٥]، فجمع عرفات في الحكومة نفسها، التي استمرت حتى السادس عشر من أيار/مايو عام ١٩٩٦ بين رئاسة السلطة والوزراء، وحقيبة الداخلية[٧٦]. وتشكلت أغلبية الحكومة من قيادات حركة فتح، إضافة إلى عضو من جبهة النضال الشعبي، وعضوين من حزب فدا.

من أبرز الملاحظات على الحكومة الأولى أن أغلبية أعضائها من لون سياسي واحد، ومن المؤيدين للرئيس عرفات، فضلاً عن أنها ضمت شخصيات غير معروفة بدورها القيادي في المنظمة بسبب امتناع الشخصيات القيادية عن المشاركة في المجلس[٧٧].

في ما يخص موقف حماس من المشاركة في الحكومة الفلسطينية، أوضح الرنتيسي في معرض رده على سؤال حول موقف الحركة من الانضمام إلى حكومة فلسطينية موسعة أنه «لا يمكن أن نقبل الدخول في حكومة سقفها أوسلو، لأنها حكومة تعترف بالكيان الصهيوني، ولا يمكن أن نقبل المشاركة في حكومة كهذه، نحن قلنا إذا كانت هناك حكومة تشكل في إطار دولة ليست مسقوفة بسقف أوسلو فإن الأمر سيكون مختلفاً، لكن في حكومة سقفها أوسلو لا تستطيع أن تتجاوز هذا السقف وهذا القيد وهذا الإطار نحن لا يمكن أن نشارك فيها»[٧٨].

مع قيام السلطة انتقلت عملية الهيمنة في الحقل السياسي من المنظمة إلى سلطة تطمح للتحول إلى دولة على إقليم فلسطيني، لذلك باشرت بمنح نفسها رموز دولة حديثة وشكلها، ضمن المجالات المتاحة لها وفقاً لاتفاق أوسلو وما تلاه[٧٩]. على الرغم من امتلاك السلطة الناشئة بعض خصائص النظام السياسي، إلا أنها لم تكن تمتلك السيادة الفعلية على إقليمها، إضافة إلى

(٧٥) داود سليمان، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٥) ص ٢٣.

(٧٦) «الحكومات الفلسطينية،» مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3637>.

(٧٧) سليمان، المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٧٨) «حوار مع الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي مع صحيفة «السبيل»،» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.

(٧٩) هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص ٨٠.

كونها مقيدة باتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي، ولا تمتلك وحدها خاصية استخدام القوة المشروعة واحتكارها، لوجود صلاحيات وسلطات بيد إسرائيل[٨٠].

اعتمدت السلطة في بسط سلطتها في مناطق الحكم الذاتي على جملة من الأساليب، أبرزها: تأسيس أجهزة أمنية مسلحة، والاعتماد على حركة فتح كقاعدة تنظيمية، وتوزيع الموارد التي بحوزتها وفقاً للانتماء السياسي، ومحاولة السيطرة على المنظمات الأهلية، والحد من استقلاليتها، واستمالة بعض تشكيلات المجتمع المحلي، والسعي إلى احتواء المعارضة وتحييدها، والسيطرة على وسائل الإعلام المحلية، وقامت أيضاً بتوطيد شرعيتها من خلال توظيف الصراع مع إسرائيل[٨١].

أدخل اتفاق أوسلو القضية الفلسطينية في منحى جديد، من أبرز نتائجه إنهاء الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وقيام سلطة على إقليمها الخاص في الضفة والقطاع قبل رسم حدوده وقبل تشكيل الدولة، في ظل ترسيخ تقليد اتخاذ القرارات خارج المؤسسات الوطنية الذي ترتب عليه تهميش كامل لمؤسسات المنظمة، فضلاً عن أن دمج مؤسسات المنظمة في أجهزة السلطة كرس تهميشاً لكيان المؤسسة ولدور ممثل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، كما أدى الاتفاق إلى انتخاب مجلس تشريعي لسكان الضفة والقطاع الذي وفر إمكانية إدخال تعديل حقيقي في بنية النظام السياسي، وأدى أيضاً إلى بروز بعض مظاهر الانفضاض عن التشكيلات السياسية القائمة من دون ظهور تشكيلات سياسية جديدة باستثناء حركة حماس التي تشكلت خارج نطاق المنظمة[٨٢].

كما يرى الباحث أن الكيان الصهيوني وقّع اتفاق أوسلو مع المنظمة كي يتخلص من أعباء القطاع والمناطق المأهولة بالسكان في الضفة؛ فالاتفاق أنشأ سلطة على إقليم محصور بالسيطرة العسكرية الإسرائيلية وحتى الإقليم نفسه مجزأ، فالضفة مفصولة عن القطاع جغرافياً، وحتى المحافظات داخل الضفة مقسمة، وإسرائيل تسيطر على الطرق الرئيسية التي تربطها ببعضها من طريق المعابر والحواجز التي تقطع أوصال الضفة وتحولها إلى كنتونات؛ فالاتفاق أعطى جميع الامتيازات للصهاينة المحتلين وعزز سيطرتهم الأمنية على مناطق الـ ٦٧ من خلال سلطة فلسطينية مقيدة باتفاقيات السلام أحادية الجانب، تتلخص مهمتها بإدارة شؤون الحياة اليومية للفلسطينيين، مؤجلة كل القضايا التي ناضل الشعب الفلسطيني من أجلها لعقود، إلى أجل غير مسمى.

(٢) الحكومة الثانية: جاء الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني المرحلي، أو ما سمي أوسلو ٢ الذي وقع في واشنطن في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٥، محدداً كيفية نقل السلطة

---

(٨٠) غسان سعيد يوسف، «أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٩)، ص ٥٨.

(٨١) هلال، المصدر نفسه، ص ٨١.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٤.

من السلطات الإسرائيلية إلى المجلس الفلسطيني الذي ستحل السلطة الفلسطينية ـ التي شكلت بموجب اتفاق غزة ـ أريحا ـ محله لحين تنصيبه، وقسم الاتفاق المناطق الفلسطينية إلى (أ) و(ب) و(ج)، ونصّ الاتفاق أيضاً على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في المناطق السكانية في الضفة ـ المدن والقرى والمخيمات والخرب ـ إضافة إلى عقد انتخابات للمجلس الفلسطيني، والإفراج عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية من أجل إجراءات بناء الثقة[٨٣].

قبل إجراء الانتخابات، أصدر رئيس السلطة في السادس عشر من كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٦ مرسوماً رئاسياً بشأن أعضاء السلطة التنفيذية ينص على أن يقوم الرئيس المنتخب خلال خمسة أسابيع من تاريخ انعقاد الجلسة الأولى للمجلس التشريعي بتقديم أعضاء السلطة التنفيذية للمجلس من أجل المصادقة عليهم، على أن يكون القرار بالأغلبية المطلقة[٨٤].

وبناءً على الاتفاقات عقدت انتخابات رئاسية وتشريعية في عام ١٩٩٦، وأصبحت المؤسسة التشريعية الفلسطينية تعرف بالمجلس التشريعي الفلسطيني، والسلطة التنفيذية تعرف بمجلس الوزراء أو الحكومة[٨٥]. وتشكلت في إثر هذه الانتخابات الحكومة الثانية التي بدأت بممارسة مهماتها من تاريخ ١٦ أيار/مايو عام ١٩٩٦ وحتى ٩ آب/أغسطس عام ١٩٩٨، برئاسة عرفات إلى جانب توليه منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والتربية والتعليم. وضمت الحكومة وزيرين من الإسلاميين المستقلين وهما عماد الفالوجي من القطاع، وطلال سدر من الضفة، ووزير من حزب الشعب مثله الراحل بشير البرغوثي[٨٦].

(٣) الحكومة الثالثة: توالى تشكيل الحكومات، فتشكلت الحكومة الثالثة (١٩٩٨/٨/٩ ـ ٢٠٠٢/٦/١٣) برئاسة عرفات مع احتفاظه بمنصبي رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وتميّز التشكيل الوزاري بوجود ثلاثة وزراء بلا حقائب، مع وجود وزارات بلا وزراء، وبلغ عدد الوزراء في ما عدا وزير الداخلية تسعة وعشرين وزيراً[٨٧]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن القانون الذي أقره المجلس التشريعي، حدد عدد الوزراء كحد أعلى بتسعة عشر وزيراً. ومن الملاحظ في التشكيلة الوزارية الثالثة وجود اثنين وعشرين وزيراً من أعضاء التشريعي[٨٨].

---

(٨٣) مركز القدس للإعلام والاتصال، «الاتفاقية الإسرائيلية ـ الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة،» واشنطن، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، سلسلة الوثائق الفلسطينية الرقم (٤)، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ص ٧ ـ ٨، ١٤، ١٦ و٢٠.

(٨٤) مرسوم رئاسي رقم (١) لسنة ١٩٩٦ بشأن أعضاء السلطة التنفيذية.

(٨٥) محسن صالح، محرر، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٦ ـ ٢٠١٠، تقرير معلومات؛ ١٤ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠)، ص ٦.

(٨٦) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، «الحكومات الفلسطينية».

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي لعام ١٩٩٦، ط ٢ (رام الله: اللجنة، ٢٠٠٢)، ص ٩٥ ـ ١٠٠. انظر أيضاً: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، «الحكومات الفلسطينية».

(٤) الحكومة الرابعة: من ثم تشكلت الحكومة الرابعة (٢٠٠٢/٦/١٣ ـ ٢٠٠٢/١٠/٢٩) التي جمع فيها عرفات بين رئاسة الوزراء ووزارة الأوقاف، وكان عدد الوزراء باستثناء الأوقاف عشرين وزيراً.

(٥) الحكومة الخامسة: أما الحكومة الخامسة (٢٠٠٢/١٠/٢٩ ـ ٢٠٠٣/٤/٣٠)، فكانت أول حكومة لا يجمع فيها عرفات بين رئاسة الوزراء وإحدى الحقائب الوزارية، وكان عدد الوزراء تسعة عشر وزيراً، وعين فيها سلام فياض وزيراً للمالية[٨٩] بضغط من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الرئيس عرفات، وبعد تعيينه وافقت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تقديم المزيد من المعونات والمساعدات للسلطة[٩٠].

من وجهة نظر الباحث، فإن استهداف الرئيس عرفات وتقليص صلاحياته بدأت بتعيين فياض وزيراً للمالية بضغط خارجي بدعوى مكافحة الفساد، والهدف المستتر من وراء ذلك هو مراقبة الرئيس الداعم للجماعات المسلحة ومحاصرة ماليته مادياً، وبخاصة كتائب شهداء الأقصى، إضافة إلى تقديمه المساعدات بسخاء لكل المتضررين من الاحتلال، وهذا بدوره شكل رافعة أساسية لمواصلة الصمود والانتفاضة؛ فتعيين فياض كان يهدف أساساً إلى منع وصول الأموال إلى أيدي المقاومة تحت ذريعة محاربة الفساد.

(٦) الحكومة السادسة: كانت الحكومة السادسة (٢٠٠٣/٤/٣٠ ـ ٢٠٠٣/١٠/٧)، أول حكومة لا يرئسها عرفات، وذلك بناءً على خطة خريطة الطريق التي تقدمت بها الولايات المتحدة في الثلاثين من نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣، واحتوت على ثلاث مراحل تتضمن كل مرحلة مجموعة من الالتزامات للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. من أهم الالتزامات التي طولب بها الطرف الفلسطيني، هي إجراء إصلاحات سياسية من خلال تعيين رئيس حكومة، أو حكومة انتقالية تتمتع بالسلطات، وأن تجري انتخابات حرة ومفتوحة تتوج بتأليف حكومة إصلاح يكون على رأسها رئيس حكومة[٩١].

وبناءً على ضغوط دولية وعربية، دعا الرئيس في العاشر من آذار/مارس عام ٢٠٠٣ في كلمته إلى المجلس التشريعي، إلى استحداث منصب رئيس حكومة، ووافق المجلس، وعليه تم تعديل القانون الأساسي للسلطة في التاسع عشر من الشهر نفسه. وباستحداث المنصب، تم تعيين عباس أول رئيس للحكومة بعد عرفات وسط ترحيب من حركة فتح، وتحفظات من الفصائل[٩٢]. وعباس من الأعضاء المؤسسين لحركة فتح ومن المقربين من الرئيس، ولكنه يُعتبر نقيضاً له في الشخصية والمنطلقات وأسلوب العمل. إلا أن الخلاف بين الرئيس وعباس تفاقم عندما عين بضغط خارجي

---

(٨٩) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، «الحكومات الفلسطينية».

(٩٠) إبراهيم الأيوبي، «فياض راح فياض جاي،» دنيا الوطن، ٢٠١٣/٤/١٧، <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/291409>

(٩١) أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق، ٣ ـ الطريق إلى خريطة الطريق ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١)، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥.

رئيساً للوزراء[٩٣]، إلا أن عباس نفى أن اختياره لرئاسة الحكومة كان بناءً على قرار دولي مبيناً أنه قرار فلسطيني بقوله «أرفض أي موافقة أمريكية أو إسرائيلية على شخصية رئيس الحكومة»، وشجب وصف حماس لرئيس الحكومة بأنه قرضاي فلسطين[٩٤]. بينما وصف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح آنذاك فاروق القدومي، خطوة استحداث منصب رئيس حكومة فلسطينية، بالخطوة الإلهائية رافضاً وصفها بالخطوة الإصلاحية، فحين سئل عن سبب موافقة عرفات على هذا القرار أجاب «مكرهاً أخاك لا بطل، فرجل في السجن مثله ماذا تنتظر منه»[٩٥]. على الرغم من أن عباس بعد تعيينه استمر في التعبير عن تقديره للرئيس إلا أن ذلك لم يخفف من امتعاض الرئيس، أو يقلص اندفاعه للاحتفاظ بالسيطرة، فاستمر في محاولة تقويض مكانة عباس[٩٦]. وقف المجلس التشريعي إلى جانب الرئيس، فعمد إلى تقليص الصلاحيات التي طلبها عباس على حساب صلاحيات الرئيس، فحدثت خلافات بين كل من الرئيس وعباس عند تشكيل الوزارة، تمحورت حول رفض الرئيس تولي محمد دحلان وزارة الداخلية، وساندته في ذلك مركزية فتح مصرة على أن يكون هذا المنصب من نصيب عضو في المركزية، فقام عباس بتسميتها لنفسه، مسمياً دحلان وزير دولة للشؤون الداخلية، وتدخل في إثر هذه المنازعات مدير الاستخبارات العامة المصري الراحل عمر سليمان، وأقنع الرئيس بتسليم دحلان وزارة الدولة للشؤون الداخلية مقابل ترك الشأن الأمني بيد الرئيس، وتسمية ماهر المصري ـ المحسوب على الرئيس ـ لوزارة التجارة والاقتصاد، فلم ينل أنصار عباس في هذه التشكيلة الوزارية سوى أقل من ربع المقاعد[٩٧].

يرى الباحث أن استحداث منصب رئيس حكومة بناءً على ضغط خارجي من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل وإصرار الأطراف سابقة الذكر على شخص عباس ولّد شكوكاً لدى حركة فتح حول صاحب المنصب الذي فُرض بضغط خارجي ليقلص ويحد من صلاحيات الرئيس عرفات، ما دفع حركة فتح والشعب إلى الاصطفاف وراء الرئيس.

عملت الضغوط الخارجية على قرارات التعيين واستحداث المناصب، برأي الباحث، على تواصل سحب البساط من تحت أقدام الرئيس، فعلى الرغم من أن مطلب استحداث منصب رئيس للحكومة، هو مطلب فلسطيني قديم، فالهدف الأمريكي والإسرائيلي وبعض العربي كان واضحاً، فهم يريدون التخلص من الرئيس تدريجياً بعدما توصلوا إلى قناعة مفادها أنه لن يحمل القلم

(٩٣) علي الجرباوي، «فلسطين والمرحلة الجديدة،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٧، العدد ٦٦ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ٧.

(٩٤) وهناك رواية أخرى مفادها أن أبو عمار هو من وصف عباس بكرزاي فلسطين كونه عين بضغط أمريكي. انظر: علي الجرباوي ووندي بيرلمان، «مأزق «فتح» بعد غياب القيادة الكاريزمية والشرعية الثورية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٨، العدد ٧١ (صيف ٢٠٠٧)، ص ٤٠.

(٩٥) قريع، المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

(٩٦) الجرباوي وبيرلمان، المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٩٧) عبد القادر ياسين، «معضلة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني،» مجلة الديمقراطية، العدد ١٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٢٠٢.

ويوقع على ما طلب منه، وعلى هذا الأساس بدأ ترتيب البيت الفلسطيني برؤية أمريكية ـ إسرائيلية، وللأسف الشديد تكللت بالنجاح.

(٧) الحكومات السابعة والثامنة والتاسعة: لم تعمر حكومة عباس إلا أربعة أشهر بعدها اضطر إلى تقديم استقالته[٩٨]. قبل الرئيس استقالة حكومته فوراً وبلا مناقشة، ومن ثم اجتمعت اللجنة المركزية لفتح واللجنة التنفيذية، كلاً على حدة، ووافقتا بالإجماع على ترشيح الرئيس لأحمد قريع لرئاسة الحكومة وتشكيل الحكومة السابعة أو حكومة الطوارئ (٢٠٠٣/١٠/٧ ـ ٢٠٠٣/١١/١٢) التي ضمت في تشكيلتها ثمانية وزراء[٩٩]، وتم تشكيلها بناءً على مرسوم رئاسي رقم ٢١ والذي أعلن حال الطوارئ بسبب الظروف التي كان يمر بها الوطن آنذاك[١٠٠]. لاقت حكومة الطوارئ معارضة من داخل المجلس التشريعي وخارجه، فأصدرت القوى الوطنية والإسلامية بيانات تهاجمها وحتى فتح وصفتها بحكومة التقاسم الوظيفي مع الاحتلال على الرغم من أن الحكومة كانت فتحاوية ولا تضم ممثلين عن القوى السياسية الأخرى[١٠١]. ومن ثم تشكلت الحكومة الثامنة (٢٠٠٣/١١/١٢ ـ ٢٠٠٥/٢/٢٤)، والتاسعة (٢٠٠٥/٢/٢٤ ـ ٢٠٠٦/٣/٢٧) برئاسة قريع[١٠٢].

إن المتتبع التشكيلات الوزارية من الحكومة الأولى وحتى التاسعة، يلاحظ أن بعض الوزراء احتفظوا بمناصبهم مع استمرار تغيير الحكومات؛ فنبيل شعث عين وزيراً من الحكومة الأولى وحتى التاسعة، بينما صائب عريقات بقي وزيراً حتى الحكومة الثامنة. أما انتصار الوزير، فبقيت حتى الحكومة الثامنة لكنها لم تشارك في حكومة الطوارئ، وياسر عبد ربه عين من الحكومة الأولى وحتى الحكومة السادسة، وغيرهم من استمر في منصبه لأكثر من تشكيلة وزارية.

٢ ـ رفض حماس المشاركة بالسلطة الوطنية الفلسطينية

على الرغم من رفض حماس أوسلو وإفرازاته التي من أبرزها قيام سلطة الحكم الذاتي، إلا أنها لم تكن معنية بحدوث صدام مع السلطة الناشئة ينتج منه اقتتال فلسطيني ـ فلسطيني، مشددة في الوقت نفسه على استمرار المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

فحماس تؤمن بأن إسرائيل وافقت على إقامة سلطة فلسطينية لتحقيق أهدافها، وترى في السلطة الناشئة ستاراً يضفي نوعاً من الشرعية على الاحتلال وممارساته؛ فالصهاينة تجنبوا مواجهة الحركة وبرنامجها المقاوم عبر الاختباء وراء السلطة، فالحركة ترى في أوسلو صيغة مضللة لتصفية القضية

---

(٩٨) الجرباوي، «فلسطين والمرحلة الجديدة،» ص ٨.

(٩٩) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، «الحكومات الفلسطينية.

(١٠٠) قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق، ٣ ـ الطريق إلى خريطة الطريق ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦، ص ٢٦١.

(١٠١) ممدوح نوفل، «إفشال مهمة قريع عبث بالمصير الفلسطيني،» الموقع الإلكتروني الشخصي للكاتب، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، <http://mnofal.ps/articles/?nb=36&lg=ar>.

(١٠٢) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، «الحكومات الفلسطينية.

الفلسطينية، وتوفير الأمن للصهاينة، وستعمل على إسقاطها بالوسائل الشعبية والجماهيرية من دون التعرض للسلطة ورموزها بالعنف[١٠٣].

مع ذلك، استقبلت حماس الشرطة الفلسطينية التي دخلت قطاع غزة استقبالاً دافئاً، ففتحت لهم أبواب الجمعيات الخيرية والمدارس التابعة لها، لتوفير أماكن للنوم لهم في غياب الاستعدادات الإدارية لاستقبالهم، وتأمين الحاجات الأساسية لهم. يفسر الحروب ذلك بأن طبيعة الاستقبال والتصريحات من قبل الحركة، كانت محاولة للالتفاف على الجسم الرئيس للأمن الذي كان يتوقع منه أن تكون مهمته الأولى التصادم مع سياسة الحركة العسكرية[١٠٤].

تمثل موقف حماس النظري في العام الأول بالتصعيد اللفظي ضد السلطة، بينما اتسم موقفها العملي باللين، على الرغم من وجود تواصل رسمي بين الحركة والسلطة لحل الإشكالات الميدانية. كانت البيانات والتصريحات الصادرة عن الحركة تتسم بالعنف، ولكن ترجمة هذا الموقف على الأرض كانت لا تتناسب مع شدة التصريحات[١٠٥]. لعل موقف الحركة النظري من السلطة الناشئة يتضح في البيان الذي أصدرته في أيار/مايو عام ١٩٩٤ والذي جاء فيه «أن سلطة الإدارة الذاتية هي إدارة معينة من قبل الاحتلال وتابعة له ولا يمكن اعتبارها سلطة وطنية مستقلة»[١٠٦].

فضلاً عن ذلك، فإن الحركة أوضحت أنها لن تمارس العنف ضد السلطة، بل ستعارض بالوسائل السلمية، وإنها ستوجه جهدها العسكري ضد إسرائيل[١٠٧]. في حوار للشيخ ياسين مع مجلة المنطلق، أوضح العلاقة بين الحركة والسلطة بأن «حماس أسست علاقتها بالسلطة على أننا أبناء شعب واحد يتطلع الجميع إلى تحرير الوطن... ووضعت حماس استراتيجيتها عدم توجيه السلاح إلى صدور الشعب الفلسطيني وتحريم الاقتتال الداخلي مما يؤثر إيجاباً في العلاقة بين حماس والسلطة، وقررت توجيه السلاح إلى صدور العدو المحتل فقط وهذا يؤثر سلباً في العلاقة بين حماس والسلطة، لأنها التزمت بالدفاع عن أمن العدو المحتل...»[١٠٨].

في الإطار نفسه، حدث لقاء في عام ١٩٩٥ بين السلطة وحماس، طلبت خلاله السلطة من الحركة وقف عملياتها حتى لا تؤثر في عملية المفاوضات واستعادة الأراضي، وردت حماس بأنها لن تتصادم مع مسار أوسلو، وإنما ستركز عملها ضد الاحتلال[١٠٩]. كما أوضحت الحركة

(١٠٣) «نبذة عن حركة حماس،» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic>..
(١٠٤) الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ص ١١٩.
(١٠٥) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١١٩.
(١٠٦) رولا سرحان، «قراءة في خطاب حماس السياسي،» الأيام، ٢٠٠٥/٢/٦.
(١٠٧) الحروب، المصدر نفسه، ص ١١٨.
(١٠٨) «الشيخ أحمد ياسين: حماس تصر على حقها في المقاومة،» ص ٧.
(١٠٩) «مقابلة مع إبراهيم غوشة،» المكتب الاعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١، <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.

بأن علاقتها بالسلطة لا تحددها حماس وإنما تحددها السلطة؛ لأن الحركة مع خيار المقاومة وضد اتفاق أوسلو الذي مزق الشعب الفلسطيني[١١٠].

من هنا، يصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن علاقة حماس بالسلطة الناشئة تقوم على رفضها الأساس الذي جاءت السلطة بناءً عليه، إلا أنها في الوقت نفسه معنية بالحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني، وستستمر الحركة في مقاومتها الاحتلال؛ فممارسات الحركة هي نتيجة وليست سبباً في ملاحقة المناضلين واعتقالهم، لأن السلطة هي من قيدت نفسها بسلاسل أوسلو.

إلا أن السلطة الناشئة بموجب الاتفاقيات، التزمت بمنع العمليات العسكرية ضد الكيان الصهيوني؛ فتنفيذ اتفاق أوسلو كان مرتبطاً إلى حد كبير بمدى نجاح السلطة في وقف الكفاح المسلح لحركة حماس الذي هدد مسيرة الانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع، وأثر فيها[١١١].

نص اتفاق القاهرة في مادته السادسة عشرة على منع الأعمال الإرهابية، وجاء فيها «أن يتخذ كلا الجانبين الإجراءات الضرورية لمنع أعمال الإرهاب والجريمة، والأعمال العدائية الموجهة ضد بعضهما وضد الأفراد الذين هم تحت سلطة الطرف الآخر وضد ممتلكاتهم... بالإضافة سيتخذ الجانب الفلسطيني كل الإجراءات الضرورية لمنع تلك الأعمال العدائية الموجهة ضد المستوطنات والبنية التحتية التي تخدمها ومنطقة المنشآت العسكرية ...»[١١٢].

حرصت السلطة على إظهار عدم التهاون مع معارضيها، وأنها ستضرب بيد من حديد لوقف الأعمال التخريبية، وفقاً لتصريح عباس الذي جاء فيه «سوف نفرض النظام ليس فقط على حماس بل على الجميع». في السياق نفسه، أكد شعث لبيريس أن «السلطة الفلسطينية عاقدة العزم على وضع حد لنشاطات العنف التي يقوم بها متطرفون في حركتي حماس والجهاد الإسلامي». كذلك، صرح الطيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة بأن «السلطة ستنزل العقاب بكل من يحاول انتهاك القانون وخرق التزامات السلطة عن طريق القيام بأنشطة وممارسات غير مشروعة». لخص الرئيس عرفات موقف السلطة من أعمال المقاومة بقوله «نحن مصرون على مكافحة الإرهاب، إنهم أعداء السلام، وهم يحاولون مع نظرائهم الإسرائيليين وضع عراقيل أمام عملية السلام»[١١٣].

يلاحظ أن القيادة الفلسطينية التي وقعت الاتفاق كانت حريصة على تنفيذه حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة واعتقال المعارضين وقمع الحريات، حتى لا تعطى الذرائع لإسرائيل للتنصل من الاتفاقات التي وقعت بين الطرفين لدرجة وصفها العمل المقاوم بالعمل التخريبي والمتطرف والعنيف وغير المشروع. إلا أنه على الرغم من كل الجهد الذي بذلته القيادة الفلسطينية في قمع

---

(١١٠) أحمد منصور، «برنامج بلا حدود مع د. عبد العزيز الرنتيسي، حلقة بعنوان: حماس والسلطة الفلسطينية وحكومة شارون،» الجزيرة نت، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، <http://www.aljazeera.net/programs/pages>.

(١١١) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيف، ص ٩٥.

(١١٢) نص اتفاقية أوسلو (٢) القاهرة ـ ١٩٩٤/٥/٤.

(١١٣) سليمان، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

المعارضة، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بالمطلوب منها في الاتفاقيات التي وقعت، ووصل بها الأمر إلى التنصل من تطبيق التزاماتها، وواصلت الاستيطان، واستهداف الشعب الفلسطيني، واجتياح المدن، واغتيال القادة السياسيين والمقاومين.

لذلك، هدفت حماس إلى إظهار عجز السلطة وعدم قدرتها على السيطرة على الأحداث في الساحة الفلسطينية، وذلك من خلال عمليات الاحتجاج الجماعية والعمليات العسكرية النوعية التي نفذتها ضد إسرائيل، في محاولة منها لتعميق الفجوة في اتفاق غزة ـ أريحا؛ فخلال الشهرين الأولين للسلطة سرّعت حماس من وتيرة عملياتها ضد القوات الإسرائيلية المنسحبة من القطاع مستخدمة سياسة ننتظر ونرى، من أجل تحديد مدى حرية عمل الحركة في ظل السلطة الناشئة[١١٤]. من أبرز العمليات التي نفذتها الحركة، خطف جندي إسرائيلي؛ حيث أصرت حماس على أن تتولى عملية المفاوضات، رافضة أن تؤدّي السلطة أي دور حتى ولو كان شكلياً بهدف إظهار عجز السلطة، بينما سمحت للحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر بتأدية دور الوساطة[١١٥].

مع دخول السلطة إلى القطاع، جرى عقد عدد من الحوارات بين السلطة وحماس التي اتخذت طابعاً رسمياً أحياناً، وغير رسمي أحياناً أخرى، ولكن أول حوار فعلي بين الطرفين جرى عقب حادثة مسجد فلسطين الدموية، إلا أن هذا الحوار لم يفضِ إلى أي نتيجة، وظل فشل الحوار موضع اتهامات متبادلة من الطرفين؛ فالسلطة تتهم حماس بالتراجع عما تم الاتفاق عليه وتلقي بالمسؤولية على قيادات الخارج، بينما الحركة تتهم السلطة بعدم الرغبة في التوصل إلى اتفاق[١١٦]. وفقاً لمشعل «السلطة كانت تقول في خطاباتها إن حماس وغيرها من الفصائل يشكلون عقبة في طريق سعيها إلى إقامة دولة موعودة، وفي تشكيل وطن للفلسطينيين، ومنعت السلطة الفصائل من المقاومة زاعمة أنها ستوفر ذرائع تتخذها إسرائيل للتنصل من تعهداتها»[١١٧].

في عام ١٩٩٥، حدث لقاءان بين السلطة وحماس: **الأول**، في تشرين الأول/أكتوبر في الخرطوم، والثاني في كانون الأول/ديسمبر في القاهرة، بحضور الرئيس ووفد من حماس يمثل الضفة والقطاع والخارج، كان هدفه وقف العمليات العسكرية لحماس، أو تجميدها على الأقل، وإقناعها بالمشاركة في الانتخابات المقررة، حيث تزامن هذا اللقاء مع إعادة انتشار القوات

(١١٤) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيّف، ص ٩٩.

(١١٥) وائل عبد الحميد المبحوح، «المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦م: دراسة تحليلية،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠)، ص ١٥٢.

(١١٦) «اختراقات وانقسامات وانتصار تيار الداخل: السلطة الفلسطينية ترغم حماس على الحوار،» مجلة الوسط، العدد ٢٠٤ (٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

(١١٧) خالد مشعل يتذكر: حركة حماس وتحرير فلسطين، حاوره غسان شربل (بيروت: دار النهضة للنشر، ٢٠٠٦)، ص ٥٣.

الإسرائيلية في الضفة الغربية وتسلمها للمدن والقرى والمخيمات، وتمثل المطلب الأساسي لحماس بالافراج عن المعتقلين، ونبذ الأساليب القمعية لأجهزة الأمن الفلسطينية(١١٨).

بناءً على الاتفاق، لم تقم حماس بأي عمل عسكري قبيل الانتخابات وخلالها، على الرغم من اغتيال إسرائيل قائدها العسكري يحيى عياش قبل الانتخابات بأسبوعين. بعد انتهاء العملية الانتخابية، قامت حماس بالثأر لقائدها من خلال تنفيذها الكثير من العمليات العسكرية، ما أدى بدوره إلى عودة العلاقة ما بين السلطة والحركة إلى نقطة الصفر(١١٩).

توصف العلاقة بين السلطة وحماس بالمتأرجحة بين مدّ وجزر؛ فالسلطة زاوجت بين أسلوبين في تعاملها مع الحركة، هما: أسلوب القمع والملاحقة والاعتقال، وأسلوب دعوة الحركة إلى المشاركة في السلطة والانخراط فيها من أجل تدجينها، بينما عارضت حماس وقاومت السلطة كونها غير شرعية إلا أنها في الوقت نفسه، تهادنت معها لتلافي بطشها(١٢٠).

في الإطار نفسه، أوضح بعض قادة حماس أن السلطة بتوقيعها الاتفاق، قد سارت في طريق التفريط والتنازل(١٢١)؛ إذ لا يمكن الجمع بين المقاومة والتعايش في ظل الأسلوب الذي تنتهجه السلطة، وما كان ذلك ليحدث، لو أن السلطة استغلت المقاومة لتحقيق إنجازات جديدة(١٢٢).

أعفت حماس نفسها من خلال رفضها أوسلو، من تطوير آليات لإصلاح الخلل الناتج من هذه الاتفاقيات، ما أفقدها إمكانية التأثير المباشر في ما كان ينشأ من حقائق على الأرض، ومنعها من التكيف مع الواقع، وجعلها الطرف الأضعف في المعادلة(١٢٣). يعترف أبو مرزوق بتقصير الحركة في تقويم دور السلطة، حيث يبين «إننا في الحركة لم نمارس فعلاً مؤثراً، ولعل ذلك من الأمور التي يجب استدراكها»(١٢٤).

في نيسان/أبريل من عام ١٩٩٥، اتخذت السلطة قراراً بنزع الأسلحة من المواطنين، فاعتبرت كل من الجهاد وحماس، أن القرار موجه لهما. لذلك، انتقدت حماس القرار في بيان لها، حيث حذرت فيه السلطة من مغبة المساس بمقاتليها وأسلحتهم الموجهة إلى الاحتلال الإسرائيلي، واعتبرت هذا القرار خطوة متهورة يترتب عليها الدخول في مرحلة جديدة لا يعلم مداها ونتائجها إلا الله. في هذا الصدد، صرح الزهار، خلال اعتصام لأنصار الحركة أمام مسجد فلسطين في أيار/مايو

---

(١١٨) الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ص ١٢١.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(١٢٠) باسم الزبيدي، حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه؟ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠١٠)، ص ٣١.

(١٢١) نور الدين العويديدي، «إبراهيم غوشة: اختيار كامب ديفيد الثانية جاء لترسيخ معاني كامب ديفيد الأولى»، أون إسلام، ١ تموز/يوليو ٢٠٠٠، <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine>.

(١٢٢) صالح عبد الجواد [وآخرون]، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤)، ص ١٦٩.

(١٢٣) الزبيدي، حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه؟، ص ٣٤.

(١٢٤) «مقابلة مع موسى أبو مرزوق،» مجلة فلسطين المسلمة، العدد ١٨ (١٩٩٨)، ص ١٠٢.

عام ١٩٩٥ بأنه «هل يعقل أن ينزع سلاح حماس وسلاح الشعب الفلسطيني والمستوطنات تنهش كل الأرض الفلسطينية؟»[١٢٥].

في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٥، كشفت السلطة الوطنية عن وثيقة ادعت أنها من وثائق الحركة، ويتمحور فحواها حول إفشال اتفاق غزة ـ أريحا وعزل سلطة الحكم الذاتي شعبياً، وإبراز عيوب الاتفاق وخطورته على الشعب الفلسطيني، وتعزيز موقف الحركة سياسياً وجماهيرياً تمهيداً لقيادة الشعب الفلسطيني بعد فشل الاتفاق، مستغلة إيجابياته لتعزيز وجودها، والتعامل مع السلطة على أنها فئة متسلطة، وليست لخدمة الشعب والقضية، كما حثت على عدم الاقتتال الداخلي. في المقابل، تم تسريب خطة للسلطة تهدف إلى مواجهة حماس، حيث جاء فيها أن السلطة ستواجه الحركة من خلال إشراكها في العمل السياسي وتوسيع مشاركتها فيه على حساب نشاطها العسكري، إضافة إلى محاصرتها اقتصادياً، وبخاصة لجان الزكاة[١٢٦].

أما إسرائيل، فقد استغلت العمليات العسكرية التي تنفذها المعارضة وجعلتها عقبة في طريق التسوية من أجل ابتزاز السلطة الفلسطينية، وتحفيزها لتقوم بالذي لم تستطع إسرائيل القيام به وهو تحجيم المعارضة وتهميشها واجتثاثها. قامت السلطة خلال المدّة، من عام ١٩٩٦ وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى، بمحاولة اجتثاث حركتي حماس والجهاد، وضرب بنيتهما التحتية الجهادية والسياسية والتعليمية والخيرية واعتقال الكثير من قادتهما وكوادرهما، إلى أن اندلعت انتفاضة الأقصى التي أضعفت دور السلطة، وأتاحت لحماس وسائر الفصائل ممارسة العمل العسكري بحرية من جديد[١٢٧].

٣ ـ الانتخابات التشريعية الأولى، وموقف حماس منها

جاءت الانتخابات التشريعية والرئاسية عام ١٩٩٦ كنتاج لاتفاقي أوسلو، والاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني المرحلي عام ١٩٩٥؛ فقد نص البند الثالث من اتفاق إعلان المبادئ على أنه كي يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف ومراقبة دوليين متفق عليهما، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام[١٢٨].

تناول الاتفاق المرحلي في مادته الثالثة بنية المجلس المنتخب، فنصت المادة على أن المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس، سيشكلان سلطة الحكومة الذاتية، التي سيتم انتخابها من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة، والقدس، والقطاع لمدة لا تتجاوز السنوات الخمس.

---

(١٢٥) سليمان، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، ص ١٣٨ ـ ١٣٩ و١٤٢.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(١٢٧) محسن صالح، «إشكالية الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة،» الجزيرة نت، ٥ آب/اغسطس ٢٠٠٩، <http://aljazeera.net/home/print>.

(١٢٨) اتفاقية أوسلو: إعلان المبادىء ـ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية، البند الثالث.

وتناولت المادة الرابعة من الاتفاق نفسه حجم المجلس، فبينت المادة أن المجلس سيؤلَّف من ٨٢ ممثلاً، ورئيس السلطة التنفيذية يتم انتخابهم مباشرة وفي وقت واحد[١٢٩].

أ ـ انعقاد الانتخابات التشريعية الأولى

في كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٥، تم إصدار قانون رقم ١٣ بشأن الانتخابات بموجب مرسوم رئاسي من قِبل عرفات، واستند القانون في مرجعيته إلى الاتفاقية المرحلية ـ الملحق الثاني للبروتوكول الخاص بالانتخابات ـ التي تضمنت أسس الانتخابات، وحق الانتخاب، والتسجيل الانتخابي، ومؤهلات المرشحين وتنسيبهم، وشروط الحملة الانتخابية والمراقبة الدولية للانتخابات والترتيبات الخاصة بالانتخابات في مدينة القدس[١٣٠].

حدد القانون عدد أعضاء المجلس التشريعي بثلاثة وثمانين عضواً، كما أكد القانون إصدار مرسوم رئاسي حول تشكيل لجنة انتخابات مركزية، ومحكمة استئناف خاصة بالانتخابات. وجاء القانون ليؤسس نظاماً انتخابياً يستند إلى مبدأ الأغلبية النسبية؛ فقسمت الضفة إلى ١١ دائرة انتخابية والقطاع إلى ٥ دوائر، وحدد عدد المقاعد البرلمانية لكل دائرة بما يتناسب مع عدد سكان تلك الدائرة. وتم تخصيص عدد من المقاعد للمسيحيين، ومقعداً واحداً للطائفة السامرية في محافظة نابلس وفقاً لنظام الكوتة. لكن قبل إجراء الانتخابات أصدر الرئيس عرفات القانون الرقم ١٦ لعام ١٩٩٥ لإجراء بعض التعديلات على قانون الانتخابات من ضمنها زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى ٨٨ عضواً بدلاً من ٨٣[١٣١].

جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى في العشرين من كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٦، تحت إشراف مراقبين دوليين، وبتغطية مالية معظمها من السوق الأوروبية، وجزء من اليابان وألمانيا كمساعدة للسلطة لإجراء الانتخابات[١٣٢]. وشاركت فيها كل من حركة فتح والفصائل المؤيدة لها وهي حزب فدا، وحزب الشعب الفلسطيني[١٣٣]، وعارضتها الفصائل العشرة التي رفضت اتفاق أوسلو[١٣٤].

---

(١٢٩) مركز القدس للإعلام والاتصال، «الاتفاقية الإسرائيلية ـ الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة»، واشنطن، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ص ٩ ـ ١٠.

(١٣٠) جميل هلال [وآخرون]، نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠١)، ص ٣١ ـ ٣٢.

(١٣١) يوسف صافي، تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني، ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨ (غزة: مركز الهدف لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨)، ص ١٣ ـ ١٤.

(١٣٢) لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي لعام ١٩٩٦، ص ٢٨.

(١٣٣) أحمد مصطفى زيد، «حماس والانتخابات التشريعية الثانية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م،» (رسالة ماجستير، جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية، ٢٠١١)، ص ٥٧.

(١٣٤) عيسى، «المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» ص ١٢٦.

بلغ عدد المرشحين لمقاعد المجلس التشريعي ٦٧٢ مرشحاً (٣٧٠ في الضفة، و٣٠٢ في القطاع)، منهم ٢٥ امرأة (١١ في الضفة، و١٤ في القطاع). وكان عدد المسجلين للانتخابات ١٠٢٨٢٨٠، بينما كان عدد المقترعين ٧٨٠٠٧٩. حصلت الضفة على ٥١ مقعداً والقطاع على ٣٧ مقعداً، وحصلت المرأة على ما نسبته ٥,٧ بالمئة في تمثيل المجلس التشريعي (خمسة مقاعد، مقعدان للضفة وثلاثة للقطاع)[١٣٥]. وفاز إسلاميون مستقلون بثمانية مقاعد في المجلس التشريعي، منهم عماد الفالوجي الذي فصلته حماس في ما بعد[١٣٦].

وكان ارتفاع نسبة المشاركة الشعبية من أبرز مظاهر العملية الانتخابية، إذ على الرغم من مقاطعة الفصائل العشرة؛ فبلغت في الانتخابات الرئاسية ٧١,٧ بالمئة، وبلغت في الانتخابات التشريعية ٧٥,٩ بالمئة[١٣٧].

بينت استطلاعات الرأي أن من أبرز أسباب المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات، هو الشعور الفلسطيني بأنها تشكل واجباً وطنياً، وستؤدي إلى تعزيز الأمن وتحسين الوضع الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية وأن فيها تطبيقاً لحق تقرير المصير[١٣٨].

من أبرز نتائج الانتخابات، هيمنة حركة فتح على معظم مقاعد المجلس التشريعي؛ فقد حصلت على ٥٠ مقعداً، وحصل المقربون من الحركة على ٢١ مقعداً، بحيث وصل عدد المقاعد التي حصلت عليها فتح إلى ٧١ مقعداً، وكل من حزب فدا والتحالف الوطني الديمقراطي[١٣٩] على مقعد واحد لكل منهما. يعود هذا بخاصة، إلى مقاطعة الفصائل والحركات الانتخابات، وبعامة، إلى قانون الانتخابات الذي اعتمد نظام الأغلبية النسبية والذي يصلح عادة لمجتمع يعيش حالاً من الانسجام والتجانس السياسي، بينما لا يصلح لمجتمعنا الفلسطيني الذي تسوده التعددية السياسية والاستقطاب السياسي[١٤٠]؛ فلولا مشاركة الحزبيين المقربين من فتح، لبدت الانتخابات كأنها انتخابات داخلية في حركة فتح، وليست انتخابات عامة[١٤١].

---

(١٣٥) لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي لعام ١٩٩٦، ص ٤١ ـ ٤٢، ٧٨ و٨١.

(١٣٦) الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ص ٢٤٩ ـ ٢٥١.

(١٣٧) لجنة الانتخابات المركزية، المصدر نفسه، ص ٣٧ و٤٢.

(١٣٨) خليل الشقاقي ومضر قسيس، «البنية السياسية للانتخابات السياسية الفلسطينية الأولى،» في: خليل الشقاقي، محرر، الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية، السلوك الانتخابي، والنتائج (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ١٩.

(١٣٩) التحالف الوطني الديمقراطي هو تحالف من شخصيات وطنية فلسطينية مستقلة تشكل قبيل الانتخابات التشريعية الأولى من أجل خوض الانتخابات وحصل على مقعد واحد كان من نصيب حيدر عبد الشافي. ولمزيد من المعلومات انظر: لجنة الانتخابات المركزية، المصدر نفسه، ص ٩٩.

(١٤٠) صافي، تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني، ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨، ص ١٥.

(١٤١) إياد البرغوثي، «النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ شباط/فبراير ـ ٣ آذار/مارس ١٩٩٦، ص ٢٠.

إن مقاطعة الفصائل العشرة لم تؤثر في نتائج الانتخابات التشريعية فقط، وإنما في مسار القضية الفلسطينية، وأدت إلى تفرد حزب واحد في القرارت السياسية المصيرية. على الرغم من أن الانتخابات كانت نتيجة اتفاق أوسلو، إلا أنها أوجدت كياناً سياسياً فلسطينياً، سمي السلطة الوطنية على جزء صغير من فلسطين، وكان باستطاعة المعارضة المشاركة في الانتخابات ـ على الرغم من معارضتها الاتفاق ـ من أجل وقف التفرد بالقرارات السياسية، وتغيير مسار التنازلات من أجل الشعب والوطن، وذلك من داخل المؤسسة الرسمية .

في السياق ذاته، أكد علي الجرباوي أهمية هذه الانتخابات وإمكانية تأثيرها في اتفاق أوسلو بقوله «إن موضوع الانتخابات الفلسطينية العامة يشكل المنفذ الرئيسي، وربما الوحيد لإمكانية اختراق سقف إعلان المبادئ من داخله، أي عن طريق الإصرار الفلسطيني على استكمال تطبيقه وفقاً لتفسير ليبرالي للنصوص الفضفاضة المتضمنة به والمتعلقة بالانتخابات»[١٤٢]. ويرى عزمي بشارة في هذا الصدد، أن الانتخابات والإرادة الشعبية بحد ذاتها، يمكن أن تساهما في توسيع سلطة الحكم الذاتي المختزلة حالياً إلى محمية إسرائيلية[١٤٣].

اختلفت دوافع الأطراف الموقعة للاتفاق والداعمة له من إجراء الانتخابات؛ فالولايات المتحدة اقترحت إجراء الانتخابات من أجل دعم الاتفاق بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. أما الطرف الإسرائيلي فاعتبر الانتخابات بمثابة استفتاء على السلام، حيث عقّب مسؤول في الخارجية الإسرائيلية في التلفزيون الإسرائيلي على نتائج الانتخابات قائلاً «إن تلك الانتخابات أثبتت أن ما نريده نحن هو ما يريده الفلسطينيون أيضاً»[١٤٤]. إضافة إلى ذلك، رغبة إسرائيل في إعطاء شرعية للعملية السلمية، وتقوية معسكر السلام في الشارع الفلسطيني، واحتواء المعارضة، ويبدو ذلك من خلال سماح إسرائيل لوفد من حماس في غزة والضفة، بالخروج إلى القاهرة للمشاركة في الحوار حول انتخابات المجلس التشريعي بين ١٨ و٢١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٥[١٤٥].

هدفت السلطة من خلال إجراء الانتخابات إلى تحقيق الشرعية الدستورية التي افتقدتها، والتخفيف من مقولة إن السلطة تستمد شرعيتها من الاحتلال الإسرائيلي[١٤٦]. وهذا ما أكده رئيس دائرة المفاوضات في المنظمة صائب عريقات، حيث بين أن أهمية الانتخابات تكمن في ثلاث نقاط رئيسة، وهي «أن إعادة الانتشار يتمثل بشقيه الآني واللاحق وهذا يخلق ظروفاً جديدة على

(١٤٢) علي الجرباوي، الانتخابات ونظام الحكم الفلسطيني (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٤)، ص ٤ ـ ١٢.

(١٤٣) عبد الجواد [وآخرون]، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، ص ٨٠.

(١٤٤) البرغوثي، «النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية»، ص ١٩ ـ ٢٠.

(١٤٥) زيد، «حماس والانتخابات التشريعية الثانية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م،» ص ٥٧.

(١٤٦) البرغوثي، المصدر نفسه، ص ٢٠.

الأرض... وأن الانتخابات تعني الشرعية المحلية والدولية للسلطة الفلسطينية... وأن الانتخابات بحد ذاتها تعني نقل عملية السلام من أيدي القادة إلى الشعب ...»[١٤٧].

أما المعارضة، المتمثلة بالفصائل العشرة، فقد كانت دوافعها متباينة لدرجة أنها لم تستطع تبني برنامج سياسي واضح، إلا أن رفضها عملية مدريد كان العامل المشترك بينها؛ فقد رفضت الفصائل المعارضة المشاركة في انتخابات مشروطة بسقف أوسلو، ولكنها أعلنت استعدادها للمشاركة في انتخابات تشريعية يشارك فيها الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج[١٤٨]. يهمنا في هذا الصدد موقف حماس من الانتخابات التشريعية؛ فقبل بدء العملية الانتخابية وضعت حماس عدداً من الشروط من أجل إجراء انتخابات نزيهة ومعبرة عن إرادة الشعب الواحد وخياره السياسي، أبرزها[١٤٩]:

- مشاركة الشعب الفلسطيني في الداخل ـ الضفة والقطاع وعرب الـ ٤٨ والقدس ـ والخارج.
- مشاركة مختلف القوى الفلسطينية، ولا يجوز وضع فيتو على مشاركة أي فصيل.
- عدم ربط الانتخابات بقبول اتفاق أوسلو والقاهرة.
- وجود إشراف دولي محايد مع ضمان عدم التدخل الإسرائيلي في توجيه مسار الانتخابات.
- موافقة القوى الفلسطينية على النظام الانتخابي فلا يحق للسلطة أن تنفرد في وضعه وقراره.

ب ـ موقف حماس من المشاركة في الانتخابات

برز داخل حركة حماس اتجاهان: اتجاه مؤيد خوض الانتخابات، واتجاه آخر يعارضها، وهو الذي انتصر في النهاية[١٥٠]. كان الشيخ ياسين من مؤيدي المشاركة في الانتخابات، وأحدثت تصريحاته من داخل المعتقل بلبلة في صفوف الحركة، التي تضمنت تأييد مشاركة حماس في الانتخابات إذا كان المجلس يملك صلاحية التشريع، في الوقت الذي كانت الحركة تشن فيه حملة عنيفة ضد الاتفاق، داعية إلى إسقاطه[١٥١]. إضافة إلى أن الزهار، كان أيضاً من مؤيدي المشاركة في الانتخابات[١٥٢]. وقام بعض من قيادات حماس بترشيح أنفسهم وهم: إسماعيل هنية، وسعيد النمروطي، وخالد الهندي، لكنهم اضطروا إلى سحب ترشحهم في ما بعد حفاظاً على وحدة الحركة[١٥٣]. يصف الحروب قرار حماس بالمشاركة في الانتخابات، أو عدمه، بأنه أصعب قرار سياسي منذ انطلاقتها[١٥٤].

(١٤٧) صائب عريقات، السلطة الفلسطينية والانتخابات، سلسلة المحاضرات العامة (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥)، ص ٨.

(١٤٨) الشقاقي وقسيس، «البنية السياسية للانتخابات السياسية الفلسطينية الأولى،» ص ١٧ ـ ١٨.

(١٤٩) عبد الجواد [وآخرون]، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(١٥٠) الشقاقي وقسيس، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٥١) خاشقجي، «الشيخ أحمد ياسين زعيم «حماس» لأتباعه: توقيع هدنة مع إسرائيل ممكن».

(١٥٢) الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ص ٢٤٩.

(١٥٣) زيد، «حماس والانتخابات التشريعية الثانية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م،» ص ٦٠.

(١٥٤) الحروب، المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

بينت الحركة حينذاك، أن مجالسها الشورية قررت عدم المشاركة في الانتخابات؛ فهي ترى فيها آلية لتنفيذ اتفاق أوسلو الذي ترفضه[١٥٥]. وأصدرت الحركة مذكرة حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني في السادس عشر من كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٦، بينت فيها الأسس والثوابت التي قاطعت العملية الانتخابية بناءً عليها، ودعت من خلالها أبناء الشعب الفلسطيني إلى مساندتها في موقفها.

رأت حماس في الانتخابات تكريساً لواقع الاحتلال، ولإعطائه الشرعية لأنها تتم في مرحلة لا يزال فيها الاحتلال يحتفظ بالسيادة على الأرض والمقدسات، وأن هذه الانتخابات تهدف إلى وضع اتفاقيات أوسلو موضع التطبيق عبر انتخاب مجلس فلسطيني يعمل على تطبيقها، يتمتع بصلاحيات تنفيذية وتشريعية محدودة بسقف الاتفاقيات ولا يتعارض معها، كما رأت فيها محاولة لتجزئة الشعب الفلسطيني، ولتصفية القضية الفلسطينية من خلال اقتصارها على الفلسطينيين في الضفة والقطاع، من دون الشتات والمعتقلين والقدس (ترشيحاً)، وأوضحت أنه على الرغم من مقاطعتها الانتخابات، إلا أنها تعهدت بتجنب استعمال القوة لإفشال الانتخابات. أخيراً، أكدت الحركة مواصلة المقاومة ضد الاحتلال، ما دام يحتل شبراً واحداً من أرض فلسطين[١٥٦].

إضافة إلى الأسباب التي سبق ذكرها، فقد رفضت الحركة المشاركة في الانتخابات، لأنها ستكون على حساب المقاومة، وستؤثر في مصداقية معارضتها الاتفاق[١٥٧]، ولأنها اختارت ألا تكون جزءاً من خيار الاستسلام للأمر الواقع الذي يهدد القضية الفلسطينية، ويصيب منها مقتلاً، لقاء إنجازات لا تعتقد أنها ترتفع إلى مستوى الثمن المدفوع لقاءها[١٥٨]. يرى عمير الفرا أنه إضافة إلى رفض حماس أوسلو وإفرازاته بما فيها المجلس التشريعي، فالحركة شككت في قدرة المجلس على القيام بدوره كبرلمان حر ومستقل، وقادر على سن القوانين والتشريعات، فإسرائيل أعطته دوراً محدوداً[١٥٩].

يرى عبد الغفور عويضة أن مقاطعة حماس الانتخابات كانت بسبب ضعف القاعدة الشعبية الداعمة لها، ومعارضة اتفاق أوسلو، وحرمة الانتخابات[١٦٠]. فقد أصدرت عدة جهات في فلسطين والأردن، مقربة من الحركة، ومنها رابطة علماء فلسطين عام ١٩٩٦، فتاوى تحرم المشاركة في

---

(١٥٥) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيّف، ص ١٤٧.

(١٥٦) مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(١٥٧) جواد الحمد [وآخرون]، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ط ٣ (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٦)، ص ١٨٤.

(١٥٨) رمضان عمر، الشهيد القائد جمال منصور العقل المفكر، سلسلة القادة الشهداء؛ ٢١ (لندن: منشورات فلسطين المسلمة ٢٠٠٤)، ص ١١٦.

(١٥٩) عمير الفرا، «تجربة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال: دراسة الحالة الفلسطينية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص ٨٩.

(١٦٠) عبد الغفور عويضة، «حماس تغير في الاسم تغير في الاستراتيجية،» دنيا الوطن، ٢٠١٢/١/٧، <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/01/07/247696>.

انتخابات المجلس التشريعي الأولى[١٦١]، الأمر الذي استنكره الشيخ ياسين في رسائله من سجن كفار يونا متسائلاً: أليست الانتخابات البلدية والجمعيات والمؤسسات تتم في ظل الاحتلال؟ معقباً «رحم الله القائل: أيجوز للمسلم أن يكون فرّاشاً في مكتب الوزير أو في مجلس النواب، ولا يجوز له أن يكون نائباً في البرلمان؟ وهو بذلك أقدر على خدمة دينه ودعوته وأمته»[١٦٢].

عارضت حماس اتفاق أوسلو معارضةً أيديولوجية لأنه شكل اعترافاً بالكيان الصهيوني، وتنازلاً عن أرض فلسطين، ولكنها تحولت في معارضتها الانتخابات إلى معارضة سياسية على الرغم من كون الانتخابات من أبرز إفرازات أوسلو؛ فالتحول من وجهة نظر الباحث في الموقف المعارض للحركة من الأيديولوجي إلى السياسي، يرجع إلى كون اتفاق أوسلو أصبح حقيقة واقعة، ولا بد للحركة من التعامل معه على هذا الأساس. ويستدل الباحث على ذلك من خلال اختلاف الآراء داخل الحركة حول الموقف من الانتخابات؛ فقد كانت القيادة في الداخل أكثر براغماتية وأكثر معرفة بالواقع الفلسطيني ـ وبخاصة موقف الشيخ ياسين الذي كان مع المشاركة في الانتخابات، والمعارضة من داخل البرلمان، مستنكراً تحريم المشاركة في الانتخابات ـ من قيادة الخارج التي اتخذت موقفاً متشدداً رافضاً المشاركة.

يرى الباحث أن الأسباب الكامنة وراء عدم مشاركة الحركة في الانتخابات تتمثل بالآتي:

- إن المشاركة في الانتخابات سوف توقع الحركة في تناقض أيديولوجي كون رفض الحركة الاتفاق الذي بناءً عليه أجريت الانتخابات، كان رفضاً أيديولوجياً يحرم التفريط بالأرض.
- كونها تعتبر المعارضة الرئيسة في الشارع الفلسطيني؛ فمشاركتها في الانتخابات سوف تؤدي إلى المساس بمبادئها ومصداقيتها في الشارع الفلسطيني، كونها تتعارض مع الشعارات التي رفعتها ضد اتفاقيات السلام.
- لم تكن القاعدة الشعبية المؤيدة لحماس بالمستوى الذي تطمح إليه الحركة، وهذا يتبدى بشكل جلي من نتائج الانتخابات؛ إذ بلغت نسبة التصويت ممن يحق لهم الاقتراع ٧٥,٩ بالمئة، وهذا بدوره بيّن أن الشعب الفلسطيني كان مع إجراء الانتخابات التي كان يأمل أن تكون خطوة أولى في مشروع التحرير.
- إن المشاركة السياسية للحركة في مؤسسات السلطة سيكون على حساب عملها المقاوم الذي يعتبر الرافد الأساسي لرصيدها الشعبي.

بناءً على ما سبق، كان من الطبيعي أن ترفض حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى، وذلك لأن فرص حركة فتح كانت أكبر من فرص حماس؛ فقد حظيت الانتخابات بدعم شعبي كبير، ومن وجهة نظر الباحث، فإن الشعب كان سيصوت لمن قاد عملية السلام أملاً في تغيير الواقع الفلسطيني على المستويات كافة، لذلك لم يكن أمام حماس أي فرص حقيقية للفوز.

---

(١٦١) خالد الحروب، «تسييس الفتاوى الدينية،» العربية نت، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، <http://www.alarabiya.net/views/2008/05/19/50059>.

(١٦٢) خاشقجي، «الشيخ أحمد ياسين زعيم «حماس» لأتباعه: توقيع هدنة مع إسرائيل ممكن».

الفصل الرابع

التغير في هيكل الفرص السياسية لحركة حماس

أولاً: تدهور المكانة السياسية والمعنوية لحركة فتح

يتناول هذا الفصل مظاهر الفساد الإداري والمالي في مؤسسات السلطة، وعدم قدرتها على بناء مؤسسات تتصف بحد أدنى من الشفافية والنزاهة، إضافة إلى تناول العوامل التي أدت إلى تراجع شعبية حركة فتح في الشارع الفلسطيني، منذ نشأة السلطة، التي أدت في مجملها إلى خسارة الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية.

١ ـ الفساد الإداري والمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية

منذ نشأة السلطة الوطنية، وانعقاد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتشكيل الحكومة، كان الرئيس عرفات يسيطر على السلطة الناشئة بأجهزتها كافة من دون مشاركة المعنيين من مؤسسات أو أفراد منتخبين أو معينين؛ فالرئيس زاوج بين رئاسة المنظمة والسلطة والحكومة في الوقت نفسه، فاستمر رئيساً للحكومة حتى عام ٢٠٠٢، إلى حين قيامه باستحداث منصب رئيس للوزراء بضغط خارجي، فالرئيس عرفات وفقاً لعزمي الشعيبي ـ مفوض ائتلاف أمان لمكافحة الفساد ـ يتصرف باعتباره «أنا الدولة والدولة أنا»[1].

إن اللجنة التنفيذية للمنظمة، والمجلس الوطني، ومجلس الأمن القومي، واللجنة المركزية لفتح ومجلسها الثوري تابعة للرئيس، إضافة إلى جميع الأجهزة الأمنية التي تم إتباع جزء منها إلى وزير الداخلية قبيل استشهاد الرئيس بفترة قصيرة وبضغوط خارجية. وتتبع له أيضاً المؤسسات الحكومية من غير الوزارات مثل سلطة الأراضي، وسلطة النقد، والإذاعة والتلفزيون، والمحاكم الشرعية،

---

(١) عزمي الشعيبي، في: «أحوال الحكم والإدارة في الضفة الغربية وقطاع غزة: تجربة مسؤول ـ ندوة،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٩ (صيف ٢٠٠٤)، ص ١٢٩.

وغيرها من المؤسسات. وفي ما يتعلق بمالية السلطة، فكان مسيطراً عليها بشكل كلي حين تعيين فياض وزيراً للمالية[٢].

إن الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها الرئيس بسيطرته على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بدأت تتقلص تدريجياً بفعل الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، التي بدأت أساساً باستحداث منصب رئيس للوزراء، ومن ثم توالت سلسلة تجريده من صلاحياته الواحدة تلو الأخرى. فركزت الضغوط الخارجية على أهم الصلاحيات التي كان مسؤولاً عنها، وهي رئاسة الحكومة والمالية والأجهزة الأمنية.

مع تشكيل السلطة تم تعيين عدد كبير من الأشخاص الذين يدينون مباشرة لعرفات، ومعظمهم من حركة فتح، في المناصب العليا في السلطة؛ فقانون الخدمة المدنية لعام ١٩٩٨، باب التعيينات، منح هذه الصلاحيات لأبي عمار، إذ نص في مادته الخامسة عشرة على أن تعيين رئيس دائرة الرقابة المالية والإدارية يتم بقرار من رئيس السلطة ومصادقة من المجلس التشريعي، ونصت المادتان السادسة عشرة والسابعة عشرة على أن باقي رؤساء الدوائر الحكومية المستقلة من الفئة الأولى، والوكلاء والمديرين العامين من موظفي الفئة الأولى، يتم بقرار من رئيس السلطة، وبناءً على تنسيب من مجلس الوزراء[٣].

لقد عانى النظام السياسي الفلسطيني التفرد والاستئثار في أخذ القرار؛ فقد شغل عرفات المناصب العليا في كل من المنظمة، وحركة فتح، والسلطة الوطنية. فكان القرار في حركة فتح والسلطة، يعود إلى الفرد وليس المؤسسة، وذلك يعود إلى الشخصية القيادية التي يتمتع بها عرفات، ولدوره التاريخي المقاوم، فكان المؤسس لحركة فتح التي حملت المشروع الوطني وقادت الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي منذ بداية الثورة، ومؤسس السلطة. حيث كان يتحكم بجميع شؤون حياة الفلسطينيين متجاوزاً السلطتين التشريعية والقضائية. فكان الرئيس عرفات حالة خاصة بحكم مكانته التاريخية والرمزية عند الشعب، وبحنكته أدار الساحة السياسية الفلسطينية بمختلف ألوانها السياسية والفكرية.

ويرى الشعيبي أن الرئيس كان يرفض التعامل مع المؤسسة بأي شكل من الأشكال، وإنما يتعامل مع أشخاص. فكانت خطاباته الموجهة إلى المجلس التشريعي موجهة إلى أشخاص فيكتب إلى أبي علاء (رئيس المجلس التشريعي)، وإلى أبي شريعة (رئيس ديوان الموظفين)، وهذا ينطبق على باقي مؤسسات السلطة[٤].

---

(٢) سامر إرشيد، حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠٧)، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٣) ديوان الموظفين العام، قانون الخدمة المدنية رقم ٤ لسنة ١٩٩٨.

(٤) الشعيبي، في: «أحوال الحكم والإدارة في الضفة الغربية وقطاع غزة: تجربة مسؤول ـ ندوة،» ص ١٣١.

أ ـ الفساد الإداري في مؤسسات السلطة

عانى الجهاز الحكومي للسلطة منذ بدايات نشأته التضخم الوظيفي والترهل الإداري. فقد ارتفع عدد موظفي السلطة إلى مئة ألف موظف في عام ١٩٩٨، وتعود المبالغة في إنشاء الوظائف العامة إلى إتاحة الفرص للتوظيف، والحصول على ترقيات لدواعٍ سياسية أو حزبية أو فئوية، إضافة إلى أن أغلب الوظائف، لا يتم الإعلان عنها أو لا تخضع للتنافس الحر الذي يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص، كما أن عدداً كبيراً من موظفي الفئة الأولى لا يحملون المؤهلات المطلوبة الذي بدوره يكرس نهج توظيف الاستيعاب بصرف النظر عن الحاجة أو المؤهلات[٥].

(١) التضخم الوظيفي في مؤسسات السلطة: من أبرز مظاهر التضخم الوظيفي، تعدد الوظائف العليا مثل وكيل وزارة ومساعد وكيل وزارة، ومدير عام، ومساعد مدير عام، ومدير A، ... حتى درجة مدير، ويشغل هذه المناصب الإدارية مئات الموظفين؛ ففي الوزارة الواحدة، تجد العشرات من المديرين العامين، إضافة إلى كثرة المستشارين، فهناك مئات المستشارين في المؤسسات من دون تحديد المجال الذي يقدمون فيه استشاراتهم، وقد تم توظيف مستشارين في معظم الوزارات بموجب قرارات رئاسية من دون تحديد مهماتهم الوظيفية. كما صدرت قرارات رئاسية بتعيين أشخاص في وزارة معينة على سبيل المثال، وينص القرار نفسه على فرزهم للعمل في أماكن أخرى[٦].

يشير تقرير الهيئة المستقلة إلى أن عدد موظفي المجلس التشريعي قد تجاوز في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ خمسمئة وعشرين موظفاً، موزعين بين كل من المقر الرئيسي في رام الله، والمقر الإقليمي في غزة، والمكاتب الفرعية المنتشرة في المحافظات، الأمر الذي انعكس سلباً على الرقابة الإدارية، وبخاصة على الموظفين العاملين في المكاتب الفرعية، وأدى إلى التسيب الوظيفي، فالاعتماد على المحسوبية في التعيين وليس على الكفاءة أدى إلى عدم رفد المجلس بالموظفين ذوي الاختصاص، الأمر الذي أدى إلى عدم فاعلية عدد من الموظفين[٧].

إن أداء السلطة يتسم بالقصور والدونية، وذلك لأن مؤسسات السلطة قد أتخمت بالموظفين الإداريين من الدرجات العليا والدنيا دونما حاجة؛ فقد تم تعيين قسم كبير من هؤلاء الموظفين ليس بناءً على سلم الأولويات الإدارية والكفاءة، وإنما استغلت النخب السياسية التعيينات لشراء

(٥) عزيز كايد، تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة التقارير القانونية؛ ١٠ (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ١٩٩٩)، ص ١٤ ـ ١٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٩.

(٧) الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، حالة حقوق المواطن الفلسطيني لعام ٢٠٠٤: التقرير السنوي العاشر (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ٥٠، ووضع حقوق المواطن الفلسطيني لعام ٢٠٠٥: التقرير السنوي الحادي عشر (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ١٢١.

الولاءات الفئوية والفصائلية، ما خلق مشكلة التخمة وتوازي السلطات، إذ إن الموظفين استمدوا جزءاً من صلاحياتهم بحكم قربهم من مؤسسة الرئاسة والوزراء، وليس بحكم مناصبهم[8].

أما في مجال التوظيف في مؤسسات السلطة، فقد اعتمدت السلطة في سياستها للتوظيف على الانتماء والولاء الحزبيين، فلم تكن الكفاءة، أو المؤهلات الأكاديمية، أو الحاجة الوظيفية هي أساس التوظيف، وإنما كان ابن فتح هو الأولى بالوظيفة حتى لو لم يمتلك الكفاءة المطلوبة للمنصب، فمنهم من حصل على مناصب عليا بدرجة مدير عام من دون أي مؤهلات علمية. وبهذا الصدد، يبين نبيل عمرو أنه «حتى بحق الكفاءات التي كانت تعود من الخارج كان ابن فتح يستقبل وتفتح له الأبواب، ويقصى إلى خارج الدائرة من كان من خارج فتح، وإن كان صاحب كفاءة هامة للوطن والمواطن»[9].

تراوح عدد الموظفين المدنيين عام ٢٠٠٤ بين سبعين ألفاً وخمسة وسبعين ألفاً، وبلغ عدد موظفي الأجهزة الأمنية خمسين ألفاً، بينما كان عدد موظفي الجهاز المدني عند تسلم السلطة من الإسرائيليين عشرين ألفاً، وعدد قليل من أفراد الشرطة. لقد تضاعف عدد الموظفين ست مرات خلال عشر سنوات ورواتبهم تستهلك من ٦٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة من النفقات العامة[10].

(٢) **الترهل الإداري في مؤسسات السلطة**: عانت مؤسسات السلطة ووزاراتها ترهلاً إدارياً اتخذ أوجهاً مختلفة، منها تعدد مراكز القوى داخلها، وهذا يرجع بصورة أساسية إلى الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع بسبب الاحتلال؛ فهناك مركزان مستقلان للوزارات والمؤسسات في الضفة والقطاع، ومن الأمثلة على ذلك، وزارة الصحة التي تتضمن مركزين للتحويل للخارج، الأول في الضفة، والثاني في غزة، إضافة إلى قيام الرئيس نفسه بإصدار قرارات بالتحويل للعلاج بالخارج من دون الرجوع إلى الوزارة، الأمر الذي تسبب في حالة من التضارب، وحمّل الوزارة نفقات إضافية كبيرة. وهناك مناصب إدارية عليا يشغلها شخصان في الوقت نفسه: أحدهما في الضفة والآخر في غزة[11].

من مظاهر الترهل الإداري أيضاً، وجود مؤسسات كانت قائمة قبل نشأة السلطة، وبعضها نشأ بعد السلطة تؤدي أعمالاً تقع ضمن مجالات عمل بعض الوزارات، ومع ذلك لم يلحق الكثير من هذه المؤسسات بالوزارات ذات العلاقة، وإنما تم إلحاقها برئيس السلطة أو بمكتبه مباشرة، ما أدى إلى وجود تضارب بين أعمال المؤسسات والوزارات ذات العلاقة، ومن الأمثلة على ذلك سلطات المياه والطاقة والنقد. كما أنه تم استحداث دوائر ليس لها مهمات أو وظائف دائمة ويمكن للدوائر

---

(٨) أيمن طلال يوسف، «إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين الضغط الخارجي والمطالب الداخلية،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٣ ـ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، ص ٩٠٨.

(٩) «معالم الطريق التي ترى فتح ضرورة السير فيه على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية،» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

(١٠) الشعيبي، في: «أحوال الحكم والإدارة في الضفة الغربية وقطاع غزة: تجربة مسؤول ـ ندوة،» ص ١٣٠.

(١١) كايد، تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ص ٢١ ـ ٢٣.

القائمة أن تؤدي وظيفتها مثل تعيين مدير عام لمديرية الغابات والمراعي في وزارة الزراعة، مع العلم أن الأراضي الفلسطينية تفتقر إلى الغابات والمراعي، إضافة إلى وجود دائرة للمرأة في معظم الوزارات، على الرغم من وجود دائرة تخطيط وتطوير لمشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التي تهدف إلى التخطيط العام لتطوير وضع المرأة الفلسطينية[١٢].

أما من حيث أداء السلطة التنفيذية، فقد طغى على أدائها الشخصانية أو تغليب الاعتبارات الشخصية على العمل المؤسسي القائم على سيادة القانون، إضافة إلى تدخلها وتهميشها وهيمنتها على عمل كل من السلطتين التشريعية والقضائية، مما انعكس سلباً على أدائها، وعلى حقوق المواطنين وحرياتهم؛ فإضعاف السلطتين التشريعية والقضائية، وبخاصة في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، ساهم في إعطائها حصانة على أعمالها، وأبعدها من المساءلة والمحاسبة، ما ساهم في تفشي الكثير من المظاهر، تمثلت بسوء الإدارة، واستغلال المنصب، وإهدار المال العام[١٣].

سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وامتنعت عن تنفيذ القرارات الصادرة عنها، وقامت بتعطيل صدور التشريعات، وتعدت على صلاحيات المجلس في بعض الأحيان، ولم تمكنه من ممارسة الدور الرقابي على أعمالها[١٤]. في تقرير للهيئة المستقلة لعام ١٩٩٩، بينت فيه أن السلطة التنفيذية تهيمن على صناعة التشريعات في مراحلها كافة، وتحتكر صلاحية المصادقة على هذه التشريعات؛ فالمجلس التشريعي يدير الأمور تحت تأثير السلطة التنفيذية وسيطرتها، ما يؤدي إلى تقويض نظامه الداخلي. لا يقتصر ضعف العملية التشريعية على سيطرة السلطة التنفيذية، وإنما هناك عوامل ذاتية تخص المجلس التشريعي نفسه تتمثل بعدم تقيّد المجلس بأحكام نظامه الداخلي، وعدم وجود قواعد دستورية تنظم عملية صناعة التشريعات، وعدم امتلاك أغلبية أعضاء المجلس المعرفة الكافية للأصول العامة لصياغة التشريعات، إضافة إلى أن أغلب الأعضاء لا يبدون رغبة في متابعة الجانب التشريعي من عمل المجلس[١٥]. واكبت هذه المشاكل المجلس التشريعي، منذ تأسيسه لغاية نهاية عام ٢٠٠٥، ولكن في عام ٢٠٠٠ ـ الذي شهد اندلاع انتفاضة الأقصى ـ تأثر عمل المجلس سلباً وبصورة ملحوظة بسبب ممارسات الاحتلال، إلا أن استحداث منصب رئيس للوزراء وانتخاب رفيق النتشة رئيساً للمجلس خلفاً لقريع عام ٢٠٠٣ أثّر في نشاط المجلس بشكل إيجابي[١٦].

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧ و٢٩.

(١٣) الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ١٩٩٨: التقرير السنوي الرابع (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، ص ١٠٥.

(١٤) كايد، المصدر نفسه، ص ٤٨.

(١٥) الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ١٩٩٩: التقرير السنوي الخامس (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ٥١ ـ ٥٣.

(١٦) تقارير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٠، ص ٦٨ ـ ٦٩؛ حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠١، ص ٦٣ ـ ٦٤؛ حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٢، ص٦٩؛ =

يرى الباحث أن ضعف الدور الرقابي للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، يعود بصورة أساسية إلى غياب التعدد السياسي، وطغيان لون سياسي واحد على المجلس التشريعي، متمثلاً بحركة فتح، ومن الموالين لأبي عمار؛ فالتشكيلة الوزارية الثالثة تكونت من ٣٠ وزيراً، ٢٢ منهم أعضاء في المجلس التشريعي، ما أدى إلى تداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وازدياد هيمنة التنفيذية على إصدار التشريعات، ومنح الثقة للحكومة، وغياب المعارضة البناءة.

في السياق نفسه، اتخذ تدخل السلطة التنفيذية في القضاء عدة مظاهر، أبرزها قيام السلطة التنفيذية بالحؤول دون تشكيل مجلس قضائي أعلى، مما شكل تدخلاً وتعدياً على شؤون القضاء حتى عام ٢٠٠٠ الذي شهد عدداً من التغيرات الإيجابية أبرزها تشكيل مجلس قضائي[١٧]، إضافة إلى التدخل في موازنة السلطة القضائية على الرغم من أن مبدأ استقلال القضاء يقضي بأن يكون للقضاء ميزانية مستقلة يقرها رأس الجهاز القضائي وليس وزارة العدل، كما أن وجود قضاء أمني تابع للسلطة التنفيذية يقوم بالنظر في بعض قضايا المدنيين يعتبر انتقاصاً من اختصاص القضاء، وتدخلاً في اختصاصه، الذي يتمثل بقيام جهازي الأمن الوقائي والاستخبارات العامة بمهمة الضبط القضائي في قضايا جنائية بحتة، وممارسة صلاحيات ضبطية تدخل ضمن صلاحيات المدعي العام[١٨]. أضف إلى ذلك، عدم احترام السلطة التنفيذية قرارات القضاء من خلال عدم قيامها بتنفيذ قرارات المحاكم منذ قيام السلطة؛ فليس لدى السلطة التنفيذية رغبة في وجود قضاء قوي وفاعل، لأن من شأن تقوية السلطة القضائية أن تقوم بممارسة دورها في محاسبة المتجاوزين للقانون من أعضاء السلطة التنفيذية في قضايا مهمة وخطرة كقضايا الفساد، والانفلات الأمني الذي يمارسه بعض أفراد الأجهزة الأمنية[١٩].

إن المدخل الحقيقي لضمان أي عملية إصلاح، تأخذ صفة الاستمرارية والاستدامة تبدأ باصلاح القضاء، لأن القضاء يمثل الرقابة على جميع أجهزة الدولة، ويمنع السلطتين التنفيذية والتشريعية من أن تتحولا إلى سلطات دكتاتورية، تمس حريات الأفراد وحقوقهم. إن بناء جهاز القضاء الفلسطيني وترميمه، بحاجة إلى جهد جبار تشارك فيه السلطة الرسمية، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة تلك المهتمة بسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان[٢٠].

لقد كان هناك العديد من المبادرات التي هدفت إلى إصلاح النظام السياسي، ودعت إلى الفصل بين السلطات الثلاث: منها ما كان مصدره رموز في مؤسسات السلطة، ومنها ما كان مصدره مؤسسات حقوقية مثل الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، وهيئة الرقابة المالية والإدارية، ومنها ما كان

= حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٣، ص ٧٤؛ حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٤، ص ٦٧، وحالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٥، ص ١٢٧ و١٤٤.

(١٧) الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٠، ص ١٠٤.

(١٨) كايد، تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ص ٥٠ ـ ٥٣.

(١٩) الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٥، ص ١٨٨.

(٢٠) يوسف، «إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين الضغط الخارجي والمطالب الداخلية،» ص ٩٠٩.

مصدره من داخل النظام السياسي مثل رؤية المجلس التشريعي للإصلاح عام ٢٠٠٢، وخطة المئة يوم للحكومة عام ٢٠٠٢، ومنها ما كان وراءه عدد من الأكاديميين والوطنيين مثل بيان العشرين عام ١٩٩٩.

إن الولادة القيصرية للسلطة، وحداثة تجربتها في العمل المؤسسي، واعتماد المحسوبية والفصائلية في التعيين بدلاً من الكفاءة والمؤهلات، واستئثار حركة فتح وسيطرتها على مؤسسات السلطة، وعلى اتخاذ القرارات، وحرص الرئيس عرفات على تعيين الموالين له في المناصب الإدارية العليا، وعدم الفصل بين السلطات الثلاث، الأمر الذي أدى إلى تدخل السلطة التنفيذية في السلطتين التشريعية والقضائية، ما أضعف الدور الرقابي على التنفيذية، إن هذه الأسباب مجتمعة، وفرت الظروف الملائمة لتفشي الفساد والترهل الإداري في مؤسسات السلطة الوطنية.

ب ـ الفساد المالي في مؤسسات السلطة

منذ نشأة السلطة وحتى نهاية عام ١٩٩٦ لم يكن لديها موازنة مالية، ولكنها بضغط من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والدول المانحة، والمجلس التشريعي، قامت في نهاية عام ١٩٩٦ بإعداد ميزانية وتقديمها إلى المجلس التشريعي(٢١). أما في ما يخص ميزانية عام ١٩٩٨، فعندما قدمت المجلس التشريعي ليقرها، كانت الإيرادات متوازنة شكلياً مع النفقات، ولكن بعد تدقيق المجلس في تفصيلات النفقات، اكتشف وجود خلل في باب النفقات؛ فقد سجلت شيكات بقيمة ٦٣ مليون دولار تحت باب نفقات صحة وتعليم، ولكن وزارتي الصحة والتعليم لم تستلما الأموال، فاضطر وزير المالية إلى الاعتراف بحدوث خلل، وتبين أن الأموال المفقودة تبلغ ١٢٦ مليون دولار، وليس ٦٣ مليوناً، وأنها ذهبت إلى حسابات مفتوحة في بنوك خارج البلد بإذن من الرئيس عرفات، لأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يضغطان على السلطة لتسجيل جميع الإيرادات، فكان لا بد من إخراجها على الورق كنفقات(٢٢).

أصاب الفساد المالي جميع المستويات القيادية في السلطة وحركة فتح، فقد شهدت السلطة مع بداية نشأتها الكثير من مظاهر البذخ، وتفشي ظاهرة الاحتكارات الاقتصادية، والشركات المملوكة للحكومة(٢٣)، إضافة إلى استئثار بعض قيادات السلطة وحركة فتح بالسفر والترقيات، وامتلاك الفلل والسيارات(٢٤). شرعت القيادات المقرّبة من الرئيس بفتح الشركات الخاصة وسحب الوكالات

---

(٢١) الشعيبي، في: «أحوال الحكم والإدارة في الضفة الغربية وقطاع غزة: تجربة مسؤول ـ ندوة،» ص ١٣٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢٣) عبد المجيد حمدان، «دخول إلى حقل المحرمات آخر المطاف،» الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الشعب الفلسطيني، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، <http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=1859>.

(٢٤) أحمد مصطفى زيد، «حماس والانتخابات التشريعية الثانية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م،» (رسالة ماجستير، جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية، ٢٠١١)، ص ١١٥.

من تجار كبار[٢٥]. أضف إلى ذلك، أن السلطة لم تكن تسمح للمستثمرين بممارسة أنشطتهم الاقتصادية بسهولة، وإنما قام عدد من أعضائها بفرض أنفسهم على الدخول كشركاء في الاستثمار من دون دفع أي مقابل، ونتيجة هذه الشراكة الظالمة، صنع عدد من قادة السلطة ثروة، وفي إثر ذلك فضل الكثير من المستثمرين الاستثمار في دول أخرى[٢٦]. إن مشفى العظام في بيت لحم دليل على ذلك؛ فبعد إنهاء كل الإجراءات ودفع المستثمر ثمن المشفى للجمعية التي كانت تملكه، فوجئ المستثمر بطلب السلطة مشاركته في رأسماله وبنسبة مرتفعة، فكان أن توقف المستثمر عن العمل، وخسر الوطن هذا المرفق المهم[٢٧].

وفي ما يتعلق بفضيحة الإسمنت المصري، فقد وقعت شركة مصر بني سويف للإسمنت عقداً مع صاحب شركات بلنسكي للإسمنت الإسرائيلية لشراء ١٢٠ ألف طن من الإسمنت، ولكن عندما تسربت الأخبار إلى لجان مقاومة التطبيع، تدخلت جهات أمنية مصرية لدفع بني سويف للتحلل من هذا العقد، مما دفع بلنسكي إلى اللجوء لشركات فلسطينية لإكمال عملية استيراد الإسمنت من مصر. فقامت الشركة المصرية بتصدير الإسمنت إلى الأراضي الفلسطينية بناءً على عقود من شركات فلسطينية، إلا أن الإسمنت بعد وصوله للمعبر الإسرائيلي، كان يتم نقل ملكيته من الشركات الفلسطينية لصالح شركات بلنسكي لإدخاله إلى السوق الإسرائيلي، واستخدامه في بناء الجدار العنصري والمستوطنات[٢٨]، وذلك بالتواطؤ مع مسؤولين فلسطينيين من وزارة الاقتصاد، وتمت محاسبة المسؤول عن هذه القضية بترقيته من مدير عام إلى وكيل وزارة مساعد. أما الموظفون الصغار، فتم نقل بعضهم إلى وظائف أخرى، وتوجيه إنذارات لهم[٢٩]. فالسلطة عادة تحاسب وتعاقب الموظفين الصغار حتى تبين للناس أنها تطبق القانون. أما لصوص الملايين، فلا تقوم السلطة بمحاسبتهم[٣٠].

يتضح مما سبق، أن أي قرار تتخذه بعض القيادات في السلطة في ما يخص ترخيص المشاريع والشركات والاستثمارات يندرج تحت باب مدى استفادة هؤلاء المسؤولين مالياً من هذه المشاريع، وليس ما سيقدمه هذا المشروع من فائدة للوطن والمواطن؛ فالمصلحة الشخصية فوق الاعتبارات الوطنية.

---

(٢٥) مهند صلاحات، «الفساد الإداري والمالي في السلطة الفلسطينية،» الحوار المتمدن، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19789>.

(٢٦) حنان ظاهر عرفات، «أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٥)، ص ١٢٣.

(٢٧) حمدان، «دخول إلى حقل المحرمات آخر المطاف».

(٢٨) لجنة الموازنة والشؤون المالية ولجنة الرقابة وحقوق الإنسان واللجنة القانونية، «تقرير بشأن تسريب شركات فلسطينية اسمنتاً مصرياً إلى السوق الإسرائيلي،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٩ (صيف ٢٠٠٤)، ص ١١٠.

(٢٩) «مقابلة أجراها شاكر الجوهري مع حسن خريشة رئيس لجنة التحقيق المصغرة: «فضيحة الإسمنت»،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٩ (صيف ٢٠٠٤)، ص ١٢١.

(٣٠) عرفات، «أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية،» ص ١٢٣.

بناءً على الممارسات الفاسدة للسلطة، قامت مجموعة من الأكاديميين والشخصيات المستقلة والوطنية وأعضاء من المجلس التشريعي بإصدار «بيان العشرين» في السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٩ الذي يدين فساد السلطة. وجاء فيه أن السلطة اتبعت سياسة رهيبة من الفساد والإذلال والاستغلال للشعب، وحملوا المسؤولية لاتفاق أوسلو الذي كان مقايضةً للوطن بثراء بعض الفاسدين المفسدين في السلطة، الذي في إثره ساءت الأحوال الاقتصادية، وضعفت الروابط الاجتماعية وتراخت المقومات الأخلاقية، وتدمر الكثير من المؤسسات الصحية والتعليمية والقضائية[٣١].

قامت السلطة فور صدور البيان باعتقال أربعة من موقّعيه، وفرض الإقامة الجبرية بحق اثنين آخرين، وطالبت المجلس التشريعي برفع الحصانة عن أعضائه التسعة موقّعي البيان، من أجل تقديمهم لمحكمة أمن الدولة، وتعرض النائب معاوية المصري وهو أحد موقّعي البيان لمحاولة اغتيال. وقام أمين عام مجلس الوزراء آنذاك أحمد عبد الرحمن بوصف الموقعين بأنهم «فئة ضلت الطريق الوطني إلى حد الانحراف عن رؤية الواقع على حقيقته، وتقف بعيداً من الصف الوطني، وتعمل على تيئيس الشعب، ولا تحركها إلا الوساوس والهواجس الذاتية». أما المجلس التشريعي فلم يقم برفع الحصانة عن الأعضاء الموقعين، وإنما اكتفى بتوجيه إنذارات لهم وإصدار بيان في اجتماع طارئ له في غزة، وصف فيه بيان العشرين بأنه «دعوة إلى الفتنة والاقتتال الفلسطيني»[٣٢].

لقد جاء إصدار البيان في ظل وضع معيشي متردٍ للفلسطينيين في مناطق السلطة؛ فالفقر والجوع في ازدياد حتى أصبح ٣٦ بالمئة من سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر، وبنسبة أقل منها في الضفة. في المقابل، كان يعيش الكثير من رموز السلطة في ثراء فاحش[٣٣]. على مرأى من مخيم جباليا الذي يقطنه ٩٠ ألف لاجئ، وتخترقه شبكة من قنوات الصرف المكشوفة، شيّد عدد من رموز السلطة شققاً بملايين الدولارات على شاطئ غزة، بينما تسافر زوجاتهم إلى باريس للتسوق، ويدير أولادهم وأقرباؤهم شركات تكاد تحتكر كل شيء، مع حسابات مصرفية في إسرائيل لخزن أموالهم فيها[٣٤].

الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن ترتيب فلسطين على مؤشر الفساد العالمي الذي تنفذه سنوياً منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٣ كان الـ ٧٨، وفي العامين التاليين هبطت إلى المرتبة ١٠٨ و١٠٧ على التوالي، أما في عام ٢٠٠٦ فقد عمل ائتلاف أمان على حذف فلسطين من المؤشر ليس فقط حتى لا تحتل فلسطين موقعاً متدنياً وإنما من أجل القيام بتقييم المؤشر نفسه ومدى انطباقه على فلسطين[٣٥].

---

(٣١) «بيان العشرين الموقع من ٢٠ شخصية فلسطينية والذي يدين فساد السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ١١، العدد ٤١ (شتاء ٢٠٠٠)، ص ٢٢٥.

(٣٢) عماد أبو حطب، «بيان العشرين كرة الثلج تتدحرج،» المركز الفلسطيني للإعلام، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) إدوارد سعيد، «بيان العشرين... احتجاج طال انتظاره،» المركز الفلسطيني للإعلام، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، <http://www.palestine-info.com/arabic/hoqoq/ihtijaj.htm>.

(٣٥) عبد الرحمن أبو عرفة، محرر، «تدريج فلسطين على مؤشر الفساد العالمي (ورقة تحليلية)،» مجلة شؤون تنموية، العدد ٣٣ (ربيع ٢٠٠٧)، ص ٩٩.

إضافة إلى ما سبق، أثّر استشراء الفساد الإداري والمالي في أروقة السلطة منذ توليها وحتى عام ٢٠٠٦ في شعبية الحركة في الشارع الفلسطيني. حتى إنه أدى إلى المطالبة بالتغيير ليس فقط من قبل الشارع الفلسطيني وإنما من داخل حركة فتح أيضاً، وهو ما حدا بعدد من قادة الحركة للمطالبة بتأجيل الانتخابات التشريعية الثانية، خوفاً من خسارة فتح مواقعها القيادية في مؤسسات السلطة[٣٦]. فيقول عمرو في ذلك، إن «مشكلة حركة فتح تكمن في تعودها على السلطة، وأنها لهذا السبب لم تتوقع الخسارة في الانتخابات، ومارست التضليل الذاتي على نفسها، ولم تعمل على الأرض بجدية لتفوز»[٣٧].

بناءً على الضغوط الداخلية والخارجية، قامت السلطة ببعض الجهود لمكافحة الفساد؛ ففي عام ٢٠٠٥ أقرت قانون الكسب غير المشروع الرقم (١)، لكن هذا القانون عالج فقط جريمة الكسب غير المشروع، وشمل موظفي الخدمة المدنية من الفئات الخاصة والأولى والثانية فقط، ولم يشمل موظفي الأجهزة الأمنية. وفي عام ٢٠١٠ أنشأت السلطة هيئة مكافحة الفساد بموجب القرار بقانون الرقم (٧) كهيئة مستقلة مالياً وإدارياً حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها في مكافحة الفساد، فأصبح هذا القانون قانوناً لمكافحة الفساد، وعلى نقيض قانون الكسب غير المشروع، يجرم هذا القانون مجموعة كبيرة من الجرائم التي فندها في مادته الأولى. وتم تشكيل محكمة بناءً على القانون تنظر في قضايا الفساد التي تحال إليها من النيابة المنتدبة لدى هيئة مكافحة الفساد. وتلقت الهيئة لغاية منتصف عام ٢٠١٢ ما يقارب ١٩٣ شكوى، وقامت بإحالة وزيري الزراعة والاقتصاد الوطني لمحكمة جرائم الفساد، وتم توقيفهما عن العمل. وتمكنت الهيئة من استرداد نحو ٤٠٠ دونم من الأراضي الحكومية التي كانت مسجلة بأسماء اشخاص وإعادتها إلى السلطة، إضافة إلى قيامها باسترداد ما يقارب عشرة ملايين دولار[٣٨].

٢ ـ الفساد الأمني في أجهزة السلطة الأمنية

يعد الفساد الأمني عند المسؤولين في السلطة من أخطر القضايا التي تواجه الشعب وعناصر المقاومة، فقد طورت السلطة ما يسمى حسن السلوك، بحيث لا يحصل الشخص على وظيفة أو على ترخيص، إذا لم يحصل على موافقة من الأجهزة الأمنية، واستخدمت سياسة الطرد من

---

(٣٦) عمير الفرا، «حركة المقاومة الإسلامية «حماس» دراسة أسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص ٧٩.

(٣٧) «معالم الطريق التي ترى فتح ضرورة السير فيه على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية،» المركز الفلسطيني للإعلام.

(٣٨) رفيق شاكر النتشة، «هيئات مكافحة الفساد العربية هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية نموذجاً»، ورقة قدمت إلى: الندوة العلمية حول «النزاهة ومكافحة الفساد»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٣ ـ ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٢، ص ٨ ـ ٩، ١٤ و١٧.

الوظائف والملاحقة الاقتصادية للمشتبهين في تأييدهم المقاومة والمقاومين[٣٩]. أضف إلى ذلك، أن بعض أجهزة السلطة مارست أعمالاً ابتزازية قذرة في بعض خصومها وقادتها في ظل الصراع على مراكز النفوذ، ومن أجل تقديم الخدمات لأجهزة خارجية، وذلك باعتراف وزير الداخلية في الحكومة التاسعة، نصر يوسف[٤٠].

كما أن السلطة تعهدت من خلال الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل بعدم المساس أو ملاحقة العملاء من الفلسطينيين الذين قدموا معلومات عن تحركات وأنشطة المناضلين، والتي ساعدت بدورها إسرائيل على اعتقالهم أو اغتيالهم، بناءً على اتفاقي القاهرة (البند الثامن عشر) وواشنطن (المادة السادسة عشرة) اللذين جاء فيهما، أنه من أجل خلق جو عام إيجابي ومساند لتطبيق الاتفاقية، ومن أجل تسهيل التعاون المرتقب على السلطة عدم القيام بأعمال مضايقة، أو عنف، أو انتقام، أو تعسف، أو محاكمة بحق الفلسطينيين المتعاونين مع إسرائيل [العملاء]، وأن يتم أخذ الإجراءات الملائمة بالتنسيق مع إسرائيل من أجل ضمان حمايتهم[٤١].

ووفقاً لجريدة **الحياة**، هناك شخصيات أمنية كبيرة تعاونت مع عملاء إسرائيليين لتصفية عدد من المقاومين واغتيالهم سواء كانوا من حركة فتح أو من الأحزاب الأخرى، وإحدى هذه الشخصيات، ربطته علاقة قوية مع عميل لإسرائيل متورط باغتيال يحيى عياش، حصل منه على رشوة كبيرة، مقابل حصول العميل على حراسة مشددة وتهريبه إلى إسرائيل بعد عملية الاغتيال[٤٢].

إلا أن التنسيق الأمني مع إسرائيل، يعد من أبرز مظاهر الفساد الأمني للسلطة؛ فالتنسيق الأمني هو التعاون بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية وبين الاستخبارات الإسرائيلية برعاية أمريكية، ويهدف إلى حماية أمن المستوطنين اليهود، تحت مسمى محاربة الإرهاب كما تدعي إسرائيل وأمريكا، أو محاربة العنف بدلاً من تصفية المقاومة[٤٣]. ويرى أحمد الدبش في التنسيق الأمني أنه المؤشر الذي يقيس العدو من خلاله مدى التزام السلطة الفلسطينية بالاتفاقيات[٤٤].

جاء في الرسالة الأولى من الرئيس عرفات إلى رابين قبل توقيع اتفاق أوسلو أن على المنظمة نبذ استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، على أن تتحمل المسؤولية عن جميع عناصرها

---

(٣٩) عبد الستار قاسم، «التنسيق الأمني دفاع عن أمن الصهاينة،» الموقع الإلكتروني للكاتب، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، <http://grenc.com/a/Akassem/show_Myarticle.cfm?id=21067>.

(٤٠) عبد الباري عطوان، «فضائح الفساد والجنس الفلسطينية،» مأرب برس، ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، <http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=6499>.

(٤١) نص اتفاقية أوسلو (٢) القاهرة ـ ١٩٩٤/٥/٤. وانظر أيضاً: مركز القدس للإعلام والاتصال، الاتفاقية الإسرائيلية ـ الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ص ٢٠.

(٤٢) «الفساد المالي لقادة السلطة الفلسطينية،» عرب تايمز، <http://www.arabtimes.com/frontpage4/doc38.html>.

(٤٣) فايز أبو شمالة، «يا عربي، ما هو التنسيق الأمني؟،» فلسطين، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، <http://www.falasteen.com/spip.php?article622>.

(٤٤) أحمد الدبش، «التنسيق الأمني مع العدو خيانة عظمى،» <http://www.tamard-pal.net/news/58?language=arabic>.

وموظفيها لضمان امتثالهم ومنع حدوث انتهاكات وتأديب المخالفين[٤٥]. ومن ثم نص اتفاق أوسلو على التنسيق الأمني بين الطرفين، وجاءت اتفاقية واشنطن (أوسلو ٢) لتوضح بصورة مفصلة في المادة الثالثة من الملحق الأول الهدف من اللجنة المشتركة للتنسيق الأمني ومهامها، وعدد أعضائها، وموعد اجتماعاتها[٤٦]. ولاحقاً جاءت وثيقة تينيت عام ٢٠٠٢ ـ التي اقترحها رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية جورج تينيت ـ لتجدد تأكيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية التزامها بالاتفاقيات الأمنية السابقة بين الطرفين[٤٧]. ومن اللافت للنظر في نص الاتفاقية ذكر «بشكل فوري» أو «خطوات فورية» ست مرات في ما يخص التعاون الأمني، واستقرار المناخ الأمني، واعتقال أو التبليغ عن [الإرهابيين]، ومن المثير للدهشة اختتام الوثيقة بالتزام الطرفين بالتنسيق الأمني حتى لو استؤنفت الأحداث السلبية التي تتمثل بشن هجمات على منشآت رئيس السلطة والمقار الأمنية والسجون، وقيام إسرائيل بالأعمال الأمنية في المناطق الخاضعة للسلطة، أو تنفيذها هجمات ضد أهداف مدنية بريئة. على الرغم من كون التوقف عن هذه الممارسات هي شروط ضمن الاتفاقية مثلها مثل شرط استمرار التنسيق الأمني، إلا أن النقطة الأخيرة في الوثيقة تعفي إسرائيل من كل الشروط السابقة، وتلزم الطرف الفلسطيني بالتنسيق الأمني.

لقد تحول التنسيق الأمني إلى شراكة حقيقية بعد الانقلاب العسكري الذي قامت به حماس في القطاع، فأصبح التنسيق لا يتم فقط بناءً على الاتفاقيات، وإنما بدافع الانتقام من حماس، وتطور الأمر إلى التعاون في عمليات الاعتقال، وإغلاق المؤسسات والجمعيات، ومراقبة الأرصدة البنكية، إلى جانب كل ما يمثل تضييقاً على جميع حركات المقاومة في الضفة، وبخاصة على حركة حماس[٤٨].

في إحدى الوثائق المسربة عن التنسيق الأمني في التاسع من حزيران/يونيو عام ٢٠٠٩، أكد فيها عريقات مدى اجتهاد السلطة بالقيام بالدور المناط بها بقوله «لقد استثمرنا وقتاً وجهداً وحتى قتلنا أبناء شعبنا، لأجل حفظ النظام وحكم القانون، رئيس الوزراء (فياض) يقوم بكل ما هو ممكن من أجل بناء المؤسسات، لسنا دولة بعد ولكننا الوحيدون في العالم العربي الذين يراقبون الزكاة، والخطب في المساجد، نحن نجتهد للقيام بما علينا». ويعترف عريقات في اجتماع له مع دايفيد هيل ـ نائب المبعوث الأمريكي لعملية السلام ـ بأن «السلطة اضطرت لقتل فلسطينيين في سبيل إقامة سلطة البندقية وسيادة القانون، وما زلنا نؤدي ما علينا من التزامات»[٤٩].

---

(٤٥) للمزيد من المعلومات، انظر في: نص الرسالة الأولى من رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات إلى إسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٤٦) للمزيد من المعلومات، انظر: مركز القدس للإعلام والاتصال، «الاتفاقية الإسرائيلية ـ الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة،» واشنطن، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٤٧) وثيقة تينت، آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٤٨) الدبش، «التنسيق الأمني مع العدو خيانة عظمى».

(٤٩) المصدر نفسه.

بين الرئيس عباس مدى التزام سلطته بالتنسيق الأمني في اجتماع له مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٥ بقوله إن «كل رصاصة توجه ضد إسرائيل هي رصاصة موجهة ضد الفلسطينيين أيضاً»[٥٠]، وفي حديث له مع صحيفة الأيام في نيسان/أبريل عام ٢٠١٢ حول التنسيق الأمني أكد فيه عباس أنه «عندما يكون لدينا أمن، فإن هذا لمصلحتنا والتنسيق الأمني ليس لطرف واحد، ولكن أيضاً للأرض الفلسطينية، ونحن حريصون على التنسيق الأمني، لأننا نريد أمن المواطن الفلسطيني، وبالتالي فإن ما يقال بهذا الشأن هو برأيي، مزايدات رخيصة»[٥١]. وفي لقاء مع وفد من الكنيست الإسرائيلي في نيسان/أبريل عام ٢٠١٤، أكد عباس خلاله التزامه بالتنسيق الأمني عبر قوله «أنا ملتزم باستمرار التنسيق الأمني مع إسرائيل بمعزل عن تمديد أو نجاح المفاوضات»[٥٢]، ورفع الرئيس من سقف تصريحاته حيث وصف التنسيق الأمني بالمقدس.

يرى الباحث أن المتتبع تصريحات الرئيس عباس، يجد أنه حقيقةً متمسك بالتنسيق الأمني منذ اتفاق أوسلو وحتى التصريح الأخير المشار إليه، وكأن التنسيق الأمني يمثل شريان الحياة للشعب الفلسطيني، ويجلب لهم الأمن والأمان والاستقرار. إن التنسيق الأمني يصب أولاً وأخيراً في مصلحة إسرائيل ومستوطنيها لا غير، ولم يجنِ منه الشعب الفلسطيني أية فائدة سوى فقد الثقة بالسلطة وأجهزتها الأمنية، وبحركة فتح التي تدفع فاتورة التنسيق الأمني.

من المهم في هذا السياق أن نشير إلى الموقفين، الأمريكي والإسرائيلي، من دور السلطة في التنسيق الأمني، فقد امتدح المنسق الأمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين كيث دايتون في اجتماع له مع مسؤولين فلسطينيين في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٩ جهاز الاستخبارات الفلسطيني، ووصفهم بأنهم «جيدون فالإسرائيليون يحبونهم ويقولون إنهم يعطون بنفس القدر الذي يأخذونه منهم، ولكنهم يسببون بعض المشاكل للمانحين الدوليين لأنهم يعذبون الناس». أما رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي عامي أيلون، فقد بيّن دور التنسيق الأمني في حماية أمن إسرائيل بقوله «لولا التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني، لما تم إحباط عمليات إرهابية كبرى»، فيما امتدح رئيس الشاباك الإسرائيلي يوفال ديسكين، فاعلية الأجهزة الأمنية للسلطة ضد حركة حماس[٥٣].

أدّى التنسيق الأمني دوراً مهماً في تعزيز مستويات الشعور بالأمن لدى المستوطنين في الضفة والقدس، وهو ما أقنع، تالياً، جماعات جديدة من اليهود بالقدوم للاستيطان[٥٤]. في السياق نفسه،

---

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) عبد الرؤوف أرناؤوط، «الرئيس لـ «الأيام»: حل الدولتين خيارنا الأول والأخير حل السلطة غير وارد والتعديل الوزاري قريب،» الأيام، ٢٠١٢/٤/١٦.

(٥٢) «خلال لقاء وفد إسرائيلي ـ يديعوت: عباس متمسك بالتنسيق الأمني مع إسرائيل مهما كانت الظروف،» أمد للإعلام، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=21894>.

(٥٣) الدبش، «التنسيق الأمني مع العدو خيانة عظمى».

(٥٤) إسماعيل الثوابتة، «التنسيق الأمني أدوار تكاملية بين سلطة فتح وإسرائيل،» أجناد الإخباري، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://www.ajnad-news.com/site/ajnad/details.aspx?itemid=15930>.

يؤكد القيادي الحمساوي حسين أبو كويك أن «الأجهزة الأمنية الفلسطينية باتت تقوم بواجبها كاملاً في توفير أمن الاحتلال، في حين تعتقل أبناء شعبها ولا توفر أي حماية لهم من اعتداءات المستوطنين اليومية» ويضيف أن «السلطة تسببت بإحباط العديد من العمليات التي كانت تستهدف الاحتلال، كما أنها تسعى لإحباط أي تحرك شعبي ضده، وأن خطورة التنسيق الأمني تكمن في وجود فئة من الشعب الفلسطيني تنقل معلومات للاحتلال عن أي تحرك شعبي أو مقاوم مما يؤدي لاعتقال المقاومين أو اغتيالهم»(٥٥). وفي تصريح لليلى خالد في الاتجاه نفسه، تعتبر فيه أن «إبقاء الاحتلال على مسألة التنسيق الأمني مع السلطة دليل على أن وظيفة الأخيرة تدخل في خدمة الاحتلال وليس الشعب الفلسطيني»(٥٦).

إنّ للتنسيق الأمني بين أجهزة الأمن الفلسطينية والإسرائيلية أوجهاً مختلفة ومتنوعة؛ فأحدها يتمثل بقيام قوات الأمن الفلسطينية باعتقال المواطنين على خلفيات أمنية مختلفة، والتحقيق معهم، وبعد الإفراج عنهم تقوم القوات الإسرائيلية باعتقالهم على بالتهمة نفسها التي اعتقلوا بها لدى أجهزة الأمن الفلسطينية، ووصل التنسيق في بعض الأحيان إلى قيام المحقق الإسرائيلي بالاتصال هاتفياً بأجهزة الأمن الفلسطينية من أجل التأكد من صحة المعلومات التي تم الإدلاء بها، وفي أحيان أخرى كانت تعرض على المعتقلين عند الاحتلال الإفادات التي أدلوا بها لدى أجهزة الأمن الفلسطينية(٥٧). منها أيضاً، قيام جهاز الاستخبارات الإسرائيلي بإبلاغ أجهزة الأمن الفلسطينية عن نيته الدخول إلى المناطق الفلسطينية من أجل الاعتقال، أو المداهمة، أو التصفية، حتى تبدأ أجهزة الأمن الفلسطينية في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم إعاقة المهمة الإسرائيلية من خلال انسحابهم من المكان وتسليم سلاحهم الشخصي، وإبلاغ باقي عناصر الأمن في المنطقة بحسن التصرف في حال التقائهم مع قوة إسرائيلية(٥٨). إنّ عناصر الأمن الوطني التي من المفترض أن تدافع عن الأمن الوطني، كانت تنسحب من نقاط حراستها كلما طلب الإسرائيليون ذلك. إضافةً إلى ما سبق، هناك تسيير لدوريات عسكرية مشتركة إسرائيلية وفلسطينية لضمان أمن بعض الطرق عبر المدن الرئيسة، وهذا الأسلوب كان متبعاً مع بداية نشأة السلطة، إلا أنه حالياً لم يعد موجوداً لأن إسرائيل قررت أن تقوم بالعمل الأمني الخاص داخل المدن بمفردها(٥٩).

ووفقاً للقيادي الفتحاوي حسام خضر، فإن «مؤسسات السلطة الأمنية تابعة بالكامل للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، مشيراً إلى أن مهمة هذه المؤسسات الرئيسة تأمين الأمن الجماعي للإسرائيليين

---

(٥٥) «قيادي بحماس: التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة وصل لأعلى مستوياته،» القدس العربي، ٢٠١٣/١٠/٢٧، <http://www.alquds.co.uk/?p=97059>.

(٥٦) «ليلى خالد: إبقاء التنسيق الأمني يدخل في خدمة الاحتلال وليس الشعب الفلسطيني،» فلسطين اليوم، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://paltoday.ps/ar/post/195473>.

(٥٧) الثوابتة، «التنسيق الأمني أدوار تكاملية بين سلطة فتح وإسرائيل».

(٥٨) أبو شمالة، «يا عربي، ما هو التنسيق الأمني؟».

(٥٩) قاسم، «التنسيق الأمني دفاع عن أمن الصهاينة».

مقابل تحقيق مكتسبات مادية لمجموعة من المتنفذين في السلطة» مضيفاً بهذا الصدد أن «السلطة التي جاءت نتاج اتفاقيات أوسلو مجرد مشروع اقتصادي أمني يستفيد منه ٥ بالمئة من قيادات المنظمة، ومشروع أمني يخدم سائر الإسرائيليين، معتبراً أنه لا أفق أمام الفلسطينيين طالما ظلت هذه الاتفاقيات قائمة». ويبين خضر أن التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل هو في اتجاه واحد؛ فمن حق الأمن الإسرائيلي الحصول على كل المعلومات التي تريدها إسرائيل، بينما لا يحق للأجهزة الأمنية الفلسطينية الحصول على أية معلومات من إسرائيل، معتبراً أن إطلاق كلمة تنسيق على العلاقة بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية، هو تضليل وأن ما يحصل هو تعاون وإلحاق كامل[٦٠].

أدى التنسيق الأمني إلى اعتقال قادة فلسطينيين من مختلف التنظيمات الفلسطينية، بمن فيهم أعضاء من كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح. فقد أصاب التنسيق الأمني الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات، الذي فشلت إسرائيل في الوصول إليه واعتقاله كونه يتمتع بخبرة فائقة في التخفي، وعدم استخدامه أجهزة الاتصالات، واعتماده في مراسلاته على الورق، وفي تواصله مع المكتب السياسي وهيئات الحزب على دائرة ضيقة شديدة الثقة، فطلبت منه السلطة عقد لقاء من أجل حل بعض القضايا العالقة، ولكنه كان يرفض لقاءهم بشكل شخصي؛ لأن هناك من يمثل الجبهة في اجتماع القيادة، وهو ما دفع السلطة بعد عملية الجبهة النوعية بتصفية وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي عام ٢٠٠١ رداً على اغتيال الأمين العام الشهيد أبو علي مصطفى، إلى القيام باعتقال كثيرين من أعضاء الجبهة، ومن ضمنهم أخوه الشهيد محمد سعدات، وقد تعرضوا للتعذيب القاسي، فطلبت السلطة مرة ثانية لقاء مع سعدات عبر مدير الاستخبارات توفيق الطيراوي لحل بعض القضايا المهمة، فوافق سعدات على اللقاء الذي تبين أنه مؤامرة من أجل اعتقاله بناء على مطلب إسرائيلي، وتم احتجازه في مقر الرئيس في المقاطعة إلى أن حاصرت القوات الإسرائيلية المقر، وطالبت بتسليم سعدات ورفاقه ومعهم العميد فؤاد الشوبكي، وبعد ذلك تم التوصل إلى اتفاق لنقلهم إلى سجن أريحا بإشراف أمريكي - بريطاني إلى أن قامت إسرائيل بتدمير السجن، واعتقال الأمين العام وباقي المناضلين المتواجدين معه، وحكمت عليه بالسجن ثلاثين عاماً[٦١].

- إذا ما قررت السلطة وقف التنسيق الأمني، فستعمد إسرائيل والدول التي تدعمها إلى وقف التمويل، أو صرف الرواتب، فعندما أخل الجانب الفلسطيني في بعض الأحيان بالمعايير الأمنية في عهد الرئيس عرفات، توقف التمويل للسلطة، وهذا ما حصل بعد فوز حماس ورفضها التنسيق الأمني[٦٢].

---

(٦٠) تصريح لحسام خضر، «السلطة مشروع أمني لخدمة إسرائيل،» فلسطين الآن، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://paltimes.net/details/news/63401>.

(٦١) هذه الرواية بناءً على الأحداث التي عايشها الباحث، فقد كان مطلعاً على مجريات وظروف اعتقال الأمين العام أحمد سعدات كونه مدير مكتب الأمين العام.

(٦٢) عبد الستار قاسم، «المصالحة الفلسطينية في ذيل التنسيق مع إسرائيل،» تلفزيون الأقصى، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، <http://www.aqsatv.ps/?section=details&id=4941>.

ويرى الباحث أن إسرائيل قد حرصت في اتفاقياتها مع الفلسطينيين على أمنها وأمن المتعاونين معها؛ فالتنسيق الأمني هو الذي وفر الأمن للمستوطنين، ومكّنهم من التجول بحرية بين مناطق الضفة المجزأة، والاعتداء على البشر والشجر والحجر بحماية فلسطينية إسرائيلية؛ فعند دخول المستوطنين إلى مناطق الضفة («بالخطأ») يقوم الأمن الفلسطيني بتوفير الحماية لهم، ويمنع الاعتداء عليهم، ويسلمهم إلى الأمن الإسرائيلي. فقد جاءت الاتفاقيات أولاً وأخيراً من أجل الحفاظ على الأمن الإسرائيلي وذلك يتبين من خلال تركيزها على المسائل التي تهم الجانب الإسرائيلي كالشراكة الأمنية، وحماية العملاء، وعدم ذكر القضايا الوطنية التي كافح من أجلها الشعب الفلسطيني كالقدس واللاجئين، وعلى الرغم من فشل الاتفاقيات في كل بنودها، إلا أن بند التنسيق الأمني هو وحده قيد التطبيق، لأن إسرائيل لن يكون لها وجود من دون الأمن.

على الرغم من التنسيق الأمني ما بين الطرفين، إلا أن إسرائيل تتعمد إذلال الشعب من خلال ممارسة الحرب النفسية؛ فتعلن إسرائيل بعد اغتيالها أو اعتقالها لأحد المناضلين، بأن العملية قد جرت بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وهو ما تنفيه السلطة، إلا أن إسرائيل تعود وتؤكد من خلال متحدث عسكري رفيع المستوى أن العملية قد تمت بالتنسيق مع السلطة. وهنا يسجل الباحث أن الهدف من ذلك هو إهانة الشعب وسلطته وتحطيم إرادته.

إضافة إلى ما سبق، تقوم إسرائيل على الرغم من التنسيق الأمني باستخدام أسلوب محرج ومذل للسلطة عبر قيامها باقتحام المقار الأمنية، والسجون التابعة للسلطة، واعتقال المناضلين فيها، كما حدث في سجن بيتونيا التابع للأمن الوقائي، وسجن أريحا الذي تم اقتحامه وإخراج القوات الأمنية الفلسطينية المتواجدة فيه بمنظر مذل وهم شبه عارين، واعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية سعدات ورفاقه والعميد فؤاد الشوبكي، إضافة إلى الكثير من المناضلين، والذي كان يبث مباشرة على المحطات الفضائية. كما أن إسرائيل تتعمد قصف مقار السلطة الأمنية التي يتواجد بها المناضلون في الكثير من المحافظات، واعتقال المناضلين من أيدي السلطة أثناء نقلهم من محافظة إلى أخرى على الرغم من التنسيق مع إسرائيل، وأخذ الموافقة على نقلهم، لكن إسرائيل تقوم بعملية قرصنة، وتعتقلهم على الطريق، ما يضع السلطة في موقف حرج. عند قيام إسرائيل باعتقال أحد المناضلين ونقله من منطقة لأخرى مروراً بمنطقة (أ) تقوم سيارات الأمن الفلسطينية بمرافقة الدوريات الإسرائيلية، وتتعمد القوات الإسرائيلية القول للمعتقلين إن أبناء شعبك يحرسونا. وكذلك قيام القوات الإسرائيلية في وضح النهار بدخول المحافظات الفلسطينية بقوات هائلة واعتقال المناضلين.

يرى الباحث أن كل الطرائق والوسائل المستخدمة من قبل إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني وبحق السلطة نفسها التي تنسق أمنياً معها، تهدف إلى الحفاظ على أمنها، إضافة إلى إلحاق الضرر بالسلطة قبل الشعب؛ فالمواطن الفلسطيني عندما يرى الحال الذي وصلت إليها السلطة بفعل الممارسات الإسرائيلية يصاب بحال من الإحباط واليأس، مما يولد لديه حقداً على السلطة

وأجهزتها، وهو ما عبر عنه المواطن الفلسطيني من خلال الانتقام من حركة فتح عبر صناديق الاقتراع.

إن من الأسباب الجوهرية لهبوط شعبية حركة فتح في رأي الباحث هو التنسيق الأمني، فهذه النقطة هي مقتل السلطة، ولها ارتداد سلبي على حركة فتح؛ فكادر الحركة كان له دور أساسي وريادي في النضال الفلسطيني ضد الاحتلال، ومن ثم تشكلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية من هذا الكادر، فتحول الكادر الذي حمل عقيدة الأجهزة الأمنية لملاحقة التنظيمات المقاومة الأخرى، مما شوّه صورة الحركة وكأنها تقف في صف الاحتلال ضد المقاومة.

يبين الباحث أن الانتقادات التي كانت موجهة من قبل التنظيمات لأسرى حركة فتح المتواجدين في السجون الإسرائيلية كانت تتمحور حول علاقة فتح بالسلطة والتنسيق الأمني، وكان أعضاء فتح في السجون يحاولون التملص من ذلك ولكن من دون مغادرة دائرة الاتهام بالتنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال في اعتقال المناضلين وملاحقتهم من قبل السلطة، إضافةً إلى أن الجامعات كانت محور نقاش للنقطة ذاتها أيضاً، فكانت الدعاية الانتخابية للكتل الطلابية المعارضة، وبخاصة الكتلة الإسلامية التابعة لحماس، تنصب على التنسيق الأمني إضافة إلى الفساد.

٣ ـ الترهل السياسي لفتح وعدم القراءة الصحيحة لتغير هيكل الفرص

كان هبوط شعبية حركة فتح التدريجي، الذي أدى لاحقاً إلى خسارتها في الانتخابات التشريعية الثانية، محصلة لمجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، ولعدم القراءة الصحيحة للتغيرات الحاصلة على المستويات المختلفة في الساحة الفلسطينية، ونتيجة إغفال وجود منافس حقيقي يحظى بدعم شعبي واسع.

أ ـ العوامل الذاتية

أدّى الكثير من العوامل الداخلية لحركة فتح دوراً بالغ الأهمية في تراجع شعبيتها، ما سبب خسارتها في الانتخابات التشريعية الثانية.

(١) توقيع اتفاق أوسلو: كان اتفاق أوسلو الذي وقعه كل من رئيس منظمة التحرير وحركة فتح، أول خطوة في الهبوط التدريجي للحركة في صناديق الاقتراع، فعلى الرغم من أنه أقام سلطة فلسطينية إلا أنها كانت مسؤولة عن إقليم بحدود وهمية، ولا تمتلك أية صلاحيات فعلية، ومقيدة باتفاقيات مع إسرائيل، ولا تملك سوى إدارة الشؤون اليومية للشعب الفلسطيني الذي يعيش ضمن إقليمها.

قامت السلطة المنتخبة، بناءً على مشاركة واسعة من قبل الشعب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية الأولى أملاً منه في بناء الدولة الفلسطينية، والتخلص من نير الاحتلال، وتحسين الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وعودة القدس واللاجئين، وإيقاف الاستيطان، وإطلاق سراح الأسرى، وغيرها من القضايا التي تمس الحقوق الوطنية للفلسطينيين.

لم يحقق اتفاق أوسلو آمال الشعب الفلسطيني المتمثلة بالحرية والاستقلال عبر إقامة الدولة، وإنما مع كل التنازلات التي تضمنها، إلا أنه بقي حبراً على ورق، فلم يزد الشعب إلا شقاءً.

(٢) تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين: إنّ الرخاء الذي وعدت به السلطة لم يحققه اتفاق أوسلو، بل زاد الفقر والحرمان والتهميش وتحوّل الدعم الدولي إلى سلاح للابتزاز السياسي وابتياع القرار الوطني والسياسي[٦٣]. وفقاً لإدوارد سعيد، إن «اتفاق أوسلو قد ضلل الشعب، ووعدهم بسنغافورة بدلاً من المستنقع الراكد الذي يغرق فيه حوالى ثلاثة ملايين شخص باستثناء ٢٠٠ أو ٣٠٠ شخص من المحيطين به الذين يتمتعون بمكانة VIP ويعيشون بأحسن حال»[٦٤].

كان من المتوقع من السلطة الناشئة أن تنهض بالوضع الاقتصادي من خلال الكثير من الاستراتيجيات، منها على سبيل المثال، تشجيع الاستثمار داخل أراضيها من خلال تقديم التسهيلات للمستثمرين، والقضاء على البطالة وبخاصة لحملة الشهادات، من خلال دراسة السوق واحتياجاته من تخصصات، بالتعاون مع الوزارات ذات الاختصاص.

إلا أن السلطة بدلاً من ذلك، قامت بفتح المجال للشركات الخاصة ذات الطابع الاحتكاري، التي تشارك في ملكيتها شخصيات عامة ومهمة في السلطة، من دون وجود صفة قانونية واضحة لأسس هذه الشراكة، كما ظهرت امتيازات احتكارية لبعض الهيئات، والشركات الحكومية، ومنها الاحتكار الذي منح لهيئة البترول، وامتياز استيراد وتوزيع الإسمنت، ودخول السلطة كشريك جزئي، أو كلي في عدد من المنشآت التجارية والاقتصادية، ومنح السلطة امتيازات لبعض الشركات الخاصة، مثل شركة الاتصالات الفلسطينية وشركة جوال[٦٥].

كان يتوجب على السلطة العمل على الحد من مشكلة البطالة، والتحرر من التبعية الاقتصادية للدول المانحة، ولإسرائيل، وإعادة النظر في اتفاقية باريس الاقتصادية، سيئة الصيت. وتعتمد السلطة بصورة كبيرة على معونات الدول المانحة التي تستخدم كأداة ضغط عليها، من أجل تقديم المزيد من التنازلات لصالح إسرائيل، وتقوم إسرائيل باستخدام الضرائب والجمارك التي تجبيها كمستحقات للسلطة، كوسيلة للضغط على الفلسطينيين، ومحاربتهم في لقمة عيشهم، إضافة إلى قيام إسرائيل بمنع العمال الفلسطينيين من العمل داخل أراضيها. ساهم كل ذلك، بصورة كبيرة، في تدهور الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين، ودفع كثيرين منهم إلى الهجرة بحثاً عن حياة كريمة.

---

(٦٣) عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من «فتح» إلى «حماس» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٩٩.

(٦٤) سعيد، «بيان العشرين... احتجاج طال انتظاره».

(٦٥) يوسف، «إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين الضغط الخارجي والمطالب الداخلية،» ص ٩٠٧.

أما على صعيد الزراعة، فتوجب على السلطة أن تقوم بمساعدة المزارعين والفلاحين ودعمهم في استصلاح الأرض واستغلالها، وهذا أمر هي أساس الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي؛ فهناك مساحات من الأراضي غير مستغلة، وكان على السلطة توفير الأموال اللازمة لاستصلاحها واستغلالها، ولكن ميزانية وزارة الزراعة لا تكفي إلا لدفع رواتب موظفيها(٦٦). في المقابل، نجد أن أول ما قامت به إسرائيل عند احتلالها فلسطين هو إنشاء مدرسة زراعية من أجل ربط اليهود القادمين من مختلف أنحاء العالم بالأرض («الوطن»)، الذي لا يتم إلا باحتراف الزراعة(٦٧)، والذي بدوره يؤدي إلى إنعاش الوضع الاقتصادي.

أما من حيث التعليم والمعلمين، فالتعليم يعتمد بصورة أساسية على أسلوب التلقين، وتطبيق نظام التعليم العقلي يلزمه مضاعفة الغرف الدراسية، وعدد المدارس والمعلمين؛ فالصفوف المدرسية تعاني الاكتظاظ، حيث يمكن أن يصل عدد الطلاب إلى أكثر من خمسين طالباً في الغرفة الصفية الواحدة، ما يجعل المعلم غير قادر على التفاعل مع الطلبة.

في ما يتعلق بالمعلم، فقد وضعته السلطة في ذيل التركيبة الاجتماعية؛ حيث إن المعلم يتقاضى أدنى راتب في رواتب موظفي السلطة، ويعجز عن توفير متطلبات الحياة اليومية لأسرته، ما انعكس سلباً على مظهره وحالة التوازن العصبي والفكري لديه، وعلى علاقته بطلّابه، حتى الطالب استهان بمعلمه واستخف به، الأمر الذي أفقده الحافز على تطوير قدراته وتنميتها(٦٨). كأنها سياسة مقصودة كرسها الاحتلال، وتبعته السلطة في تطبيقها؛ فالمعلم الفلسطيني يضطر إلى العمل في وظيفة أخرى بعد انتهاء دوامه المدرسي، من أجل توفير متطلبات أسرته الضرورية ما ينعكس سلباً على عطائه في المدرسة، ويؤدي إلى تردي المستوى التعليمي.

يتوجب على السلطة النهوض بالمستوى التعليمي، ومتابعة العملية التعليمية وتطويرها، والنهوض بمستوى المعلمين الاجتماعي والاقتصادي، أسوة بدول العالم المتقدمة؛ فلو أخذنا ألمانيا على سبيل المثال لا الحصر، إذ إنّه عندما طالب القضاة بمساواتهم برواتب المعلمين، ردت عليهم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بقولها «كيف أساويكم بمن علموكم» فكانت هذه العبارة درساً للعالم أجمع حول مكانة المعلم، ودوره في نهوض أمته، فهو أحد أهم ركائز البناء في المجتمع؛ يبني الأجيال، ويعلّم الذين هم بناة المستقبل.

أثّر التدهور الاقتصادي في الحياة الاجتماعية؛ فانتشرت الطائفية والعشائرية والتعصب الديني والأبوية والذكورية، ولم يؤدِ الوضع الاجتماعي الجديد إلى تكوين أي أطر برجوازية تنويرية، أو ليبرالية فكرية. لقد تداخلت الولاءات السلطوية بالعائلية والعشائرية والجهوية والطبقية، وأصبحت

---

(٦٦) عرفات، «أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية،» ص ١٢٥.

(٦٧) عبد القادر فارس، «العنصرية الصهيونية وفلسفة التربية اليهودية،» مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، حزيران/يونيو ٢٠٠١، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3951>.

(٦٨) حمدان، «دخول إلى حقل المحرمات آخر المطاف».

قضايا الحياة اليومية في مواجهة القضية الوطنية، وسادت ثقافة المصالح الشخصية والفساد والوساطة والمحسوبية والنزعة الاستهلاكية، ما أدى إلى تفكّك أركان المجتمع السياسي كالحركة النقابية والنسوية وقوى اليسار، وتراجع قيم التنوير والديمقراطية والعقلانية والحداثة(٦٩).

(٣) فشل مسار المفاوضات: كان اتفاق أوسلو ـ وهو عبارة عن مرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات ـ تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية، إلا أن نتائج مفاوضات كامب دايفيد٢، عام ٢٠٠٠، أكدت استحالة قيام الدولة الفلسطينية من طريق التفاوض والتسوية اللذين زعمت السلطة أنهما الطريق الوحيد إلى تحقيق المطالب الوطنية(٧٠). إنّ وصول الخيار السلمي ونهج المفاوضات منذ أوسلو، وما تلاها، إلى أفق مسدود، جعل الشعب الفلسطيني غير مقتنع بالخيار السلمي الذي لم ينتج منه إلا تردٍ في الوضع الفلسطيني بنواحيه كافةً، وحمّل فتح نتائج الإخفاقات السياسية لاتفاقيات السلام كونها الحزب الحاكم.

بعد فشل المفاوضات، اندلعت انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠، في إثر زيارة أرييل شارون الاستفزازية ساحات المسجد الأقصى، التي كانت السبب الرئيس للانتفاضة. وعمدت إسرائيل إلى استهداف الشعب الفلسطيني عبر القتل والاعتقال والهدم والحصار، واغتيال القادة الفلسطينيين من الصف الأول، مثل أبو علي مصطفى، والشيخ أحمد ياسين، وطال العدوان مؤسسات السلطة من خلال تدمير البنية التحتية المتمثلة بالمقرات، ومقرات الرئيس، ومطار غزة، وغيرها من المؤسسات. لقد أدت انتفاضة الأقصى والاستهداف الإسرائيلي للسلطة وبنيتها إلى إضعاف السلطة المتمثلة بحركة فتح، وتعزيز حال الانقسام والتفكك التي كانت تعانيها الحركة.

(٤) اندماج حركة فتح بالسلطة: شكلت حركة فتح بقادتها وأعضائها المكوّن الرئيس للسلطة، من رأس هرمها حتى قاعدتها؛ فالسلطة بعد استلامها مهامها، بدأت بتثبيت أعضائها من حركة فتح في مؤسسات السلطة، وفي المناصب العليا، فأصبحت فتح تشكل العمود الفقري للسلطة. يبين نبيل عمرو أن «عرفات دمج حركة فتح بالمنظمة في الخارج، ودمجهما بالسلطة بعد العودة لأرض الوطن، وهو ما أضاع ملامح الحركة كتنظيم سياسي له طبيعة حزبية» ويضيف أن «حركة فتح أهملت ذاتها عبر إلغاء مؤسساتها المستقلة، وتفريغها من محتواها، وأهملت عناصرها حين حجبت عنهم التوجيه السياسي الموحد»(٧١).

أدى اندماج حركة فتح بمؤسسة السلطة إلى تعطيل عمل مؤسسات الحركة بصورة شبه كاملة؛ على سبيل المثال، لم تنعقد المؤتمرات العامة للحركة منذ أكثر من ثمانية وعشرين عاماً، إضافة إلى أن النشاط الوظيفي المتمثل بوظائف السلطة حل بديلاً من النشاط السياسي والتنظيمي للحركة.

---

(٦٩) مهند عبد الحميد، «الصراع على فتح،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٧ (صيف ٢٠١١)، ص ٤٤.

(٧٠) بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من «فتح» إلى «حماس»، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٧١) «معالم الطريق التي ترى فتح ضرورة السير فيه على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية،» المركز الفلسطيني للإعلام.

كما أصبحت المرجعيات الإدارية والأمنية في مؤسسات السلطة بديلاً من المرجعيات والمحطات القيادية للحركة. بناءً على المرجعيات الجديدة، تكونت ولاءات من نوع جديد، فأصبحت الوظيفة العامة تستخدم لدعم مراكز القوة الجديدة[٧٢].

عادت كل مساوئ السلطة بنسبة ٩٤بالمئة أو حتى أكثر على حركة فتح المسيطرة على مؤسسات السلطة المالية والإدارية والأمنية، والمُشكّلة لما يقارب ٩٤بالمئة من موظفيها. أما إيجابيات السلطة، فعادت على شخوص في الحكومة، بمعنى شخصنة الإنجاز، ولصق الفشل في السياسة القائمة. تحملت حركة فتح تبعات السلطة وممارساتها، أحد عشر عاماً؛ فلو فصلت الحركة بينها وبين السلطة منذ البداية، لكان باستطاعتها تجاوز محنتها.

عانت حركة فتح أيضاً، ثنائيتين وهما: ثنائية الداخل ـ الخارج، وثنائية الشباب ـ الحرس القديم. نظر كثير من فتحاويي الداخل إلى العائدين من تونس بكثير من التوجس والريبة؛ فقد ظنت قيادات الداخل أن هذه العودة عبارة عن مناسبة لمصادرة أدوارهم. أما في ما يخص صراع الأجيال، الذي لم يكن مطروحاً قبل أوسلو وعودة قادة الخارج، فالصراع كان دائراً حول احتكار جيل المؤسسين لمؤسسات الحركة الذين يحولون دون تقلد الشباب مناصب فيها، ومن جهة أخرى فإن الشباب يتطاولون على القيادات التاريخية، ويسعون إلى عزلها أو شطب أدوارها[٧٣].

في هذا الإطار، يشير إبراهيم خريشة، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، إلى أن «المجلس الثوري للحركة يتشكل الآن من مجموعة من المسنين، حيث يقل عدد الأعضاء دون الخمسين عاماً عن عدد أصابع اليد، وباقي الأعضاء فوق سن الخمسين، والكثير منهم فوق سن الستين، الأمر الذي يستوجب ثورة شبابية في الحركة وهيئاتها القيادية»، ويضيف خريشة في موقع آخر أن «القيادات القديمة ترفض التغيير لأنه سوف يطيح بها»[٧٤]. برز صراع الأجيال بشدة، في قوائم حركة فتح للانتخابات التشريعية الثانية، حيث قامت فتح بتقديم قائمتين: **الأولى**، مركزية تمثل الجيل القديم من أصحاب المناصب العليا في السلطة واللجنة المركزية، والثانية، تمثل القيادة الشابة رأسها مروان البرغوثي من معتقله، ما دلّ بوجه قاطع على درجة الخلافات التي وصلت إليها الحركة.

أدى نزول حركة فتح بقائمتين إلى تشتت أصوات الناخبين، كما أن احتواء القوائم على شخصيات شغلت مناصب عليا، مدة طويلة في السلطة من دون تقديم أي إنجاز يذكر، دفع الشعب إلى عدم التصويت لهذه القيادة رغبة منه في محاسبتها على إخفاقاتها المتتالية، وتجديد القيادة السياسية، وتحسين أوضاعه المعيشية، ومغادرة مسار المفاوضات الذي لم يجلب له سوى الويلات.

(٥) تآكل الدور النضالي لفتح: قادت فتح برئاسة عرفات الثورة الفلسطينية، وغيّرت مسار القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى قضية تحرر وطني، كما أنها حولت المنظمة من كونها جزءاً من

(٧٢) إرشيد، حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، ص ١٤٨.
(٧٣) بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من «فتح» إلى «حماس»، ص ٨٤ ـ ٨٦.
(٧٤) إرشيد، المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

النظام العربي الرسمي إلى ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني[٧٥]. كانت فتح أول من أشعل الكفاح المسلح في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٥، وقدمت أول شهيد، وأول أسير وأسيرة للثورة الفلسطينية، كما أن كثيرين من قادة الحركة تم اغتيالهم على يد الموساد الإسرائيلي. ازدادت شعبية حركة فتح بعد الإنجازات التي حققها مقاتلوها والفدائيون الفلسطينيون والجيش الأردني في معركة الكرامة عام ١٩٦٨ ضد الجيش الإسرائيلي، التي دفعت القوات الإسرائيلية إلى التراجع من دون تحقيق أهدافها المتمثلة بتدمير القواعد الفدائية، والقضاء على قواعدهم في غور الأردن.

صعد نجم حركة فتح على الصعيد السياسي، فتدفق آلاف المتطوعين على قواعدها في الأردن، وعلى مكاتبها في العواصم العربية، إضافة إلى قيام بعض المجموعات الفدائية بحل تشكيلاتها والانضمام إليها[٧٦]. مثلت حركة فتح الإطار الواسع والمرن الذي يستقطب الجميع، فكان يكفي للانضمام إليها أن يكون المتطوع راغباً في المقاومة[٧٧]، إلى أن وقّعت المنظمة اتفاق أوسلو الذي يعتبر أول حلقة في مسلسل التنازلات، والذي أدخل حركة فتح في مرحلة جديدة، ونقلها من مقاومة الاحتلال إلى مطاردة المقاومين، من أجل الإيفاء بتعهداتها والتزاماتها مع إسرائيل عبر التنسيق الأمني.

إن أبرز التطورات التي حدثت على مستوى الحركة بعد اندماجها بالسلطة، كانت نشأة كتائب شهداء الأقصى عام ٢٠٠٠؛ فالكتائب التي تشكلت في أغلبيتها من مخيمات اللاجئين في الضفة والقطاع، كانت ـ في أحد وجوهها ـ تعبيراً عن حال الغضب والاحتقان المترسبة لدى القاعدة الشعبية لحركة فتح، نتيجة الفساد والجمود المسيطرين على السلطة وقادة الصف الأول للحركة، فنشأة الكتائب أوجدت داخل فتح تباينات بين أنصار الاتفاقيات الرافضين للعمل المسلح والداعين لنزع سلاح كتائب شهداء الأقصى، خوفاً من سحب البساط من تحت أقدامهم لصالح قادة المقاومة، وبين التيار الثاني الذي يمثل عدداً من رموز الصفين، الأول والثاني، الملتفين حول عرفات والذين يؤيدون تصعيد المقاومة وانضمام فتح إليها من خلال كتائب الأقصى[٧٨].

إن تشكيل كتائب شهداء الأقصى، لم يكن تغيراً استراتيجياً لدى فتح بخروجها عن مسار المفاوضات، وإنما كانت رد فعل طبيعياً على تدنيس شارون المسجد الأقصى، وفشل المفاوضات، واستخدام إسرائيل للقوة المفرطة ضد الشعب، وفساد السلطة، وتصدُّر حماس وغيرها من التنظيمات ساحة المقاومة. ولكن بعد استشهاد الرئيس عرفات، تلقت الكتائب ضربة قوية من خلال استشهاد حاضنها وممولها الرئيس؛ فبدأ قادة السلطة بطلب أمريكي ـ إسرائيلي ـ عربي

---

(٧٥) هاني المصري، «مأزق فتح،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=104751>.

(٧٦) صقر أبو فخر، «حركة فتح قافلة التيه الفلسطيني الطويل،» صحيفة الأيام، ٢٠٠٤/١١/١١.

(٧٧) حاتم أبو زايدة، جهاد الإخوان المسلمين في فلسطين حتى عام ١٩٧٠ (غزة: مركز أبحاث المستقبل، ٢٠٠٩)، ص ١٢٤.

(٧٨) علي بدوان ونبيل السهلي، حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٩٦، ٩٩ ـ ١٠٠ و١٠٧.

بالتضييق عليها من أجل حلها أو دمج أعضائها في مؤسسات السلطة، مما أدى تالياً إلى حل كتائب شهداء الأقصى، واستيعاب بعضهم في مؤسسات السلطة وأجهزتها، واعتقال بعضهم الآخر من قبل السلطة بحجة حمايتهم من الاعتقال، والاغتيال الإسرائيلي. إنّ حركة فتح لم تقم باستثمار إنجازات كتائب الأقصى ونضالاتها وتضحياتها، فكان إنهاء المسيرة القصيرة للكتائب، إضافة إلى عوامل هبوط شعبية الحركة.

(٦) استشهاد الرئيس عرفات: تسبب استشهاد عرفات بتفاقم أزمة فتح، فبقيت الحركة من دون أي نوع من المماسك أو المشدات التي تربط أعضاءها وقياداتها إلا خوفهم على مواقعهم ومكتسباتهم عبر السيطرة على السلطة، فكان عرفات كالصمغ اللاصق للنظام السياسي ولفتح[٧٩]. شكل الرئيس محور النظام الفلسطيني في العقود السابقة، فارتكزت آلية اتخاذ القرار بصورة أساسية على شخصيته وقيادته الكاريزمية أكثر من ارتكازها على المؤسسات والقيادة الجماعية. لذلك واجه النظام السياسي الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، عقب استشهاده في الحادي عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٤، خياراً صعباً بشأن التجديد للقيادة[٨٠]. فقد بيّن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محمود العالول، أن «فتح عاشت أزمة عدم القدرة على ملء الفراغ الذي خلفه رحيل الرئيس عرفات، وقد شهدنا أنها عاشت حالة من الترهل والاسترخاء دون أن يسعفها الوقت لتجاوز ذلك»[٨١].

إنّ غياب الرئيس عرفات أدى إلى تمزق حركة فتح، حيث إنه الوحيد القادر على جمع الأطراف المختلفة للحركة[٨٢]، في الوقت الذي لم يشكل الرئيس عباس الذي انتخب خلفاً للرئيس عرفات القائد الجامع لأطراف الحركة ومجموعاتها وأشذابها[٨٣]. يبين غراهام أشير أن أزمة فتح أصبحت حادة بعد انتفاضة الأقصى واستشهاد عرفات، الذي كان موحداً للحركة، ومن بعده أصبحت فتح تترنح على حافة التفكك كمنظمة وكمشروع سياسي[٨٤]، ويظهر خليل شاهين أن «عباس اتخذ سياسة معاكسة للسياسة التي كان يتبعها الرئيس عرفات، وخصوصاً منذ انهيار المفاوضات وإمكانية الاستفادة من عناصر القوة من الشعب الفلسطيني»[٨٥].

(٧) الخلافات الداخلية لحركة فتح: واكبت الخلافات الداخلية حركة فتح منذ تأسيسها، إلا أن حدتها ازدادت وتعمقت بعد استشهاد مؤسسها. يقول عمرو في ذلك إن «مع كل مرحلة

---

(٧٩) إرشيد، حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، ص ١٤٩.

(٨٠) أسعد غانم، «السياسة الفلسطينية بعد عرفات: مأزق حركة وطنية فاشلة،» المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية ـ مسارات (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، ص ٩، <http://www.masarat.ps>.

(٨١) «معالم الطريق التي ترى فتح ضرورة السير فيه على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية،» المركز الفلسطيني للإعلام.

(٨٢) الفرا، «حركة المقاومة الإسلامية «حماس» دراسة أسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية،» ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٨٣) إرشيد، حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، ص ١٤٩.

(٨٤) Graham Usher, «The Democratic Resistance: Hamas, Fatah, and the Palestinian Elections,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 35, no. 3 (Spring 2006), p. 22.

(٨٥) نقلاً عن: «فتح بعد أبو عمار بلا دور وطني ولا تنظيمي،» فلسطين اليوم، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://paltoday.ps/ar/post/182495>.

سياسية كانت تنشأ مواضيع جديدة للخلاف، وأسباب قوية لاحتدام الجدل حول الخيارات السياسية، وتصاعد الصراع حول النفوذ، وفي غياب الآليات الديمقراطية والمنهج الراسخ في العلاقات الداخلية، استمر الخلاف في الانتشار والتعمق دون الوصول إلى انشقاقات دراماتيكية». إلا أن عضو المجلس الثوري لحركة فتح يحيى رباح أقر صراحة بوجود انشقاقات داخل الحركة في تصريح له يبين فيه أن «هذه الانشقاقات لا تريد حالياً الخروج من الحركة؛ لأن الوضع الفلسطيني كله يعيش حالة من فقدان الوزن، وأي انشقاق يخرج من الجسد الأم قد لا يجد شرعية له بسهولة، فالانشقاقات قائمة فعلياً، ولكن تحت عنوانها الكبير، وحين تكتمل الشروط سوف نرى حزباً جديداً ينبثق من حركة فتح، يتخلص من بقايا تركة النظام الدولي السابق»[٨٦].

إلا أن شعث لم يلق بالاً لهذه الانشقاقات، فهو يرى أن الأحزاب الفلسطينية ما عدا فتح وحماس، ليس لها أي قيمة حقيقية على أرض الواقع، ومن سينشق عن حركة فتح، لا يكاد يصل إلى ما وصل إليه حزب سلام فياض، أو حزب مصطفى البرغوثي، ويعزي رباح الأسباب التي تكمن وراء خلافات الحركة الداخلية إلى شيخوخة القيادة، وغياب القيادة المؤسسة التي كان لها القدرة على استكشاف الأفق واستيعاب المتغيرات، وكذلك التنافس بين الأجيال، وتغير المهمات الأساسية، ونمو ظاهرة الطموح غير المشروع، والجفاف التنظيمي، والتكالب على مكاسب السلطة، فيرى عدد من قادة حركة فتح أن أسباب الخلافات تعود إلى غياب الديمقراطية، والحل للخروج من الأزمة يكمن في إجراء الانتخابات الداخلية[٨٧].

في السياق نفسه، يوضح رزق البياري الناشط في اتحاد العمال التابع لحركة فتح أن «تعالي بعض قيادات فتح، وبعدهم عن القاعدة التنظيمية، ولد شرخاً بين رأس الهرم والقاعدة، مما أثر سلباً على الواقع التنظيمي لأبناء الحركة... وهو الذي دفع بقطاع من الكادر التنظيمي إلى الانطواء على نفسه، والتقوقع داخل عمله وبيته بعيداً عن أزمة البيت الفتحاوي، الأمر الذي أثر في بنيان الحركة، وزاد من ضعف هيكلها»[٨٨].

يرى مدير مركز البحوث الدولي للشؤون الدولية الإسرائيلي باري روبن أن «نتائج الانتخابات لم تظهر عدم كفاية فتح وفسادها وحسب، بل أيضاً واقع أن فتح أصبحت غير نافعة وفي غير محلها»[٨٩]. من خلال المنطق نفسه، يبين روبرت فيسك أن «ما أدى بفتح لخسارة شعبيتها، ومن ثم الانتخابات هو الفساد الذي ظهر مثلاً في وجود صنابير مطلية بالذهب في غرفة أحد أعضاء

(٨٦) منير أبو رزق، «قبائل فتح،» الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/١١/٣.

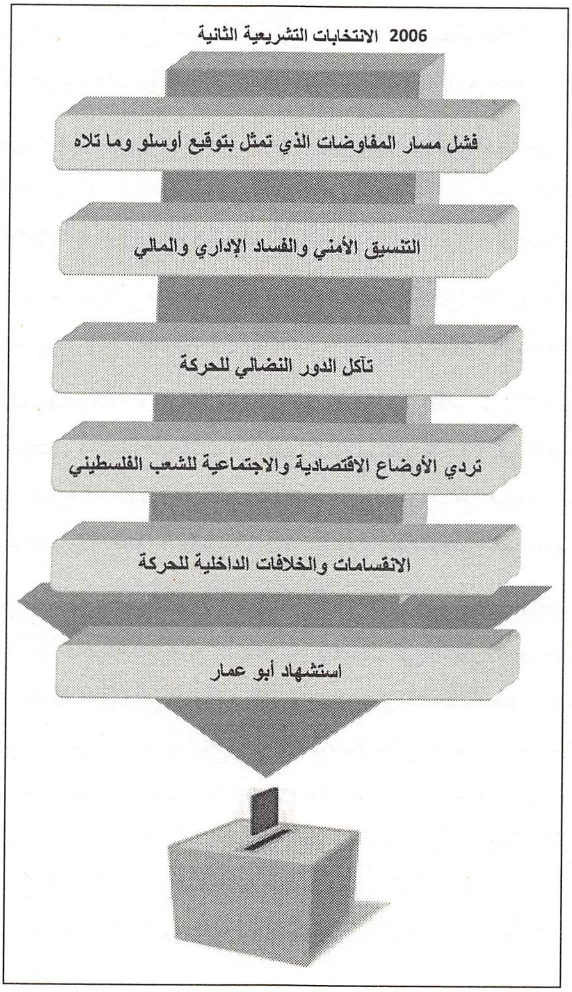
(٨٧) المصدر نفسه، و«معالم الطريق التي ترى فتح ضرورة السير فيه على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية،» المركز الفلسطيني للإعلام.

(٨٨) أبو رزق، المصدر نفسه.

(٨٩) ستيوارت ريغلوث، «ليست حماس مؤذية بالضرورة،» النهار (بيروت)، ٢٠٠٦/٢/١٨.

السلطة الفلسطينية، مشيراً إلى أن مثل تلك الصنابير هي ما كبدت فتح خسارة الانتخابات»[٩٠]. يعزي الرئيس عباس فشل الحركة في الانتخابات في تصريح حديث، إلى الفوضى التي حصلت في الحركة[٩١]. ويبين الشكل الرقم (٤ ـ ١) أبرز العوامل الذاتية التي تسببت بهبوط شعبية حركة فتح.

الشكل الرقم (٤ ـ ١)
عوامل هبوط شعبية حركة فتح



المصدر: الشكل من تصميم الباحث.

---

(٩٠) خالد عمر عبد الحليم، «روبرت فيسك: الغرب سيستمر في تأييد القادة غير المحبوبين في الشرق الأوسط حتى ينفجر في وجهه،» **المصري اليوم**، ٢٠٠٧/٦/١٨.

(٩١) «الرئيس: لن أحل السلطة وإذا أرادت إسرائيل إسقاطها فلتفعل،» وكالة معا الإخبارية، ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=696023>.

ب ـ العوامل الموضوعية التي أدت إلى تراجع شعبية حركة فتح

أدى عدد من العوامل الموضوعية دوراً محفزاً في المساعدة على تراجع شعبية حركة فتح وأهمها:

• قيام أمريكا وأوروبا بقطع علاقتهما بالرئيس عرفات والسلطة، وفرضت حصاراً اقتصادياً على السلطة، ما انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي للشعب.

• ممارسة عدد من البلدان العربية ضغوطاً على السلطة ورئيسها؛ فخلال حصاره في رام الله لم يزره أحد من الرؤساء العرب، ولم يهاتفه إلا واحد أو اثنان خلال أربع سنوات[٩٢].

• بعد تولي عباس منصب الرئاسة، لم تقدم أمريكا وإسرائيل أي شيء له عبر المفاوضات مثل إطلاق سراح الأسرى، أو الانسحاب من الأراضي المحتلة، أو حتى تخفيف الحواجز، وإنما شرعت ببناء جدار الفصل العنصري الذي مزق الأراضي الفلسطينية، وتوسعته[٩٣].

• قيام كل من أمريكا وإسرائيل بإبراز خصوم فتح ومنافسيها من خلال الإعلام عبر الإعلان عن التفاوض وإمكانية الحل مع فتح المعتدلة، ومهاجمة حماس ووصفها بالتطرف[٩٤].

• قيام إسرائيل بالتصرف وكأنه لا يوجد شريك فلسطيني في إطار حل القضية الفلسطينية، وتمثل ذلك بإعلان خطة الانفصال أحادية الجانب من قبل شارون عام ٢٠٠٥ في القطاع[٩٥]، فقد انسحبت إسرائيل من غزة تحت ضربات المقاومة التي كان لحماس دور فاعل فيها، فأصبح المواطن مقتنعاً بعدم جدوى المفاوضات، وأن خط حماس الرافض للمفاوضات هو الذي تفهمه إسرائيل[٩٦].

لقد أدّت العوامل الذاتية والموضوعية سابقة الذكر دوراً كبيراً في التأثير في شعبية فتح في الشارع الفلسطيني، إلا أن الحركة لم تكن ملتفتة لما يحدث في الشارع، أو حتى لقاعدتها الشعبية؛ فقادة الحركة الذين يمثلون مسؤولي السلطة كانوا يسعون وراء مصالحهم الشخصية، ولا ينظرون إلى أبعد من كراسيهم. لم تقرأ الحركة التغيرات السياسية على الساحة الفلسطينية قراءة صحيحة، واستمرت في تجاهل مشاكلها وأزماتها ظناً منها، أنها لن تفقد سلطتها على النظام الفلسطيني في يوم من الأيام، إلى أن بدأت الانتخابات البلدية التي كانت مؤشراً جلياً على أن شعبية فتح في تراجع، وشعبية حماس في تصاعد، فالأخيرة تمكنت من ترؤس عدد من البلديات الكبرى في القطاع والضفة، ولكن حركة فتح رغم ذلك لم تستطع قراءة نتائج الانتخابات البلدية التي توضح

---

(٩٢) محمد الأطرش، «حركة فتح بعد عام على الهبوط كيف تنهض؟،» دنيا الوطن، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/01/27/72433>

(٩٣) جميل السلحوت، «لمحات سريعة عن أسباب خسارة فتح،» دنيا الوطن، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، <http:// pulpit.alwatanvoice.com/content/print/35939>.

(٩٤) الأطرش، المصدر نفسه.

(٩٥) إرشيد، حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، ص ١٤٧.

(٩٦) السلحوت، «لمحات سريعة عن أسباب خسارة فتح».

أنها تتجه نحو خسارة كبرى تتمثل بفقدانها للسلطة؛ فلو أنها قرأت الواقع السياسي حينها قراءة صحيحة لأعادت ترتيب أوضاعها الداخلية، وقامت بالإصلاح والتغيير، إلا أنها ومع تأجيل موعد الانتخابات، ستة أشهر لم يطرأ عليها أي تغيير وإنما استمرت في الأداء القديم نفسه، الذي لا يتلاءم مع المستجدات التي طرأت على نتائج الانتخابات البلدية، فلم تقم حركة فتح بشيء يذكر لرفع رصيدها الشعبي، بل واصلت طريق الانحدار نحو زيادة حدة هبوطها؛ فلو حصلت انتخابات تشريعية ثالثة، لن تكون نتائجها بأفضل من سابقاتها.

على حركة فتح أن تتخذ قراراً حاسماً واستراتيجياً ومصيرياً بقطع التنسيق الأمني مع الاحتلال وتحريمه، ومحاربة الفساد الإداري والمالي والأمني، ومحاسبة رموزه، ووضع شخصيات فتحاوية لم يشر إليها بإصبع الاتهام والفساد، في المراكز القيادية للحركة وللسلطة، وفصل مؤسسات الحركة عن مؤسسات السلطة، ولملمت البيت الفتحاوي وترتيبه، وإفساح المجال أمام القيادات الشابة لتؤدّي دورها على المستويين التنظيمي والسياسي في محاولة للنهوض بوضعها التنظيمي.

ثانياً: زيادة الثقة السياسية في حركة حماس

شكل أداء حركة حماس في المجالات الاجتماعية والخدماتية للشعب، والعمل العسكري ضد الاحتلال، وغيرها من العوامل الرافعة السياسية لصعودها، وزيادة القاعدة الشعبية المؤيدة لها، والذي عبر عنه الشعب من خلال التصويت لها في الانتخابات التشريعية الثانية، فلم يقتصر دور الحركة على خلق فرص سياسية من خلال استغلال التغير في الظروف السياسية، وإنما استطاعت أيضاً إدراك الفرص المتاحة التي تصب في مصلحتها، واستغلالها.

١ ـ الأداء الاجتماعي والمقاوم والسياسي لحركة حماس

عند العودة إلى أوائل نشأة حركة الإخوان المسلمين، نجد أن الحركة لم تلتفت إلى العملين، السياسي والمقاوم، بل انشغلت بالعمل الاجتماعي والخدماتي، لحين اندلاع الانتفاضة الأولى، وتشكيل حركة حماس كجناح مقاوم لحركة الإخوان التي انخرطت في العمل المقاوم حتى منتصف التسعينيات، حتى بدأت ببلورة موقفها السياسي بوضوح تجاه قضايا متعددة، من ضمنها موقفها من المنظمة والفصائل الفلسطينية والصراع مع إسرائيل.

أ ـ الأداء الاجتماعي للحركة

اعتبرت حماس أن المجتمع هو الأساس في مشروع التحرير، لذلك منحت الجانب الاجتماعي اهتماماً خاصاً في فكرها[٩٧]؛ ففي الميثاق، اختصت المادتان: عشرون وواحد وعشرون في موضوع التكافل الاجتماعي، فتبين الحركة أن إزاء ممارسات الاحتلال التي لا تفرق بين طفل وامرأة وشيخ،

---

(٩٧) علاء النادي، حماس.. المنطلقات والأهداف (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٦)، ص ٢٤.

لا بد من أن يسود التكافل الاجتماعي بين الناس من أجل مواجهة العدو كجسد واحد، وهو يتحقق من خلال تقديم المساعدة بمختلف أنواعها لكل محتاج، وأن تنظر الحركة إلى مصالح الشعب، نظرتها إلى مصالحها الخاصة، وأن تشارك الناس في أفراحهم وأتراحهم، وأن تتبنى مطالب الشعب وما يحقق مصالحهم ومصالحها(٩٨).

استمدت حماس دعمها وقدرتها على التعبئة من خلال شبكة واسعة من المؤسسات التي تقدم الكثير من الخدمات الاجتماعية للفلسطينيين. وتصنف مؤسسات الحركة في ثلاث مجموعات، هي(٩٩):

(١) المؤسسات القائمة على المساجد: أدّت المساجد دوراً رئيساً في التعبئة، لأنها لم تكن تخضع لسيطرة النظام السلطوي وقوات الاحتلال. هذا العزل، وفّر لها موقعاً مركزياً لجمع المعلومات وتنظيمها وتدريبها ونشرها، وإدارة الخدمات اللازمة والبرامج الاجتماعية؛ إذ يمكن أن يكون المسجد بمثابة مدرسة للأطفال، أو مركز تدريب ديني، أو عيادة صحية(١٠٠). في مراحل بناء حركة الإخوان المسلمين الأولى، التي سميت مرحلة المساجد، عملت الحركة على بناء المساجد في غزة والضفة، فارتفع عددها الذي شكل النواة لجذب الشباب وتجنيدهم، ما مكّن الحركة من التغلغل في أوساط المجتمع الفلسطيني.

إنّ معظم المساجد التي تم إنشاؤها، إضافة إلى المساجد القديمة، كانت تحت سيطرة المجمع الإسلامي في غزة؛ فقد هيمن المجمع على جميع المؤسسات الإسلامية بمختلف أنواعها في فلسطين، ولم يقتصر دور المسجد على تقديم الأنشطة الدينية، وإنما امتد دوره ليشمل تقديم الخدمات الاجتماعة. لقد بنى المجمع المساجد والمدارس ورياض الأطفال والعيادات والمستشفيات والجمعيات الخيرية والأندية الرياضية، وغيرها من المؤسسات، وغالباً ما تكون هذه المرافق ضمن المسجد(١٠١).

أنشأت الحركة فرقاً رياضيةً متنوعةً في المساجد، هادفةً من وراء ذلك إلى استقطاب الشباب إلى جانبها وتفريغ طاقاتهم؛ فامتاز المجمع الإسلامي في مجال كرة تنس الطاولة، ونافس على المرتبة الأولى في القطاع، كما أقامت الحركة دورات في السباحة، وسباق الضاحية، والنشاطات الكشفية، والمخيمات الصيفية، ونظمت أيضاً سداسيات كروية ومهرجانات لفرق كرة القدم التابعة للمساجد احتفالاً بالمناسبات الإسلامية، من أجل إحياء هذه المناسبات في نفوس الشباب وتعزيز الخلق الإسلامي(١٠٢).

---

(٩٨) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، المادتين العشرون والحادية والعشرون.

(٩٩) Glenn Robinson, «Hamas as Social Movement,» in: Quintan Wiktorowicz, *Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach*, Indiana Series in Middle East Studies (Indianapolis, IN: Indiana University Press, 2004), p. 126.

(١٠٠) Timothy Bennett, «Violence and Institutionalization in Islamic Activism: Explaining Moderation,» (Master Thesis, Naval Postgraduate School, 2006), p. 49.

(١٠١) Robinson, Ibid., p.127.

(١٠٢) رجب حسن البابا، «جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤م،» (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، ٢٠١٠)، ص ١٧٢.

(٢) المؤسسات التعليمية والطبية: قامت الحركة ببناء الكثير من المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بالتعليم والصحة؛ ففي مجال الطب، أنشأت حماس عام ١٩٩٧ الجمعية العلمية الطبية التي تضم عيادات طبية، وأسنان، إضافة إلى بنك الدم [١٠٣]. أما في المجال الأكاديمي، فتراوحت المؤسسات التعليمية التي أنشأتها أو أدارتها الحركة من المدارس الابتدائية، وحتى الجامعة الإسلامية[١٠٤]. كانت حماس تدير من خلال المجمّع الجامعة الإسلامية في غزة، حيث شكلت هيئة التدريس والطلاب معقلاً لدعم الحركة في القطاع[١٠٥]. يصف هنية حماس بأنها حركة اجتماعية وثقافية في الوقت نفسه، يقول: «الحركة الإسلامية هي في الأساس ظاهرة اجتماعية ذات بعدين: أحدهما ثقافي، والآخر اجتماعي، والواقع أن الانتخابات لن تخترع الإسلاميين أو تشرع وجودهم، فهم موجودون على الساحة منذ عقود، والمحيط الاجتماعي الذي تعيش الحركة فيه، يعكس التنور الذي تؤمن به»[١٠٦].

عملت حماس على تأسيس لجان زكاة في محافظات الضفة والقطاع كافة، من أجل إعانة الفقراء والمحتاجين. مع إنشاء السلطة، قرر عرفات ضم اللجان لوزارة الأوقاف، إلا أن الحركة استمرت في خدمة اللجان إيماناً منها بضرورة خدمة الشعب الفلسطيني، بغض النظر عن المسميات[١٠٧].

في عام ١٩٩٧، وبناءً على ضغط أمريكي ـ إسرائيلي، أقدمت السلطة على إغلاق حوالى عشرين مؤسسة خيرية تابعة لحماس، وتعرضت مؤسسات الحركة الخيرية لجولة أخرى من الإغلاقات بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، إلا أنه بعد مدّة من الزمن تم السماح بإعادة فتح هذه المؤسسات تحت اسم جديد[١٠٨]. إلا أن السلطة وإسرائيل قامتا بعد عام ٢٠٠٧ بإغلاق الكثير من المؤسسات الخيرية والاجتماعية التابعة للحركة أو حتى القريبة منها، فضلاً عن قيام السلطة بالاستيلاء على إدارة باقي الجمعيات والمؤسسات، وتعيين مديرين، ومجالس إدارة في الضفة الغربية[١٠٩].

(٣) المؤسسات السياسية: أنشأت حماس أيضاً مؤسسات سياسية للتعبئة، كان أهمها الكتل السياسية الطلابية في المدارس الثانوية والجامعات؛ فخلال الثمانينيات حصلت الكتلة الإسلامية في الجامعات على دعم كبير، وعقب الثورة الإيرانية، تمكّنت الكتل الإسلامية في كل من الضفة والقطاع من السيطرة على عدد من مجالس الطلبة في الجامعات، في حين أن التحالفات بين الفصائل القومية واليسارية، مكّنت المنظمة من الحفاظ على هيمنتها في جامعات الضفة، في حين سيطرت الكتلة الإسلامية على جامعات غزة[١١٠].

---

(١٠٣) Robinson, Ibid., p. 127.

(١٠٤) Bennett, «Violence and Institutionalization in Islamic Activism: Explaining Moderation,» p. 49.

(١٠٥) Robinson, Ibid., p. 127.

(١٠٦) نص كلمة الأستاذ إسماعيل هنية عضو القيادة السياسية لحركة حماس.

(١٠٧) حركة المقاومة الإسلامية حماس، حماس منذ انطلاقتها حتى معركة حجارة السجيل ١٩٨٧ ـ ٢٠١٢ (غزة: حركة المقاومة الإسلامية، ٢٠١٣)، ص ١٤.

(١٠٨) Robinson, Ibid., p. 128.

(١٠٩) حركة المقاومة الإسلامية حماس، المصدر نفسه، ص ١٤.

(١١٠) Robinson, Ibid., p. 128.

لقد استطاعت الجامعات بناء أيديولوجية ضد الاحتلال، وذلك لأنها كانت تحظى باستقلالية مالية وإدارية، ما مكّنها من بناء أيديولوجية ضد الاحتلال، فأصبحت مركزاً وانطلاقاً للنشاطات السياسية لفصائل المنظمة ولحماس، وأصبحت المنافسة بينهم تتمحور حول تقديم الخدمات الطلابية من خلال دفع الأقساط للطلاب، والتأطير السياسي، والدعم المنظم للحركات، حتى صارت الجامعات تخرج الكادر السياسي والنقابي المدرب، والذي أصبح في ما بعد يقود الحركة، ويمثلها في الشارع الفلسطيني.

اقتصر التعدي الإسرائيلي المباشر على الاستقلالية الإسلامية في الجامعات على القمع العسكري في المواجهات المتكررة؛ ففي حين شكّلت الكتل الطلابية المؤسسات السياسية للتعبئة، إلا أنها لم تكن الوحيدة، فقد أنشأت حماس المجلس الأعلى للإعلام الإسلامي إدراكاً منها لأهمية العلاقات العامة في حشد الدعم وتأطير القضايا(١١١).

من بعض مظاهر اهتمام حماس بالجوانب الاجتماعية كفالة أُسر الشهداء والأسرى، ومتابعة قضاياهم؛ ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد الأسرى، تابعت الحركة أوضاعهم داخل السجون، وعينت المحامين لهم. أما أُسر الشهداء والأسرى، فعملت الحركة على دراسة واقعهم الاجتماعي وعدد أفراد عائلاتهم وعملت على صرف مخصصات مالية ثابتة تغطي الاحتياجات المعيشية للأسرة، إضافة إلى تقديم المساعدات المالية والعينية والغذائية والقروض للمحتاجين ومساعدة المرضى. جسّد ذلك الشيخ ياسين، كما في قول هنية: «كان باب مكتبه مفتوحاً للجميع، وكانت همته عالية جداً، فلو أن أحداً جاء، وكان للتو نائماً كان يستيقظ ويجلس معه على سريره، كما كان يقابل الجميع حتى الأطفال». ساعدت الحركة المؤسسات الإسلامية التابعة لها، وعنيت أيضاً بمجال الإصلاح، فحرص الشيخ ياسين على الإصلاح بين الناس، ووأد الفتنة، وفضّ الخلافات الزوجية، وغيرها من خلال تحكيم شرع الله، معتمداً على عدد من الوجهاء الذين يحظون بتقدير واحترام في الأوساط الشعبية(١١٢).

تعتبر الخدمات الاجتماعية التي قدمتها الحركة بعامة، وفي القطاع بخاصّة، من أسباب نجاحها على الصعيد السياسي، فترى سارة روي أن حماس أنشأت خدمات ضرورية، وأنشطة مجتمعية منظمة لسد حاجة المجتمع، وأن مؤسسات الحركة مندمجة اجتماعياً وسياسياً في البنية التحتية الترابطية للقطاع التي تشكل طابع وتنمية مجتمعها المدني(١١٣). إن تركيز حماس على العمل الاجتماعي والديني، سرعان ما تحول إلى عمود فقري للحركة،؛ فحماس حصدت دعماً شعبياً هائلاً من الناس الذين يعتمدون على عملها الاجتماعي(١١٤).

---

(١١١) المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(١١٢) البابا، «جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤م،» ص ١٦٦ ـ ١٦٧ و١٧٠ ـ ١٧٢.

(١١٣) Mariana Dussin, «Civil Society and Social Capital: The Case of the Rise of Hamas,» (Master Thesis, Swansea University, School of Arts and Humanities, Department of Political and Cultural Studies, 2009), p. 27.

(١١٤) Jarle Sunsehaugen, «Hamas in the West Bank: A Study of the Political Position of the West Bank Branch between 1987 and 2007,» (Master Thesis, University of Bergen, 2011), p. 59.

إن اهتمام حماس بالعمل الاجتماعي، عاد عليها بالمزيد من الشعبية والتأييد، وبخاصة أن عملها جاء في الظروف التي ازدادت فيها أعداد الأسرى والشهداء ومعدلات الفقر والتهميش، في الوقت الذي عجزت فيه السلطة عن تأمين الحد الأدنى من المطالب الاجتماعية[١١٥]. قامت الحركة باستقطاب الشريحة الاجتماعية الفقيرة من الشعب في ظل انسداد باب فرص العمل داخل أراضي الـ ٤٨، وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب أعداد كبيرة من العمال، في ظل وصول عدد الباحثين عن عمل إلى ٤٥ ألف باحث سنوياً، وفي ظل الفساد الإداري والمالي للسلطة، فضلاً عن انسداد مسار المفاوضات ومضاعفة الاستيطان[١١٦].

يتفق الكثير من الباحثين على أن حماس تقدم الخدمات الاجتماعية من خلال عدد من المؤسسات المعروفة بنزاهتها وشفافيتها[١١٧]، على النقيض من مؤسسات فتح والسلطة[١١٨]. ويعزي مشعل عدم وجود فساد في مؤسسات الحركة إلى الانضباط العام في الحركة الناجم عن الوازع الديني، وعن التقدير للمتبرع الذي اقتطع الأموال عن أهله وأولاده وزوجته، إلا أن الحركة في الوقت نفسه، لا تترك الأمر لضمير الشخص بل لديها نُظم لضبط الأمور[١١٩].

لعل حادثة محاسبة الناطق السابق باسم الحركة أيمن طه، وفصله من تنظيم الحركة التي أعلن عنها، هي دليل واضح على أن نظام الحركة الإداري والمالي القائم على المحاسبة، والمراقبة، والتتبع لا يشوبه أي نوع من أنواع الفساد، بل يتمتع بالشفافية والمصداقية، في مقابل ظواهر الفساد الإداري والمالي في السلطة، والذي بدوره يفسر سبب صعود حماس وهبوط فتح. إلا أن مؤسسات حماس المالية، كلجان الزكاة التي كانت تعمل في الضفة، كانت تولي اهتماماً واسعاً بأنصار حماس منْ الفقراء على حساب الفقراء الآخرين، ولو سألنا أهل القطاع عن نزاهة حماس في توزيع ما يصل من دعم للقطاع، لحدّثونا عن خروقات كبيرة وواضحة، لكن حماس تكتسب درجة عالية من الشفاية، إذا ما قورنت بمؤسسات حركة فتح.

ب ـ الأداء الكفاحي للحركة

لم تأخذ إسرائيل حركة حماس خلال السنوات الأولى من وجودها ومن قبلها حركة الإخوان المسلمين على محمل الجد، بل على العكس من ذلك؛ فإسرائيل فضلت في البداية الحركات

---

(١١٥) بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من «فتح» إلى «حماس»، ص ١٠١.

(١١٦) محسن أبو رمضان، التحول الديمقراطي في فلسطين: أسباب التراجع ومعوقات التقدم (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٨)، ص ٤٧.

(١١٧) Sunsehaugen, «Hamas in the West Bank: A Study of the Political Position of the West Bank Branch between 1987 and 2007,» p. 59, and Ali Jarbawi, *Riding the Storm: Hamas Bid to Lead the Palestinian People* (Annandale, VA: United Association for Studies and Research, 1994), p. 10.

انظر أيضاً: النادي، حماس.. المنطلقات والأهداف، ص ١٧.

(١١٨) Sunsehaugen, Ibid., p. 59.

(١١٩) خالد مشعل يتذكر: حركة حماس وتحرير فلسطين، حاوره غسان شربل (بيروت: دار النهضة للنشر، ٢٠٠٦)، ص ٨٣.

الإسلامية، وبخاصة حركة الإخوان، لأنها شكلت معارضة عضوية في ذلك الوقت لفتح وللمنظمة[١٢٠]؛ ففي الأعوام الثلاثة الأولى من الانتفاضة سيطرت المقاومة الشعبية على أساليب مواجهة الاحتلال كالتظاهرات، وقذف الحجارة، وإغلاق الشوارع، وحرق الإطارات، ولكن في عام ١٩٩٢، تصاعد استخدام الأسلحة النارية من قبل الفصائل الفلسطينية[١٢١]، ومنها حماس التي زاد اعتمادها على أسلوب إطلاق النار على الجنود الإسرائيليين والمستوطنين كوسيلة أساسية للمقاومة بعد الحجر والزجاجة الحارقة والسكين[١٢٢].

تمثلت النقلة النوعية في عمل حماس العسكري، بتأسيس كتائب عز الدين القسام عام ١٩٩٢، حيث قامت الكتائب في بداية تأسيسها بخطف جندي إسرائيلي، وقتله في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، بعد رفض الاحتلال الإسرائيلي مبادلته بأسرى فلسطينيين[١٢٣]. مع ذلك، لم تشكل حماس أي تهديد لإسرائيل التي كانت تعتبرها حركة غير عنيفة حتى عام ١٩٩٤، وهو العام الذي شهد تحوّلاً كبيراً في السياسات العسكرية لحماس، فقد كانت قبل ذلك تهاجم أهدافاً عسكرية، ولكن بعد مذبحة الحرم الإبراهيمي، غيّرت حماس من تكتيكها العسكري، وانتهجت أسلوب العمليات «الانتحارية ضد المدنيين»[١٢٤].

في الرابع عشر من نيسان/أبريل عام ١٩٩٤، قام الشهيد عمار عمارنة بتفجير نفسه في محطة الباصات المركزية في الخضيرة وقت الازدحام، ما أدى إلى قتل ستة إسرائيليين وجرح خمسة وثلاثين آخرين رداً على مجزرة الحرم الإبراهيمي، فكانت هذه العملية الأولى في نوعها في تاريخ النضال الفلسطيني حيث يقوم استشهادي بربط حزام ناسف على جسده وبتفجيره[١٢٥]. في هذا الصدد، يبين أبو مرزوق الهدف من العمليات الاستشهادية بقوله «نحن نذهب من خلال هذه العمليات ـ أي الاستشهادية ـ إلى ضرب نقطة الضعف الأساسية لدى العدو، وهي أمنه، من خلال نقطة القوة التي لدينا، وهي حبّ الشهادة والقدرة على التضحية في سبيل ديننا ووطننا، وهذا أحدث خللاً أمنياً كبيراً عند العدو الصهيوني، واستطعنا إحداث توازن جعل العدو، في جميع المراحل، يغير خططه وبرامجه ومبادئه الأساسية»[١٢٦].

---

(١٢٠) Dussin, «Civil Society and Social Capital: The Case of the Rise of Hamas,» pp. 26- 27.

(١٢١) خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٢٦٨.

(١٢٢) حركة المقاومة الإسلامية حماس، حماس منذ انطلاقتها حتى معركة حجارة السجيل ١٩٨٧ ـ ٢٠١٢، ص ١٤ ـ ١٥.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ١١ و١٦.

(١٢٤) Dussin, «Civil Society and Social Capital: The Case of the Rise of Hamas,» p. 28.

(١٢٥) كتائب عز الدين القسام، «الأسير القسامي القائد سعيد محمد بدارنة،» موقع كتائب عز الدين القسام، <http:// www.alqassam.ps/arabic>.

(١٢٦) ماجد كيالي، محاور، «الأزمة السياسية الفلسطينية والتطورات الراهنة: حوار مع موسى أبو مرزوق،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٧، العدد ٦٧ (صيف ٢٠٠٦)، ص ١٧.

وصل عدد العمليات العسكرية لحماس من عام ١٩٩٢ وحتى بداية عام ١٩٩٤ إلى ٥٢ عملية، أدت إلى قتل ٧٧ إسرائيلياً وجرح ١٧٢(١٢٧). توالت العمليات الاستشهادية للحركة في تل أبيب ورماد جان والقدس، إدراكاً منها أن المزيد من العمليات قد يفضي إلى الانسحاب الإسرائيلي، ويزيد الدعم الشعبي للحركة، لأن الحركة تعتمد على الدعم الشعبي لاستمرار وجودها، واتفاق أوسلو عمل على تحويل الرأي العام بحيث أصبح التوصل إلى اتفاق مع الإسرائيليين الآن ممكناً بعدما كان يعتقد بأنه مستحيل(١٢٨).

لقد رفضت حماس الالتزام بما جاء في اتفاق أوسلو، وبخاصة في ما يتعلق بإيقاف المقاومة ضد الاحتلال، فاستمرت بتنفيذ عملياتها الاستشهادية، وإطلاق النار على جنود الاحتلال، مما جعلها مستهدفةً من قبل أجهزة السلطة الأمنية، فبدأت عمليات الاعتقال لمؤيدي الحركة بعد كل عملية عسكرية تقوم بها الحركة ضد الإسرائيليين. بدأ التضييق عليها ومحاولة إجبارها على التخلي عن سلاح المقاومة، والمشاركة بالسلطة. في محاولة لاحتواء الأزمة بين الطرفين، عقدت جلسة بين الطرفين في الخرطوم عام ١٩٩٥، واتفق الجانبان على أن يتم بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية، وأن لا تحرج حماس السلطة بالعمليات الاستشهادية تمهيداً لإجراء الانتخابات(١٢٩).

أيّد الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عملية السلام. أما حماس، فمع أيديولوجيتها الرافضة للمفاوضات، حشرت في الزاوية، وأصبح من الصعب عليها القيام بعمليات ضد إسرائيل خوفاً من تقلب مزاج العامة الذي قد يحركه احتمال قيام إسرائيل بعقاب جماعي رداً على الهجمات، وهذا تطلب من حماس مواجهة متطلبات السياسة العملية؛ فكتب ياسين من سجنه أن وقف إطلاق النار يتم في مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة، فأصبحت المعارضة تتم بكل الوسائل المتحضرة الممكنة، ما يدل على اعتراف ضمني من قبل الحركة بالسلطة كقوة سياسية(١٣٠).

أوقفت حماس العمليات الاستشهادية حتى لا تدخل في صدام مع السلطة، إلا أن اغتيال يحيى عياش في عام ١٩٩٦ من قبل الاحتلال الإسرائيلي اعتبرته الحركة نقضاً للتفاهمات، وضوءاً أخضر لكي تستأنف عملياتها المسلحة؛ فقامت الحركة بتنفيذ سلسلة من العمليات الاستشهادية التي هزت إسرائيل، وأدت إلى مقتل أكثر من ستين إسرائيلياً، فاعتبرت السلطة هذه العمليات خرقاً لاتفاق الخرطوم، فاعتقلت وطاردت وعذبت أعضاء من الحركة، وفككت الجهاز العسكري للحركة بالقوة، إلا أن الحركة قررت الاستمرار في عملياتها العسكرية مع الحرص على عدم تبنيها حتى لا تدخل في صدام مع السلطة(١٣١).

---

(١٢٧) النادي، حماس.. المنطلقات والأهداف، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(١٢٨) Jonathan Austin [et al.], *Hamas and the Peace Process Resistance, Rejectionism, Reconciliation?* (Scotland: Centre for Peace and Conflict Studies, 2011), p. 31.

(١٢٩) حركة المقاومة الإسلامية حماس، حماس منذ انطلاقتها حتى معركة حجارة السجيل ١٩٨٧ ـ ٢٠١٢، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٣٠) Austin [et al.], Ibid., pp. 31-32.

(١٣١) حركة المقاومة الإسلامية حماس، المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٤.

في المرحلة الممتدة من عام ١٩٩٤ وحتى نهاية عام ١٩٩٧، كثفت الحركة من عملياتها الاستشهادية ورفعت من مستوى أدائها، مما رفع من عدد القتلى الإسرائيليين إلى ١٨٩، والجرحى إلى ٩٨٤. مع اندلاع انتفاضة الأقصى، تصاعدت وتيرة العمل العسكري ضد الاحتلال، الذي اشتركت فيه مختلف الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، إلا أن نسبة مشاركة حماس مثلت حوالى ٤٥,٤ بالمئة مقابل ٤٤,٦ بالمئة لباقي الفصائل الفلسطينية. أدى ذلك إلى رفع وتيرة استهداف الحركة من قبل الاحتلال، فوصل عدد شهدائها إلى ٢٢٠ شهيداً، كلهم من الجناح العسكري للحركة، وبلغ عدد الأسرى حوالى ٤٠٠٠ أسير[١٣٢].

في السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى، حدث تحوّل نوعي في الاستهداف الإسرائيلي؛ إذ لم يقتصر الاعتقال والاغتيال على القادة العسكريين، وإنما امتد ليشمل القادة والمفكرين السياسيين. فقامت إسرائيل باغتيال عضوين من المكتب السياسي لحماس في محافظة نابلس وهما الشهيدان جمال منصور وجمال سليم، ومن ثم توالت عمليات الاغتيال التي طالت الكثير من مؤسسي المكتب السياسي للحركة وأعضائه، منهم الشهداء أحمد ياسين، وصلاح شحادة، وعبد العزيز الرنتيسي، وإبراهيم المقادمة، وإسماعيل أبو شنب.

على الرغم من حجم الاستهداف الإسرائيلي لكتائب القسام، واعتقال قادتها واستشهادهم، فهي استمرت بالعمليات الاستشهادية والمقاومة إلى عام ٢٠٠٥[١٣٣]، حتى موعد الانسحاب الإسرائيلي، الأحادي الجانب من القطاع، ولكنها لم تتوقف تماماً عن عملها العسكري، بعد ذلك.

إن التزام الحركة بمسار المقاومة في مواجهة مسار التسوية الذي تبنته فتح على الرغم من تعرض بنيتها القتالية والبشرية للتدمير من قبل الاحتلال وأجهزة السلطة الأمنية، كان استثماراً سياسياً ناجحاً للتعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال وجرائمه[١٣٤]. يؤكد الباحث عمرو أن حماس عبر مقاومتها، استطاعت إثبات أن هناك بديلاً أثبت فاعليته على عكس مسار التفاوض مع إسرائيل الذي تنتهجه السلطة، والذي لم يحقق بدوره أي شيء للشعب الفلسطيني، بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على التفاوض والتنازل.

يؤكد مشعل في هذا الصدد أن «المقاومة وسيلة وليست غاية، ولو توافر لنا طريق آخر ليس فيه دماء ولا تضحيات مؤلمة لتحرير الأرض وإنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق لسلكناه، ولكن تجارب الأمم عبر التاريخ أثبتت أنه لا خيار لطرد المحتلين ورد العدوان واستعادة الأرض والحقوق إلا المقاومة بكل أشكالها وعلى رأسها المقاومة المسلحة»[١٣٥].

---

(١٣٢) النادي، حماس.. المنطلقات والأهداف، ص ٥٣.

(١٣٣) حركة المقاومة الإسلامية حماس، المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٣٤) بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من «فتح» إلى «حماس»، ص ١٠١.

(١٣٥) خالد مشعل، ورقة قدمت إلى: مؤتمر الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

يؤكد القيادي في حماس، أحمد يوسف: «حماس انطلقت كحركة دعوية، لها نظرتها في المشروع الوطني، ورفعت شعار تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، حيث زادت شعبيتها من خلال عملها المقاوم والإغاثي، مما أهلها لدخول الحلبة السياسية، من أجل أن تشكل رافعة للمقاومة، وتوقف التنازلات التي قدمتها السلطة»(١٣٦). وفي الإطار نفسه، يبين أسامة حمدان أن المقاومة كانت العامل الأساسي في الفوز في الانتخابات بقوله: «لا شك في أن خيار المقاومة هو العامل الأساس في وصولنا إلى السلطة، وأنا أعتقد أن فوز حماس في الانتخابات جاء نتيجة عدة عوامل أهمها المقاومة، وبرنامج الإصلاح الذي قدمناه لشعبنا بعد أن استشرى الفساد، وحرصنا على الوحدة الوطنية، وحسن إدارتنا للعلاقات الفلسطينية الداخلية، رغم كل التوترات»(١٣٧).

ج ـ الأداء السياسي للحركة

بدأت حماس في منتصف التسعينيات بالبحث عن موقع لها داخل الساحة السياسية الفلسطينية، فقد شهدت الحركة تغيرات جوهرية على كل من المستويين الأيديولوجي والسلوكي؛ فعلى المستوى الأيديولوجي، نجد أن المواقف المتطرفة والجمود الفكري الذي بينته وثائق الحركة، والذي يتمثل بهدف الحركة وهو تحرير فلسطين من النهر إلى البحر عبر الجهاد، وأن فلسطين أرض وقف إسلامي لا يملك أي أحد التنازل عنها أو عن أي جزء منها، قد اختفى في بيانها الانتخابي عام ٢٠٠٥، إذ إنّ البرنامج الانتخابي تناول أهدافاً محدودة مثل مقاومة الاحتلال بدلاً من تحرير فلسطين، وإجراء إصلاح إداري ومكافحة الفساد في مؤسسات السلطة بدلاً من فرض الشريعة الإسلامية (١٣٨). يشير رئيس تحرير مجلة كنعان الفلسطينية، عادل سمارة، إلى أن «حماس تغيرت كثيراً، ويكفي أن نتذكر شعارها حين انطلاقتها، أن فلسطين وقف إسلامي، وننظر اليوم لإعلانها الموافقة على دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة». وفي الإطار نفسه، يرى مخيمر أبو سعدة أن «التغيرات في حماس بدأت منذ فترة طويلة، وتجلى ذلك في مواقفها السياسية التي طغت عليها المرونة، من خلال قبولها بدولة على حدود ٦٧، وحل قضية اللاجئين وفق القرارات الدولية، وإعلان مشعل استعداد الحركة لتبني المقاومة الشعبية، وقبول اتفاق الدوحة للمصالحة، الذي نص على تولي الرئيس محمود عباس رئاسة الحكومة»(١٣٩).

رافق الاعتدال الأيديولوجي لحماس اعتدال في السلوك السياسي، بدأ يتضح مع بداية عام ٢٠٠٤؛ فقد تبنت الحركة شعار مؤسسها ياسين «شركاء في الدم شركاء في القرار» في خطابها كمقدمة لإعلان مشاركتها في إدارة القطاع بعد الانسحاب الإسرائيلي منه، الذي اعتبرته الحركة نتاجاً

---

(١٣٦) «حماس تتغير وميثاقها في ذمة التاريخ،» جريدة القدس، ٢٠١٢/١٢/٢.

(١٣٧) «حوار مع أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان،» مجلة تحولات، العدد ١٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦).

(١٣٨) Are Hovdenak, ed., *The Public Services under Hamas in Gaza: Islamic Revolution or Crisis Management?* (Oslo: Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2010), p. 62.

(١٣٩) «حماس تتغير وميثاقها في ذمة التاريخ،» جريدة القدس.

لضربات المقاومة، وفشل المسار التفاوضي، الذي أدى بدوره إلى تعزيز حضور الحركة في الشارع الفلسطيني. عليه، قررت الحركة المشاركة في انتخابات الهيئات المحلية والبلدية عام ٢٠٠٤[١٤٠]. يرى نشأت الأقطش أن «حماس تغيرت ١٨٠ درجة، وتحولت من عمل عسكري بحت إلى لاعب سياسي منذ عام ٢٠٠٥، وحاولت المزج بين الاثنين»[١٤١].

يتضح الاعتدال السياسي عند الحركة أيضاً في تحويل موقفها من مقاطعة الانتخابات التشريعية الأولى إلى المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية؛ فقرار المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني القائم على اتفاق أوسلو يعتبر تحولاً كبيراً في سياسة حماس العملية، إضافة إلى التخفيض التدريجي لمستوى العمل العسكري ضد إسرائيل. منذ نشأة الحركة، كان هناك تصعيد تدريجي لوتيرة العمليات العسكرية ونوعها، حتى عام ٢٠٠٣، ولكن بعد ذلك، نجد أن الحركة بدأت وقف تصاعد الصراع مع إسرائيل من خلال وقف إطلاق النار من طرف واحد. لقد لوحظ أيضاً امتناع أفراد حماس عن المشاركة في أي نشاط جماهيري أو سياسي، قد يسبب اعتقال بعضهم، لأنهم لا يريدون غياب بعض المرشحين، ويريدون كل قوة متاحة في الميدان.

أما الأهم، فهو موقف حماس من المفاوضات مع إسرائيل؛ فقادة حماس موحدون وراء مبدأ عدم الاعتراف بالدولة الإسرائيلية، غير أنهم منذ بداية التسعينيات اقترحوا هدنة طويلة الأجل. عقب فوزها في الانتخابات، أبدت حماس مزيداً من المرونة من خلال تفويض الرئيس عباس إجراء مفاوضات سلام مع إسرائيل[١٤٢]. إضافة إلى العوامل السابقة، تميزت حماس من غيرها من التنظيمات الفلسطينية بتماسكها التنظيمي وانضباطها الداخلي؛ فعلى الرغم من خصوصية الوضع الفلسطيني ـ الخاضع للاحتلال ـ إلا أن الحركة تمكنت من إدارة نشاطاتها، وأداء مهامها بما يضمن تواصلها مع المجتمع وتوسيع دائرة مناصريها[١٤٣]. هذا الانضباط كان في جانب من جوانبه على حساب إعمال العقل في التغيرات والتقلبات الخطيرة التي وقعت فيها الحركة، فلم نجد تمرداً أو رفضاً قوياً للتناقضات التي أوقعت حماس نفسها فيها.

لعل العرض السابق يوضح أن حركة الإخوان المسلمين، ومن بعدها حركة حماس، كانت ملتزمة بتقديم الخدمات والمساعدات إلى الشعب الفلسطيني عبر عملها الدعوي والاجتماعي والخدماتي الذي ما زال مستمراً حتى يومنا هذا. أما في ما يتعلق بالعمل المقاوم، فقد بدأت الحركة بممارسته مع اندلاع الانتفاضة الأولى، وأخذ يتطور في الأساليب والاستراتيجيات، ولكن بعد عام ٢٠٠٥،

---

(١٤٠) نادية عباس سعد الدين، «الحركات الدينية السياسية ومستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص ١٨٧.

(١٤١) «حماس تتغير وميثاقها في ذمة التاريخ،» جريدة القدس.

(١٤٢) Hovdenak, ed., *The Public Services under Hamas in Gaza: Islamic Revolution or Crisis Management?*, pp. 62-63.

(١٤٣) بلال محمود الشوبكي، «التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: حركة حماس نموذجاً،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٧)، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

بدأت الحركة بتقليصه تمهيداً لعقد هدنة مع الاحتلال بوساطة مصرية، ويبين الشكل الرقم (٤ ـ ٢) مراحل تطور الحركة منذ نشأتها.

الشكل الرقم (٤ ـ ٢)

مراحل تطور حركة حماس



المصدر: الشكل من تصميم الباحث.

توصف الحركة في المرحلتين الأولى والثانية بالمتشددة عقائدياً، إلا أنها في المرحلتين التاليتين بدأت تبدي مرونة أيديولوجية غلّبت فيها السياسي على الأيديولوجي، ليس بالتصريحات فقط، وإنما أيضاً على الصعيد العملي، فبدأت بطرح نفسها كشريك على الساحة السياسية الفلسطينية.

٢ ـ إدراك حركة حماس للتغير في هيكل الفرص السياسية

أدت التغيرات في البيئة السياسية الخارجية والداخلية إلى تغيرات محددة في الفرص المتاحة لحماس. من خلال مفهوم هيكل الفرص السياسية، يمكن تفسير الصعود التدريجي للحركة وتنامي دورها السياسي باستغلالها الفرص المتاحة أمامها، منذ بدايات نشأتها كحركة إخوان مسلمين، وحتى قرارها المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية.

أ ـ العوامل التي أدت إلى تغير هيكل الفرص السياسية لحركة حماس

تقسم العوامل التي أثرت في فرص حركة حماس السياسية إلى ثلاث مجموعات من العوامل، هي:

(١) عوامل تتعلق بإسرائيل والوضع الإقليمي: هي مجموعة العوامل المتعلقة بالسياسة الإسرائيلية تجاه حركة الإخوان في فلسطين، إلى جانب تأثير الحركة الإسلامية في كل من إيران ولبنان على حركة الإخوان.

• سياسة حزب الليكود تجاه حركة الإخوان المسلمين: إن التغير الملحوظ في هيكل الفرص السياسية للحركة الإسلامية في فلسطين كان مع انتخاب حزب الليكود الإسرائيلي عام ١٩٧٧، الذي استخدم سياسة مغايرة لسلفه حزب العمل؛ فتنامي نفوذ منظمة التحرير في الأراضي المحتلة، دفع بحزب الليكود إلى استخدام استراتيجية جديدة لاحتواء المنظمة من خلال دعم بديل منها. في ذلك الوقت، كان يوجد مجموعتان، هما: زعماء العائلات في الريف، والإخوان المسلمون. فتعزيز مكانة الجماعة الأولى جاء رسمياً من خلال سياسة روابط القرى[١٤٤]، وتعزيز مكانة المجموعة الثانية جاء على نحو غير رسمي من خلال السماح لها بمساحة للتنظيم لم يسمح بمثلها للمنظمة؛ ففي حين تم منع التظاهرات السياسية للمنظمة، كان يتم التغاضي عن تظاهرات الإخوان ومسيراتهم، فالفضاء السياسي الذي توافر للإخوان خلال الثمانينيات، كان مهماً في تطوير الحركة الإسلامية في فلسطين[١٤٥].

قامت إسرائيل بدعم الإخوان ظناً منها أنه يمكن استخدامهم كثقل موازٍ للمنظمة، التي كان ينظر إليها على أنها تشكل تهديداً لمصالح إسرائيل وأمنها؛ فالدعم اتخذ أشكالاً مختلفة أبرزها الفضاء السياسي والاجتماعي الذي أتيح للإخوان، فقد فتح المجال لهم للتنظيم والتظاهر والتحدث، وفي المقابل عوقب زملاؤهم القوميون لقيامهم بممارسات مماثلة، وواصلت إسرائيل الترويج لحماس كبديل من المنظمة حتى أوائل الانتفاضة الأولى، إلى أن حُظرت حماس في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٩[١٤٦].

• الصعود الإسلامي في كل من إيران ولبنان: أدت الثورة الإيرانية بين عامي ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ إلى إسقاط النظام المدعوم من قبل الولايات المتحدة، كما أن ظهور حزب الله في لبنان خلال الثمانينيات، عزز هيكل الفرص السياسية لحماس[١٤٧]، فكانت إيران قبل الثورة الإسلامية راعية للمصالح الإسرائيلية، ولكن بعد انتصار الثورة أصبحت مكافحة للنظام الإسرائيلي، وحولت مبنى السفارة الإسرائيلية إلى سفارة لفلسطين[١٤٨].

---

(١٤٤) روابط القرى: هو تنظيم مشكل من زعامات فلسطينية تقليدية ضمت أعياناً مخاتير، وتعود فكرة تشكيله إلى أرئيل شارون وزير الحرب الإسرائيلي عام ١٩٨١، كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن أبرز شخصيات التنظيم مصطفى دودين وحسن الخطيب، وقامت إسرائيل بتسليح أعضاء التنظيم من أجل القيام بتنفيذ سياساتها، فواجههم الشعب الفلسطيني واتهمهم بالعمالة لإسرائيل وقامت منظمة التحرير بقتل العديد منهم.

(١٤٥) Robinson, «Hamas as Social Movement,» pp. 123-124.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(١٤٨) محمد رحيم عيوضي، «معالم الثورة الإسلامية: تحليل وتقييم،» موقع البيّنة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)، <http://www.albainah.net/index.aspx?>.

أما حزب الله، فقد استطاع إلحاق أضرار جسيمة بقوات الجيش الإسرائيلي المحتلة للبنان، وأجبره على الانسحاب في البداية إلى منطقة آمنة، ولكن بعد تصاعد الخسائر لدى الجيش الإسرائيلي، اضطره إلى الانسحاب كلياً من لبنان. أعطى حزب الله حافزاً قوياً لحماس، لأنه استطاع هزم إسرائيل وإنهاء الاحتلال، إضافة إلى استفادة حماس من الأساليب القتالية المستخدمة من قبل حزب الله، كالتفجيرات والعمليات الاستشهادية[١٤٩].

كانت حركة الإخوان في فلسطين ناشطة في التوجه الثقافي والديني، وترفض خوض الكفاح السياسي والعسكري، لكن الحركة سرعان ما اقتدت بشكل مباشر، أو غير مباشر بالثورة الإيرانية وبحزب الله؛ فالثورة الإسلامية شكلت دافعاً وحافزاً للحركة، فقد منحت الأمل للمسلمين في فلسطين أن بإمكانهم القضاء على إسرائيل[١٥٠]. يبين تقرير إسرائيلي أن إيران وحزب الله هما أقوى حليفين لحماس، فقد تم تدريب عناصر كتائب عز الدين القسام في سورية على يد خبراء إيرانيين وخبراء من حزب الله، ما أكسب الكتائب خبرةً كبيرةً في استخدام السلاح، وخطف الجنود، وتصنيع الصواريخ في مصانع محلية بغزة[١٥١].

• الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة: إن الانسحاب الإسرائيلي من القطاع عام ٢٠٠٥، يعد من أبرز عوامل صعود حماس الذي أثبت بشكل قاطع أن لغة المقاومة التي تبنتها حماس، على النقيض من فتح، هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو الإسرائيلي، وهذا ما أكده أحمد يوسف، أن إنجاز حماس بلغ ذروته عندما أجبرت الاستعماري العتيد أريل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك على سحب قواته من القطاع، وتفكيك المستوطنات القريبة منه حتى لا تكون تحت رحمة صواريخ المقاومة، وهذا يدل على أن ضربات المقاومة قد وصلت إلى مستوى القدرة على إلحاق الضرر بالخصم[١٥٢]. إن الدور الذي أدّته حماس في تحرير القطاع، ترتب عليه تفكير الحركة جدياً بالمشاركة بإدارة القطاع استكمالاً لحماية مشروع المقاومة، لذلك شاركت حماس في الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني في القاهرة عام ٢٠٠٥ الذي تم فيه التوصل إلى تعديل القانون الانتخابي تمهيداً لمشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية. يشير الزهار إلى أن «المشروع التفاوضي لم يأتِ بشيء منذ سنوات، والآن في غزة طردنا الاحتلال، ومن المفروض أن يلجأ الناس إلى خيار آخر، وهذا الخيار نعلنه ولا نخجل منه، لا بدّ من اعتماد برنامج المقاومة بكل أدواتها لطرد الاحتلال الإسرائيلي»[١٥٣]. وهذا ما يؤكده الوزير

---

(١٤٩) Robinson, Ibid., p. 125.

(١٥٠) سيد مرتضى حسيني، «تأثير الثورة الإسلامية على حماس وحزب الله»، <http://www.navideshahed.com/ar/index.php?>.

(١٥١) «القناة الثانية: إيران وحزب الله أوقفا الدعم العسكري لحماس والقسام يعاني نقصاً بالصواريخ،» وكالة شهاب للأنباء، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=31071>.

(١٥٢) أحمد يوسف أحمد، «العلاقات المصرية بحماس،» الموقع الرسمي للدكتور أحمد يوسف أحمد، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.ahmadyoussef.com/ArticlesDetails.aspx?ArticleID=743>.

(١٥٣) «د. الزهار: علاقتنا بالجهاد الإسلامي متينة،» فلسطين اليوم، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://paltoday.ps/ar/post/196581>.

الإسرائيلي السابق يوسي بيلين بقوله إن «الانسحاب لعب لصالح حماس الذي استعملته دليلاً على أنها هي فقط تستطيع تحرير المناطق، وجاء الانسحاب ليمنحها امتيازاً عظيماً، والإسرائيليون على يقين أن الانسحاب أفضى إلى تعزيز قوة حماس»[١٥٤].

(٢) عوامل تتعلق بالبيئة السياسية الفلسطينية: هي عوامل تختص بالتغيرات التي حدثت على الساحة الفلسطينية، ومدى تأثيرها في فرص حركة حماس السياسية.

• الانتفاضة الأولى: يعد هذا العامل من أهم العوامل التي عززت هيكل الفرص السياسية للحركة، والذي جاء مع اندلاع الانتفاضة الأولى؛ فحماس لم تخلق الانتفاضة كما تزعم، ولكنها كانت أكثر التنظيمات المستفيدة من اندلاعها[١٥٥].

• توقيع اتفاق أوسلو: أدى اتفاق أوسلو إلى إعادة هيكلة الفرص السياسية لحماس وتعقيدها؛ فالاتفاق أنشأ حكومة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع، وتالياً خلق واقعاً جديداً توجب على حماس الاستجابة له؛ ففي البداية، بدا أن أوسلو من شأنه أن يؤدي إلى خسارة حماس لسببين وهما: الأول، أن للسلطة مصلحة خاصة في تقييد حماس، وكانت تمتلك الموارد اللازمة لذلك. والثاني، أن حماس كانت محاصرة أيديولوجياً بشأن مشاركتها أو عدم مشاركتها في مؤسسات السلطة القائمة على أساس الاتفاق الذي رفضته الحركة، ومع مضي عملية السلام، كانت فرص حماس محدودة بوضوح، ولكن مع فشل أوسلو في استعادة الحقوق الفلسطينية، بدأ نجم حماس بالصعود، وفرصها المتاحة بازدياد؛ فالتردد الإسرائيلي في إنهاء احتلال الضفة بالكامل، أدى إلى تعزيز حماس وتقويتها، والتي تنبأت بفشل أوسلو منذ البداية مما جعل منها المعارضة الأولى في فلسطين في ظل انحسار اليسار الفلسطيني، وتحوّل فتح من حركة مقاومة لإسرائيل إلى الحزب الحاكم. إنّ فشل أوسلو الذي عارضته حماس، وقاطعته منذ البداية، غيّر بصورة كبيرة، وعزز في النهاية فرصها السياسية من خلال زيادة التأييد الشعبي ليس من قبل مؤيديها فقط، وإنما أيضاً من قبل الفلسطينيين الذين خاب أملهم في أوسلو[١٥٦].

يتضح تنبؤ الحركة بفشل أوسلو في تصريح فوزي برهوم بقوله: «إن الحصاد المر لسنوات التفاوض الخداعة والمقيتة بين فريق أوسلو والاحتلال الإسرائيلي تنبأ به كل حر ومقاوم وعاقل وحكيم، وإن ما جرّته على شعبنا من الألم والقهر والضياع والشتات، الذي طال كل مناحي الحياة الفلسطينية، ناهيك عن القتل والإجرام والتهجير والحصار والحرب الدينية والانتهاكات الإسرائيلية اليومية المتواصلة بحق شعبنا ومقدساته. حصل كل ذلك، وما خفي كان أعظم،

---

(١٥٤) عدنان أبو عامر، «هل بات الانسحاب من غزة خطيئة لن تتكرر؟،» الجزيرة نت، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages>.

(١٥٥) Robinson, «Hamas as Social Movement,» p. 125.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

تحت غطاء المفاوضات، والذي حذرنا منه مراراً وتكراراً، كما كل الغيورين على شعبنا وحقوقه وثوابته»[١٥٧].

• **انتفاضة الأقصى:** إن فشل المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وتزايد الضغط الأمريكي على الرئيس عرفات لتوقيع اتفاق يتنازل فيه عن الثوابت الوطنية الفلسطينية، ورفض الرئيس التوقيع بقوله «إنني أرفض التخلي عن أي جزء من الحرم الشريف، حتى مقابل حيفا أو يافا، ولن أبيع القدس، ولن يسجل علي التاريخ أنني خائن»[١٥٨]، أدى إلى تغير السياسة الأمريكية والأوروبية والعربية تجاهه، فبدأت المحاصرة السياسية والمالية والدبلوماسية للرئيس، وفي ظل هذه الظروف السياسية المعقدة، عمد شارون إلى زيارة ساحات المسجد الأقصى وتدنيسها، فانفجرت الأمور، وخرجت على السيطرة معلنة اندلاع الانتفاضة الثانية.

إن اعتراف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون آنذاك، بأن الفلسطينيين تحت قيادة الرئيس عرفات لم يقولوا نعم أبداً[١٥٩]، يؤكد موقف الرئيس الثابت والرافض عن التنازل عن السيادة الكاملة على المسجد الأقصى. لقد حظيت انتفاضة الأقصى في البداية على دعم سري من الرئيس؛ فقد أيّد العمل المسلح وموّله، بسبب قناعته بأن الأمور لا يمكن حلها مع إسرائيل إلا عبر القوة، مما فتح المجال لممارسة العمل المقاوم لجميع الفصائل من أوسع أبوابه، بعدما كانت السلطة تمنع المقاومين وتعتقلهم وتعذبهم، فعززت انتفاضة الأقصى من هيكل الفرص السياسية لحماس، حيث باتت تنفذ العمليات العسكرية بحرية ودون قيود، فاستطاعت أن تحقق التقدم تلو التقدم في ساحة المقاومة، ووجدت حماس في الانتفاضة نافذة سياسية لإثبات قوتها ومكانتها في الشارع الفلسطيني، وقد استطاعت بحق أن تفرض نفسها وبرنامجها المقاوم، وأثبتت رؤيتها بأن المفاوضات مضيعة للوقت.

إن انتفاضة الأقصى، وما رافقها من اعتداءات إسرائيلية على مؤسسات السلطة وحصار للرئيس، مكّنت حماس من أن تبرهن أن الاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل تداعت وانهارت[١٦٠]. ذهبت الحركة إلى أبعد من ذلك، فشاركت في اجتماعات القيادة التي كان يقودها الرئيس عرفات عبر ممثل من أعضاء المكتب السياسي في الضفة لتعلن بذلك أنها تقبل بمبدأ الشراكة، وأنها قادرة على الاندماج في النظام السياسي. في إثر ذلك، توثقت العلاقة بين الحركة والرئيس، وبخاصة بين الشيخ ياسين والرئيس، مما فتح المجال واسعاً أمام حماس لتحقق الكثير من الإنجازات في ظل تقلّص وتيرة قمع السلطة.

---

(١٥٧) «حماس تطالب عباس بالاعتذار للشعب الفلسطيني عن المفاوضات أو الرحيل،» أمد للإعلام، ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، <http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=23971>.

(١٥٨) مؤسسة ياسر عرفات، «حياة لا تنسى،» <http://www.yaf.ps/ya/life_details.php?start=28>.

(١٥٩) «بيل كلينتون: إسرائيل تنازلت عن المسجد الأقصى في كامب ديفيد،» ترجمة غسان حلاوة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، <http://www.alzaytouna.net/permalink/66607>.

(١٦٠) الشوبكي، «التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: حركة حماس نموذجاً،» ص ٦٨.

استأنفت حماس عملياتها الاستشهادية رداً على القمع الإسرائيلي في الانتفاضة، وكثفت من هجماتها الصاروخية عندما كان من الصعب القيام بعملية استشهادية. في المقابل، لم تؤيد القيادة المركزية لفتح هذه الهجمات، إلا أن بعض نشطاء فتح، قاموا بهجمات استشهادية وصاروخية، لأنهم يعتقدون بأن حركتهم فشلت في الاستجابة للتغيرات في الفرص السياسية الذي تمثل بزيادة القمع الإسرائيلي(١٦١).

• **استشهاد الرئيس عرفات**: منح استشهاد الرئيس، وخلافات حركتي فتح حماس، فرصةً للتفكير بجدية في المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، لأن استشهاده كان عاملاً مهماً من ضمن مجموعة من العوامل أدت دوراً في هبوط شعبية فتح، لأن الرئيس شخصية شبه مقدسة، للمؤيد والخصم، وعليه إجماع وطني، فكان قادراً على الحفاظ على علاقاته مع الخصوم والمختلفين معه، ولم يسمح بتحويل أي خلاف سياسي إلى قطيعة، فاستشهاد عرفات، كان له الأثر الكبير، ليس فقط في حركة فتح، وإنما على عموم الأطر السياسية.

(٣) عوامل تتعلق بحركة حماس: هي مجموعة العوامل الداخلية للحركة، التي من خلالها استطاعت زيادة قاعدتها الشعبية.

• **الدور الخدماتي والاجتماعي للحركة**: يعد هذا العامل من أبرز موارد التعبئة لدى الحركة، وهو تزامن مع نشأة الإخوان المسلمين؛ فمؤسسات الحركة الاجتماعية ولجان الزكاة دعمت قطاعاً واسعاً من الفقراء والأيتام والمرضى وأسر الأسرى والشهداء، وساعدت أيضاً على إنشاء مشاريع صغيرة للأسر المحتاجة كالبقالات ومشاغل الخياطة والمناحل، وغيرها، مما ساهم في تعزيز مكانة الحركة شعبياً.

في استطلاع للرأي العام، أجراه مركز البحوث والدراسات ـ نابلس ـ في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٩٧، أشارت نتائجه إلى أن حماس نالت أعلى نسبة باعتبارها التنظيم الذي يمثل مصالح الفقراء، على النقيض من فتح التي نالت أعلى نسبة باعتبارها ممثلة لمصالح الأغنياء(١٦٢).

• **استشهاد المؤسس**: ظنت إسرائيل أن باغتيالها الشيخ ياسين عام ٢٠٠٤ يمكنها إضعاف مقاومة الحركة، إلا أن ما حدث كان خلاف ذلك؛ فقد منح استشهاد ياسين دفعةً معنويةً كبيرةً للحركة، بأنها ما زالت تقدم التضحيات حتى وصلت إلى مؤسسها. ويشير أحمد يوسف «إلى أن استمرار أي حركة في العمل بنفس الكفاءة بعد اغتيال مؤسسها يعتبر شهادة نجاح لهذا المؤسس، وإذا زاد نجاح الحركة زادت قيمة النجاح الذي حققه القائد رغم اختفائه؛ لأنه يعتبر دليلاً على قدرته على البناء بشكل سليم»، ويضيف مستطرداً أن «حماس لم تتغير عقب اغتيال ياسين، بحيث

---

(١٦١) Bader Araj and Robert J. Brym, «Opportunity, Culture and Agency: Influences on Fatah and Hamas Strategic Action during the Second Intifada,» *International Sociology*, vol. 25, no. 6 (November 2010), p. 852.

(١٦٢) جميل هلال، المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية، سلسلة أوراق التحول الديمقراطي؛ ١ (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٧٠ ـ ٧١.

ما زالت محافظةً على خطها الجهادي، وما زالت تتمسك بالثوابت الوطنية التي لا يمكن التخلي عنها»[١٦٣]. ويؤكد ذلك أسامة حمدان، بقوله: «البرنامج الذي رعته القيادة التاريخية لم يتغير، ربما تتطور الأساليب والأدوات لكن البرنامج، بثوابته وأهدافه الاستراتيجية، لم ولن يتغير»[١٦٤].

يبين خليل العناني أن السبب الكامن وراء عدم تأثر الحركة بغياب مؤسسها يتمثل بأنها تتكون من فريق عمل جماعي يرتبط بمرجعية واحدة، ولها هدف واضح، وخطوط واتجاهات محددة، بل ويرى العناني أن الحركة ازدادت قوةً وتماسكاً بعد اغتيال المؤسس، وكانت من الذكاء بحيث استطاعت أن تتجاوز سريعاً استشهاد ياسين، ولم تتأثر بالفراغ السياسي والروحي الذي سببه اغتيال القائد[١٦٥]. ويوافقه الباحث الرأي؛ فحماس لم تتأثر على المستوى السياسي والتنظيمي والمقاوم باستشهاد مؤسسها لأنها تعتمد في كل قراراتها على المؤسسة وليس على الفرد، مما مكّنها من تجاوز استشهاد مؤسسها، على العكس من فتح التي أحدث استشهاد مؤسسها وقائدها أزمةً سياسيةً وتنظيميةً، كونها كانت تعتمد على قرار الفرد وليس المؤسسة، لذلك لم تتمكن من سد فراغ استشهاد الرئيس عرفات، بل ازدادت الخلافات والانشقاقات في إثره. لذلك، شكّل استشهاد الرئيس عاملاً من عوامل هبوط حركة فتح، وفي المقابل شكّل استشهاد الشيخ ياسين عاملاً من عوامل صعود حركة حماس.

• **التأطير الثقافي**: إنّ أي حركة اجتماعية تريد نشر أيديولوجيتها يجب أن تكون قادرةً على تقديم خلاصة واضحة لفكرها تلقى صدىً لدى الجمهور المستهدف؛ فهناك مجموعة من الأدوات المتاحة للحركات الإسلامية في صندوق الأدوات الثقافية في المجتمع الإسلامي أكثر بكثير من غيرها من الحركات كالماركسية مثلاً[١٦٦]. يعتقد حمدان أن «الإسلام هو أحد مكونات هذه المنطقة، وأن الكثير من القيم التي نتحدث عنها في مجتمعاتنا، والكثير من المسارات الاجتماعية ناشئة عن الإسلام الذي عززها ونمّاها في المجتمع لذلك من الطبيعي أن تلجأ هذه المجتمعات لاختيار المشروع الإسلامي»[١٦٧].

لعل العامل الأبرز في التفاف الكثير حول الحركة وتأييدها حتى من غير المنتمين إليها سياسياً هو خطابها الديني؛ فحماس حركة إسلامية، تتخذ الإسلام منهج حياة، وتستمد منه أفكارها، وتصوراتها، ومفاهيمها في جميع مجالات الحياة، وإليه تحتكم، ومنه تستلهم ترشيد خطاها [١٦٨]. يؤكد الحمساوي سامي خاطر أن «حركة المقاومة الإسلامية حماس، حركة مقاومة ومرجعيتها الفكرية الإسلام، وهو منهج حياة شامل فيه الجهاد والسياسة والاجتماع والاقتصاد»[١٦٩]. لذلك،

---

(١٦٣) ياسر هادي، «خبراء: اغتيال ياسين أهم أسباب صعود حماس السياسي،» الموقع الرسمي لحركة الإخوان المسلمين، <http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title>.

(١٦٤) «حوار مع أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان،» مجلة تحولات، العدد ١٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦).

(١٦٥) هادي، المصدر نفسه.

(١٦٦) Robinson, «Hamas as Social Movement,» p. 129.

(١٦٧) «حوار مع أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان».

(١٦٨) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، المادة الأولى.

(١٦٩) «مقابلات مختارة: لقاء الأستاذ سامي خاطر مع مجلة «فلسطين المسلمة»،» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.

كان لتبني الخطاب الديني في تعاملها على جميع الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العامل المؤثر في اجتذاب الأنصار إليها(١٧٠).

لقد استخدمت حماس خمسة أطر رئيسة لوصف أيديولوجيتها الشاملة، هي(١٧١):

ـ فلسطين أرض وقف إسلامي: إن كل الفلسطينيين على دراية تامة بمعنى الوقف، ومع ذلك وضعت حماس شكلاً جديداً على مفهوم الوقف الإسلامي بواسطة الخلط بين الملكية الخاصة والسيادة؛ فالوقف يعتبر نوعاً من أنواع الملكية الخاصة، ولكن حماس لا تقول إن كل فلسطين ملكية خاصة، وإنما تزعم بأن الوقف يعني السيادة ـ أي سيادة الله على البلد بأكملها ـ فمثل هذا التفسير الموسع للوقف لم يطرح أبداً بوجه بارز في التاريخ الإسلامي، ومع ذلك هو نوع من التأطير الذي يتردد صداه بين الفلسطينيين المسلمين.

ـ الإسلام هو الحل: هو ثاني وسائل التأطير، والأكثر شهرةً لدى الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط؛ فالإسلام هو الحل استخدم بصورة منتظمة من قبل أنصار حماس في فلسطين، فحماس مقتنعة بأن فلسطين قد فقدت لأن العرب، أداروا ظهورهم للإسلام، وفقط من خلال اعتناق الإسلام يمكن استرجاع فلسطين.

ـ المؤامرة اليهودية: وفقاً للحركة، فإن اليهود مشتركون في المؤامرة الكبرى من خلال الولايات المتحدة ضد الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وهذه المؤامرة منعت الفلسطينيين والمسلمين من الحصول على ما هو حق لهم، وميثاق حماس يصف هذا اليهودي المتآمر.

ـ الصبر: ردت حماس على عملية السلام التي بدأت مع مؤتمر مدريد بالدعوة إلى الصبر، لأن عملية السلام ستفشل من تلقاء نفسها، فقد استخدم مصطلح الصبر من قبل الحركة، لتبرير عدد من القرارات الاستراتيجية والتكتيكية؛ فاستراتيجياً، كان مفهوم الصبر وراء الحجة القائلة إن أوسلو خطأ، وإنه سوف ينهار، وإنه مجرد مسألة وقت. إنّ انهيار أوسلو، كما تنبأت حماس، عزز مصداقيتها لدى الشعب الفلسطيني. أما على الجانب التكتيكي، فقد أتاح مفهوم الصبر لقادة حماس موقفاً متناقضاً لرفض شرعية إسرائيل، في حين تبين أن لديها استعداداً لقبول قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع باعتباره حلاً موقتاً؛ فمن خلال عدسة الصبر، يمكن اتخاذ رؤية بعيدة، وقبول هذه الدولة كخطوة في طريق تحرير كل فلسطين. يتضح ذلك من تصريح للشيخ ياسين بأن «حماس مستعدة لقبول سلام موقت على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، أي في المناطق التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧، وأن نترك باقي الأراضي المحتلة للتاريخ»(١٧٢).

---

(١٧٠) بلال الحسن، «أسباب تقدم حماس وتراجع فتح،» الشرق الأوسط، ٢٠٠٥/٥/٨.

(١٧١) Robinson, «Hamas as Social Movement,» pp. 130-134.

(١٧٢) أحمد سعد الجمعة، «بناء على تصريح الشيخ أحمد ياسين: حماس تتجه لتبني التسوية السياسية على أساس دولتين للشعبين،» موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: <http://aljabha.org/?i=3539>.

ـ القومية: أخيراً، توفر حماس قوميةً أكثر واقعيةً، فحماس تحتاج إلى تأطير القومية بطريقة مختلفة، ومن ثم تقترح بديلها القومي الأكثر قوة وواقعيةً؛ ففي مطلع الثمانينيات، أدانت الأحزاب القومية علانية الإخوان المسلمين بوصفهم دعامة للاحتلال، فكان يتوجب على حماس تأطير القومية بحذر شديد، حتى لا تثير أشباح الماضي، فكان الميثاق هو المحاولة الأولى للإشادة بالقومية الفلسطينية، ومنظمة التحرير، معتمدةً على رؤية مختلفة؛ فالميثاق يشيد بدور القومية في النضال الفلسطيني، وبالتوازي مع قبول القومية.

تبين حماس أن تبني المنظمة للأيديولوجية العلمانية والقومية، لم يكن بناءً على قرار واعٍ، وإنما بسبب البلبلة الفكرية التي سادت في العالم العربي نتيجة الغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره الوطن العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير والاستعمار ولا يزال[١٧٣].

• قوائم حماس الانتخابية: لقد اختارت الحركة أشخاصاً مشهوداً لهم بالخبرة السياسية، والقبول لدى الشارع الفلسطيني، فضلاً عن نظافة سجلهم الميداني والحركي، إضافةً إلى قيامها بتقديم قوائم موحدة، مما أظهرها بصورة منظمة أمام الناخب الفلسطيني[١٧٤]، على العكس من حركة فتح التي لم تكن موفقةً في اختيار الأنظف والأنسب والأكثر شعبيةً وتأهيلاً[١٧٥]، كما ظهرت الخلافات والانشقاقات داخل الحركة على السطح، عندما رفعت للجنة الانتخابات المركزية قائمتين للترشُّح للانتخابات التشريعية، هما: قائمة الشباب وقائمة الشيوخ، ما أدى إلى تشتت أصوات الناخبين. ويبين الشكل الرقم (٤ ـ ٣) أبرز العوامل التي أدت إلى صعود حركة حماس.

في هذا السياق، يرى إبراهيم غانم أن فوز حماس يعود إلى ثلاث نظريات: **أولاها التصويت العقابي** ومفادها أن فوز حماس جاء نتيجة أصوات أرادت أن تعاقب السلطة وحركة فتح على فشلها في تحقيق آمال الشعب الفلسطيني خلال المرحلة السابقة. **وثانيتها القوة المنظمة**، ومفادها أن الأحزاب والقوى الخاسرة، وهي فتح التي تعاني التفكك والانقسامات وضعف التنظيم الداخلي. أما حماس في حالتنا هذه، فإنها ما فازت إلا لأنها أكثر تنظيماً، وأقوى تماسكاً نسبياً مقارنةً بفتح، ومن ثم كانت هي الأقدر على حشد الجماهير وتعبئتهم خلفها، وإحراز النجاح. أما **ثالثتها**، فمؤداها أن فوز حركة حماس، جاء في المقام الأول، وقبل أي شيء، نتيجة عوامل ذاتية، وعناصر قوة امتلكتها الحركة[١٧٦].

---

(١٧٣) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، المادة السابعة والعشرون.

(١٧٤) الفرا، «حركة المقاومة الإسلامية «حماس» دراسة أسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية،» ص ٧٤.

(١٧٥) «فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية،» مركز القدس للدراسات السياسية، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، <http://www.alqudscenter.org/arabic>.

(١٧٦) إبراهيم غانم، «الدلالات السياسية لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية،» إسلام ويب، ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، <http://articles.islamweb.net/media/index.php?>.

الشكل الرقم (٤ ـ ٣)
عوامل صعود حركة حماس



المصدر: الشكل من تصميم الباحث.

بالمنطق نفسه، يبين دانيال بايمان أن «صعود حماس يكشف عن منظمة ديناميكية استثمرت أخطاء حركة فتح، المنافس الرئيس لها، وأخطاء إسرائيل، عدوها القاتل. ففي كل مرحلة من المراحل، ظهرت وهي تعاني من ندوب، لكنها بمظهر المنتصر الخارج من غابة من الهزائم، أما الآن فهي أقوى، لأنه رغم العمليات الأمنية الصهيونية التي تركت حماس ضعيفةً تنظيمياً، فإن رسالتها بأن المفاوضات خدعة، وأن العنف مفتاح التحرير تجد صداها الآن»[177]. ويقدم بلال الحسن

---

(١٧٧) دانيال بايمان، «قراءة صهيونية غربية في صعود حماس في غزة وتململها في الضفة رغم ملاحقة إسرائيل والسلطة،» ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤).

تحليلاً لأسباب صعود حماس قائلاً إن «حركة حماس تتفوق على حركة فتح بالفهم والأداء، وهناك أسباب موضوعية أدت إلى قيامها بتقدم واسع على صعيد التواجد الانتخابي داخل المؤسسات الشعبية، وأن حركة فتح تحتاج إلى عمل دؤوب لتغيير نفسها وتطوير مؤسساتها»(١٧٨).

ب ـ إدراك حماس للتغير في هيكل الفرص

سبقت الإشارة إلى أن المكون الثقافي يؤدي دوراً هاماً في فرص التعبئة لدى الحركات الاجتماعية، فانفتاح أو النظام السياسي أمام الحركات انغلاقه، يشكل عاملاً مهماً لا يمكن إغفاله، إلا أن الأهم من ذلك هو مدى ارتباط الخطاب السياسي لهذه الحركات بهويات المجتمعات وهمومها ومطالبها؛ فحركة الإخوان المسلمين في فلسطين، بدأت كحركة اجتماعية دعوية عازفة عن العملين المقاوم والسياسي، في الوقت الذي انخرطت فيه كافة الفصائل والتنظيمات الفلسطينية الأخرى في الكفاح المسلح ضد الاحتلال، وعزوفها عن الجهاد دفع الاحتلال للتغاضي عن أنشطتها تمهيداً لتكون بديلاً من منظمة التحرير، التي حاول الاحتلال قمعها وتدميرها. في تلك المرحلة التي كان فيها الاحتلال يستهدف الفصائل والتنظيمات من دون المساس بحركة الإخوان، لم يكن للإخوان الكثير من الموالين والأنصار على الرغم من كونهم «حركة إسلامية»؛ لأن الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت، كان معنياً بزوال الاحتلال، ومؤيداً للمقاومة بصرف النظر عن الأيديولوجيا التي تقبع وراءها.

ولكن مع انطلاقة حماس التي تزامنت مع اندلاع الانتفاضة الأولى، وانخراطها في العمل المقاوم أسوة بباقي الفصائل، تغيرت نظرة المجتمع الفلسطيني إلى الحركة. على الرغم من أن حماس أعلنت عن نفسها كفرع من أفرع الإخوان المسلمين إلا أنها استطاعت أن تغير من هيكل الفرص السياسية لصالحها أولاً، من خلال التسمية التي احتوت على «المقاومة» و«الإسلامية» حيث إن مزاوجة المقاوم مع الإسلامي على المستوى النظري والعملي، حقق للحركة تأييداً شعبياً. وثانياً اندماج مؤسسات حركة الإخوان كافة تحت مظلة حركة حماس، دليل واضح على أن خطاب حماس الإسلامي المقاوم، لقي صدىً لدى الأوساط الشعبية، مما دفع الحركة إلى التخلي عن اسم الحركة الأم لتبدأ عهداً جديداً ملغية عهداً من السكون.

إن الفرص نوعان: فرص تقوم الحركة الاجتماعية بخلقها، وفرص لا يكون للحركة أي دور في حدوثها، وإنما يقتصر دورها على اقتناصها. شكلت الانتفاضة الأولى فرصة كبرى لحركة الإخوان تمثلت بنشأة حركة حماس في ظل التغير في السياق البيئي؛ فإدراك الحركة التغير الخارجي الذي طرأ على الساحة السياسية ـ الذي تمثل باندلاع الانتفاضة ـ أدى إلى استغلالها هذه الفرصة لتغيير واقعها وإثبات نفسها في ساحة المقاومة، وساعدها على ذلك القراءة الصحيحة للتغير السياسي، وقدرتها الفائقة على اقتناص الفرصة التي أدركتها واستغلالها.

---

(١٧٨) الحسن، «أسباب تقدم حماس وتراجع فتح».

من ثم جاء اتفاق أوسلو الذي حدد فرص حماس السياسية من وجهة نظر الباحث عمرو، لمدة زمنية قصيرة، ومن ثم عادت فرصها بالازدهار بعد فشل أوسلو في تحقيق أهدافه، وما ساعدها على ذلك، هو تنبؤها منذ البداية بفشل مسار المفاوضات. عملت حماس على خلق المزيد من الفرص السياسية بتطوير عملها المسلح وصولاً إلى العمليات الاستشهادية التي كانت تنفذها داخل مناطق الـ ٤٨ المحتلة، والتي زعزعت من خلالها الأمن الإسرائيلي وحصدت مزيداً من التأييد الشعبي. هنا، نسجل أن عمل حماس العسكري كان له الدور الكبير والمؤثر في الساحة الفلسطينية على الرغم من قصر عمر تجربتها العسكرية.

منذ نشأة السلطة، تعيش حماس في ظل نظام سياسي مفتوح، لم يمنعها أبداً من المشاركة في مؤسساته، ومع ذلك رفضت الحركة المشاركة، إلا أن النظام عمل في الوقت نفسه على قمعها وتهديدها، واعتقال قادتها وأعضائها، بعد كل عملية كانت تقوم بها ضد الاحتلال، واستمر ذلك حتى اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، حيث قامت الحركة باستغلال هذه النافذة السياسية لتكثف من عملياتها العسكرية ضد الاحتلال، وتقدم الكثير من الشهداء، أبرزهم مرشدها الروحي أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي، وغيرهما. ساهم كل ذلك في صعود نجمها على حساب حركة فتح.

إلا أن حماس أخذت تبدي مرونة أيديولوجيةً بعدما أثبتت نفسها على ساحة المقاومة، وبدأت تشق لنفسها طريقاً في العمل السياسي وبالأخص بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في إثر ضربات المقاومة، الذي رأت فيه حماس والشعب الفلسطيني إنجازاً لم يحقق مثله مسار المفاوضات، فتولدت قناعة لدى الأوساط الشعبية أن لغة المقاومة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو الإسرائيلي. ولم تكتفِ حماس بكونها أصبحت تنظيماً له تأييد شعبي واسع ومعترف به على الساحة الفلسطينية وإنما أرادت أيضاً بعد وصولها لهذا المستوى أن تقوم بإصلاح النظام السياسي وتغييره، ويتضح ذلك من خلال الولوج عبر النافذة السياسية المتمثلة بانعقاد الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦، وقبولها المشاركة فيها، تزامناً مع الوقت الذي ازدادت فيه فرصها السياسية وشعبيتها. يمكن وصف مسيرة الحركة منذ انطلاقتها بالخطوات الصاعدة للقمة على عكس حركة فتح التي يمكن وصف مسيرتها بالصعود للهاوية، وقد استثمرت حماس كل أخطاء فتح لصالحها، وكانت النقيض لفتح في كل شيء.

الفصل الخامس

حماس والانتخابات الفلسطينية

أولاً: المشاركة في الانتخابات غير السياسية

تعتبر نتائج الانتخابات غير السياسية المتمثلة بانتخابات الاتحادات النقابية والاتحادات الطلابية والهيئات المحلية مقياساً مهماً لمدى شعبية الحركات السياسية، ومدى ثقة المواطنين بها، ومدى قدرتها على تقديم خدمات للمواطنين.

١ ـ انتخابات النقابات المهنية

تشمل انتخابات النقابات المهنية جمعيات المهن النقابية الخاصة بالأطباء والممرضين والمهندسين والمحامين والمعلمين وموظفي وكالة الغوث الدولية وغيرهم، إضافة إلى الغرف التجارية والصناعية في محافظات الضفة والقطاع[١].

إن أغلبية الاتحادات والنقابات المهنية والعمالية كانت تدين بالولاء لمنظمة التحرير على الرغم من أن الأخيرة لم تكن تولي اهتماماً بالعمل الشعبي، إلا أن خروج المنظمة من بيروت عام ١٩٨٢ أدى إلى حدوث تحوّل في السياسات النقابية، وفي المنافسة بين التنظيمات والفصائل، التي بدأت بالتركيز على الداخل ـ بعد أن فقد الخارج وزنه النسبي ـ باعتباره مركز النضال الفلسطيني. ويؤكد ذلك غسان حمدان، إذ إنه «بعد الانتفاضة الأولى والخروج من بيروت أصبح هناك اهتمام أكثر من قبل التنظيمات للعمل الشعبي في الداخل بحكم التحول في موقع القرار الوطني»[٢].

(١) خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٢٤٠.

(٢) نقلاً عن: زياد عثمان، الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١١)، ص ٥٩ ـ ٦٠.

إلا أن دور النقابات المهنية تراجع بعد توقيع أوسلو، وتراجعت معه شعبيتها، وتقلص دورها الداخلي والخارجي، وذلك يعود إلى تراجع دور المنظمة ومؤسساتها لصالح السلطة[3]. مع قدوم السلطة، بدأت الأجهزة الأمنية بالتدخل في تشكيل معظم النقابات، كما أن معظم قادة العمل النقابي أصبحوا موظفين في السلطة، مما أفرغ العمل النقابي من محتواه، إضافة إلى غياب الديمقراطية عن هذه النقابات، ما أدى إلى تعطيل دورها السياسي والوطني. يعود السبب في ذلك إلى الكثير من المظاهر، أبرزها الضعف العام والتشرذم وغياب الشرعية، الذي يسود هيكلها العام وأطرها التنظيمية، وهذا يرتبط بمظاهر الخلل والفساد، وغياب النظام في السلطة، الذي عكس نفسه على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية[4].

أما في ما يخص حركة حماس، فقد بدأت بممارسة العمل النقابي منذ السبعينيات تحت اسم الكتلة الإسلامية[5]، وذلك بعد اتساع صفوفها، وطلب قادتها المشاركة في الجمعيات المهنية، ولجان العمال بهدف إبعاد حركة فتح عن رئاسة هذه المؤسسات[6]. حققت حماس عام ١٩٨٧ نتائج لافتة للنظر في انتخابات نقابات الأطباء والمحامين والمهندسين وموظفي وكالة الغوث، وفي القطاع فازت في انتخابات موظفي الوكالة، وبمقعد النقيب في نقابة المهندسين[7]. استمر جهد الحركة بعد الانتفاضة الأولى وتشكيل حماس، ولكن بصورة أكبر؛ فبذلت حماس جهداً تنظيمياً للحصول على تمثيل رسمي في جميع الهيئات والمؤسسات المحلية والرئيسة، وقد شمل ذلك سيطرتها على الغرف التجارية والنقابات المهنية ولجان العمال[8].

في عام ١٩٩٢، فازت الكتلة الإسلامية في القطاع في انتخابات الغرفة التجارية، بينما فازت الكتلة الوطنية[9] في انتخابات نقابات المهندسين والأطباء والمحامين[10]، وفي الضفة من العام نفسه، فازت الكتلة الإسلامية في انتخابات كل من دار المعلمين التابعة لوكالة الغوث، ودار المعلمين الحكومية بالتحالف مع التيار اليساري في رام الله. حققت الكتلة الإسلامية تقدماً ملحوظاً في انتخابات عمال ومستخدمي كهرباء القدس في عام ١٩٩٢ بحصولهم على ٤٣,٠١

(٣) طلال عوكل، «النقابات والاتحادات: صورة أخرى لواقع مأساوي،» مجلة تسامح، السنة ٤، العدد ١٣ (حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، ص ٧٦.

(٤) صلاح عبد العاطي، «العمل النقابي في فلسطين بين الواقع والطموحات؟،» مجلة تسامح، السنة ٤، العدد ١٣ (حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٥) أحمد مصطفى زيد، «حماس والانتخابات التشريعية الثانية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م،» (رسالة ماجستير، جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية، ٢٠١١)، ص ٥٣.

(٦) شاؤول مشعال وأبرهام سيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيّف، تعليق علي بدوان (دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص ٣٠.

(٧) زيد، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٨) مشعال وسيلع، المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٩) الكتلة مشكّلة من تنظيم فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب (الحزب الشيوعي سابقاً).

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٧.

بالمئة من الأصـوات، على الرغم من فوز الكتلة الوطنية وحصولها على ٤٧,٠١ بالمئة من الأصوات[١١].

في دراسة أعدها الزهار عام ١٩٩٢ لنتائج انتخابات عدد من النقابات والمجالس الطلابية والغرف التجارية في كل من الضفة والقطاع بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، أكد فيها الحجم الكبير والشعبية الواسعة لحركة حماس؛ ففي الضفة حصلت الكتلة الوطنية على حوالى ٥٠,٨٨ بالمئة من الأصوات، فيما حصلت حماس على ما نسبته ٤٥,٨١ بالمئة من الأصوات. في القطاع، حصلت الكتلة الوطنية على ما نسبته ٥٢,٦٥ بالمئة من الأصوات، بينما حصلت حماس على ٤٢,٦٢ بالمئة من الأصوات[١٢].

يلاحظ من دراسة الزهار، أن حماس حققت نتائج ملموسة في الانتخابات غير السياسية كونها شاركت في الانتخابات بمفردها من دون تحالفات في أغلب الأحيان، على النقيض من حركة فتح التي شاركت بتحالف مع فصائل المنظمة. عكست هذه الانتخابات مدى شعبية حماس في الأوساط الشعبية، التي ازدادت مع رفضها مؤتمر مدريد ومفاوضات السلام ومعارضتهما؛ فالمنافسة في الساحة الفلسطينية أصبحت رهناً بفصيلين، هما: فتح وحماس، بعد تراجع دور قوى اليسار في إثر انهيار الاتحاد السوفياتي الذي أفسح في المجال أمام صعود التيار الإسلامي المتمثل بحركة حماس.

في محافظة الخليل، فازت حماس عام ١٩٩٤ في انتخابات الغرف التجارية[١٣]، بينما نجحت الكتلة الوطنية بالفوز في معظم المقاعد في انتخابات جمعية الهلال الأحمر[١٤]، وحققت الكتلة الإسلامية فوزاً ساحقاً في انتخابات غرفة تجارة وصناعة رام الله التي تعتبر معقلاً لفصائل المنظمة، وفازت أيضاً في انتخابات نقابة عاملي مستشفى المقاصد بالتحالف غير المعلن مع التيار اليساري، بينما فاز الاتجاه الوطني في انتخابات نقابة عاملي مستشفى المطلع[١٥].

بعد الخسارة التي منيت بها فتح في انتخابات غرفة تجارة رام الله عام ١٩٩٤، لصالح الكتلة الإسلامية، لجأت إلى ترشيح شخصيات معروفة بتوجهها الإسلامي لانتخابات غرفة تجارة نابلس، مستخدمة شعارات دينية في دعاياتها، وأطلقت على كتلتها اسم الائتلاف التجاري الصناعي الوطني المسلم، ما أدى إلى فوزها، وعزت الكتلة الإسلامية هذا النجاح إلى استخدام الكتلة الوطنية الشعارات الإسلامية[١٦].

---

(١١) جواد الحمد وهاني سليمان، محرران، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤)، ص ٢٩ و٣١.

(١٢) محمود الزهار، «الحركة الإسلامية حقائق وأرقام بين الوهم والحقيقة،» جريدة القدس، ١٩٩٢/١١/١٠، ص ١٠.

(١٣) الحمد وسليمان، محرران، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٤) مشعال وسيلع، عصر حماس: من العنف إلى التكيف، ص ٨٧.

(١٥) الحمد وسليمان، محرران، المصدر نفسه، ص ٢٥ و٣٠ ـ ٣١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٧.

في ضوء نتائج الانتخابات، أصبحت المنظمة في مأزق من مسألة التمثيل؛ فهي من ناحية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومن ناحية أخرى طرف في التنافس مع المعارضة المتمثلة بحماس[١٧]، فنتائج الانتخابات تؤكد شرعية المعارضة السياسية والجماهيرية التي تمارسها حماس[١٨].

كان للإسلاميين حضور بارز وملحوظ في المخيمات، وفي أوساط خريجي وكالة الغوث، وفي المعاهد التعليمية في الخليل والقدس، بينما يلاحظ غيابهم الكامل في النقابات العمالية، ويعزي إياد البرغوثي السبب إلى عدم اهتمام الحركة بالطبقة العاملة ونقابتها لأسباب تاريخية وأيديولوجية[١٩]، بينما يرى الحروب أن السبب يعود إلى ضعف وجود الحركة في هذه المواقع[٢٠]. يتفق الباحث عمرو في الرأي مع البرغوثي، فيرى أن عدم اهتمام حماس بالنقابات العمالية يعود إلى نظرتها إلى الحركة العمالية على أنها جزء من الحركة الشيوعية العالمية، والمسيطر عليها من قبل قوى اليسار التي لطالما اعتبرتها محور وجودها واهتمامها، فكان السبب وراء عدم المشاركة والتنافس أيديولوجياً بحتاً، لذلك قامت حماس بتأسيس نقابة العمال الإسلامية عام ١٩٩٢ مع انهيار المنظومة الاشتراكية، وانحسار دور اليسار.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه بعد نشأة السلطة لم تجرِ انتخابات دورية لمعظم الهيئات النقابية؛ فعلى سبيل المثال لم تجرِ انتخابات غرف التجارة والصناعة منذ عام ١٩٩٢، باستثناء الاتحاد العام للمرأة الذي عقد انتخابات في عام ٢٠٠٩ أي بعد ١٩ عاماً من آخر انتخابات، ونقابة الصحفيين التي عقدت انتخابات في عام ٢٠١٠ وحصدت فيها كتلة المنظمة المقاعد كافة، وذلك يعود إلى منع حماس من إجراء الانتخابات في القطاع[٢١].

٢ ـ انتخابات الاتحادات الطلابية

تمثل الحركة الطلابية الطاقات الشبابية التي تطمح إلى التغيير، وإلى إيجاد دور لها في عملية البناء الاجتماعي والنضال السياسي، التي أثبتت التجربة السياسية عدم قدرتها على الاستغناء عنها، ومدى حاجة المجتمع لها؛ فالحركة الطلابية في فلسطين بدأت بالتشكل مع بداية تأسيس الكليات والمعاهد والجامعات، فكانت كلية بيرزيت أول كلية أنشئت عام ١٩٧٢، وهي تحولت لاحقاً إلى جامعة، وبعدها جامعة بيت لحم عام ١٩٧٣، وتلتها كلية النجاح عام ١٩٧٧ التي تحولت في ما بعد الى جامعة، وبعدها تأسست جامعات غزة والخليل والقدس والعربية الأميركية في جنين. وكانت جامعة بيرزيت أول جامعة تشكل مجلس طلبة عام ١٩٧٦، وشكل مجلس طلبتها المنظم

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(١٨) الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ص ٢٤٢.
(١٩) الحمد وسليمان، محرران، المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٢٠) الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ص ٢٤٠.
(٢١) عثمان، الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم، ص ٥٥، ٦٠، ٦٣ و٦٧.

الأساس للحركة الطلابية على مستوى الضفة، فربطته علاقات متينة مع مجالس الطلبة في كل من جامعات بيت لحم والنجاح والخليل، وامتدت عملية التشكيل إلى باقي جامعات الضفة ومعاهدها ومدارسها[٢٢].

أصبح للحركة الطلابية دور وطني واسع بعد تزايد عددها، وبذلك طرأت تغيرات على بنيتها الاجتماعية؛ فمع ازدياد عددها، ازداد وزنها في مجال العمل السياسي والجماهيري، وتحولت الجامعات إلى قواعد شبابية، تحمل لواء النضال ومقاومة الاحتلال. خلال الانتفاضة الأولى، كانت الحركة الطلابية رأس الحربة في مواجهة الاحتلال[٢٣]، فشكلت الجامعات مركزاً لصناعة قيادات العمل الثوري والوطني، وكانت الساحة الأيديولوجية في الجامعات تشهد حالاً من الصراع والاستقطاب بين فتح والفصائل اليسارية، وفي ظل تراجع قوى اليسار انحصر الصراع بين حركتي فتح وحماس[٢٤]؛ فالحركة الطلابية، بعامة، عكست انتماءً سياسياً وأيديولوجياً للفصائل والقوى الوطنية والإسلامية كافة[٢٥].

في ما يخص حركة حماس، فقد أولت اهتماماً كبيراً بالجامعات، لأنها تشكل منابر سياسية متاحة يتجمع فيها الطلاب بصورة قانونية، فمثلت الجامعات للحركة ساحة خصبة لنشر الأفكار، واستقطاب الأنصار، وتنظيم الأعضاء، ولهذا عملت الحركة على تفعيل أنشطتها فيها، لتشكل أحد أهم الآليات التي دفعت قوة نفوذها في الأراضي الفلسطينية، فأصبحت الانتخابات الطلابية تمثل جانباً من جوانب الممارسة السياسية للحركة، وأحد الروافد الشرعية السياسية والنضالية لإثبات الوجود، وبخاصة في صراعها مع المنظمة على خلفية مفاوضات السلام مع إسرائيل[٢٦].

يؤكد عدد من قادة الحركة أن الكتلة الإسلامية في الجامعات استطاعت من خلال برامجها تأسيس وتخريج قيادات مؤثرة في المجتمع، أبرزهم القائد العام لكتائب الشهيد عز الدين القسام، محمد الضيف، ومؤسس جهاز مجد الأمني يحيى السنوار، ورئيس الوزراء هنية[٢٧].

---

(٢٢) بلال سلامة، «الحركة الطلابية الفلسطينية ما بين الواقع والإمكان،» مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، <http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=378866>.

(٢٣) مجدي المالكي، «الثابت والمتحول في ملامح الحركة الطلابية الفلسطينية،» مجلة السياسة الفلسطينية، السنة ٣، العدد ١١ (صيف ١٩٩٦)، ص ١٠٠.

(٢٤) سلامة، المصدر نفسه.

(٢٥) عمر عبد الرازق، «قراءة تحليلية في نتائج مجلس اتحاد الطلبة للعام ١٩٩٦/١٩٩٧ في جامعة النجاح الوطنية،» مجلة السياسة الفلسطينية، السنة ٤، العدد ١٣ (شتاء ١٩٩٧)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٢٦) عدنان أبو عامر، «الانتخابات الطلابية بوابة حماس نحو الصعود السياسي،» ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http:// www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/04>.

(٢٧) رمضان عمر، الشهيد القائد جمال منصور العقل المفكر، سلسلة القادة الشهداء؛ ٢١ (لندن: منشورات فلسطين المسلمة ٢٠٠٤)، ص ٢٦، وخالد الجيش، «هنية: الكتلة الإسلامية تاريخ مشرق من الإنجازات العظيمة،» الكتلة الإسلامية، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، <http://www.alkotla.ps>.

تؤكد دراسة إسرائيلية أن تجارب الماضي أظهرت أن المناصب المهمة في الكتلة الإسلامية، تعتبر جسراً للوصول إلى المناصب العليا في تنظيم حماس بعد الانتهاء من التعليم الجامعي، كما تشكل الكتلة موقعاً مهماً لتجنيد النشطاء العسكريين التابعين لحماس؛ فالكتلة الإسلامية عملت كمركز مهم لتجنيد نشطاء الجناح العسكري التابع لحماس. في السنوات الأخيرة، وبخاصة خلال انتفاضة الأقصى، تم تجنيد الكثير من نشطاء الكتلة للجناح العسكري، وعمل بعضهم كقادة كبار لهذا الجناح، وبرز دور هؤلاء في التخطيط لهذه العمليات وتنفيذها[٢٨].

تأسست الكتلة الإسلامية في البداية في الجامعة الإسلامية في غزة، وهذا تزامن مع إنشاء الجامعة عام ١٩٧٨[٢٩]، فانطلقت نشاطات الإخوان الطلابية في البداية من الجامعة الإسلامية، إلا أن الحركة سعت إلى توسيع أنشطتها وإيجاد موطئ قدم لها في جامعات الضفة كجامعات النجاح وبيرزيت وبيت لحم التي تعتبر من قلاع منظمة التحرير[٣٠]، فكانت بداية نشأة الكتلة الإسلامية في الضفة في جامعة النجاح الوطنية في نهاية السبعينيات على يد منصور، وتلتها جامعة بيرزيت، ومن ثم جامعة الخليل، ومن ثم انتقلت إلى باقي المدن الفلسطينية. أما في ما يخص التنسيق بين الكتل الإسلامية، فقد تم في إثر المؤتمر الذي عقد في المسجد الأقصى عام ١٩٨٣[٣١].

استطاعت الكتلة الإسلامية في جامعات الضفة التأثير في الكثير من الطلاب، وربطهم بالصف الإسلامي، ما ساعدها على منافسة القوى الوطنية، والسيطرة على الاتحادات الطلابية، ويعود السبب في انجذاب عدد كبير من الطلاب إليها إلى انحدار جزء كبير منهم من المناطق الريفية حيث تسود العادات والتقاليد المحافظة[٣٢]. يرى عمرو أن هذه الجذور المحافظة شكلت حاضنة قوية لمنظري الكتل الإسلامية في عملية الاستقطاب والتأطير لدى طلاب الجامعات.

كانت أنشطة الحركة الطلابية خلال حقبة السبعينيات، تتمحور حول الأعمال التطوعية التنموية المجتمعية، والمناداة بالعدالة والتقدم والمساواة، إضافة إلى تحقيق المطالب اليومية للطلبة، ويعود ذلك إلى الظروف الأمنية التي عاشتها الحركة الطلابية في تلك المرحلة، والاستهداف الإسرائيلي للطلبة الناشطين سياسياً. أما في الثمانينيات، فقد أصبحت الكتل الطلابية ذات طابع رسمي يتمثل ببرامجها ووثائقها ولوائحها وتنظيمها الداخلي، فشاركت في العمل النضالي الوطني من خلال المسيرات والتظاهرات، إضافة إلى الأنشطة الطلابية والنقابية. مع اندلاع الانتفاضة الأولى ازداد نشاطها إلى حدٍ كبير، ما أدى بدوره إلى زيادة الاستهداف الإسرائيلي لبعض الطلبة الفاعلين سياسياً

(٢٨) «دراسة إسرائيلية تعتبر الكتلة الإسلامية خطراً في جامعات الضفة،» وكالة وطن للأنباء، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://www.wattan.tv/ar/news/84096.html>.

(٢٩) أحمد الساعاتي، «الإخوان المسلمون في قطاع غزة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٧)،» فلسطين أون لاين، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، <http://felesteen.ps/details/news/83224>.

(٣٠) أبو عامر، «الانتخابات الطلابية بوابة حماس نحو الصعود السياسي».

(٣١) عمر، الشهيد القائد جمال منصور العقل المفكر، ص ٢٢.

(٣٢) أبو عامر، المصدر نفسه.

عبر الاعتقال والإبعاد، وفي بعض الأحيان أدى إلى إغلاق الجامعات، من أجل احتواء النشاط السياسي والوطني للحركة الطلابية(٣٣).

في الجامعة الإسلامية، اهتمت الكتلة الإسلامية بخدمة الطلاب في مجالات كثيرة، مثل إقامة المخيمات الصيفية، وتنظيم معارض الصناعات الوطنية على أرض الجامعة، وإقامة المهرجانات والدورات الرياضية، والأسابيع الثقافية، وحل المشاكل الطلابية ذات العلاقة بالنظام الأكاديمي، وتوفير المساعدات المالية للطلاب، وطباعة الكتب الدراسية، وتوفيرها للطلاب بسعر التكلفة. أما على الصعيد الوطني، فكان لها دور في قيادة التظاهرات، ما أدى إلى تعرض أعضائها لمضايقات من قبل الاحتلال من خلال الاستدعاءات والاستجوابات والتحقيق(٣٤).

اتصفت أنشطة الحركة الطلابية بعد توقيع اتفاق أوسلو بالركود والتراجع، بسبب تغير المعطيات السياسية، وأصبح الموقف من أوسلو هو المهيمن على المشهد الطلابي، فأصبحت الأنشطة الطلابية والاستقطاب والمناظرات والبرامج تستند إليه، فقلّت الأعمال التطوعية، وضعفت الأنشطة التي تستهدف حريات التعبير، فعجزت الكتل خلال هذه المرحلة عن التعامل مع المسائل الوطنية من جهة، والقضايا المنوطة باحتياجات ومتطلبات الدور النقابي لها من جهة أخرى، فانتقل الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني من الساحة السياسية إلى الساحة الطلابية. كما أن تحول فتح في إثر الاتفاق إلى الحزب الحاكم، وضع حركة الشبيبة الطلابية في موقع المدافع عن حركة فتح وعن ممارسات السلطة(٣٥). فوفقاً لخريشة ـ رئيس مجلس طلبة جامعة بيرزيت سابقاً ـ أن «الكل وضع حالي اهتماماته وواقعه السياسي، فالظروف السياسية الحالية لا تسمح للطلبة بالدور النضالي الذي كان سابقاً»(٣٦).

خلال هذه المرحلة، هيمنت فتح على مجالس الطلبة في الجامعات، لما لها من إمكانيات وقدرات على تفريغ قيادات الشبيبة في أجهزة السلطة المختلفة، وهو ما انعكس سلباً على بقية الكتل الطلابية، وأدى إلى تراجع دورها التمثيلي، وبخاصة لقوى اليسار، الأمر الذي أدى إلى بروز الكتل الطلابية التابعة لحماس في الجامعات الفلسطينية وتناميها، فاستطاعت أن تحسم رئاسة المجلس في عدد من الجامعات الفلسطينية منها النجاح وبيرزيت والخليل في عام ١٩٩٨ وحدها(٣٧).

أما في مرحلة انتفاضة الأقصى، فانعكست الأحداث في الساحة الفلسطينية على أنشطة الكتل الطلابية للفصائل كافة. في البداية، كان للكتل الطلابية دور بارز في إلقاء الخطابات وتنظيم المسيرات داخل أسوار الجامعة وخارجها، ومع تصاعد حدة الانتفاضة بدأت الكتل الطلابية بالانخراط في العمل المقاوم، وبتشكيل المجموعات العسكرية وترؤسها، مثل كتائب شهداء

---

(٣٣) سلامة، «الحركة الطلابية الفلسطينية ما بين الواقع والإمكان».

(٣٤) الساعاتي، «الإخوان المسلمون في قطاع غزة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٧)».

(٣٥) سلامة، المصدر نفسه.

(٣٦) «مراجعة نقدية في جامعة بيرزيت لدور الحركات الطلابية الفلسطينية،» وكالة وطن للأنباء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، <http://www.wattan.tv/ar/news/28565>.

(٣٧) سلامة، المصدر نفسه.

الأقصى، وكتائب أبو علي مصطفى، وسرايا القدس وغيرها. أما في ما يتعلق بكتائب القسام، فقد انضم الكثير من قادة الكتلة الإسلامية إلى الكتائب، ونفذ الكثير منهم العمليات الاستشهادية، وتميزت هذه المرحلة بتنافس جميع الكتل الطلابية على تصدر العمل المقاوم؛ فتصدرت الكتلة الإسلامية العمل المقاوم والعمليات الاستشهادية، وأصبح قادتها وأعضاؤها في أماكن سكناهم يمثلون الحركة، ويقومون بأنشطتها على جميع المستويات، ويعود ذلك إلى تمتع الجامعات باستقلالية إلى حد ما، مما سهل بدوره عملها في ظل القمع الإسرائيلي، والملاحقة الأمنية من قبل أجهزة السلطة، فشكلت الجامعات مركزاً قوياً للحركة للحشد والتعبئة.

هذه المرحلة من عمر الكتلة، يصفها مشير المصري ـ عضو المجلس التشريعي عن حماس ـ بقوله: «في هذه الفترة عاشت الكتلة مرحلة من التطور والتوسع، حيث افتتحت مكاتب لها في كافة مناطق غزة... وشهدت الكتلة الإسلامية في تلك المرحلة بداية التوسع في عملها المؤسساتي»[٣٨].

في هذا السياق، يبين محمود أبو وردة ـ رئيس مجلس طلبة جامعة الخليل سابقاً ـ أننا «شعب محتل، ويمارس الاحتلال بحقنا شتى أشكال الإرهاب، والطالب جزء من شعبنا المحتل يمارس الاحتلال بحقه شتى صنوف الإرهاب، ومن الطبيعي أن يتأثر الطالب بما يدور حوله في المجتمع، ولا يمكن مسح هذا الواقع من عقول الطلبة الذين استشهد العشرات منهم على أيدي سلطات الاحتلال، كما كان الطلبة الجامعيون في شتى الجامعات وما زالوا رافداً مهماً من روافد المقاومة، فقد خرّجت الجامعات الفلسطينية العشرات من الاستشهاديين، الذين باعوا أنفسهم في سبيل عزة شعبهم وكرامة أمتهم»[٣٩].

عادت الحركة الطلابية في مرحلة الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني لتلتصق مرة أخرى مع رؤية فصائلها، فسادت ثقافة الخوف، وتراجعت حرية العمل الطلابي، فتم محاصرة حركة فتح وكتلتها الطلابية في القطاع، وبالمثل تمت محاصرة حركة حماس وأجنحتها كافة، بما فيها الكتلة الإسلامية في الضفة، بمساعدة ودعم من قبل بعض إدارات الجامعات، وأصبحت الجامعات مرتعاً للأجهزة الأمنية، فسادت سياسة الاعتقالات، وتكميم الأفواه، وملاحقة الطلاب المنتمين إلى الحزب المناوئ[٤٠].

يبين عمر نزال ـ منسق جبهة العمل الطلابية في جامة بيرزيت سابقاً ـ أن دراسة الحركة الطلابية مرتبطة بالمرحلة التي عايشتها، فيرى أن «الفترة التي سبقت قدوم السلطة، تميزت بصراع كبير بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي، ولم يكن الطلبة بمعزل عن هذا الصراع، بل شاركوا وأشعلوا الأوضاع السياسية دائماً»[٤١]. يؤكد الباحث في هذا الصدد أن كل مرحلة من مراحل النضال الوطني قد انعكست على أنشطة وفاعليات الكتل الطلابية لمختلف الفصائل الفلسطينية من دون استثناء.

---

(٣٨) «النائب مشير المصري في لقاء خاص،» المركز الفلسطيني للإعلام (٢٠٠٦)، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

(٣٩) «حوار خاص مع رئيس مجلس الطلبة المنتخب في جامعة الخليل،» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

(٤٠) سلامة، «الحركة الطلابية الفلسطينية ما بين الواقع والإمكان».

(٤١) المصدر نفسه.

من أجل تبيان دور الكتلة الإسلامية في الجامعات، سيتم الوقوف على بعض نتائج الانتخابات الطلابية لأكبر جامعتين في الضفة، هما: جامعة النجاح الوطنية في نابلس، وجامعة بيرزيت في قضاء رام الله، من خلال التركيز على أكبر فصيلين، وهما حركتا فتح وحماس منذ العام ١٩٩٥ وهو العام الذي أجريت فيه انتخابات الطلبة بناء على نظام التمثيل النسبي. أما في ما يخص الجامعة الإسلامية في غزة، فقد سيطرت الكتلة الإسلامية على مجلس طلبتها منذ إنشائها، إلا أنه منذ عام ٢٠٠٦ كانت الكتلة الإسلامية تفوز بالتزكية بسبب مقاطعة بقية الكتل الطلابية انتخاباتها(٤٢).

في ما يتعلق بانتخابات جامعة النجاح قبل عام ١٩٩٥، كانت حركة فتح تترأس مجلس الطلبة في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، بفارق ٣٩ صوتاً و٦٠ صوتاً على التوالي، لصالح فتح على حساب حماس، ويعود ذلك إلى النظام الانتخابي الذي كان متبعاً آنذاك، وهو نظام الأكثرية(٤٣). في جامعة بيرزيت، حصل ائتلاف منظمة التحرير عام ١٩٩٢ على جميع مقاعد المجلس، على الرغم من حصول الكتلة الإسلامية على نسبة عالية من الأصوات، بينما فازت حماس في انتخابات عام ١٩٩٤ لأول مرة في تاريخ الجامعة، وذلك بسبب تحالفهم مع الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وذلك عائد أيضاً إلى نظام الأكثرية الذي ظل متبعاً في الجامعة حتى عام ١٩٩٤(٤٤)، ويعتبر هذا الفوز مهماً لموقف حركة حماس السياسي المعارض لاتفاق أوسلو في موقع من مواقع حركة فتح التقليدية(٤٥).

وجاء الاتفاق المشترك بين الكتلة الإسلامية وجبهة العمل اليسارية في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ في جامعة النجاح ليؤكد الرؤية السياسية للفصائل المعارضة كما ورد في البند الأول «من منطلق معارضتنا لاتفاق أوسلو والقاهرة، وما ترتب ويترتب على ذلك من اتفاقيات لا تلبي أدنى طموحات الشعب الفلسطيني بالعودة كحق حضاري وسياسي... فإننا نعلن رفضنا القاطع لهذا الاتفاق ومواجهتنا له بكل السبل المتاحة»(٤٦). لقد أثرت مفاوضات السلام وتوقيع اتفاق أوسلو في حركة الشبيبة الفتحاوية وفي شكل التحالفات الطلابية في الجامعات نتيجة اختلاف المواقف السياسية من العملية السلمية(٤٧).

إن تحالف حماس مع قوى اليسار في مجالس طلبة الجامعات يدل على تطويعها وتكييفها لأيديولوجيتها بما يتوافق مع مصلحتها وواقعها العملي، حيث أصبحت أكثر براغماتية مما كانت

---

(٤٢) «حماس تحقق فوزاً كاسحاً في انتخابات الجامعة الإسلامية بغزة،» المركز الفلسطيني للإعلام، ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، <http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=131519>.

(٤٣) خالد سليمان محمود، «أثر حركة المقاومة الإسلامية «حماس» على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٤،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٤)، ص ١١٣.

(٤٤) الحمد وسليمان، محرران، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، ص ٢٨.

(٤٥) الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٤٦) اتفاقية مشتركة ما بين جبهة العمل الطلابي التقدمية والكتلة الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية لتشكيل مجلس الطلبة لعام ١٩٩٥/١٩٩٦م (١٠ تموز/يوليو ١٩٩٥).

(٤٧) عبد الرازق، «قراءة تحليلية في نتائج مجلس اتحاد الطلبة للعام ١٩٩٦/١٩٩٧ في جامعة النجاح الوطنية».

عليه إبان نشأتها عندما كانت تلاحق قوى اليسار وتستهدفها؛ فتحالفها مع اليسار في الانتخابات الطلابية مكّنها من الفوز وحسم رئاسة المجلس.

الجدير بالتأكيد أن الجدول الرقم (٥ ـ ١) يبين أنه منذ العام ١٩٩٥، أي بعد تشكيل السلطة، بدأت نتائج حركة حماس المعارضة لأوسلو بعامة في كلتا الجامعتين بالتصاعد على حساب تراجع فتح الموقعة لاتفاق أوسلو. في عام ٢٠٠١، ارتفع عدد مقاعد حماس إلى ستة، وخسرت فتح سبعة مقاعد مقارنة بالعام الماضي، ويعود هذا إلى الدور البارز لحماس في العمل العسكري خلال انتفاضة الأقصى. لكن في عام ٢٠٠٤، تقدمت فتح على حماس في عدد المقاعد في كلتا الجامعتين، وذلك يعود إلى استشهاد أبو عمار قبل أسبوعين من إجراء الانتخابات في جامعة النجاح، ومن ثم في بيرزيت، مما أثر في نتائج الانتخابات. يرى الباحث عمرو أن هذا الفوز كان فوزاً آنياً وموقتاً ولا يؤسس لأي مرحلة مقبلة، ويعود سبب تقدم حركة فتح في هذا العام، إلى تعاطف الشعب مع استشهاد الرئيس الذي رفض التنازل عن الثوابت الوطنية، ولما له من رمزية في قلوب الفلسطينيين، وهذا ما تؤكده نتائج الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، فقد عادت حماس لتتقدم على فتح في الجامعتين. نعود ونؤكد أن الحركة الطلابية في الجامعات حركة مسيسة مرتبطة بفصائلها، وتؤثر فيها الأحداث السياسية مباشرة، وتعتبر نتائج الانتخابات الطلابية مقياساً أو مؤشراً لمدى شعبية الفصائل في الأوساط الطلابية، وفي الوقت نفسه، مرآة تعكس وزن الفصائل في الشارع الفلسطيني.

من الملاحظات الجديرة بالتسجيل أيضاً ما يلي:

• إن نتائج انتخابات مجالس الطلبة حافظت على تقدم حماس وحلفائها من الكتل الطلابية حتى في ظل الملاحقات الأمنية.

• إن المزاج السياسي للطلاب لم يتغير كثيراً على الرغم من تغير المعطيات والأجواء السياسية التي امتدت من العام ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦.

• تشير النتائج إلى قدر من التقارب في عدد المقاعد الطلابية في بعض الدورات الانتخابية، مما يشير إلى أن الميول السياسية لدى شريحة الطلاب، ليست محسومة لصالح طرف ضد الطرف الآخر بالكامل، وإنما هناك تباين سياسي كبير لدى شرائح الطلبة الفلسطينيين.

• إن لدى حماس قدرة عالية في استنفار المؤيدين والمناصرين من الطلبة حتى لو كان ذلك تحت الملاحقة الأمنية من قبل أمن إسرائيل أو أمن السلطة على حد سواء.

• إن حركة فتح على الرغم من كل الإخفاقات السياسية للسلطة، التي تحملت الحركة تبعاتها، ما زال لها رصيد كبير في أوساط الطلاب .

• ثمة عدد كبير من الأصوات يذهب لهذا الطرف نكاية بالطرف الآخر؛ وهي أصوات لا تحسب كأصوات مؤيدة بقدر ما هي أصوات انتقامية، وتالياً فهي ليست مؤشراً يدل على شعبية هذا الطرف أو ذاك، وهذا ما يجدر بالباحثين التنبه إليه أثناء البحث في نتائج انتخابات مجالس الطلبة، كواحدة من الأدلة التي يعتمدون عليها في أبحاثهم.

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

نتائج انتخابات مجالس الطلبة في جامعتي النجاح وبيرزيت (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦)

السنة	جامعة النجاح الوطنية عدد مقاعد المجلس (٨١)		جامعة بيرزيت عدد مقاعد المجلس (٥١)	
	فتح	حماس	فتح	حماس
١٩٩٥	٣٩	٣٩	٢١	١٨(*)
١٩٩٦	٣٦	٣٩	١٧	٢٣(*)
١٩٩٧	ـ	ـ	٢٢	٢٠
١٩٩٨	٣٥	٤٢(*)	١٩	٢٠
١٩٩٩	٣٤	٤٢(*)	١٩	٢٣(*)
٢٠٠٠	٣٥	٤٢(*)	٢٠	٢٢
٢٠٠١	٢٨	٤٨(*)	ـ	ـ
٢٠٠٣	ـ	ـ	٢٠	٢٥(*)
٢٠٠٤	٣٨	٣٦	٢٣	٢٢
٢٠٠٥	٣٤	٤٠	١٨	٢٣
٢٠٠٦	٣٨	٣٨	٢١	٢٢

(*) تحالف حماس والجهاد الإسلامي.

(ـ) أي أنه لم يتم عقد الانتخابات.

يرجع المحللون أسباب تراجع حركة الشبيبة الفتحاوية وتقدم الكتلة الإسلامية في الجامعات إلى عدد من العوامل أبرزها:

• ارتباط حركة فتح بالسلطة[٤٨]، مما اضطرها إلى تسديد فواتير أخطاء السلطة[٤٩]، فظهرت الحركة بدور المدافع عن السلطة، وربما أهملت الدفاع عن القضايا الطلابية إذا ما تعارضت مع السلطة أو إدارة الجامعة.

• اقتحام رجال الأمن الفلسطينيين جامعة النجاح عام ١٩٩٦، وعلى الرغم من موقف حركة الشبيبة المستنكر للعملية، ومطالبتها إلى جانب الكتل الطلابية الأخرى بمعاقبة المسؤولين، إلا أنها لم تستطع إقناع الطلاب، بأنه لم يكن لها علاقة بما حدث، كما أن هناك اعتقاداً سائداً بين الطلاب

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٤٩) مجدي المالكي، «تقرير: حول نتائج انتخابات مجلس طلبة بيرزيت،» مجلة السياسة الفلسطينية، السنة ٤، العدد ١٤ (ربيع ١٩٩٧)، ص ١٣٥.

بأن الكثير من أعضاء الشبيبة وممن ترشحوا للانتخابات يعملون في الأجهزة الأمنية للسلطة، مما أدى إلى تخوف الطلبة من تدهور الحريات في الجامعة إذا فازت الشبيبة بالمجلس.

• فشل العملية السلمية والسياسة الإسرائيلية التي تهدف إلى إذلال السلطة.

• ممارسات السلطة التعسفية ضد أعضاء الكتلة الإسلامية أدت إلى دعمها من قبل الطلبة كونها الطرف الضعيف المضطهد.

• استشهاد يحيى عياش، ورد حماس على مجزرة الحرم الإبراهيمي أدى إلى زيادة ثقة الشعب بها بعامة، والطلبة بخاصة.

• خطاب الكتلة الديني الذي جذب إليها الكثير من الأنصار.

• غياب الخلافات الداخلية عند الكتلة الإسلامية أو عدم ظهورها إلى العلن[٥٠]، على العكس من حركة الشبيبة؛ فالانقسام بين القيادة السابقة والقيادة الرسمية الحالية حال دون وصول موقف رسمي من الحركة إلى القاعدة الطلابية[٥١].

• المساعدات المادية والعينية التي قدمتها الكتلة الإسلامية إلى الكثير من الطلبة، ما أدى إلى استمالتهم وكسب أصواتهم.

٣ ـ انتخابات المجالس البلدية والقروية والمحلية

جرت انتخابات البلديات تحت الاحتلال الإسرائيلي مرتين: الأولى، عام ١٩٧٢، والثانية، عام ١٩٧٦، وقد رأت إسرائيل في هذه الانتخابات محاولة خلق قيادة سياسية بديلة من المنظمة تتفاوض معها من أجل الحكم الذاتي، فكانت نتائج انتخابات عام ١٩٧٦ صادمة للاحتلال؛ حيث فازت الكتلة الوطنية الموالية للمنظمة بأغلبية كبيرة. يرى عبد الجواد صالح ـ عضو المجلس المركزي للمنظمة ـ في هذا الصدد، أن الاحتلال عبر السماح بإجراء الانتخابات، لم يكن حريصاً على الديمقراطية، ولكنه كان يخطط لخلق قيادة بديلة، وعندما فشل، حاول خلق تلك القيادة من خلال الانتخابات البلدية[٥٢].

في عام ١٩٨٠، أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً رقم ٨٣٠، ينص على تجميد انتخابات المجالس البلدية في الأراضي المحتلة[٥٣]، فقامت قوات الاحتلال بطرد رؤساء البلديات، وعزل الكثير من المجالس البلدية في إثر الاحتجاجات الفلسطينية على استحداث جهاز الإدارة المدنية التابع للاحتلال، لتحل مكانها لجان معينة أدار بعضها موظفون إسرائيليون عدة سنوات[٥٤]، فكانت

---

(٥٠) عبد الرازق، المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨ و٤٠.

(٥١) المالكي، «الثابت والمتحول في ملامح الحركة الطلابية الفلسطينية»، ص ١٠٧.

(٥٢) عثمان، الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٥٣) مفيد جلغوم، «النظام السياسي الفلسطيني،» الحوار المتمدن، العدد ٢٣٧٧ (١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144308>.

(٥٤) علي الجرباوي، أي نوع من السلطة المحلية نريد؟: دراسة الحالة الفلسطينية (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦)، ص ٥٩ ـ ٦٠.

انتخابات عام ١٩٧٦ آخر انتخابات تحت الاحتلال الإسرائيلي، وقد أديرت المجالس البلدية من قبل الإدارة المدنية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حتى قيام السلطة الوطنية.

مع قيام السلطة، بناءً على اتفاق أوسلو الذي نص في بنوده على أن يستمر العمل بالقوانين والأوامر العسكرية التي كان معمولاً بها في القطاع وأريحا قبل توقيع الاتفاق، ما لم يتم تعديلها أو إبطالها وفقاً للاتفاقية، أصدر الرئيس عرفات قراراً رئاسياً في العشرين من أيار/مايو عام ١٩٩٤، جاء فيه «أن يستمر العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل الخامس من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ في الضفة والقطاع، حتى يتم توحيدها»[٥٥]. كانت الضفة خاضعة للقوانين الأردنية، فتم عام ١٩٥٤ إلغاء القوانين العثمانية والبريطانية كافة، واستبدالها بقوانين أردنية، وعليه جرت أول انتخابات بلدية عام ١٩٥٥، وفقاً لأحكام قانون البلديات الأردني المعدل، وتلتها انتخابات ثانية عام ١٩٥٩[٥٦]. أما بلديات القطاع، فخضعت لقانون البلديات الانتدابي لعام ١٩٣٤ الذي ظل سارياً طوال مدّة الإدارة المصرية[٥٧]، حيث لم تجرِ أي انتخابات بلدية، وتم الاستعاضة عنها بالتعيين[٥٨].

صدر أول قانون فلسطيني يختص بانتخابات الهيئات المحلية رقم (٥) في عام ١٩٩٦، وعدل القانون في عام ٢٠٠٤. إلا أنه في ١٥ آب/أغسطس عام ٢٠٠٥ صدر قانون رقم (١٠) للعام نفسه، ملغياً قانون رقم (٥) لعام ١٩٩٦ وتعديلاته، متبنياً نظام التمثيل النسبي في مجالس الهيئات المحلية بديلاً من نظام الأكثرية الذي كانت تجري الانتخابات المحلية على أساسه[٥٩]. من ثم عدل القانون الأخير في ٨ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥ بموجب قانون رقم (١٢) للعام نفسه، بإدخال بعض الأحكام المتعلقة بتمثيل امرأتين على الأقل بدلاً من ٢٠ بالمئة من مقاعد الهيئات، وتخصيص مقاعد للمسيحيين، وخفض نسبة الحسم من ١٠ بالمئة إلى ٨ بالمئة[٦٠].

تعرف الهيئات المحلية وفقاً لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لعام ٢٠٠٥، بأنها وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي إداري معين، تكون حدوده وفقاً للخرائط الهيكلية المعتمدة بحسب الأصول. وتصنف الهيئات المحلية إلى مجالس بلدية ومحلية وقروية ولجان مشاريع، وذلك بناءً على عدد السكان والمساحة وغيرها من المعايير[٦١].

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٥٦) نادر عزت سعيد، «دراسة تحليلية لتاريخ ومستقبل البعد النسوي في عمل مجالس الحكم المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة،» مجلة السياسة الفلسطينية، السنة ٤، العدد ١٣ (شتاء ١٩٩٧)، ص ٨.

(٥٧) الجرباوي، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٥٨) سعيد، المصدر نفسه، ص ٨.

(٥٩) «الانتخابات وعملية التداول السلمي للسلطة،» المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ص ٤، <http://www.muwatin.org>.

(٦٠) عدنان عودة، «نتائج انتخابات الحكم المحلي،» في: خليل الشقاقي وجهاد حرب، محرران، الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، التشريعية، والحكم المحلي)، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧)، ص ٩٩.

(٦١) لجنة الانتخابات المركزية، «الهيئات المحلية،» <http://www.elections.ps/ar/tabid/560>.

على الرغم من أن قانون انتخابات المجالس المحلية كان من أوائل التشريعات التي سنّها المجلس التشريعي، إلا أن السلطة التنفيذية قد امتنعت عن إجراء انتخابات للمجالس المحلية حتى نهاية عام ٢٠٠٤، معتمدة على سياسة التعيين كآلية لاختيار رؤساء المجالس المحلية وأعضائها، التي كانت تتم على أسس سياسية وعشائرية وفئوية[٦٢]، الأمر الذي أدى بدوره إلى غياب الخيار الديمقراطي والمشاركة السياسية، وتراجع في الخدمات المقدمة إلى المواطنين[٦٣].

عندما قامت السلطة عام ١٩٩٤ بتعيين رؤساء الهيئات المحلية وأعضائها، رفضت حماس سياسة التعيين هذه، عبر بيان أصدرته بينت فيه «الطريقة التي تم بها تشكيل المجالس البلدية في غزة ونابلس والخليل، والتي قامت على أسس فئوية ديكتاتورية دون الأخذ برأي الشعب وقواه الفاعلة، وتؤكد حماس أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي الطريق السليم لقيام مجالس بلدية تحظى باحترام شعبنا»؛ فحماس أيدت المشاركة في انتخابات البلديات والهيئات المحلية كونها انتخابات غير سياسة وهدفها التخفيف عن الشعب[٦٤].

لكن في عام ٢٠٠٤، صدر قرار عن مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي ينص على الشروع في إجراء انتخابات محلية اعتباراً من نهاية آب/أغسطس من العام نفسه، بتدرّج، على أن يتم الانتهاء منها خلال عام، وعليه صدر مرسوم رئاسي رقم (٨) في الرابع والعشرين من أيار/مايو عام ٢٠٠٤، ينص على تشكيل لجنة عليا لانتخابات الهيئات المحلية، وتشكلت اللجنة من سبعة عشر عضواً جرى تزكيتهم من قبل وزارة الحكم المحلي[٦٥].

تعتبر انتخابات الهيئات المحلية التي أجريت عام ٢٠٠٥ أول انتخابات تعقد منذ نشأة السلطة؛ فجرت المرحلة الأولى من الانتخابات في ٢٣ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٤، والمرحلة الثانية في ٥ أيار/مايو عام ٢٠٠٥ وفقاً لقانون رقم (٥) لعام ٢٠٠٤[٦٦]، فيما جرت المرحلتين الثالثة (٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) والرابعة (١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) وفقاً للقانون رقم (١٢)[٦٧]. بينما لم تجرِ انتخابات محلية للمرحلة الخامسة التي تشمل ٦٢ بلدة ومدينة موزعة على عدة محافظات. في هذا الخصوص، بين وزير الحكم المحلي آنذاك عيسى الجعبري، أنه تمّ تأجيل الانتخابات في عدد لا يستهان به من الهيئات التي تعتبر من أكبر المراحل من حيث عدد السكان

---

(٦٢) «الانتخابات وعملية التداول السلمي للسلطة،» المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ص ١١.

(٦٣) عدنان أبو عامر، «تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٣ ـ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، ص ٩٢٧.

(٦٤) بيسان عدوان، «حماس وثقافة الانتخابات،» الحوار المتمدن، العدد ١٧٥٤ (٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82523>.

(٦٥) أبو عامر، المصدر نفسه، ص ٩٣٤.

(٦٦) «الانتخابات وعملية التداول السلمي للسلطة،» المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ص ٤.

(٦٧) عودة، «نتائج انتخابات الحكم المحلي،» ص ٩٩.

المشاركين، ويقدر عدد الناخبين المسجلين حوالى ٧٠٠ ألف ناخب، وتشمل غزة والخليل وطولكرم ويطا ودورا[٦٨].

أجريت انتخابات المجالس المحلية على أربع مراحل، فالقانون رقم (٥) لعام ١٩٩٦ الذي أجريت المرحلتان الأولى والثانية على أساسه، ينص على أن «للوزير أن يؤجل موعد الانتخابات لمجلس من المجالس، أو أكثر لمدة لا تزيد على أسبوعين إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة وسلامة الانتخابات، على أن تحتسب مدة التأجيل ضمن المدة القانونية للمجلس»، والقانون رقم (١٠) بيّن أن تجرى انتخابات المجالس المحلية في يوم واحد كل أربع سنوات، ومع ذلك جرى عقد المرحلتين الثالثة والرابعة بعد صدور القانون[٦٩]. لم يتم إجراء الانتخابات في مدينتي الخليل وغزة؛ ففي الخليل لم يتمّ الاتفاق مع الإسرائيليين على عقد الانتخابات في المدينة القديمة، وفي غزة لم تتفق الفصائل الفلسطينية لأسباب تتعلق بنتائج مدينة رفح[٧٠].

يرجع عزيز الدويك السبب وراء تأجيل الانتخابات البلدية في الخليل، كبرى مدن الضفة، إلى أن «الفئة التي تدعمها السلطة لم تكن قادرة على أن ترتب نفسها، بل إنها قدمت وجوهاً غير مقبولة للشارع الخليلي، في حين أن الحركة الإسلامية على أتم الجاهزية لخوض الانتخابات رغم الاعتقالات التي تمت في صفوفها». إلا أن وزير الحكم المحلي خالد القواسمي، بيّن أن التأجيل كان بناءً على تعليمات من عباس لأن الجانب الإسرائيلي لم يقدم ضمانات بتسهيل العملية الانتخابية في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية[٧١].

يكمن السبب وراء عدم إجراء المرحلة الخامسة من انتخابات الهيئات المحلية، من وجهة نظر الباحث، في نتائج المراحل الأربع السابقة للانتخابات التي حققت فيها حماس تقدماً في عدد من المدن الرئيسية، مما اضطر حركة فتح لتأجيل المرحلة الخامسة كونها ستجري في مدن كبرى ذات تجمعات سكانية كبيرة ـ كالخليل (وهي أكبر مدن الضفة الغربية من حيث المساحة والسكان) وغزة ودورا ويطا ـ التي تعتبر من أهم معاقل حماس والمحسومة كلياً لصالحها؛ فإجراء المرحلة الخامسة، سيزيد بدوره من عدد المدن التي سوف تترأس حماس مجالسها على حساب فتح التي حققت تقدماً في عدد من المجالس القروية، ومبررات السلطة في التأجيل غير منطقية، فقد أجريت انتخابات رئاسية شملت جميع محافظات الضفة ومنها الخليل، في ظل التقسيم والحواجز وممارسات الاحتلال التي تعانيها محافظة الخليل، فالسلطة هي من وقعت الاتفاقيات الخاصة بالخليل. ويبيّن الجدول الرقم (٥ ـ ٢) نتائج انتخابات الحكم المحلي للمراحل الأربع:

---

(٦٨) رائد فريد مقبل، «أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩)»، (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١٠)، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٦٩) «الانتخابات وعملية التداول السلمي للسلطة،» المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ص ١١.

(٧٠) عودة، «نتائج انتخابات الحكم المحلي،» ص ١٠٠.

(٧١) عوض الرجوب، «السلطة تؤجل انتخابات بلدية الخليل والفصائل مستاءة،» الجزيرة نت، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، <http://www.aljazeera.net/news/pages>.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)

نتائج الانتخابات المحلية لحركتي فتح وحماس لعام ٢٠٠٥

مراحل الانتخابات المحلية	الهيئات التي ترأستها حركة فتح		الهيئات التي ترأستها حركة حماس		عدد الهيئات لكل مرحلة	
	الضفة (مقعد)	القطاع (مقعد)	الضفة (مقعد)	القطاع (مقعد)	الضفة (مقعد)	القطاع (مقعد)
المرحلة الأولى	١٢ (١٥٦)	٣ (٤٢)	٩ (٨٩)	٧ (٦٨)	٢٦ (٣٠٦)	١٠ (١١٨)
المرحلة الثانية	٤٢ (٤١٢)	٤ (٥٦)	٢٢ (٢٤١)	٤ (٣٨)	٧٦ (٨١٨)	٨ (٩٤)
المرحلة الثالثة	٧٢ (٥٦٨)	ـ	١٩ (٢٦١)	ـ	١٠٤ (١٠١٨)(*)	ـ
المرحلة الرابعة	٢٠ (١٥٧)	٢ (١٢)	١٠ (١٢٠)	١ (٨)	٣٧ (٣٨١)	٣ (٣٣)
المجموع	١٤٦ (١٢٩٣)	٩ (١١٠)	٦٠ (٧١١)	١٢ (١١٤)	٢٤٣ (٢٥٢٣)	٢١ (٢٤٥)

(*) غاب تمثيل حركة حماس في ٢٦ هيئة من أصل ١٠٤ هيئات في الضفة.

المصدر: عدنان عودة، «نتائج انتخابات الحكم المحلي،» في: خليل الشقاقي وجهاد حرب، محرران، الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، التشريعية، والحكم المحلي)، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧)، ص ٢٥٣ و٣٦٠.

يلاحظ فوز حماس في المرحلة الأولى برئاسة ٧ هيئات في غزة من أصل ١٠، بينما ترأست في الضفة تسع هيئات من أصل ٢٩ هيئة، فيما ترأست فتح ١٢ هيئة. أما في المرحلة الثانية في القطاع، فترأست كل من فتح وحماس ٤ هيئات. في الضفة، حصلت فتح على رئاسة ٤٢ هيئة وحماس على ٢٢ هيئة من أصل ٧٦ هيئة. بينما جرت المرحلة الثالثة في الضفة فقط؛ فترأست حماس ١٩ هيئة من أصل ١٠٤ هيئات، وترأست فتح ٧٢ هيئة. جاءت نتائج المرحلة الرابعة لترأس فيها حماس هيئة واحدة في القطاع مقابل هيئتين لحركة فتح. أما في الضفة، فحصلت حماس على رئاسة ١٠ هيئات مقابل ٢٠ هيئة لفتح من أصل ٣٧ هيئة.

إن هذه النتائج لا تعبر عن وزن الهيئات والبلديات التي فازت بها كل من فتح وحماس؛ فهي تبين بعامة تفوّق فتح، ولا تمثل الوزن النسبي للهيئات، ولا يمكن تفسيرها عبر عدد المقاعد. لذلك، يبين الجدول الرقم (٥ ـ ٣) توزيع الهيئات على المدن والقرى للأحزاب التي ترأستها.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣)

توزيع الهيئات المحلية بين مدينة وقرية حسب الأحزاب التي ترأستها

المحافظة	مدينة				قرية			
	حماس	فتح	آخرون	المجموع	حماس	فتح	آخرون	المجموع
رام الله	١	٠	١	٢	١٠	٢٧	٨	٤٥
بيت لحم	٠	٢	١	٣	٨	١٢	١	٢١
الخليل	-	-	-	(*)	٨	٦	٤	١٨
أريحا	٠	٠	١	١	٠	٣	٠	٣
طوباس	٠	٠	١	١	١	٢	٠	٣
سلفيت	٠	١	٠	١	٢	١٠	٥	١٧
جنين	١	٠	٠	١	٨	١٦	٦	٣٠
طولكرم	-	-	-	١	٦	١٠	٦	٢٢
نابلس	١	٠	٠	١	٩	٢٣	٢	٣٤
القدس	-	-	-	(*)	٢	٢٠	١	٢٣
قلقيلية	١	٠	٠	١	٢	١٤	٠	١٦
شمال غزة	-	-	-	(*)	٣	٠	٠	٣
غزة	-	-	-		١	٢	٠	٣
خان يونس					٢	٤	٠	٦
الوسطى	١	٠	٠	١	٢	٣	٠	٥
رفح	١	٠	٠	١	٢	٠	٠	٢
المجموع	٦	٣	٤		٦٦	١٥٢	٣٣	

(*) لم تجر الانتخابات في هذه الهيئات المحلية.

تشير نتائج الانتخابات إلى تفوّق حماس في البلديات الرئيسة (المدن) والتجمعات السكانية الكبرى على فتح؛ فقد ترأست حماس ست بلديات كبرى في الضفة والقطاع وهي البيرة وجنين ونابلس وقلقيلية والوسطى ورفح، بينما نلاحظ أن حركة فتح تحظى بشعبية أكبر في القرى، إذ ترأست ١٥٢ مجلساً قروياً في كل من الضفة والقطاع، مقابل ترؤس حماس ٦٦ مجلساً قروياً فقط.

تؤكد نتائج الانتخابات أن المنافسة انحصرت بين فتح وحماس، واستطاعت حماس بكل جدارة إثبات نفسها في الساحة السياسية الفلسطينية؛ ففي محافظة قلقيلية على سبيل المثال، فازت حماس بجميع مقاعد المجلس البلدي، التي يبلغ عددها ١٥ مقعداً، وحصد الشيخ الأسير وجيه نزال أعلى الأصوات[(٧٢)].

يبين الباحث عمرو في هذا الصدد، أن حركة حماس ضمت إلى قوائمها الانتخابية عدداً من الأسرى في سجون الاحتلال، وأنشأت غرف عمليات في كل من سجن النقب الصحراوي وسجن مجدو، وسجن عوفر، التي تعد من أكبر السجون الإسرائيلية وأغلبية المعتقلين فيها من قادة حركة حماس وأعضائها، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، المرشحان وجيه نزال (رئيس بلدية قلقيلية) والشيخ جمال الطويل (رئيس بلدية البيرة).

قامت الحركة الأسيرة التابعة لحماس بالتواصل عبر الأجهزة الخلوية التي هُربت إلى داخل السجون بأعداد كبيرة مع الأهالي والأنصار والناس من أجل التوجيه، والحشد، وحث الناس على التصويت لقوائمها، وقام الأسرى المرشحون بإلقاء الخطابات، وشاركوا بالدعاية الانتخابية من داخل السجون عبر الأجهزة الخلوية، ولقي هذا التواصل صدىً لدى الأوساط الشعبية لما يمثله الأسير من رمزية وطنية، ولكون هذه الشخصيات مقبولة وتحظى باحترام من قبل الأوساط الشعبية[(٧٣)].

في تصريح للزهار خلال مؤتمر صحفي في غزة، أشار فيه إلى أن «حماس فازت بنسبة أعلى من غيرها في ٤٣ دائرة وخصوصاً المراكز ذات الثقل السكاني الكبير وعلى رأسها رفح والبريج وقلقيلية»، مضيفاً أن «حماس فازت في رفح التي يبلغ عدد من له حق التصويت ٧٤٦٠٠، ومخيم البريج الذي يمتلك فيه حق التصويت ١٥٥٨١، وبيت لاهيا ٢٢٥١٥، بالإضافة إلى بلدية المغراقة، وعدد من له حق التصويت في هذه المناطق الثلاثة ١١٥٠٢٣ من أصل ١٣٠٣٤٣ وهذه تشكل ما نسبته ٨٨ بالمئة ممن لهم حق الاقتراع في غزة»[(٧٤)].

---

(٧٢) «تقارير ومقابلات: حماس تتفوق على فتح في ٣٧ دائرة في المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية،» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

(٧٣) فترة الانتخابات المحلية قد عايشها الباحث خلال فترة اعتقاله الإداري في سجن النقب الصحراوي والتي بلغت عامين ونصف.

(٧٤) «إعلان النتائج الأولية للانتخابات المحلية في الضفة والقطاع،» مركز مفتاح، ٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، <http://www.miftah.org/Arabic/PrinterF.cfm?DocId=2967>.

يرى البعض أن إنجازات حماس في الانتخابات المحلية لا تكمن فقط في سيطرتها على البلديات الكبرى، وإنما في نجاحها وسيطرتها على تجمعات سكانية كانت محسوبة على حركة فتح، ولم تكن فتح تتوقع خسارتها. ويعزو قادة حماس ذلك لمصداقية الحركة في الشارع الفلسطيني، وأن الأهالي تواقون إلى التغيير والإصلاح، ومع خيار الجهاد والمقاومة حيث إن هذه المناطق شهدت مواجهات دامية بين مقاتلي حماس وقوات الاحتلال أدت إلى هدم منازلهم وتجريف مزارعهم[٧٥].

الجدير بالذكر، أن حماس تعرضت في المرحلة الثالثة من الانتخابات المحلية لحملة اعتقالات شملت المئات من قياداتها ومرشحيها ومنسقي حملاتها الانتخابية، إلا أنها وعلى الرغم من ذلك، حققت نتائج مرضية؛ ففي قرية شقبا قضاء رام الله، على سبيل المثال، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مرشحي حماس كافة، ومع هذا، فقد فازت كتلة الإصلاح والتغيير باكتساح كبير[٧٦].

انعكست نتائج انتخابات الهيئات المحلية سلباً على فتح؛ فاستقال عدد من قادة الحركة، منهم أمين سر الحركة في بيت لحم عبد الله أبو حديد الذي أرجع سبب الخسارة إلى تفتت صفوفها وتغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة، إضافة إلى استقالة أحد قيادات الحركة في جنوب الخليل محمد خلايلة الذي عزا سبب خسارة فتح إلى الترهل والفساد والفوضى والمحسوبية؛ من وجهة نظره، فإن المواطنين اقتصوا من حركة فتح: منهم من لم يذهب إلى الاقتراع، ومنهم من أدلى بصوته لحركات أخرى[٧٧].

يتضح مما تقدم أن شعبية حماس في كل من الانتخابات سالفة الذكر، في صعود. وتعتبر هذه الانتخابات، وبخاصة انتخابات الهيئات المحلية، قراءة أولية لنتائج الانتخابات التشريعية، ومقياساً لمدى شعبية حماس في الشارع، ولمدى تراجع شعبية فتح.

جرت انتخابات ثانية للهيئات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٢ في الضفة من دون القطاع، بسبب مقاطعة حماس لها، ومنعها إجراءها في القطاع، ومقاطعتها في الضفة، معتبرة أن عقد الانتخابات في ظل الانقسام الحاصل، والتضييق على أنصارها واعتقالهم هو بمثابة خطوة إقصائية للتعددية السياسية والاستفراد في مكونات الشعب الفلسطيني، وطالبت

---

(٧٥) «رفح وبيت لاهيا والبريج والمغراقة معاقل فتح تصوت لحماس في الانتخابات البلدية،» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

انظر أيضاً: وسام عفيفة، «فوز حماس في الانتخابات المحلية: تصويت لمشروع المقاومة،» موقع «العصر»، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، <http://alasr.ws/articles/view/6055>.

(٧٦) سامر خويرة، «الانتخابات البلدية الفلسطينية: فتح تتقدم وحماس راضية،» مغرس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، <http://www.maghress.com/attajdid/19830>.

(٧٧) «تقارير ومقابلات: حماس تتفوق على فتح في ٣٧ دائرة في المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية،» المركز الفلسطيني للإعلام.

بإتمام المصالحة قبل عقد أي انتخابات، وفي ذلك يبين أبو زهري أن «إجراء الانتخابات المحلية من طرف واحد هو خطوة منفردة وتصعيدية، ستنعكس سلباً على ملف المصالحة الفلسطينية»(٧٨).

في بيان أصدرته الحركة في إثر انعقاد الانتخابات المحلية في الضفة، بيّنت فيه أن نتائج الانتخابات البلدية لن تلزمها بشيء، لأنها فاقدة للمصداقية والنزاهة، وفُصّلت على مقاس حركة فتح، وستُجرى تحت إشراف حكومة غير دستورية انقلبت على نتائج الانتخابات البلدية السابقة بحلها عدداً من المجالس البلدية المنتخبة، واستبدالها بمجالس وأعضاء بالتعيين(٧٩).

يصل الباحث، مما سبق، إلى نتيجة مفادها أن منع حماس من تحديث سجل الناخبين وإجراء الانتخابات في القطاع، لم يكن وراءه المبررات سالفة الذكر، وإنما كانت الحركة تدرك أن فرصها بالفوز، هذه المرة، ضعيفة مقارنةً بالانتخابات التي سبقتها، بينما رأت حركة فتح بعقد هذه الانتخابات فرصة، حيث ستقيس هذه الانتخابات الوزن الحقيقي للتأييد الشعبي للحركتين؛ حيث إن فرص حماس في تراجع في ظل تمسكها بحكم القطاع وعدم إتمام المصالحة وتراجع دورها الكفاحي وممارساتها في قمع الحريات، والتغيرات السياسية الإقليمية المتمثلة بتنحية مرسي ومحاصرة الإخوان المسلمين وإنهاء حكمهم، إضافة إلى موقف الحركة من الأحداث التي تجري في سورية، وخروج قيادتها منها إلى قطر، الذي شكل إحراجاً لحماس وبالتحديد في القطاع، وتوتر العلاقة بين الحركة وكل من حزب الله وإيران.

يتبع الانتخابات المحلية استحقاقُ إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية؛ ففي حال موافقة حماس على عقد الانتخابات المحلية والمشاركة فيها، ستكون ملزمة بالمشاركة برزمة الانتخابات كاملة، ولن تستطيع تقديم أي مبرر لعدم استكمال العملية الانتخابية، فحماس ترى أن هذه المرحلة لا تصب في مصلحتها، وإنما في مصلحة حركة فتح.

ثانياً: المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية

سنتطرق في ما يأتي، إلى الأسباب التي أدت إلى تغيير موقف حركة حماس من المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني، وأهدافها من خلال هذه المشاركة، إضافة إلى تناول مراحل اختيار الحركة مرشحيها، وأبرز المعايير التي وضعتها في اختيارهم. كما سنتناول برنامج الحركة الانتخابي، وكيفية سير العملية الانتخابية، وأبرز نتائجها.

---

(٧٨) «انتخابات الضفة: إصرار على تعميق الانقسام،» فلسطين الآن، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، <http:// paltimes.net/details/news/25866>.

(٧٩) آمال رسلان، «حماس تقاطع الانتخابات البلدية في الضفة الغربية،» مصرس، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، <http:// www.masress.com/youm7/231448>.

١ ـ أسباب مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية

مع نشأة حركة حماس، وبروزها كمنافس قوي في ساحة المقاومة، جرى الكثير من المحاولات من قبل منظمة التحرير لضمها إلى صفوفها، إلا أنها لم تنجح بسبب الشروط التي وضعتها حماس، التي تمثلت بإعادة النظر في ميثاق المنظمة «العلماني»، ورفض المفاوضات مع إسرائيل، وأن يتم تمثيلها في المجلس الوطني بنسبة تتراوح بين ٤٠ بالمئة و٥٠ بالمئة، وجرت أيضاً محاولات لإشراكها في النظام السياسي عبر الانتخابات التشريعية الأولى، إلا أنها لم تنجح بسبب الشروط التي وضعتها حماس للمشاركة، ومن أبرزها، عدم ربط الانتخابات باتفاقي أوسلو والقاهرة، وعدم التدخل الإسرائيلي بمسار الانتخابات، ومشاركة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج والقدس.

أ ـ قرار حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية

عادت محاولات دمج الحركة في النظام السياسي من خلال ترتيب البيت الفلسطيني الذي بدأ في عدد من الحوارات مع بداية عام ٢٠٠٥ بين السلطة وكافة القوى الوطنية والإسلامية، وهو ما تكلل بإعلان اتفاق القاهرة في آذار/مارس عام ٢٠٠٥، ومن أبرز ما جاء فيه، دعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتها المحدد، وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه، وأن يتخذ المجلس التشريعي الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط (نظام التمثيل النسبي ونظام الأغلبية)، إضافة إلى تعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي[٨٠]. مثّل هذا الاتفاق موافقة رسمية لمشاركة حماس في النظام السياسي. وتكمن أهمية الاتفاق في أنه قدم للحركة ولمقربيها المسوغ السياسي والأخلاقي للمشاركة في السلطة عبر الانتخابات التشريعية[٨١].

خضع قرار مشاركة الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية للتصويت الداخلي؛ فانقسم المجتمعون فريقين: **الأول**، مع المشاركة ترشيحاً وتصويتاً، والثاني، ضد المشاركة. تم التصويت على القرار، وكانت النتيجة مع المشاركة في الانتخابات[٨٢]، حيث أعلنت الحركة في ١٢ آذار/مارس عام ٢٠٠٥ أن قرار مشاركتها في الانتخابات جاء بعد مداولات ومشاورات مستفيضة شملت مختلف مؤسساتها وهيئاتها القيادية في الداخل والخارج، وفي سجون الاحتلال الصهيوني[٨٣].

---

(٨٠) النص الحرفي لإعلان القاهرة الصادر عن الفصائل الفلسطينية في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٨١) باسم الزبيدي، حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه؟ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠١٠)، ص ٥٦.

(٨٢) حسام علي الدجني، «فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (٢٠٠٦م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠)، ص ٧٨.

(٨٣) «قرار حماس بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي جاء بعد مشاورات داخل مؤسسات الحركة في الداخل والخارج وسجون الاحتلال،» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

كانت أسباب الفريق الثاني الذي دعا إلى مقاطعة الانتخابات الثانية، هي نفسها التي قاطعت الحركة من أجلها الانتخابات الأولى، ومن أبرزها:

• قيام الانتخابات على أساس اتفاق أوسلو، وأن المشاركة فيها هي تكريس له.

• أن الانتخابات تجرى في ظل الاحتلال الذي يصادر الأرض، ويستبيح المقدسات والثروات، ويبني المستوطنات.

• أن الانتخابات لا تشمل كل الفلسطينيين، وتستثني فلسطينيي الشتات.

• أن المشاركة في النظام السياسي ستحد من دور المقاومة كما حصل مع حركة فتح، لصعوبة المزاوجة بين السلطة والمقاومة.

• أن أمريكا وأوروبا وإسرائيل سيعملون جميعاً على محاصرة حماس، وعدم السماح لها بتنفيذ برامجها.

• في حال فوز حماس بالأغلبية البرلمانية، ستضطر إلى تشكيل الحكومة، وحينها لن تستطيع توفير الأموال اللازمة لتغطية المستلزمات المالية للحكم، ما سيؤدي إلى تشويه التجربة الإسلامية في الحكم.

• في حال شاركت الحركة في الانتخابات، سيتعزز موقف حركة الجهاد الإسلامي التي حافظت على موقفها الثابت من عدم المشاركة، وستحظى تالياً، بنسبة لا بأس بها من التأييد في الأوساط الشعبية.

• عدم الخبرة البرلمانية عند أعضاء الحركة، وفي حال فوزها، ستواجه صعوبة في التعامل في ظل سيطرة فتح على الأجهزة المدنية والأمنية ومؤسسات الرئاسة[٨٤].

نتيجة اتفاق القاهرة، بدأت التحضيرات للانتخابات التشريعية الثانية، فأقر المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة في ١٨ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٥ قانون رقم (٩) المتعلق بالانتخابات لعام ٢٠٠٥، لاغياً بذلك قانون رقم (١٣) لعام ١٩٩٥ بشأن الانتخابات، الذي جاء في مادته الثالثة، أن يقوم قانون الانتخابات الفلسطيني على أساس النظام الانتخابي المختلط، مناصفة بين نظام الأكثرية النسبية (الدوائر) ونظام التمثيل النسبي (القوائم) باعتبار الوطن دائرة انتخابية واحدة، وزيادة عدد مقاعد المجلس من ٨٨ إلى ١٣٢ مقعداً، وقد صادق الرئيس عباس على القانون في ١٣ آب/أغسطس من العام نفسه[٨٥].

يعدّ قرار حماس بالموافقة على المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية قراراً استراتيجياً، وتحولاً في مسارها السياسي، وتكيّفاً مع فكرها الأيديولوجي؛ فقد اشترطت حماس لخوض الانتخابات الأولى أن يشارك فيها الفلسطينيون في الداخل والخارج والقدس، في حين أن المنظمة

(٨٤) زيد، «حماس والانتخابات التشريعية الثانية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م،» ص ٦٧ ـ ٦٩.

(٨٥) لجنة الانتخابات المركزية، قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات العامة، المادة الثالثة.

أوضحت بأنها تمثل الفلسطينيين في الداخل والخارج، وأن السلطة هي لإدارة شؤون الضفة والقطاع، إلا أن حماس عقب قرارها بالموافقة على المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، بيّنت في ما يخص مشاركة فلسطينيي الشتات أن المجلس التشريعي يمثل أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، أما سائر الشعب الفلسطيني في الخارج، فيمثله المجلس الوطني والمنظمة[86]. لكنّ حماس كانت قد ذكرت في بيان سابق لها أسباب رفضها المشاركة في الانتخابات الأولى، ومن ضمنها «أن الشعب الفلسطيني هو وحدة واحدة لا تتجزأ، وبالتالي فإن الانتخابات التي ستقتصر على شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة دون الشتات ودون القدس (ترشيحاً) ودون معتقلينا الصامدين في سجون الاحتلال، هي محاولة لتجزئة الشعب الفلسطيني وتقسيمه»[87].

هنا، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأسباب التي ساقتها حماس لتبرير رفضها، ومن ثم بنت عليها موقفها الذي سوّقت له على أنه من صميم الشرع، هي أسباب كانت ولا تزال قائمة، حتى عندما أبدت موافقتها على المشاركة في انتخابات ٢٠٠٦، ما يؤكد تراجع الأيديولوجيا لصالح البراغماتية التي تكاد تكون صفة أصيلة في موقف الحركة.

خلال التحضير للانتخابات، أعلنت إسرائيل بأنها لن تسمح لفلسطينيي القدس الشرقية بالمشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٦، كما كان عليه الأمر في الانتخابات الأولى، إلا أن الرئيس عباس أكدّ في تصريح له أن الانتخابات لن تجرى من دون القدس[88]، ولكن حماس ظنت أن الرئيس يبحث عن ذريعة لتأجيل الانتخابات، فقد كانت الحركة حريصة على أن تُجرى الانتخابات في موعدها المحدد، وعليه أعلنت إصرارها على إجراء الانتخابات في موعدها، وإن استمر الحظر الإسرائيلي على مواطني القدس.

ب ـ أهداف حماس من المشاركة في الانتخابات

كان لحماس أهداف سياسية من خلال مشاركتها في الانتخابات، توضحها تصريحات أبرز قادتها خلال تلك المرحلة، ويمكن إجمالها في خمسة أهداف رئيسة، هي[89]:

- التغيير والإصلاح داخل مؤسسات المجتمع الفلسطيني، من خلال القضاء على جميع مظاهر الفساد والخلل، وبناء المؤسسات الفلسطينية على أسس سليمة.

---

(٨٦) «قرار حماس بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي جاء بعد مشاورات داخل مؤسسات الحركة في الداخل والخارج وسجون الاحتلال،» المركز الفلسطيني للإعلام.

(٨٧) مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(٨٨) «عباس: لا انتخابات بدون القدس،» الحياة، ٢٠٠٦/٣/١.

(٨٩) «قرار حماس بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي جاء بعد مشاورات داخل مؤسسات الحركة في الداخل والخارج وسجون الاحتلال،» المركز الفلسطيني للإعلام. انظر أيضاً: «مقابلة مع خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) الأستاذ خالد مشعل يستعرض المشهد الفلسطيني في مرحلته الراهنة،» المركز الفلسطيني للإعلام.

• حماية مشروع المقاومة وسلاحها، وتثبيت أركانها، من أجل التحرّر من الاحتلال وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

• النهوض بالوضع الاجتماعي السياسي للمجتمع الفلسطيني، عبر ترسيخ قيم الحرية والعدل والمساواة، وإعطاء كل ذي حق حقه.

• تعزيز نهج الحركة واستمراره في الرعاية الخدماتية والاجتماعية والاقتصادية للشعب.

• ترتيب البيت الفلسطيني، وبناء الحياة السياسية، على أسس ديمقراطية صحيحة.

يرى حسام الدجني أن حماس هدفت من خلال مشاركتها إلى وضع حد لحال التفرد السياسي والوطني التي سادت عقوداً ولا تزال، ووقف الانهيار في المشروع السياسي، وحماية المقاومة من عمليات التنسيق الأمني التي كانت أجهزة السلطة الأمنية تمارسها، إضافة إلى رغبة الحركة في تبني سياسة متدحرجة في أسلمة المجتمع، وأسلمة القوانين، وذلك من أجل تحقيق هدف أسمى وأكبر وهو الدولة الإسلامية، واستثمار قدرات القوة التي تمتلكها الحركة وعناصرها، وإعادة القضية الفلسطينية إلى عمقها العربي والإسلامي[٩٠].

ج ـ مبررات الحركة لمشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية

قامت حماس بتقديم مبررين رئيسين لقرار مشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية، يتعلق الأول، باتفاق أوسلو، والثاني بانتفاضة الأقصى.

(١) انتهاء اتفاق أوسلو من وجهة نظر الحركة: لقد كان اتفاق أوسلو العقبة الأساسية التي حالت دون مشاركة حماس في الانتخابات عام ١٩٩٦، إلا أن أوسلو قد انتهى زمنياً من وجهة نظر الحركة، كونه اتفاقاً مرحلياً لمدة خمسة أعوام؛ فهو كان دستور الانتخابات السابقة وحاكمها، والمشاركة في ذلك الوقت لم تكن ستحقق أي مصلحة للشعب الفلسطيني، وإنما ستصب في صالح الاتفاق، ولكن المعادلة تغيرت الآن، ومُني أوسلو بالفشل[٩١].

إنّ طلب الحركة تغيير القوانين المتعلقة بالانتخابات البلدية والتشريعية خلال مؤتمر القاهرة، يدل على أن الانتخابات الثانية أجريت على أساس هذا الاتفاق الذي لم يشر في أي بند من بنوده إلى اتفاق أوسلو، ويتضح ذلك من النص الحرفي لأبي مرزوق بأن «الحكومة والمجلس

---

(٩٠) الدجني، «فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (٢٠٠٦م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني،» ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٩١) «حوار مع الدكتور أحمد بحر: أي تأجيل للانتخابات سيعصف بها،» منبر الإصلاح، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، <http://www.hamasinfo.net>.

انظر أيضاً: «لقاء الشهيد سعيد صيام مع صحيفة «السبيل»: المشاركة في التشريعي وسيلة وليست غاية ومن يقدم الدم لا يبحث عن المناصب،» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، <http://www.hamasinfo.net>، و«الأستاذ سامي خاطر: عملنا السياسي يساعدنا في تحقيق أهداف شعبنا،» مجلة فلسطين المسلمة (١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥)، <http://www.hamasinfo.net>.

التشريعي والرئاسة جاءت كلها نتيجة اتفاق أوسلو، وكأن قرار حماس رفض المشاركة في أول مجلس تشريعي، لأن المشاركة في ذلك الوقت كانت تعني الإقرار بهذا الاتفاق. أما في الانتخابات الجديدة، فكان هناك توافق مع هيئة المجلس التشريعي من جانب، ومع فتح من جانب آخر، على أن يكون هناك تعديل للقوانين واللوائح الناظمة لانتخابات المجلس. وهكذا، فقد شاركت الفصائل كلها في الانتخابات، باستثناء الجهاد الإسلامي، وفق برامجها السياسية ورؤاها السياسية، ومنها قائمة حماس التي تبنت برنامجاً سياسياً يتضمن ثوابت وطنية وإسلامية واضحة، تتعلق بوحدة أرض فلسطين وشعبها، وعلى قاعدة الحق في المقاومة. وكانت هذه الانتخابات بمثابة استفتاء شعبي، وبالتالي لم تكن ملتزمة النظم واللوائح التي صيغت في اتفاق أوسلو»[٩٢].

يرى الباحث عمرو، أن زيادة عدد أعضاء التشريعي كان إجراءً شكلياً، وتسبب في زيادة العبء المادي على كاهل الشعب الفلسطيني لا أكثر، ولم يكن خروجاً عن سقف أوسلو، بل إن المشاركة والمتابعة والإشراف قد تمت برضى إسرائيلي كونها لم تخرج على أوسلو روحاً أو سياقاً، بل إن ظلال أوسلو بقيت جاثمة على كل تفاصيل الحياة السياسية واستحقاقاتها، وإن ادعاء حماس بانتهاء أوسلو هو إما جهل الواقع، وإما محاولة مكشوفة لتبرير موقف مفضوح، ولا سيما أن الواقع الفلسطيني محكوم بأبجديات أوسلو، ومهما ادعينا انتهاء صلاحيته زمنياً، فإنه لا يزال يرتب أبجديات الحياة السياسية في فلسطين.

لم يكن اتفاق القاهرة سوى مخرج شكلي لقبول المشاركة على أساس تغيير القوانين الانتخابية التي أصبحت تخضع لاتفاق القاهرة وليس لاتفاق أوسلو، مع العلم أن أوسلو نص على أن يكون عدد أعضاء التشريعي ٨٣ عضواً، إلا أن الرئيس عرفات أصدر قانوناً في عام ١٩٩٥ زاد من خلاله عدد أعضاء التشريعي إلى ٨٨، وأجريت الانتخابات الأولى، وبعد تغيير عدد الأعضاء، بناءً على اتفاق أوسلو، وقام الرئيس أيضاً بتغيير مسمى سلطة الحكم الذاتي إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وغيّر اسم المجلس الفلسطيني إلى المجلس التشريعي. المهم في هذا الصدد، ومع زيادة عدد الأعضاء: هل أصبح هذا المجلس التشريعي يملك قدرة على إصدار تشريعات سيادية تتعارض مع نصوص اتفاق أوسلو، ولا سيما أن ظروف الانتخابات الأولى لا تختلف من ظروف الثانية في شيء؟

(٢) **انتفاضة الأقصى**: ترى الحركة أن انتفاضة الأقصى غيرت الوقائع السياسية، وأنهت مرحلة أوسلو، وأرّخت لمرحلة جديدة، عنوانها المقاومة والتحرير؛ إذ إن هناك إجماعاً فلسطينياً على خيار المقاومة[٩٣].

---

(٩٢) ماجد كيالي، محاور، «الأزمة السياسية الفلسطينية والتطورات الراهنة: حوار مع موسى أبو مرزوق،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٧، العدد ٦٧ (صيف ٢٠٠٦)، ص ٢.

(٩٣) أحمد بديوي، «جولة في الفكر السياسي لحركة حماس: وثيقة تحدد موقف حماس من المقاومة والتفاوض ومنظمة التحرير،» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.alzaytouna.net/ = permalink/40760>.

يرى بعض الباحثين أن حماس لم تستطع تقديم مبرر مقبول لقرار مشاركتها؛ فقرارها بالمشاركة كان انقلاباً سياسياً على فكرها، وطريقة عملها، وتطويعاً لأفكارها وأيديولوجيتها، وتناقضاً بين خطابها ومواقفها تمثل بتغليب الواقعية السياسية على الأيديولوجيا، ولم يكن القرار ليصب في خدمة الشعب الفلسطيني، وإنما في مصلحة الحركة، إضافة إلى أنه لم يكن تجاوزاً لنصوص اتفاق أوسلو[٩٤].

مما سبق، يصل الباحث إلى نتيجة مفادها، أن قرار حماس في المشاركة لم يكن وليد اللحظة، وإنما كان قد اتخذ مسبقاً حتى قبل الذهاب إلى توقيع اتفاق القاهرة، ويتبين ذلك من خلال التالي: أولاً، إن آلية اتخاذ القرار عند حماس آلية معقدة، ويلزمها وقت طويل كما تناولنا في ثنايا الأطروحة؛ فالقرار ليس قرار شخص وإنما قرار المؤسسة، فقبل أن توافق حماس على المشاركة في القاهرة، كانت قد أجرت استفتاءً من القاعدة إلى الهرم في مناطق تواجدها كافة، بما فيها، داخل سجون الاحتلال، ويؤكد ذلك تصريح غزال، بأن قرار المشاركة قد اتخذ بعد مشاورات ومداولات مستفيضة، شملت جميع مؤسسات الحركة. وثانياً، إن مجلس الشورى الأعلى كان موافقاً على قرار المشاركة، وعليه قام باستفتاء كل عضو من أعضاء الحركة، بينما لم يُجرَ استفتاء لجميع أعضاء الحركة حول قرار المشاركة في الانتخابات الأولى، وإنما اقتصر الأمر على مجالس الشورى.

هذا ما يؤكده محمود مصلح ـ عضو مجلس تشريعي عن حركة حماس ـ وهو أن حماس اتخذت قرار المشاركة بالإجماع على مستوى مجالس الشورى الأربعة، التي تجرى بإحدى الصيغ التالية: موافقة جميع الدوائر (وهي الصيغة الأقوى)، وموافقة ثلاث دوائر (وهي الصيغة الأقل قوةً)، وموافقة الخارج مع أحد المجالس الباقية، مع حيادية دائرة من الدوائر الباقية (وهي الصيغة الأضعف)[٩٥]. أضف إلى ذلك، أن أهداف الحركة من المشاركة في الانتخابات التي ذكرت في تصريحات قادتها، وتزامنت مع موافقتها على المشاركة، هي نفسها الأهداف التي وردت في إعلان انطلاق حملتها الانتخابية، الذي يدل بشكل قاطع على أن قرار المشاركة، كان قد اتخذ مسبقاً.

في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٤، أصدرت حماس بياناً طلبت فيه من أنصارها التسجيل في كشوف الناخبين تحت عنوان الدعوة إلى الإصلاح، بالتزامن مع فتح باب تسجيل الناخبين

= انظر أيضاً: «قرار حماس بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي جاء بعد مشاورات داخل مؤسسات الحركة في الداخل والخارج وسجون الاحتلال،» المركز الفلسطيني للإعلام.

(٩٤) صبحي عسيلة، «حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة،» الأهرام، ٢٠١٠/٥/١، <http:// digital.ahram.org.eg/articles.aspx?>.

انظر أيضاً كل من: «حماس تتغير وميثاقها في ذمة التاريخ،» جريدة القدس، ٢٠١٢/١٢/٢، وبكر أبو بكر، «حماس والانحناء السياسي،» الحياة الجديدة، ٢٠٠٨/١٢/١٧.

(٩٥) زيد، «حماس والانتخابات التشريعية الثانية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م،» ص ٦٧.

لإجراء الانتخابات الرئاسية[96]. كما أصدرت لجنة الإفتاء التابعة للحركة فتوى بجواز المشاركة في الانتخابات[97].

د ـ أسباب مشاركة الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية

تسعى حماس، شأنها شأن أي حزب سياسي، إلى الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، ورأت أن البيئة السياسية الآن مواتية للمشاركة، ويعود ذلك للأسباب الآتية:

(١) **إنجازات الحركة في انتفاضة الأقصى**: بعد الإنجازات التي حققتها الحركة على الصعيد المقاوم خلال انتفاضة الأقصى، أثبتت نفسها بقوة كمنافس على الساحة الفلسطينية؛ فانتفاضة الأقصى، وما ترتب عليها سبب من أسباب مشاركة حماس في الانتخابات، فرضت واقعاً جديداً، وأثبتت فشل مسار المفاوضات، فلم يستطع أوسلو تحرير الأرض وإعادة الحقوق لأصحابها، ما أوجد التفافاً شعبياً حول المقاومة[98].

(٢) **استشهاد الرئيس عرفات**: إن استشهاد عرفات الذي استطاع عقوداً أن يجمع الفصائل الفلسطينية كافة، على اختلافها، بحنكته السياسية وشخصيته الكاريزمية قد ترك فراغاً ليس على مستوى حركة فتح فقط، وإنما على المستوى الفلسطيني العام؛ فمن وجهة نظر الباحث أنه، في ظل وجود عرفات، كان من الصعب بل من المستحيل أن تشارك حماس في الانتخابات التشريعة، لأنه في حال شاركت وحصلت على تمثيل برلماني كبير، لن يؤثر ذلك في سياسة عرفات، ولا في السياسة الفلسطينية، لأنه كان متفرداً في اتخاذ القرار، ولم يكن للمؤسسة التشريعية أي دور. كما أن استشهاد عرفات أخرج بوضوح الخلافات الفتحاوية إلى العلن، وهو ما زاد من تشرذم الحركة، وضعفها تنظيمياً.

في هذا الصدد، يبين أبو مرزوق أنه «في المجلس التشريعي السابق رفضت حماس المشاركة في الانتخابات في ذلك الوقت، الآن الظروف تغيرت بالكلية، سواء تركيبة القيادة الفلسطينية أو الظرف الفلسطيني، أو موضوع فلسطين والمنطقة»[99].

(٣) **الانسحاب الإسرائيلي من القطاع**: وصلت ذروة التغيرات على الساحة السياسية إلى حد قيام إسرائيل بالانسحاب الاضطراري، أحادي الجانب عام ٢٠٠٥ من القطاع، في إثر ضربات

---

(٩٦) دنيا الأمل إسماعيل، «مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية،» الحوار المتمدن (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35834>.

(٩٧) نادية عباس سعد الدين، «الحركات الدينية السياسية ومستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص ١٨٨.

(٩٨) قرار حماس بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي جاء بعد مشاورات داخل مؤسسات الحركة في الداخل والخارج وسجون الاحتلال،» المركز الفلسطيني للإعلام.

(٩٩) «حوار شامل مع الدكتور موسى أبو مرزوق: حركة حماس لن تتخلى عن سلاح المقاومة أو برنامج المقاومة،» المركز الفلسطيني للإعلام، ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.

المقاومة، فرأت حماس أن ذلك الانسحاب، وتحرّر القطاع، نتاج عملها المقاوم(١٠٠)، ولا بد لها من أن تشارك في إدارة شؤونه.

يبين أحمد يوسف أحمد أن حماس، بسبب حسابات خاصة بها، ارتأت أن تدخل معترك السياسة الرسمية، وربما يكون السبب الأساس في ذلك هو الرغبة في ألا تكون القرارات المتعلقة بالمقاومة بيد سلطة منحازة تماماً إلى نهج التسوية(١٠١). في السياق نفسه، يرى بلال الشوبكي أن «إعلان حماس أن هذا الانسحاب هو إنجاز للمقاومة ترتب عليه استحقاق جديد عند هذه الحركة، وهو كيفية التعاطي مع هذا الانسحاب؛ فلا مجال الآن للابتعاد من إدارة الأراضي المحررة، إذا كان الفضل في التحرير يعود إليها، أي أن قبول حماس المشاركة في إدارة الحياة السياسية الداخلية، يأتي استكمالاً لمشروعها في المقاومة(١٠٢)».

أما من وجهة النظر الإسرائيلية، حول الانسحاب من غزة، فيبين الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريس أن «أكبر خطأ ارتكبناه حكم كثافة سكانية لا نستطيع السيطرة عليها»، بينما يؤكد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أن «الانسحاب من غزة هروب، وتهديد الصواريخ سيصل بسرعة كبيرة»(١٠٣). ويبين الباحث أن إسرائيل انطلقت من قاعدة أساسية، مفادها الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض بأقل قدر ممكن من السكان؛ فغزة تعتبر من المدن الأكثر كثافة سكانية في العالم.

(٤) زيادة التأييد الشعبي للحركة: أدركت الحركة بعد التغيرات التي حدثت على الساحة السياسية، أنها أصبحت منافساً حقيقياً لحركة فتح، وأن التأييد الشعبي لها قد ارتفع خلال هذه المرحلة وهو ما دفعها إلى المشاركة في الانتخابات. ويبين حسن يوسف، أن سبب مشاركة الحركة في الانتخابات الثانية، يعود إلى زيادة القوة الشعبية للحركة بقوله إن «حماس أصبحت اليوم حركة كبيرة وذات امتدادات شعبية ضخمة، وقد أثبتت وضعها الانتخابي في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في الضفة والقطاع»(١٠٤).

---

(١٠٠) «الأستاذ سامي خاطر: عملنا السياسي يساعدنا في تحقيق أهداف شعبنا،» مجلة فلسطين المسلمة.

انظر أيضاً كل من: «مقابلة مع خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) الأستاذ خالد مشعل يستعرض المشهد الفلسطيني في مرحلته الراهنة،» المركز الفلسطيني للإعلام، ومهند عز الدين، «علامة فارقة في التاريخ الفلسطيني: الانسحاب من غزة صدقت المقاومة وبدأ التحرير،» فلسطين الآن، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http:// paltimes.net/details/news/23034>.

(١٠١) أحمد يوسف أحمد، «العلاقات المصرية بحماس،» الموقع الرسمي للدكتور أحمد يوسف أحمد، ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، <http://www.ahmadyoussef.com/ArticlesDetails.aspx?ArticleID=743>.

(١٠٢) بلال محمود الشوبكي، «التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: حركة حماس نموذجاً،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٧)، ص ٦١.

(١٠٣) عز الدين، «علامة فارقة في التاريخ الفلسطيني: الانسحاب من غزة صدقت المقاومة وبدأ التحرير».

(١٠٤) مجدي نجم عيسى، «المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، ٢٠٠٧)، ص ١٩٣.

إن جملة الأسباب السابقة الذكر اجتمعت معاً في مراحل زمنية متتالية، وشكلت بيئةً مناسبةً لقرار مشاركة حماس في الانتخابات، من طريق تكيفها مع المعطيات السياسية التي طرأت على الشأن الفلسطيني الداخلي.

ذكرت الحركة أسباب مشاركتها في الانتخابات في كتاب أصدرته بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على نشأتها، وهي حرصها على حماية مشروع المقاومة وسلاحها وحراسته، في ظل مطالبة عباس بحل قوة حماس العسكرية في إثر الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، بحجة أن هناك سلطة واحدة ولا يجوز أن يكون هناك دولة داخل دولة. وكذلك حرصها على الحفاظ على ثوابت الشعب الفلسطيني، خوفاً من أن يستغل عباس الانتخابات التشريعية لتمرير مشاريع التسوية، والقول إن مشروعه السلمي حاز على أغلبية الشعب الفلسطيني[١٠٥].

أما في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية الثانية، فقد أصدرت حركة حماس بياناً في الأول من كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤، تعلن فيه مقاطعتها الانتخابات الرئاسية ترشيحاً وتصويتاً، كونها جرت بخطوة انفرادية من قبل حركة فتح، ولأنها تلبية لحاجة محددة عند السلطة، وليست تلبية لمطالب الشعب التي تكرست خلال الانتفاضة، وجولات الحوار الفلسطينية المتعددة[١٠٦].

٢ ـ طريقة اختيار حركة حماس قوائم مرشحيها

بعد موافقة حماس على المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، بدأت بوضع عدة أسماء لكتلتها الانتخابية، بعد إجماعها على عدم المشاركة باسم حماس من أجل تلافي اعتقالات الاحتلال. مع ذلك، قامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقالات شملت المرشحين والقائمين على الدعاية الانتخابية للحركة، فأجمعت الحركة على اختيار اسم الإصلاح والتغيير لكتلتها الانتخابية، ورمزها الهلال باللون الأخضر ورقمها ٦.

مرت عملية اختيار مرشحي الحركة في عدة مراحل ووفقاً لمعايير تم وضعها من خلال لجنة انتخابات مركزية داخلية للحركة[١٠٧]؛ ففي البداية، تم تحديد عدد المقاعد لكل محافظة بناءً على عدد سكانها، وطلبت الحركة من مسؤولي المحافظات اختيار أسماء المرشحين وفقاً لكثير من المعايير التي وضعتها الحركة، وهي[١٠٨]:

---

(١٠٥) حركة المقاومة الإسلامية حماس، حماس منذ انطلاقتها حتى معركة حجارة السجيل ١٩٨٧ ـ ٢٠١٢ (غزة: حركة المقاومة الإسلامية، ٢٠١٣)، ص ٣٥.

(١٠٦) بيان صادر عن حركة حماس، حماس تعلن مقاطعتها لانتخابات رئاسة السلطة وتدعو إلى انتخابات شاملة رئاسية وبرلمانية وبلدية، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وللمزيد من المعلومات، انظر: تصريح صحفي لحماس: لا تغيير على موقفنا بمقاطعة انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية ترشيحاً وتصويتاً، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

(١٠٧) «لقاء الشهيد سعيد صيام مع صحيفة «السبيل»: المشاركة في التشريعي وسيلة وليست غاية ومن يقدم الدم لا يبحث عن المناصب،» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(١٠٨) زيد، «حماس والانتخابات التشريعية الثانية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م،» ص ٨١.

• أن تكون الأسماء المقترحة لأعضاء في الحركة أو لمستقلين مقربين منها.
• أن يكون لهم تاريخ ناصع في الدعوة والحركة من دون سوابق جنائية؛ أو أخلاقية، أو مشاكل.
• أن يحظوا بشعبية وحضور جماهيري واسعين.
• أن يكونوا حاصلين على مؤهلات علمية وأصحاب كفاءات عالية.
• أن يعكس تمثيل المرشحين الفئات العمرية المختلفة والأسرى وأهالي الشهداء والديانات والمناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية.

من ثم، قامت كل محافظة بحصر الأسماء المقترحة للمرشحين بين عشرة إلى خمسة عشر اسماً، وإعادتها إلى المناطق للتصويت عليها، حيث ضمت قوائم الأسماء المقترحة مرشحين من المدينة والريف والمخيمات، ومن أسرى في السجون الإسرائيلية وأهالي الشهداء. لم تفلح الحركة في وضع مسيحيين على قوائمها، ولكنها قامت بدعم أربعة مستقلين، من ضمنهم مسيحي، وهو حسام الطويل من غزة.

رفعت الأسماء إلى قادة الحركة للموافقة عليها، وقام مجلس الشورى بانتقاء أفضلهم[١٠٩]. على هذا النحو، يؤكد سعيد صيام، في ما يتعلق بدعم مرشح مستقل مسيحي، أن «القانون أفرد مقعداً للمسيحيين وبالتالي سيفوز المسيحي سواء دعمته حماس أو لم تدعمه، لذلك من مصلحة حماس أن تدعم رجلاً يكون مشهوداً له بالخبرة والنقاء الأخلاقي والوطنية حتى تعزز النفس الإيجابي في داخل المجلس التشريعي». في ما يخص دعم المستقلين، قررت الحركة التحالف مع بعضهم من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة، كون التحالفات منطقاً محورياً ضمن أجندة الحركة السياسية، وذلك حرصاً منها على الشراكة السياسية، وخدمةً للوطن ومصالحه، وتعزيزاً لوحدة الشعب[١١٠].

تجدر الإشارة، إلى أن أياً من أعضاء حماس، لم يقم بالترشح خارج القوائم الرسمية لكتلة التغيير والإصلاح. يعود ذلك إلى الانضباط والالتزام اللذين تتمتع بهما الحركة[١١١]، وإلى عدم وجود خلافات داخلية في صفوف الحركة، ووفقاً للحركة لم يكن هناك تزاحم على الترشُّح، والذين طلبوا أن يعفوا من الترشيح كثر[١١٢]. أما في ما يخص إعداد قوائم الحركة، فقد تم بالسر والهدوء[١١٣]، وهو ما عبر عنه بحر بقوله، إن «قوائمنا جاهزة منذ زمن بعيد، والحمد لله لا إشكالية لدينا في ذلك،

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٢.
(١١٠) لقاء الشهيد سعيد صيام مع صحيفة «السبيل»: المشاركة في التشريعي وسيلة وليست غاية ومن يقدم الدم لا يبحث عن المناصب،» المكتب الاعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ومنبر الإصلاح، «حوار مع الدكتور أحمد بحر: أي تأجيل للانتخابات سيعصف بها».
(١١١) زيد، المصدر نفسه، ص ٨٣.
(١١٢) «لقاء الشهيد سعيد صيام مع صحيفة «السبيل»: المشاركة في التشريعي وسيلة وليست غاية ومن يقدم الدم لا يبحث عن المناصب،» المكتب الاعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.
(١١٣) وسام عفيفة، «سباق التشريعية الفلسطينية أطلق وبدايات لمعركة انتخابية ساخنة،» موقع «العصر»، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، <http://alasr.ws/articles/view/7264>.

وكنا من أوائل المتقدمين بالترشيحات إلى لجنة الانتخابات، ونحن مستعدون للمباشرة بحملاتنا الانتخابية في الوقت المحدد لها بكل ثقة واطمئنان»[114].

على العكس من حركة فتح؛ فإن مَن لم يتم اختياره كمرشح من قبل الحركة رسمياً، قام بالترشح مستقلاً، إضافة إلى حدوث خلاف كبير قبل عدة أيام من تقديم القوائم الانتخابية للحركة[115]، بسبب فشل الانتخابات التمهيدية في الكثير من المناطق، والتخبط في آلية اختيار المرشحين[116]، كما قام كل من مروان البرغوثي ومحمد دحلان بتشكيل قائمة منافسة لقائمة فتح الرسمية، بسبب إقصاء القيادة الوجوه الشابة، واحتواء القائمة على الرموز والقيادات القديمة[117].

أما في ما يتعلق باختيار حماس رئيس قائمتها، فقد رشحت الحركة خمسة أسماء تم التداول في ما بينها، هم: جمال الخضري وسمير أبو عيشة (مستقلان)، وحسن القيق وهنية (من قادة الحركة)، ومازن سنقرط (عضو سابق في الحركة)، وأجمعت الهيئات الشورية للحركة على اختيار هنية رئيساً للقائمة[118].

بالنسبة إلى توزيع المرشحين على القوائم؛ ففي القائمة النسبية على مستوى الوطن، شملت قائمة حماس جميع المحافظات بحسب التعداد السكاني، فمثلت كل محافظة بمرشح واحد على الأقل في المقاعد الـ ٢٤ الأولى مهما كانت نسبة السكان فيها قليلة، ومثلت المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية بأكثر من مرشح في المقاعد الـ ٢٤ الأولى التي كانت الحركة تعتقد أنها ستفوز بها[119].

ومن ضمن المعايير التي وضعتها الحركة لاختيار مرشحيها، والتي سبق ذكرها، أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية العليا؛ فيبين الجدول الرقم (٥ ـ ٤) المستوى التعليمي لأعضاء المجلس التشريعي، ويلاحظ من الجدول أن نواب حماس من حملة شهادة التوجيهي يمثلون ٢٣ بالمئة، أو أقل مقارنة بـ٧٧ بالمئة من نواب فتح. أما بالنسبة لحملة الدبلوم، فنلاحظ أن نواب حماس شكلوا ٥٠ بالمئة من النواب الحاصلين على شهادة الدبلوم.

في ما يخص شهادة البكالوريوس، فقد شكل نواب حماس من حملة البكالوريوس ما نسبته ٥٤ بالمئة، بينما شكل نواب فتح ٣٥,٨ بالمئة. أما المستقلون والأحزاب الأخرى، فنسبتهم بلغت ٩,٥ بالمئة من مجموع حملة شهادة البكالوريوس. يمثل نواب حماس الحاصلون على درجة

---

(١١٤) منبر الإصلاح، «حوار مع الدكتور أحمد بحر: أي تأجيل للانتخابات سيعصف بها».

(١١٥) علي واكد، «هل الأزمة الراهنة في فتح تهدد كيان الحركة؟،» المصدر، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://www.al-masdar.net>

(١١٦) عفيفة، «سباق التشريعية الفلسطينية أطلق وبدايات لمعركة انتخابية ساخنة».

(١١٧) واكد، المصدر نفسه.

(١١٨) شاكر الجوهري، «خالد مشعل كان يفضل اختيار الدكتور الزهار رئيساً للمجلس التشريعي والأطر القيادية رأت غير ذلك،» دنيا الوطن، ٢٠٠٦/٢/١٨، <http://www.alwatanvoice.com/arabic>.

(١١٩) زيد، «حماس والانتخابات التشريعية الثانية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م،» ص ٨٣ ـ ٨٤.

الماجستير ٦٩ بالمئة (أي ٢٠ من أصل ٢٩)، بينما نسبة نواب فتح من الدرجة نفسها، ١٧,٢ بالمئة. أما المستقلون وغيرهم، فقد شكلوا ما نسبته ١٣,٨ بالمئة من مجمل النواب الحاصلين على درجة الماجستير. يلاحظ في ما يخص حملة درجة الدكتوراه، أن نواب حماس شكلوا النسبة الكبرى، ٦١,٣ بالمئة (١٩ من أصل ٣١)، بينما يحمل ٢٩ بالمئة من حركة فتح شهادة الدكتوراه (٩ من أصل ٣١)، ويحمل ٩,٧ بالمئة (٣ نواب فقط) من الأحزاب الأخرى والمستقلين هذه الشهادة.

يتضح مما سبق أن نواب كتلة التغيير والإصلاح جميعهم من حملة الشهادات العليا، باستثناء ثلاثة منهم.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤)

المستوى التعليمي لأعضاء المجلس التشريعي الثاني

المستوى التعليمي	حماس (٧٤)		فتح (٤٥)		غيرهم (١٣)		المجموع	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
توجيهي فأقل	٣	٢٣	١٠	٧٧	صفر	صفر	١٣	١٠٠
دبلوم	٣	٥٠	٢	٣٣,٣	١	١٦,٧	٦	١٠٠
بكالوريوس	٢٩	٥٤,٧	١٩	٣٥,٨	٥	٩,٥	٥٣	١٠٠
ماجستير	٢٠	٦٩	٥	١٧,٢	٤	١٣,٨	٢٩	١٠٠
دكتوراه	١٩	٦١,٣	٩	٢٩	٣	٩,٧	٣١	١٠٠

المصدر: جهاد حرب، «البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني،» في: خليل الشقاقي وجهاد حرب، محرران، الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، التشريعية، والحكم المحلي)، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧)، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

أما في ما يخص ترشيح المرأة وتمثيلها في قوائم المجلس التشريعي، فيبين الجدول التالي أن نسبتها منخفضة؛ فعلى مستوى الدوائر، لم ترشح حماس أي امرأة، بينما رشحت فتح امرأتين، وترشحت ١٥ امرأة بين مستقلين وأحزاب أخرى، ولكن لم تفز أي امرأة بأي مقعد على مستوى الدوائر. أما على مستوى القوائم، فقد رشحت حماس ١٣ امرأة فازت منهن ٦ (٣ نساء في الضفة و٣ في القطاع)، ورشحت فتح ١٢ امرأة فازت منهن ثمانية نساء (٥ في الضفة و٣ في غزة)، فيما فازت ٣ نساء من القوائم الأخرى. المحصلة فوز ١٧ نائبة، كلهن على نظام القوائم.

الجدول الرقم (٥ ـ ٥)

النساء المرشحات والفائزات في عضوية المجلس التشريعي

النظام الانتخابي	حماس		فتح		مستقلون وأحزاب أخرى	
	مرشحات	فائزات	مرشحات	فائزات	مرشحات	فائزات
دوائر	صفر	صفر	٢	صفر	١٥	صفر
قوائم	١٣	٦	١٢	٨	٤٥	٣
مجموع	١٣	٦	١٤	٨	٦٠	٣

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات التشريعية الثانية ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ (رام الله: لجنة الانتخابات المركزية، ٢٠٠٦)، ص ٨٩ ـ ١٢٠ و١٢٣ ـ ١٥١.

في ما يخص عدم ترشيح حماس نساء في الدوائر وترشيحهن في القوائم، يرى الباحث عمرو، أن قانون الانتخابات الفلسطينية لعام ٢٠٠٥، في ما يخص نظام الأغلبية (الدوائر)، لم يخصص كوتا للنساء، على العكس من قانون التمثيل النسبي (القوائم) الذي خصص حداً أدنى لتمثيل المرأة؛ فكل قائمة تلتزم بتضمين اسم امرأة واحدة على الأقل، ضمن الأسماء الثلاثة الأولى، وامرأة واحدة على الأقل ضمن الأسماء الأربعة التالية، واسم امرأة واحدة على الأقل ضمن كل خمسة أسماء تلي ذلك. إن نظام الدوائر يصوَّت فيه على الأسماء؛ وكون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً ذكورياً محافظاً، لم ترشح حماس أي امرأة، وهذا يتبين من نتائج ترشح النساء في الدوائر، إذ لم تفز أي منهن. بينما في نظام القوائم، لا يتم التصويت على أسماء، وتضمين أسماء النساء حسب الكوتا التي أقرها القانون، هو الذي ضمن فوز المرأة في القوائم.

٣ ـ البرنامج الانتخابي ونتائج الانتخابات

سيتطرق هذا الجزء إلى أبرز معالم برنامج حركة حماس الانتخابي، وإلى سير العملية الانتخابية ونتائجها.

أ ـ برنامج الحركة الانتخابي

يعتبر البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح من المصادر المهمة التي تحدد مرجعيتها، والذي جاء في مقدمة تناولت أسباب مشاركتها في الانتخابات التشريعية، تلاها ثمانية عشر باباً تناولت الكثير من المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية والخدماتية. إلا أن هذا الجزء، سيقتصر على تناول خمسة مواضيع، تهم موضوع الرسالة، هي: الثوابت الفلسطينية، والسياسة الداخلية، والإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، والسياسة التشريعية وإصلاح القضاء، والحريات العامة وحقوق الإنسان.

(١) الثوابت الفلسطينية: ترى حماس أن الشعب الفلسطيني يعيش في تجاذبات وتناقضات، تستهلك جهده وطاقته وتضيع عليه الفرص، وذلك يعود إلى غياب الثوابت والمرجعيات أو عدم وضوحها، وعلى نقيضها، فهي تنتظمها مجموعة من الثوابت المحددة والمنبثقة من المرجعية الإسلامية التي ترى أنها محل إجماع ليس فقط على صعيد الشعب الفلسطيني، وإنما على صعيد الأمة العربية الإسلامية، ومن أبرزها[١٢٠]:

- أن الشعب لا يزال يعيش مرحلة تحرر وطني، وله الحق في العمل لاسترداد حقوقه كافة، وبمختلف الوسائل، بما في ذلك المقاومة المسلحة.
- أن فلسطين التاريخية جزء من الأرض العربية والإسلامية، وحق للشعب لا يزول بالتقادم.
- أن من أولويات العمل الوطني تعزيز الوحدة الوطنية وحمايتها.

تم التشديد في البرنامج على أن الحركة تستمد فكرها من الإسلام، وهو منهج حياة لها في جميع المجالات، وهو ما أكده الميثاق، ولكن مع مرونة أكثر تجاه عدد من القضايا، منها أرض فلسطين التي اعتبرت وقفاً إسلامياً في الميثاق، بينما عدها البرنامج الانتخابي حقاً للشعب الفلسطيني لا يسقط بالتقادم وجزءاً من الأرض العربية والإسلامية. أما قضية الصراع مع إسرائيل، فالميثاق واضح جلي، أنه لا بد من رفع راية الجهاد في مواجهة اليهود المغتصبين، وأن الجهاد فرض عين على كل مسلم، بينما ورد في البرنامج الانتخابي، أن الشعب يعيش مرحلة تحرر وطني، ومن حقه استخدام الوسائل كافة في المقاومة.

(٢) سياسة الحركة الداخلية: ووضعت الحركة عدداً من الأسس والأولويات تحت بند السياسة الداخلية التي ستضمن مستقبلاً واعداً يليق بجهاد الشعب وتضحياته، وتعزيز صموده نحو التحرر، ومنها أن الإطار المنظم للعمل الفلسطيني يتحدد بحرية تشكيل الأحزاب السياسية، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، والتداول السلمي للسلطة، مع العمل على احترام الحريات العامة، وتحريم الدم الفلسطيني والاعتقال السياسي، وتصويب دور الأجهزة الأمنية في حماية المواطن، مع اعتبار التنسيق الأمني جريمة وطنية ودينية كبرى، وحماية المقاومة وتفعيل دورها من أجل التحرير[١٢١].

ركزت حماس، ليس في هذا الباب فقط وإنما في جميع أبواب البرنامج، على أبرز إخفاقات مؤسسات السلطة، وبخاصة على ممارسات الأجهزة الأمنية تجاه الحركة المقاومة وأعضائها

(٣) الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد: ترى الحركة أن الفساد سبب رئيس في إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية، وفي تقويض أسس الوحدة الوطنية، وستعمل على إعادة صياغة سياسة التوظيف العام، بما يضمن تكافؤ الفرص للجميع، وستقوم بمكافحة التسيُّب في الأداء الحكومي، وإهدار المال العام، وستطبق سياسة «من أين لك هذا؟» على موظفي القطاع العام[١٢٢].

---

(١٢٠) البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.
(١٢١) المصدر نفسه.
(١٢٢) المصدر نفسه.

(٤) السياسة التشريعية وإصلاح القضاء: تناول باب السياسة التشريعية وإصلاح القضاء عدداً من الخطوات التي تهدف إلى إصلاح السلطة القضائية، وتنهي تجاوزات السلطة التنفيذية، وتهميشها السلطتين التشريعية والقضائية، ومنها[١٢٣]:

- تأكيد الفصل بين السلطات الثلاث.
- تعزيز الديمقراطية والشورى في مختلف المجالات.
- الوقوف ضد أي تشريعات أو اتفاقات مع العدو، تنتقص من حقوق الفلسطينيين.
- العمل على إصدار قانون انتخابي جديد يحقق العدالة، ويضمن تشكيل مجلس يمثل الضفة والقطاع تمثيلاً حقيقياً وأميناً.

(٥) الحريات العامة وحقوق المواطن: ورد في البرنامج الكثير من الإجراءات التي تكفل حماية حقوق المواطنين وحرياتهم، أبرزها تحقيق المساواة لجميع المواطنين أمام القانون، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص، وتوفير الأمن للمواطنين وحماية ممتلكاتهم، والعمل على وقف تدخلات الأجهزة الأمنية في التوظيف، وإلغاء ما يعرف بالسلامة الأمنية، ورعاية المؤسسات الإعلامية، وضمان حق الصحفيين في الحصول على المعلومة ونشرها، وصون الحريات النقابية، والمحافظة على استقلال النقابات[١٢٤]. وعدت حماس في هذا الباب بالعمل على إلغاء الإجراءات التي اتبعتها حركة فتح في التوظيف في القطاع العام، والتي كانت تحرم الكثير من المواطنين من العمل في الوظائف العامة، بسبب الوساطة والمحسوبية والانتماء السياسي والعمل المقاوم.

استخدمت الحركة الدين الإسلامي في حث الناخبين على التصويت لبرنامجها من خلال تذكيرهم في خاتمة برنامجها، بأن صوتهم أمانة سيسألون عنها يوم القيامة، ودعوتها لهم بحسن اختيارهم مرشحيهم كي يرضوا الله تعالى والرسول الكريم (ﷺ). إذاً، فقد وظفت الحركة الإسلام من أجل حث الناس على التصويت لها، عبر ختم البرنامج بعبارة «صوتك أمانة فلا تشهد إلا بالحق».

مما تقدم، يصل الباحث عمرو إلى نتيجة مفادها، أنّ الجانب السياسي طغى على مواد البرنامج الانتخابي، كما ورد على سبيل المثال في الباب الثاني المتعلق بالسياسة الداخلية، والباب الثالث الذي يعالج موضوع العلاقات الخارجية، والباب الرابع الذي تناول الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، مع تقاطعه أحياناً كثيرة مع الجانب الديني، كما جاء في الباب الخامس تحت عنوان: السياسة التشريعية وإصلاح القضاء، والباب التاسع الذي تطرق إلى موضوع السياسة الاجتماعية، ومع الجانب الاجتماعي كما جاء في البابين الحادي عشر والثاني عشر اللذين تناولا مواضيع المرأة والطفل والأسرة، وقضايا الشباب.

---

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) المصدر نفسه.

إن برنامج حماس الانتخابي، قد عبر من الناحية النظرية عن ديمقراطية تشمل مختلف مجالات الحياة، مع تطرقه في البداية إلى الأسباب التي كانت وراء مشاركتها في الانتخابات. ويعتبر هذا البرنامج وثيقة أكثر واقعيةً ومرونةً مقارنةً بالميثاق، إلا أنه في بعض مواده يتعارض مع الميثاق ومواقف الحركة السياسية مغلباً المصلحة على الأيديولوجيا، ومركزاً بصورة أساسية على القضايا الأساسية والجوهرية التي تمس حياة المواطن، وعلى عيوب السلطة وحركة فتح في إدارة الشأن العام، فيعد البرنامج المرآة التي عكست إخفاقات السلطة في مختلف المجالات، عبر طرحه الحلول النظرية. لكن بعد فوز الحركة، بقي برنامجها نظرياً باستثناء بعض البنود مثل محاربة الفساد المالي، وذلك يعود إلى عدم إعطائها فرصة للحكم ولتنفيذ بنود برنامجها الانتخابي. إلا أنه بعد الانقلاب الذي قامت به الحركة في القطاع، مارست الممارسات نفسها التي مورست عليها عندما كانت في المعارضة؛ فالدم الفلسطيني سال، والاعتقال السياسي مورس، والحريات كبلت، والفساد الإداري مورس، وغيرها من القضايا التي سيتناولها الفصل التالي بالتفصيل.

ب ـ نتائج الانتخابات التشريعية الثانية

جرت الانتخابات التشريعية الثانية في ٢٥ كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٦ مناصفة بين نظام التمثيل النسبي (مستوى القوائم)، ونظام الأغلبية (مستوى الدوائر)، وبلغ عدد المسجلين للانتخابات ١,٣٤٠,٦٧٣ ناخباً، منهم ٨١١,١٩٨ ناخباً في الضفة، و٥٢٩,٤٧٥ ناخباً في قطاع غزة. بلغت نسبة التصويت ٧٧,٦٩ بالمئة في كافة الدوائر الانتخابية، ٧٤,١٨ بالمئة (٥٨٥,٠٠٣ ناخبين) في الضفة، و٨١,٦٥ بالمئة (٣٩٦,٠٧٩ ناخباً) في القطاع، بينما بلغت نسبة المقترعين في القدس حوالى ٤٧,٥ بالمئة (٢٢,٦٦١ من أصل ٤٧,٧٤٢ ناخباً)[١٢٥].

أشرفت لجنة الانتخابات المركزية على سير العملية الانتخابية، إضافة إلى وجود تسعمئة مراقب دولي على رأسهم الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، ومع نشر ما يقارب ثلاثة عشر ألف شرطي في الضفة والقطاع، لحماية أكثر من ألف مركز انتخابي. الجدير بالذكر، أن رجال الأمن أدلوا بأصواتهم في ٢١ كانون الثاني/يناير، ولمدة ثلاثة أيام في ١٧ مركزاً (١١ مركزاً في الضفة، و٦ في القطاع)، وذلك من أجل تفرغهم لتأمين سير العملية الانتخابية[١٢٦].

إن مبرر إجراء الانتخابات لرجال الأمن بشكل منفصل غير مقنع، ويعتبر بهذا الشكل، وسيلة ضغط على القوى الأمنية للتصويت للحزب الحاكم، ويراد منه بشكل أساسي تحديد الانتماءات السياسية للقوى الأمنية، والأصح أن يقوم رجال الأمن المسؤولون عن حماية مراكز الاقتراع، بالاقتراع في المراكز نفسها قبل مباشرة العملية الانتخابية للشعب من دون إفراد أيام خاصة لهم.

(١٢٥) حماس تستلم السلطة من فتح: قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٦)، ص ٣ ـ ٤.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٤.

على مستوى الدوائر، جرت الانتخابات في ست عشر دائرة انتخابية (١١ دائرة في الضفة، و٥ في القطاع) تنافس فيها ٤١٤ مرشحاً، وحصلت حماس على ٤٥ مقعداً (٣٠ مقعداً عن دوائر الضفة، و١٥ مقعداً عن القطاع)، بينما حصلت حركة فتح على ١٧ مقعداً (١١ مقعداً عن دوائر الضفة، و٦ مقاعد عن القطاع)، وحصل المستقلون على ٤ مقاعد(١٢٧).

لقد استخدمت فتح سياسة ترشيح عدد مساوٍ لعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة، بينما قامت حماس بترشيح عدد أقل من عدد المقاعد المخصصة لبعض الدوائر، وعليه رشحت فتح ١٠٠ بالمئة من المقاعد، وفازت بـ ٢٤,٢ بالمئة منها، بينما رشحت حماس ٨٥ بالمئة من المقاعد، وفازت بنسبة ٨٢ بالمئة منها(١٢٨).

أما على مستوى القوائم التي ضمت ١١، فتنافس عليها ٣١٤ مرشحاً على مستوى الوطن؛ حصلت كل من حركتي حماس وفتح على نتائج متقاربة تمثلت بـ ٢٩ و٢٨ مقعداً على التوالي، وحصلت الجبهة الشعبية عن قائمة الشهيد أبو علي مصطفى على ثلاثة مقاعد، وقائمة الطريق الثالث (حنان عشراوي وسلام فياض) على مقعدين، وقائمة البديل المكون من ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين على مقعدين، وقائمة فلسطين المستقلة المكونة من مصطفى البرغوثي ومستقلين على مقعدين أيضاً(١٢٩). لقد قامت كل من حركتي فتح وحماس بترشيح عدد أقل من عدد المقاعد المخصصة للقوائم النسبية، التي تبلغ ٦٦ مقعداً، إلا أن عدد مرشحي حماس (٥٩ مرشحاً) كانوا أكثر من مرشحي فتح (٤٥ مرشحاً)(١٣٠).

يلاحظ أن حركة حماس حققت فوزاً على حركة فتح في الدوائر، ولم تحصل أي من الأحزاب السياسية الأخرى على أي مقعد، بينما كانت النتائج متقاربة تقريباً بين فتح وحماس على مستوى القوائم، وحصلت باقي الأحزاب على مقاعد تراوحت بين اثنين وثلاثة. يعود السبب الأساسي في فوز حماس بفارق كبير على حركة فتح في الدوائر إلى ترشيحها شخصيات اعتبارية ذات وزن اجتماعي وسياسي ودعوي وأكاديمي مرموق، على العكس من فتح التي لم توفق في اختيار المرشحين المقبولين لدى الشارع، إضافة إلى نزول حماس بقوائم رسمية موحدة من دون ترشح أي من أعضائها خارج القوائم، على النقيض من فتح التي لم تستطع التوصل إلى توافق حول مرشحيها، مما دفع الكثير من أعضائها إلى الترشح كمستقلين خارج قوائم الحركة الرسمية، وأدى إلى تشتت الأصوات.

---

(١٢٧) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، «نتائج الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٧، العدد ٦٦ (ربيع ٢٠٠٦)، ص٦٧.

(١٢٨) حماس تستلم السلطة من فتح: قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ص ١٤.

(١٢٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المصدر نفسه، ص ٦٨.

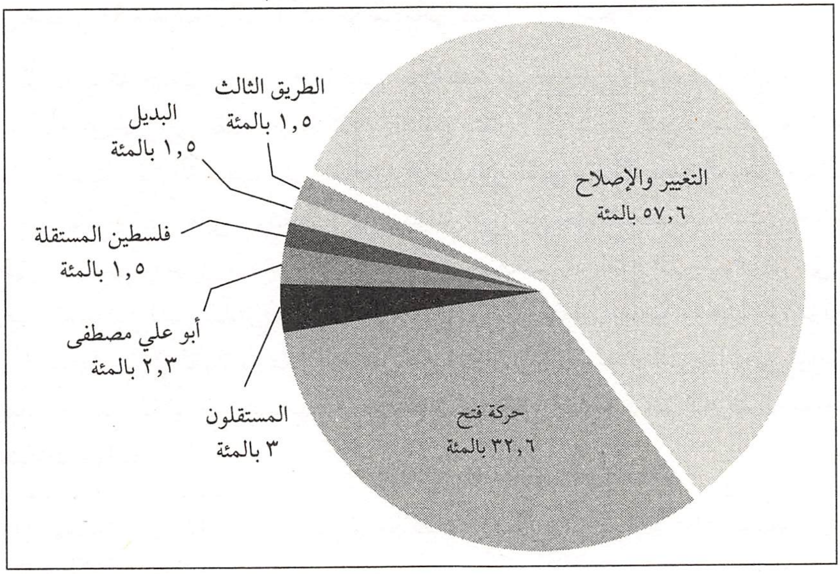
(١٣٠) حماس تستلم السلطة من فتح: قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ص ١٥.

بينت دراسة إسرائيلية أن المرأة كانت وراء نجاح حماس في الانتخابات، عبر حشد عدد كبير من النساء، وبخاصة طالبات الجامعات اللواتي قمن بإقناع عدد كبير من المواطنين داخل الجامعات وخارجها، بالتصويت للحركة، وتحلل الدراسة إقدام حماس على إشراك المرأة في الدعاية الانتخابية للحركة، لأن كثيراً من نشطائها سيتعرضون للاعتقال، وخرجت الدراسة بنتائج مخالفة للمفهوم الغربي السائد عن موقف حماس من المرأة، والقائل إنها تريد إبقاءها ربة بيت، على العكس من حركة فتح(١٣١).

فازت الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي؛ فقد حصلت قائمة التغيير والإصلاح المحسوبة على الحركة على ٧٦ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً، أي ما نسبته ٥٧,٦ بالمئة من أعضاء المجلس التشريعي، ودعمت حماس أربعة مرشحين مستقلين حققوا النجاح في هذه الانتخابات (٣ بالمئة)، لتصبح المقاعد الموالية لحركة حماس ٨٠ مقعداً أي ما نسبته ٦٠,٦ بالمئة من مجموع مقاعد المجلس التشريعي. أما فتح، فقد منيت في هذه الانتخابات بخسارة كبيرة؛ إذ لم تتمكن من الحصول إلا على ٤٣ مقعداً يشكلون ما نسبته ٣٢,٦ بالمئة من مقاعد المجلس، ويبيّن الشكل الرقم (٥ ـ ١) نتائج الانتخابات(١٣٢).

الشكل الرقم (٥ ـ ١)

توزيع نتائج الانتخابات التشريعية حسب القوائم الانتخابية ٢٠٠٦



---

(١٣١) راحل عمرام، «مكانة المرأة الفلسطينية في الانتخابات الأخيرة،» ورقة قدمت إلى: ندوة بعنوان «قيادة نسوية»، جامعة حيفا، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(١٣٢) **حماس تستلم السلطة من فتح: قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦**، ص ٥.

ترشح للانتخابات التشريعية ١٢٢ شاباً من الفئة العمرية التي تراوح بين ٢٨ ـ ٣٩ عاماً (١٨ أنثى، و١٠٤ ذكور) على مستوى الدوائر والقوائم من أصل ٧٢٨ مرشحاً، فاز منهم ١٩ شاباً (أنثيان، و١٧ ذكراً) من أصل ١٣٢ عضواً تشريعياً، منهم ١٢ نائباً من حماس، وستة نواب من فتح، والنائب المستقل حسام الطويل[١٣٣].

أصبحت حماس بعد الفوز الذي حققته في الانتخابات التشريعية أمام تحدٍ صعب أمام نفسها أولاً، ويتمثل بقدرتها على التأقلم مع وقائع الحكم بعد انتقالها عبر سنوات طويلة من معارضة النظام إلى المشاركة فيه، وترؤس حكومته، وثانياً في مواجهة المعوقات الداخلية التي ستضعها فتح في وجه ممارسة حماس دورها الحكومي والتشريعي، وثالثاً في مواجهة الضغوط الخارجية التي تتمثل بالحصار الإسرائيلي والدولي لحكومة حماس.

(١٣٣) المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، حقائق حول الشباب الفلسطيني وقيادة المجال العام (رام الله: مركز مفتاح). انظر أيضاً: جهاد حرب، «البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني،» في: الشقاقي وحرب، محرران، الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، التشريعية، والحكم المحلي)، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، ص ٢١١.

الفصل السادس

حركة حماس في الحكم، ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٢

أولاً: حماس والتشكيلات الوزارية: من المشاركة إلى الانقلاب

أدى فوز حماس في الانتخابات التشريعية إلى تغيير في حالة النظام السياسي؛ فانتقلت من المعارضة إلى الحكم، وحركة فتح التي تفردت بالحكم منذ بداية تشكيل منظمة التحرير، ومن ثم السلطة الوطنية، انتقلت لتشكّل المعارضة لأول مرة، منذ ما يقارب الأربعة عقود.

١ ـ تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية وأداؤها التنفيذي

قامت حماس بعد فوزها، بتشكيل الحكومة العاشرة منفردة، ومن ثم الحكومة الحادية عشرة التي سميت حكومة الوحدة الوطنية التي لم تعمر طويلاً، وسيتم تناول ظروف تشكيل كل من الحكومتين بالتفصيل في ما يأتي.

أ ـ الحكومتان العاشرة والحادية عشرة وموقف الفصائل منهما

على الرغم من الخسارة التي منيت بها فتح، إلا أن عباس دعا جميع الفصائل في بيان أصدره، عقب إعلان النتائج الأولية للانتخابات، إلى احترام نتائجها، وقبول إرادة الشعب الفلسطيني الحرة، كما عبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وأكد أنه سيعمل على تشكيل حكومة جديدة، وتمكين المجلس التشريعي الجديد من النهوض بمسؤولياته كاملة[1].

قام عباس بتكليف إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة العاشرة (٢٠٠٦/٣/٢٧ ـ ٢٠٠٧/٣/١٧) عبر المرسوم الرئاسي رقم (٩) لعام ٢٠٠٦، وذلك بناء على فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس

---

(١) «الرئيس عباس يدعو إلى احترام نتائج الانتخابات ويعد بالعمل على تشكيل حكومة جديدة،» وكالة معا الإخبارية، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=17233>.

التشريعي، ما أهّلها لتشكيل الحكومة(٢). بعد مداولات ومشاورات ما بين الرئيس وحماس، نالت الحكومة التي شكلها هنية الثقة من المجلس التشريعي بحصولها على ٧١ صوتاً مقابل معارضة ٣٦ نائباً وامتناع نائبين عن التصويت في ٢٨ آذار/مارس، وقامت كل من حركة فتح والطريق الثالث وفلسطين المستقلة، بحجب الثقة عن الحكومة، بينما قامت كتلة البديل ـ وهي تحالف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وحزب فدا ـ بالامتناع عن التصويت، في حين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الثقة للحكومة(٣).

في البداية، طرحت حماس تشكيل حكومة ائتلاف وطني بمشاركة كل الفصائل التي خاضت الانتخابات، بهدف تشكيل جبهة وطنية خلف برنامج المقاومة، واسترداد الحقوق، وإصلاح البيت الداخلي(٤). إلا أن حماس اضطرت إلى تشكيل الحكومة العاشرة التي ضمت ٢٤ وزيراً منفردة، ومن لون سياسي واحد، بعد الإجماع الفصائلي على مقاطعتها لأسباب مختلفة؛ فقد طالبت حركة فتح حماسَ بجملة من المطالب وردت في خطاب التكليف كي تشارك في تشكيل الحكومة، ومنها اعتماد المفاوضات كخيار وحيد لحل الصراع، وموافقة الحكومة المقبلة على الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل(٥)، ورد عباس برسالة على رد حماس على كتاب التكليف، وبرنامج الحكومة المقترحة، جاء فيها، أن «عدم تبني ما ورد في كتاب التكليف، أعاق تشكيل حكومة ائتلاف وطني»، ومع أن عباس بإمكانه أن لا يوافق على الحكومة التي شكلها هنية، لما يملك من صلاحيات دستورية، إلا أنه قرر منحها فرصة. يضيف في الرسالة نفسها: «فقد قررنا أن لا نستخدم صلاحياتنا المنصوص عليها في القانون الأساسي، بل أن نتيح المجال لعرض حكومتكم على المجلس التشريعي لنيل الثقة احتراماً لروح العملية الديمقراطية، ولكي تأخذوا فرصتكم الكاملة في تحمل المسؤولية»(٦). أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب، فقد قررت عدم المشاركة في الحكومة بسبب عدم تضمين الاعتراف بالمنظمة، كممثل شرعي ووحيد في برنامج الحكومة المقترح(٧).

يوضح أحد الباحثين أن حماس رأت في رفض فتح المشاركة في الحكومة العاشرة تآمراً عليها من أجل إسقاطها وإفشال تجربتها، وأن موقف فتح يأتي منسجماً مع الضغوط التي تفرضها كل من

---

(٢) مرسوم رئاسي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦م باختيار وتكليف رئيس الوزراء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

(٣) «المجلس التشريعي يمنح حكومة هنية الثقة،» دنيا الوطن، ٢٠٠٦/٣/٢٨، <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/03/28/40986>.

(٤) نادية عباس سعد الدين، «الحركات الدينية السياسية ومستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص ١٨٧.

(٥) هاني المصري، «حكومة حماس حكومة اللون الواحد،» صحيفة الأيام، ٢٠٠٦/٣/٢١.

(٦) النص الكامل للرسالة التي وجهها الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى إسماعيل هنية رئيس الوزراء المكلف، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦.

(٧) باسم الزبيدي، حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه؟ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠١٠)، ص ٦٦.

أمريكا وإسرائيل على السلطة الوطنية[8]، معتبرة أن النصر الذي حققته في الانتخابات هو انتصار لبرنامجها، وليست على استعداد للتنازل عنه[9]. بينما رأت فتح أن تشكيل حماس الحكومة على أساس برنامجها منفردة، يدل على عدم اكتراث حماس بمصير السلطة[10]، متهمة إياها بأنها ترفض إيجاد قواسم مشتركة بينها وبين باقي الفصائل، وتريد أن تكون ملحقةً ببرنامجها[11].

يبين الباحث عمرو في هذا الصدد، أن حركة فتح لم تستوعب خسارتها الفادحة في الانتخابات، ولم تتعود أن يشاركها أحد في الحكم، وعليه، لم يكن بمقدورها العمل تحت مظلة حركة حماس في الحكومة، وقررت عدم المشاركة فيها، والاكتفاء بانتظار فشل حماس في الحكم، والمراهنة على أنها لن تستطيع تحقيق برنامجها الحكومي في ظل المواقف والضغوط الإسرائيلية والإقليمية والدولية. إن حماس تكتيكاً، تريد أن تشاركها فتح في الحكومة من أجل تمكينها وإعطائها الشرعية الإقليمية والدولية، وتحمّل فتح تبعات العلاقة مع الاحتلال والالتزامات الناتجة عن أوسلو والتعاون الدولي، وتريد حركة فتح لحماس الفشل في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية، وكل منهما ينظر إلى الآخر بتوجس وحذر.

إن الفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية أثر سلباً في المجتمع بكل مكوناته، فبرزت مظاهر الصراع والاستقطاب والتوتر والاحتقان؛ إذ منذ تسلم حماس الحكم، برز الكثير من مظاهر الصراع الذي بدأ يظهر في الأسابيع الأولى بين الوزراء والموظفين الذين أغلبيتهم من فتح، ما أدى إلى حدوث نزاعات وصدامات في بعض الوزارات[12].

نتيجة عدم اعتراف حكومة حماس بالشروط الدولية، قام المجتمع الدولي وإسرائيل بفرض حصار مالي وسياسي شامل على السلطة، فأوقفت إسرائيل تحويل عائدات الرسوم الجمركية الفلسطينية المحتجزة لديها[13]، وأوقفت التعاملات البنكية مع البنوك الفلسطينية، وبالتنسيق مع الأمريكيين، منعت أي تحويلات بنكية خارجية إلى الحكومة[14]. فلم تستطع حكومة حماس دفع رواتب الموظفين البالغ عددهم ١٦٠ ألف موظف بانتظام، بسبب تسلمها خزينة فارغة، وبسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليها، وبسبب القيود على البنوك، الأمر الذي حدا بالموظفين إلى

---

(٨) مجدي نجم عيسى، «المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، ٢٠٠٧)، ص ٢٢٣.

(٩) غازي حمد، «حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية: دراسة في المتغيرات السياسية ٢٠٠٦م،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات شرق أوسطية، ٢٠١١)، ص ٩٧.

(١٠) عيسى، المصدر نفسه، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(١١) حمد، المصدر نفسه، ص ٩٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٩٨ و١٠٥.

(١٣) عيسى، المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(١٤) حسن ابحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧: ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (١)، تحرير محسن صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨)، ص ١٩.

الإضراب عن العمل[١٥]. هذا ما يؤكده تصريح لمشعل بأن «خطة الإفشال قائمة، فلتان أمني، سحب صلاحيات، وترك الحكومة معلقة بالهواء، مع ترك الحصار المالي يأخذ أطنابه، وتركوا لنا الخزائن فارغة، والديون تثقل كاهل الحكومة»[١٦].

وبعد شهرين من تسلم حماس الحكم، قامت كتائب عز الدين القسام باختطاف جندي إسرائيلي، وفي إثر العملية، قامت القوات الإسرائيلية باستهداف مقار السلطة والأجهزة الأمنية ومقار حماس في القطاع، كما فرضت المزيد من القيود على حركة المواطنين والبضائع من وإلى القطاع، مما فاقم الأزمة بين الرئيس والحكومة، حيث كان عباس معنياً بإنهاء ملف الجندي سريعاً، بسبب تأزم العلاقة مع الإسرائيليين، وتوقف المفاوضات[١٧].

عانت حماس في الأشهر الأولى من حكمها معاناة كبيرة، وذلك عائد إلى الخلافات ما بين الحركة وباقي فصائل المنظمة، وبخاصة فتح، وإلى الحصار الاقتصادي والسياسي الذي تعرضت له الحكومة المشكّلة من قبل الحركة، والذي أثر مباشرة في أوضاع الفلسطينيين، وبخاصة في رواتب الموظفين، التي أدى انقطاعها إلى حدوث شلل اقتصادي، وإلى عمليات إسرائيلية ضد الفلسطينيين في إثر اختطاف الجندي، كما أن سيطرة أعضاء فتح على مفاصل الوزارات، أدى إلى سلب صلاحيات وزراء حماس، وما ينطبق على الوزارات ينطبق على الأجهزة الأمنية وباقي مؤسسات السلطة، إضافةً إلى عدم امتلاك أعضاء الحكومة الخبرة في الحكم.

أصبحت البنية السياسية للسلطة تحتوي على برنامجين مختلفين لحزبين مختلفين: **الأول** لرئاسة السلطة، وهو برنامج حركة فتح، والثاني لرئاسة الحكومة والمجلس التشريعي، وهو برنامج حركة حماس[١٨]. اتخذ صراع فتح مع حماس أشكالاً مختلفة، وتراوح ما بين حرب إعلامية متبادلة بين الطرفين، ومناكفات على المستوى الإداري الحكومي، حتى وصل إلى المواجهات واستخدام القوة والعنف، وفي ظل هذا التوتر السياسي، قامت قيادات التنظيمات الفلسطينية في السجون الإسرائيلية ببلورة وثيقة الأسرى التي عرفت لاحقاً بوثيقة الوفاق الوطني، والتي جاءت كخطوة لتوحيد الرؤية السياسية للقوى الفلسطينية[١٩].

من أبرز ما جاء في الوثيقة، الدعوة إلى إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في آذار/مارس عام ٢٠٠٥، في ما يتعلق بتطوير المنظمة وتفعيلها، وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس

---

(١٥) حمد، «حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية: دراسة في المتغيرات السياسية ٢٠٠٦م،» ص ١٠٦.

(١٦) «كلمة الأستاذ خالد مشعل في مهرجان ذكرى إحياء استشهاد القائدين الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي،» المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

(١٧) حمد، المصدر نفسه، ص ٩٩.

(١٨) كفاح حرب عودة، «أحداث حزيران ٢٠٠٧ في قطاع غزة وتأثيرها على «المشروع الوطني الفلسطيني» استراتيجياً وتكتيكياً،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٩)، ص ١٣٤.

(١٩) حمد، المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

ديمقراطية ترسخ مكانتها بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب في أماكن تواجده كافة. وركزت الوثيقة على حق الشعب في المقاومة، والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي، والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكالها ووجودها وسياساتها. وطالبت بحماية السلطة وتعزيزها، باعتبارها نواة الدولة المقبلة؛ فهذه السلطة شيدها الشعب الفلسطيني بكفاحه وتضحياته ودماء أبنائه وعذاباتهم، والمصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام القانون الأساسي للسلطة والقوانين المعمول بها، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب ومسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحت الثقة من المجلس التشريعي المنتخب وفقاً لانتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة، وأهمية التعاون الخلاق وضرورته بين الرئاسة والحكومة. وشددت الوثيقة على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، بمشاركة من الفصائل والقوى كافة من أجل النهوض بالوضع الفلسطيني على المستوى المحلي والعربي والإقليمي والدولي، ومواجهة التحديات، بحكومة وطنية تحظى بدعم شعبي وسياسي وإقليمي ودولي، كي تتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح[٢٠].

أثارت الوثيقة في البداية خلافاً بين فتح وحماس، فوافقت عليها فتح من دون أي تحفظ، بينما طالبت حماس بإجراء بعض التعديلات عليها، إلا أن الرئيس عباس رفض إجراء أي تعديل عليها، ونتيجة الخلاف حول الوثيقة، دعا عباس إلى إجراء استفتاء حول الوثيقة، ولكن حكومة حماس رفضت الاستفتاء لعدم توافر الأسس الدستورية والقانونية، فأصر كل طرف على موقفه ما زاد من حدة الخلاف. بعد جهد جهيد، نجحت الفصائل في توقيع وثيقة الوفاق الوطني، حيث أقرت حماس بالكثير من القضايا التي كانت ترفضها في السابق، ومنها اعترافها بالمنظمة بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أن الوثيقة لم تستكمل كي تصبح مشروعاً قابلاً للتنفيذ[٢١].

في إثر تصريح مشعل في ما يخص إصدار الرئيس قراراً بإلغاء تشكيل القوة التنفيذية في مهرجان ذكرى إحياء استشهاد الشيخ ياسين في دمشق في ٢٢ نيسان/أبريل، شهدت الأراضي الفلسطينية توتراً إعلامياً، وتظاهرات مسلحة، وعمليات احتجاج، واشتباكات مسلحة قامت بها جهات محسوبة على حركة فتح والأجهزة الأمنية، وشكلت أولى جولات الاقتتال الداخلي الدامي بين فتح وحماس وأجهزتهما الأمنية، فكانت هذه الأحداث بمثابة عامل ضغط دفع كلا الطرفين إلى توقيع وثيقة الوفاق الوطني في ٢٧ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٦[٢٢].

---

(٢٠) وثيقة الوفاق الوطني، أيار/مايو ٢٠٠٦.

(٢١) حمد، المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٢ و١١١.

(٢٢) ابحيص وسعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧: ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (١)، ص ٢٣ و٢٥.

شهد القطاع في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٦، مواجهات دامية بين عناصر قوى الأمن الفلسطيني التابعة لفتح والقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في إثر مسيرات احتجاجية قامت بها قوات الأمن مطالبة بصرف الرواتب، تطورت من اشتباك بالأيدي إلى إطلاق للنار، وأسفرت الاشتباكات عن سقوط ٩ قتلى و١٠٥ جرحى أطلق عيها أحداث الأحد الأسود، التي انعكست على مدن الضفة. وهذا ما استدعى الرئيس عباس لإصدار أوامره إلى جميع الأجهزة الأمنية، بعدم المشاركة في أية تظاهرات أو احتجاجات، والتزامهم بأماكن عملهم وثكناتهم ومعسكراتهم، ومزاولة أعمالهم والقيام بواجباتهم في حفظ الأمن والنظام العام، وحماية الشعب ومصالحه وممتلكاته، وحملت كتلة فتح البرلمانية رئيس حكومة حماس ووزير الداخلية مسؤولية الأحداث الدموية، ومن جهتها حملت حكومة حماس بعض أفراد الأجهزة الأمنية مسؤولية الأحداث التي شهدها القطاع[٢٣]. وقد أدى ذلك إلى انقطاع سبل التواصل بين الفصيلين ليتبادل الطرفان بيانات التهديد، ويحمِّل كل طرف الطرف الآخر، مسؤولية الأحداث الدامية[٢٤].

من أجل الخروج من الأزمة، أعلن نبيل عمرو «أن الرئيس يفكر جدياً في تشكيل حكومة طوارئ أو تنظيم انتخابات مبكرة»[٢٥]، مضيفاً أن «الرئيس أمام مساحة واسعة من الحركة لاتخاذ قرارات وإيجاد مخارج، وأعطى الحوار مساحة أكثر من المساحة المطلوبة، وأخذ الحوار زمناً طويلاً دون التوصل إلى اتفاق»[٢٦]. ولم يكن أمام حماس سوى الموافقة على تشكيل حكومة وحدة وطنية للخروج من المأزق السياسي. على الرغم من اتساع الفجوة بين الحركتين، إلا أنه كان هناك قناعة لدى الجانبين، بأنه لا يمكن إيجاد حال من التوافق والاستقرار السياسي من دون أن تكون حماس جزءاً رئيساً من النظام السياسي[٢٧].

جاء اتفاق مكة من أجل رأب الصدع بين حركتي فتح وحماس ما بين السادس والثامن من شباط/فبراير عام ٢٠٠٦ برعاية خادم الحرمين الشريفين، حيث جرت في مكة حوارات، ومن أبرز ما تم الاتفاق عليه، تأكيد حرمة الدم الفلسطيني وأهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وفق اتفاق تفصيلي اعتمده الطرفان، مع المضي في إجراءات تطوير المنظمة وإصلاحها، وتأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة، وعلى قاعدة التعددية الوطنية[٢٨].

---

(٢٣) فايز أبو عون وأيمن أبو ليلة، «التنفيذية تدخلت لفض الاحتجاجات بالقوة وشرارة التوتر انتقلت إلى الضفة،» جريدة الأيام، ٢٠٠٦/١٠/٢.

(٢٤) «الأقصى تهدد قادة بحماس والحركة تتهم انقلابيي فتح،» الجزيرة نت، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/home/print>.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) حسام عز الدين، «عمرو: الموضوع يتطلب انسجاماً كاملاً بينه وبين الحكومة،» جريدة الأيام، ٢٠٠٦/١٠/٣.

(٢٧) حمد، «حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية: دراسة في المتغيرات السياسية ٢٠٠٦م،» ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٢٨) اتفاق مكة للوفاق الوطني، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

تم الاتفاق بين الطرفين، بناءً على اتفاق مكة، على تشكيل حكومة وحدة وطنية على قاعدة المحاصصة، حيث تسمي حماس رئيس الوزراء، بينما تسمي فتح نائبه. أما في ما يتعلق بالوزارات السيادية، وهي الخارجية، فاتُّفق على أن يتولاها مستقل مقبول من قبل الجانبين، والمالية من نصيب سلام فياض، والداخلية يتولاها مستقل تسميه حماس على أن يوافق عليه الرئيس. أما وزارات الإعلام والسياحة والمرأة والثقافة، فتعين بحسب التوافق بين رئيس الوزراء والكتل البرلمانية، على أن تكون ثلاث وزارات للكتل البرلمانية وواحدة لحماس. وبالنسبة إلى باقي الوزارات، فتحصل حماس على تسع، بينما تحصل فتح على ست[٢٩].

عليه، جرى تشكيل الحكومة الحادية عشرة (حكومة الوحدة الوطنية)، التي ضمت ٢٥ وزيراً برئاسة هنية، وعزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية نائباً له، والتي امتدت من ١٧ آذار/مارس وحتى ١٤ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٧.

شارك في حكومة الوحدة الوطنية تنظيمات تتبنى المشاركة السياسية، ولا تتبنى المقاومة في برامجها مثل حزب الشعب (بسام الصالحي)، والمبادرة الوطنية (مصطفى البرغوثي)، والطريق الثالث (سلام فياض)، بينما رفضت الجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي المشاركة في الحكومة الثانية لحماس[٣٠]. إلا أن الحكومة لم تصمد أمام الخلافات والتجاذبات السياسية، مما أدى إلى انهيارها في إثر الانقلاب العسكري الذي قامت به حماس في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٧[٣١].

ب ـ أداء حكومة حماس العاشرة

بعد نيل الحكومة العاشرة الثقة من قبل المجلس التشريعي بدأت بممارسة مهامها على مختلف الصعد في ظل مقاطعة باقي الفصائل، ومحاصرة إسرائيلية ودولية لها.

(١) **على الصعيد الإداري**: قامت حماس في أول اجتماع لها بتجميد القرارات الإدارية والمالية للحكومة السابقة، واستبدلتها بقرارات جديدة، طغت عليها الصبغة الحزبية؛ فعمدت إلى تعيين عدد أكبر من الوزراء والوكلاء ونواب الوزراء ومديرين عامين ومستشارين من القطاع، ما أدى إلى مركزة القرار في القطاع، فشُلّت الوزارات، وزاد من الترهل والتسيب الإداريين، وانخفضت القيمة الإنتاجية للموظفين، كما أنه لم يصدر أي قرار عن مجلس الوزراء في ما يخص الإصلاح الإداري[٣٢].

(٢٩) محضر اجتماع لجنة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

(٣٠) ماجد أبو دياك، «تأثير المشاركة السياسية لحماس على برنامجها السياسي وعلاقاتها الفلسطينية،» في: أحمد الحيلة [وآخرون]، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها، تحرير محسن صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧)، ص ١٥٧.

(٣١) نعمان عبد الهادي فيصل، «الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة مقارنة،» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، برنامج ماجستير العلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص ١٧٠.

(٣٢) «ثمانية شهور على حكومة حماس،» مركز الإعلام الفلسطيني، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/65502>.

هذا، يتعارض مع برنامج الحركة الانتخابي؛ فقد جاء في المادة الرابعة المتعلقة بالإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، أن الحركة ستعمل على إعادة صياغة سياسة التوظيف العام بما يضمن تكافؤ الفرص للجميع على قاعدة الكفاءة والحيلولة دون استخدام المنصب للمصلحة الخاصة، ومحاربة المحسوبيات والوساطات والفئوية في التعيينات والترقيات في المؤسسات العامة كافة، إضافة إلى إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات العامة، بما يتناسب مع حجم القطاع العام، وتحديث تشريعات الإدارة المحلية لتحقيق مفهوم اللامركزية، والعمل على تفويض السلطة، والمشاركة في اتخاذ القرار، وأخيراً مكافحة التسيب في الأداء الحكومي وإهدار المال العام، والعمل على تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى جميع العاملين[٣٣].

(٢) **على صعيد الفساد**: حققت الحكومة العاشرة بعض الإنجازات من خلال التحقيق في بعض قضايا الفساد، ومن بينها إحالة عدد من مديري الشركات الاحتكارية إلى التحقيق الجنائي، مثل هيئة البترول، وقضية التحقيق في ٥٠ ملف فساد من قبل النائب العام واعتقال المشتبه بهم، كما جرى التنسيق مع الإنتربول للقبض على المتهمين بقضايا فساد في مؤسسات السلطة، وتمّ القبض على الكثير منهم، إضافة إلى ملف الإسمنت المستخدم في بناء الجدار العازل، وشركة الأنابيب التي تبين أنها شركة وهمية، وللسلطة حصة فيها بمقدار ٤ ملايين دولار، وغيرها من القضايا[٣٤].

من الملفات التي فتحتها حكومة حماس، قضية الامتيازات الشخصية لأصحاب المناصب العليا في السلطة، ومنها السيارات الحكومية التي يستخدمها المسؤولون، حيث تبين أن كل مسؤول يتمتع بأكثر من سيارة حكومية ينتفع منها أفراد أسرته، ومصاريف تلك السيارات من صيانة ووقود تحسب شهرياً من ميزانية السلطة، حيث بلغ عدد السيارات حوالى ٧ آلاف سيارة، بتكلفة مقدارها ٧٠٠ دولار شهرياً لكل سيارة، أي أن السيارات الحكومية تستهلك ما يقارب راتب ١٤ ألف موظف شهرياً[٣٥].

(٣) **على الصعيد الاقتصادي**: ورد في برنامج الحركة الانتخابي في ما يخص السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية، أنها ستقوم بإعادة النظر في القوانين والتشريعات الاقتصادية والمالية وتطويرها، وفي الاتفاقيات الاقتصادية الدولية، وتطويرها، لتأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالاقتصاد، ومنها اتفاقية باريس الاقتصادية، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وغيرها من الاتفاقيات، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والنقدي، وفك الارتباط مع إسرائيل واقتصادها ونقدها، والتخلص

---

(٣٣) البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٣٤) رائد نعيرات، «الأداء الحكومي لحركة حماس (تطبيق برنامج الإصلاح والتغيير)،» في: محسن صالح، محرر، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧)، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

من التبعية لها، والسعي إلى إصدار عملة فلسطينية[٣٦]. حاولت الحكومة عبر اتفاقها مع مصر استبدال البضائع الإسرائيلية بالبضائع المصرية في محاولة منها للتحرر من التبعية الاقتصادية لإسرائيل[٣٧].

انخفضت إيرادات السلطة المالية انخفاضاً كبيراً خلال الربع الثاني من العام ٢٠٠٦، فبلغت حوالى ٦٧ مليون دولار أمريكي مقارنة مع ٣٥١ مليون دولار للمدة نفسها من العام الماضي، ويعود هذا إلى رفض الجانب الإسرائيلي تحويل أموال السلطة، وتوقف المواطنين الفلسطينيين عن دفع الضرائب بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، وعدم دفع رواتب الموظفين بانتظام، حيث تبلغ فاتورة الرواتب حوالى ١٢٠ مليون دولار شهرياً، ولم يتلق الموظفون رواتبهم من شهر نيسان/أبريل عام ٢٠٠٦ باستثناء سلف بسيطة دفعت على الراتب بلغت قيمتها تقريباً ٢٣ بالمئة من مستحقات الفئة التي يزيد راتبها على مبلغ ٢٠٠٠ شيكل، و٦٠ بالمئة تقريباً للفئة التي يقل راتبها عن المبلغ المذكور، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن موظفي القطاع الحكومي يعيلون ما يقارب ثلث المواطنين في الأراضي المحتلة[٣٨].

أثر انقطاع الرواتب في جميع مجالات الحياة للشعب؛ فالقطاع الصحي تأثر سلباً بسبب إضراب العاملين عن العمل، باستثناء أقسام الطوارئ والعمليات الجراحية الطارئة، فكان القطاع الصحي من أوائل القطاعات التي تأثرت بالأوضاع الاقتصادية، بسبب شح الموارد المالية، وإغلاق المعابر، وبخاصة مع مصر. أما على المستوى التعليمي، فإن عدم حصول المعلمين على رواتبهم أدى إلى إضرابهم عن العمل، ما تسبب في عدم التحاق أكثر من مليون طفل بمدارسهم لأكثر من شهرين، إضافة إلى تسرب أعداد كبيرة من الطلبة من المدارس لتوفير لقمة العيش لأسرهم[٣٩]. هذا كلّه، على الرغم من أن الحركة أفردت باباً في برنامجها يتعلق بالسياسة التربوية والتعليمية، بينت فيه أنها ستقوم ـ بتطبيق قوانين التعليم الإلزامي، وتطوير المناهج والكتب والوسائل المدرسية، بما يتلاءم مع فلسفة التربية والتعليم وأهدافها في فلسطين، وترسيخ أخلاقيات مهنة التربية والتعليم، واحترام حقوق المعلمين، وتطوير قدراتهم، والعمل على تخفيض معدلات عدد الطلاب في الصف، وعدد الطلاب للمدرس الواحد في مراحل التدريس كافة[٤٠].

ثمة جزء من المشكلة الاقتصادية كان سبق وصول حماس للحكم، وهذا ما يؤكده تصريح وزير الاقتصاد في الحكومة التاسعة قبل انتهاء ولاية الحكومة؛ حيث بيّن أن هناك أزمة مالية تنتظر أي

(٣٦) «البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح (حماس) مقتطفات،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٧، العدد ٦٦ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ٩٠.

(٣٧) نعيرات، «الأداء الحكومي لحركة حماس (تطبيق برنامج الإصلاح والتغيير)،» ص ١٨٦.

(٣٨) «ثمانية شهور على حكومة حماس،» مركز الاعلام الفلسطيني.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) «البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح (حماس) مقتطفات.»

حكومة مقبلة، فالعجز التراكمي بلغ حوالى ٧٠٠ مليون دولار[٤١]، إضافة إلى أن الأزمة المالية التي عانتها حكومة حماس، كانت نتاج الحصار الدولي لخيار الشعب الديمقراطي. إن حماس تتمتع بشفافية مالية، ويؤكد ذلك تنازل الحكومة وقبولها بتحويل أموال الدول المانحة لمؤسسة الرئاسة، وهذا يتجلى في تصريح نائب رئيس الوزراء ناصر الدين الشاعر أن «الحكومة وافقت على اقتراحات تحويل الأموال مباشرة إلى مؤسسة الرئاسة، وموافقتنا على تحويل الأموال إلى مؤسسة الرئاسة فاجأت أوروبا والولايات المتحدة»[٤٢].

(٤) على الصعيد الأمني: ارتفعت حالات الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وحالات السطو والقتل وتهديد الحياة، وبلغ عدد حالات القتل حتى تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٦ حوالى ٣٠٩ حالات، منها ٢٢٤ في القطاع و٨١ في الضفة، مقابل ١٧٦ حالة في العام ٢٠٠٥. في القطاع، استحدثت حماس ما يسمى القوة التنفيذية التي كانت تتلقى الأوامر مباشرة من وزير الداخلية، ولا تتبع أي جهاز أمني قائم، ما تسبب في تفاقم الوضع الأمني نتيجة احتكاكها مع الأجهزة الأمنية الرسمية[٤٣]، على الرغم من أن الحركة تعهدت في برنامجها الانتخابي بإعادة هيكلة وتصويب مهام الأجهزة الأمنية والقضاء على الممارسات الخاطئة والتعسفية وضمان حريات المواطنين وحماية الممتلكات العامة وحماية الحريات العامة للمواطنين[٤٤].

على الرغم من أن حماس ورثت أيضاً مشكلة الفلتان الأمني، إلا أن المشكلة تفاقمت في عهدها بسبب التوتر السياسي الداخلي الذي شكل بيئة خصبة لتنامي هذه الظاهرة، كونها عاملاً تابعاً لخلاف سياسي لم يجد القائمون عليه سبلاً لحله، أو الخروج بصيغة تقرب بين التوجهات السياسية المتعارضة على الساحة[٤٥].

إن مفاجأة حماس بتسلُّم الحكم، وقلة خبرتها في إدارة شؤون العلاقات الدولية، وتراكم المشاكل في طريقها قد جعلها مرتبكة جداً في تحديد مسارها، وتوجب عليها منذ البداية أن تحدد أولوياتها وسياساتها العامة في الحكم، وأن تسير بصورة متدرِّجة ومتراكمة، متجنبة أي احتكاكات جانبية تبعدها من أهدافها الرئيسة[٤٦].

يرى الباحث عمرو أن حكومة حماس كانت تفتقر إلى أبجديات الحكم، لأنها انتقلت بسرعة ومن دون تدرج في الممارسة السياسية من المعارضة لترؤس الحكومة، كما أن مقاطعة باقي التنظيمات والفصائل الحكومة المشكَّلة من قبل حماس، وضعها في مأزق، إضافة إلى الحصار

(٤١) نعيرات، «الأداء الحكومي لحركة حماس (تطبيق برنامج الإصلاح والتغيير)،» ص ١٨٧.
(٤٢) بشار دراغمة، «الشاعر: الحكومة ستنهار إذا لم تجلب الإصلاح والأمن والمال،» صحيفة الحياة الجديدة، ٢٠٠٦/٥/٤.
(٤٣) «ثمانية شهور على حكومة حماس،» مركز الاعلام الفلسطيني.
(٤٤) البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.
(٤٥) نعيرات، «الأداء الحكومي لحركة حماس (تطبيق برنامج الإصلاح والتغيير)،» ص ١٨٧ ـ ١٨٨.
(٤٦) حمد، «حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية: دراسة في المتغيرات السياسية ٢٠٠٦م،» ص ٩٩.

الذي فرض عليها فور تشكيلها الحكومة على الصعد كافة، ومن الأطراف الإقليمية والدولية، العربية والغربية، ما أدى إلى شلل شامل لجميع مرافق الحياة وبخاصة في القطاع. ذلك كله، حال دون قيامها بتطبيق جزء، ولو كان بسيطاً، من برنامجها.

٢ ـ التنازع على الصلاحيات والانقلاب العسكري

بدأ الصراع على الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة من جهة، والمجلس التشريعي والحكومة من جهة أخرى، منذ اللحظة الأولى التي أعلنت فيها نتائج الانتخابات التشريعية الثانية.

بعد يوم من إعلان نتائج الانتخابات عقد الرئيس عباس اجتماعاً لينقل مسؤولية ثلاثة من الأجهزة الأمنية وهي الأمن الوقائي والشرطة والدفاع المدني من الحكومة إلى الرئاسة(٤٧)؛ ففي ٢٩ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦، أبلغ عباس قادة الأجهزة الأمنية بأنهم خاضعون له وليس للحكومة المقبلة بقيادة حماس، وقام بجملة من التعيينات في الأجهزة الأمنية، من أبرزها تعيين مدير عام للأمن الداخلي، ورئيس للهيئة العامة للمعابر بدرجة وزير، ومستشار عسكري مهمته التنسيق بين وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والأمن الوطني، وقائد لقوات الأمن في الضفة وغزة وغيرها من التعيينات(٤٨). كما قامت حكومة قريع المنتهية ولايتها بترقية وتعيين ١٩ وكيل وزارة، مرة واحدة، ممن ينتمون إلى حركة فتح، ويوالون لها(٤٩).

كما أن المجلس التشريعي المنتهية ولايته، انعقد في جلسته الختامية في ١٣ شباط/فبراير عام ٢٠٠٦ لإصدار قانون يمنح الرئيس صلاحية إنشاء المحكمة الدستورية برئيسها وقضاتها، بدلاً من النص الذي كان يشترط مصادقة التشريعي على تشكيل المحكمة(٥٠)؛ فالتعديل في ما يخص المحكمة الدستورية، تكمن أهميته في أنها الجهة القضائية التي تفصل في الخلافات بين السلطات الثلاث، ومن صلاحياتها أيضاً الرقابة على دستورية القوانين، فهذا التعديل يعطي الرئيس صلاحية رفض قرارات المجلس التشريعي، وإلغاء أي قانون قد يصادق عليه المجلس بحجة أنه مخالف للدستور، إضافة إلى جعل السلطة القضائية أي الرقابة، أداةً بيد الرئيس(٥١).

شملت التعديلات أيضاً، إصدار مرسوم يقضي بتعيين رئيس لديوان الموظفين تابع للرئاسة، ومرسوم ثانٍ يقضي بتعيين أمين عام للمجلس التشريعي ليحل مكان أمين سر المجلس(٥٢)؛

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٤٨) حسن ابحيص [وآخرون]، صراع الإيرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، تحرير محسن صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨)، ص ١٧٧.

(٤٩) حمد، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، تحرير محسن صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨)، ص ٣١.

(٥٢) حمد، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

فتعيين رئيس لديوان الموظفين، يقيّد قدرة حماس على تعيين موظفين مؤيدين لها في مناصب مهمة، أو فصل أو استبدال موظفين من حركة فتح، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عباس قد خاض صراعاً مع عرفات عام ٢٠٠٣ لتحويل المنصب من سلطة الرئاسة إلى سلطة الوزراء. أما تعيين أمين عام للمجلس من خارجه، فيهدف إلى منع الحكومة الجديدة من إحداث أي تغيير في بنية المجلس[٥٣].

تذرع المجلس القديم على لسان رئيسه روحي فتوح، بأن ولاية المجلس تظل قائمة إلى حين أداء الأعضاء الجدد اليمين الدستورية، فاختلفت ردود الأفعال حول قانونية الجلسة، إلا أن عدنان عمر، المستشار القانوني للرئيس أكد أن جلسة التشريعي كانت قانونية، وذلك بناءً على المادة ٤٧ من القانون الأساسي المعدل في ١٣ آب/أغسطس عام ٢٠٠٥، بأنه يحق للمجلس أن يباشر اختصاصاته المنصوص عليها في القانون، بما فيها سنّ القوانين، والمصادقة على قرارات التعيين في المناصب العليا[٥٤].

رفضت حركة حماس قرارات الجلسة الختامية للتشريعي، واعتبرتها لاغية؛ فقد أوضح فرحات أسعد ـ الناطق الإعلامي باسم حماس في الضفة ـ أن جلسة المجلس التشريعي التي عقدت في رام الله، غير شرعية، والحركة لن تعترف بما صدر عن المجلس من قرارات في هذه الجلسة غير الدستورية، لأن عقدها يخالف النظام الأساسي الذي يعتبر بمثابة دستور للسلطة[٥٥]. في هذا السياق، صرح سعيد صيام بأنه «ليس من حق المجلس التشريعي القديم إصدار أية قرارات، أو تعيينات، أو ترقيات، ولن نعتبر أياً من القرارات التي اتخذت اليوم دستورية، أو شرعية، وسنعمل على إلغائها»[٥٦].

يوضح أمجد الآغا ـ المقرر الإداري للجنة القانونية ـ في هذا الصدد، أن الدستور قد فرق بين الولاية والصلاحية؛ فقد نصت المادة ٤٧، البند الثالث من القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٥، على أن مدة المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات، وبانتهاء المدة النيابية للمجلس التشريعي، والمحددة بأربع سنوات، تنقضي الصلاحيات التشريعية والرقابية للمجلس، وتستمر ولاية الأعضاء القدامى لحين تأدية الأعضاء الجدد اليمين الدستورية، بحسب القانون. وجاء في المادة نفسها، من القانون نفسه، أن مدة ولاية المجلس التشريعي القائم تنتهي عند أداء أعضاء المجلس الجديد اليمين الدستورية؛ فدور أعضاء المجلس المنتهية ولايته يقتصر على تسيير الأعمال والإدارة خلال فترة الولاية الموقتة، فلا يحق لهم التشريع،

---

(٥٣) عيتاني، المصدر نفسه، ص ٢٣ و٣٤.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٥٥) وكالات الأنباء، «صادق على مرسوم رئاسي بشأن تعيين رئيس المحكمة الدستورية وقضاتها: التشريعي يمنح رئيس السلطة صلاحيات أوسع،» الدستور، ٢٠٠٦/٢/١٤، ص ١٠.

(٥٦) «في حوار مع النائب سعيد صيام: سنطبق شعارنا شركاء بالدم شركاء بالقرار ومن يستنكف لن يضرنا،» المركز الفلسطيني للإعلام، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

أو إقرار مشاريع قوانين، أو استجواب، أو عقد جلسات استماع، أو القيام بأي من الأعمال المنوطة بالسلطة التشريعية[٥٧].

عليه، قام المجلس التشريعي الجديد في أول جلسة له بعد أداء اليمين الدستورية بتجميد كافة القرارات التي اتخذها المجلس القديم في آخر جلسة له، على اعتبار أن المجلس القديم انتهت ولايته ولا يملك سوى سلطات التسيير، إلا أن أعضاء المجلس القديم أصروا على أن المادة ٤٧ تخولهم ممارسة المهام الدستورية، بينما أوضح الوزير أحمد الخالدي ـ أستاذ في القانون الدستوري ـ بأن الفترة التي تعقب انتهاء الولاية الدستورية للمجلس هي فترة موقتة، وتالياً لا يملك المجلس صلاحية بت أي قانون أو تعديله طيلة مدة انتظار أداء النواب الجدد اليمين الدستورية[٥٨].

في خضم التنازع على الصلاحيات، بيّنت الحركة على لسان أحد وزرائها، أنها ستلتزم بما ينص عليه القانون والدستور، وفي حال وجود إشكاليات ستقبل بتحكيم طرف محايد، وهي مستعدةً للتخلي عن بعض صلاحياتها خدمة للمصلحة الفلسطينية، ومنها قضية المعابر لعدم إيجاد حجة أمام الأوروبيين للانسحاب من معبر رفح في حال سيطرت عليه الحكومة، وتالياً، إيجاد فرصة أمام إسرائيل لإغلاقه لعدم وجود مراقبين[٥٩].

في السياق نفسه، بيّن محمد المدهون، رئيس ديوان رئاسة الوزراء، أنه «من الضروري فك حالة الالتباس بين صلاحيات الرئاسة ورئاسة الوزراء، وقد عبر الرئيس عباس في أكثر من لقاء، بأنه سيمنح رئيس الوزراء كل الصلاحيات التي كان يطلبها لنفسه في رئاسة الأخ أبي عمار، وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض الملفات، تم نقلها لصلاحيات الرئاسة من دون تنسيق مسبق، مع تقديرنا خصوصية بعض الملفات، وتقديم المصلحة الوطنية العليا فيها، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن يتم نقل هذه الملفات، وغيرها من دون تنسيق وتشاور»[٦٠].

من الواضح أن حركة فتح والرئاسة بدت وكأنها في سباق مع الزمن، من أجل فرض أمر واقع يمنحها المزيد من الصلاحيات والنفوذ داخل مفاصل السلطة، بما يكفل استمرار سيطرتها على شؤون السلطة وسياستها وعلاقاتها الخارجية، إضافة إلى ما يكفل لها استمرار الامتيازات المالية التي حظيت بها الشخصيات المحسوبة عليها. من هنا، لم تستطع فتح القبول بالواقع الجديد، فعملت على محاربته وإفشاله، الأمر الذي ترتب عليه صراع بين الحركتين لم تزل آثاره عميقة إلى يومنا هذا، وربما لسنين مقبلة.

---

(٥٧) أمجد الأغا، «قراءة قانونية في مدى دستورية مد ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني،» المجلس التشريعي الفلسطيني، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، <http://www.plc.gov.ps/ar/study_details.aspx?id=8>.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) دراغمة، «الشاعر: الحكومة ستنهار إذا لم تجلب الإصلاح والأمن والمال.»

(٦٠) «في حوار خاص مع رئيس ديوان رئاسة الوزراء د. محمد المدهون،» المركز الفلسطيني للإعلام، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

مما تقدم، يبين الباحث أن التاريخ يعيد نفسه؛ فالصراع الذي كان قائماً ما بين الرئيس عرفات ورئيس وزرائه عباس، آنذاك حول الصلاحيات هو نفسه الذي حدث ما بين الرئيس عباس وحكومة حماس اليوم، فما مورس ضده من قبل عرفات، من سحب صلاحيات وتغيير قوانين، مارسه هو ضد حكومة حماس، بالطريقة نفسها.

قام الرئيس بإصدار أمر في العاشر من كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٧ يقضي باستبدال ١٥٨ من كبار المسؤولين في الأجهزة الأمنية في مرسوم واحد، بذريعة قضايا الفساد الداخلي، وإعادة الاستقرار للأجهزة الأمنية. في المقابل، لم يقم سعيد صيام إلا بتعيين ثلاثة على مستوى القادة، وفي الحالات الثلاث، تم إلغاء قراره أو تعديله من قبل الرئيس، حيث قام صيام بتعيين جمال أبو سمهدانة مراقباً عاماً لوزارة الداخلية، إلا أن الرئيس ألغى القرار في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٦ بذريعة أن الحكومة لا تملك الصلاحيات، وأن هذا القرار من صلاحيات الرئيس، وقرار صيام بإقالة سليمان أبو مطلق مدير الأمن الوقائي بغزة وتعيين يوسف عيسى، وتم تعديل هذا القرار بالتوافق بين صيام ومدير الأمن العام الداخلي على تعيين زياد هب الريح مديراً للضفة وغزة وعيسى نائباً له[٦١]. كما قرر صيام تعيين محمود فرج مديراً للمعابر، وهو قرار ألغاه الرئيس أيضاً، وأعاد تعيين سليم أبو صفية، وعين مديراً عاماً لمعبر رفح ومديراً عاماً لمعبر كرم أبو سالم[٦٢].

أصدر عباس مرسوماً يتبع بموجبه المعابر الحدودية إلى الرئاسة، وليس إلى وزارة الداخلية، وذلك بناءً على تهديد الاتحاد الأوروبي الذي يتولى المراقبة في معبر رفح الرئيسي بين القطاع ومصر، بموجب اتفاق رعته الولايات المتحدة، بسحب مراقبيه بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية. وكانت مصادر مقرّبة من الرئيس كشفت أنه يدرس إمكانية استعادة صلاحيات قيادة جهاز الأمن الوطني بعد تهديد إسرائيل بتدميره، واعتباره جهازاً إرهابياً إذا بقي تحت مسؤولية وزارة الداخلية، وفي ذلك يعلق المحلل السياسي طلال عوكل بأن «الخوف أن تصبح هناك حكومتان تحت مبرر التغلب على التحديات بحيث كلما هددت إسرائيل بإغلاق شيء نقوم بوضعه تحت سلطة الرئيس»[٦٣].

كانت قرارات الرئيس في التعيينات في الأجهزة الأمنية كثيرة، إلا أن وزارة الداخلية تغاضت عن الكثير منها منعاً من تفاقم الأزمة والفلتان الأمني؛ فالقانون ينص على أن التعيين يكون بتنسيب من قبل الوزير ومصادقة من قبل الرئيس[٦٤]. فقد تسلم صيام وزارة الداخلية ولكن من دون صلاحيات،

---

(٦١) عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٦٢) ابحيص [وآخرون]، صراع الإيرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٦٣) أحمد رمضان، «تعيين مدير للأمن والمنظمة تطالب الزهار بالتنسيق مع الرئاسة،» صحيفة المستقبل، ٢٠٠٦/٤/٧، ص ١.

(٦٤) عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، ص ٥٨.

فكون معظم قادة الأجهزة الأمنية من حركة فتح، أدى إلى عدم تعاون الأجهزة معه، وإلى عدم تنفيذ قراراته[٦٥].

إن عدم وجود أي صلاحيات لوزير الداخلية، ورفض قوات الأمن تنفيذ قراراته، دفعه إلى تشكيل ما سمي لاحقاً القوة التنفيذية بقوله إنه «فضلاً على أن هناك تثاقلاً في أداء المهمات، من قبل الأجهزة الأمنية، وأحياناً عجزاً، وأحياناً رغبةً في عدم التنفيذ، بقصد إفشال الحكومة وإظهار ضعفها، وهذا ما دفعنا إلى أن نجد البديل القانوني، حتى نستطيع أن نقوم بالمهمات التي أنيطت بنا».[٦٦]

قام صيام في ٢٠ من نيسان/أبريل عام ٢٠٠٦ باتخاذ قرار تشكيل قوة أمنية خاصة، تتبع له مباشرة عرفت بالقوة التنفيذية من الأجنحة العسكرية للفصائل، وبلغ عدد عناصرها في البداية ٣٠٠٠ عنصر، ومن ثم ارتفع إلى ٥٥٠٠ عنصر من كتائب عز الدين القسام، وكتائب شهداء الأقصى، وألوية الناصر صلاح الدين، والصاعقة، ومن الجبهات الشعبية والديمقراطية، والقيادة العامة والتحرير العربية[٦٧].

حدد صيام مهمة القوة التنفيذية بمساندة عناصر الأجهزة الأمنية الغيورة على البلد في محاصرة الفوضى المتمثلة بالفلتان الأمني والسرقات والبلطجة واقتحام المؤسسات وقتل الناس[٦٨].

شكل قرار تشكيل القوة التنفيذية تصعيداً لحرب الصلاحيات بين الرئيس والحكومة، فقام الرئيس بإلغاء القرار في ٢١ من نيسان/أبريل، وعدّه غير دستوري ومخالفاً للقانون[٦٩]. وردّت رئاسة المجلس التشريعي على ذلك بأن الرئيس لا يملك صلاحيات إنشاء أي قوة أمنية أو إلغائها، تخضع لصلاحيات وزارة الداخلية، وذلك بناءً على المادة ٣٩ من القانون الأساسي المعدل التي تنص على أن «رئيس السلطة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولا توجد له صلاحيات تنفيذية تخول له إنشاء أو إلغاء قوة أمنية تخضع لصلاحيات مجلس الوزراء ووزير الداخلية»[٧٠].

وصف مشعل قرار الإلغاء بالتآمر على الحكومة، الذي يصب في خدمة العدو[٧١]. وردّت السلطة على تصريح مشعل، على لسان مستشار الرئيس، أحمد عبد الرحمن برفضه ما وصفها

---

(٦٥) «في حوار مع سعيد صيام وزير الداخلية الفلسطيني: هناك مجموعات معروفة بأجندتها الخاصة تريد توتير الساحة ونشر الفوضى،» المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) ابحيص وسعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧: ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (١)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٦٨) في حوار مع سعيد صيام وزير الداخلية الفلسطيني: هناك مجموعات معروفة بأجندتها الخاصة تريد توتير الساحة ونشر الفوضى،» المركز الفلسطيني للإعلام.

(٦٩) ابحيص وسعد، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٧٠) «التشريعي: القانون لا يمنح عباس صلاحية حل أي قوة أمنية،» صحيفة الدستور، ٢٠٠٧/١/١١، ص ٢٣.

(٧١) «كلمة الأستاذ خالد مشعل في مهرجان ذكرى إحياء استشهاد القائدين الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي،» المركز الفلسطيني للإعلام.

بالحرب الأهلية التي يبشر بها مشعل من دمشق، مضيفاً أن معرفة مشعل بأمور الوطن سطحية، وأنه ليس على دراية بقوانين السلطة[٧٢].

هذا، مع العلم أن الحكومة كانت قد توافقت مع الرئيس على إنشاء القوة التنفيذية، ويتبين ذلك من خلال رسالة خطية أرسلها هنية لعباس في ٢٢ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٦، جاء في بندها الأول: «أذكّر سيادتكم بالحديث الذي تم بيننا أثناء وجودكم في غزة، وبالأفكار حول الوضع والرغبة المتبادلة للقضاء على حالة الفلتان الموجودة في الشارع الفلسطيني، وبناءً على موافقتكم، شرع السيد وزير الداخلية في الترتيب والإعداد لها»، وفي بندها الثالث «وكنت قد هاتفت سيادتكم بعد إعلان وزير الداخلية عن توجهاته حول الموضوع، وذلك ليلة الجمعة الماضي، وقد باركت هذا التوجه، والخطوة كذلك»[٧٣]. توالى إصدار المراسيم الرئاسية للتعيينات ولإلغاء قرارات الحكومة في خطوة من مؤسسة الرئاسة لسحب صلاحيات الحكومة وتقييدها، ما ولّد قناعة لدى حماس بأن الشراكة مع فتح مستحيلة، وبخاصة في المجال الأمني، فقامت حماس بالانقلاب في قطاع غزة في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٧[٧٤].

بيّنت الحركة من خلال تصريحات عدد من قادتها أن الانقلاب العسكري كان خطوة إجبارية، اضطرارية[٧٥]، من أجل وضع حد للقتل العشوائي والدفاع عن النفس، بعد قيام حركة فتح بتجهيز قوة عسكرية وإحضار أسلحة من أجل الدخول في صراع مسلح معها[٧٦]. وجاء في كتاب، أصدره مكتب الحركة الإعلامي بعنوان «الكتاب الأبيض» أن خطوتها هي عملية تصحيح للمسار الأمني المنحرف ليس أكثر، وهي حريصة على التواصل الجغرافي بين الضفة وغزة، وليس لديها النية لتستقل بغزة وتنشئ كياناً سياسياً مستقلاً من فلسطين[٧٧]. إلا أن أحد قادة الحركة وصف خطوتها بأنها تحرير ثانٍ للقطاع من العملاء، بعد تحريره من الاحتلال[٧٨].

تذرعت الحركة بقيامها بالانقلاب، بأن هناك انقلاباً من فتح معداً لها، إلا أن ما يثبت عكس هذا القول، أنه عند مهاجمة كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس مواقع المؤسسات الأمنية، لم

---

(٧٢) «مشعل يهاجم عباس ويحذر من انقلاب بدعم أمريكي إسرائيلي،» الجزيرة نت، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/news/pages>.

(٧٣) «هنية أرسل رسالة إلى الرئيس أكد فيها أن القوة التنفيذية ليست تشكيلاً جديداً،» مركز مفتاح، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، <http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?>.

(٧٤) خليل الشقاقي، انفصال غزة السياسي: إلى متى وهل يمكن الرجوع عنه؟ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٨)، ص ٢.

(٧٥) صبحي عسيلة، «حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة،» الأهرام، ٢٠١٠/٥/١، <http:// digital.ahram.org.eg/articles.aspx?>.

(٧٦) أحمد فياض، محاور، «الزهار: الحسم العسكري في غزة كان دفاعاً عن النفس،» الجزيرة نت، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، <http://www.aljazeera.net/news/pages>.

(٧٧) المكتب الإعلامي حركة المقاومة الإسلامية حماس، الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار (غزة: حركة المقاومة الإسلامية حماس، ٢٠٠٧)، ص ٥.

(٧٨) الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان، «مجازر حماس في غزة نكبة جديدة،» صحيفة ١٤ أكتوبر، ٢٠٠٧/٦/١٧.

يكن هناك ردود فعل من قبل أجهزة السلطة، لأنه لم يكن لديها خطة لمهاجمة مؤسسات حماس، وكانت النتيجة سيطرة حماس على المؤسسات والمقار الأمنية في قطاع غزة بسهولة وفي وقت قصير؛ فالانهيار الشامل للأجهزة الأمنية في القطاع في غضون أربعة أيام فقط، وسيطرة القوة التنفيذية وكتائب عز الدين القسام، مهد لها الطريق لتعلن أنها قد انتصرت بالقوة العسكرية إلى جانب انتصارها بالأغلبية الشعبية من خلال الانتخابات[٧٩].

بعد سيطرة حماس على القطاع، قام الرئيس بإقالة حكومة الوحدة الوطنية، وإعلان حال الطوارئ، وتعيين حكومة جديدة برئاسة سلام فياض (٢٠٠٧/٦/١٧ ـ ٢٠٠٧/٧/١٣). وطالب الرئيس حركة حماس بالتراجع عن انقلابها، والاعتذار عن خطوتها كشرط مسبق لأي حوار معها[٨٠]. هذا الانقلاب ليس وليد الصدفة، وإنما كان هذا الخيار قائماً في أجندة حماس؛ إذ صرح الزهار في عام ٢٠٠٦ بأن «الحركة أمام أحد خيارين؛ إما القيام بانقلاب، وإما دخول الانتخابات»[٨١].

في ١٧ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٧ أصدر الرئيس قراراً بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في تقصير قوات الأمن في التصدي لانقلاب حماس في القطاع، وقد ركزت اللجنة في تقريرها على المستويين السياسي والعسكري[٨٢].

إن انقلاب حماس، كان له تداعيات سلبية على حماس نفسها؛ فالانفصال بغزة أدى إلى عزل حماس تماماً عن القرار الفلسطيني، وتراجع شعبيتها بوضوح، فهي ارتكبت بانقلابها العسكري واحداً من أهم أخطائها الاستراتيجية إن لم يكن أهمها على الإطلاق، ليس فقط لتداعياته السلبية عليها وعلى غزة، وإنما لتداعياته السلبية على مجمل القضية الفلسطينية التي لا يمكن أن تتحمل وصول العلاقة بين فتح وحماس إلى ما وصلت إليه في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ وما تلاها[٨٣].

يرى الباحث عمرو، أن الأسباب وراء انهيار الأجهزة الأمنية السريع في القطاع هي ذاتها الأسباب التي أدت إلى هبوط حركة فتح التي تم تناولها سابقاً، إضافة إلى عدم وجود عقيدة أمنية مبدئية تؤمن بها هذه الأجهزة، وإنما تلخص دورها بالتنسيق الأمني مما شكل عقدة لدى العناصر الأمنية من النظرة الشعبية لهم، بأنهم حماة الاحتلال والتعبئة المعاكسة ضدهم من قبل المعارضة وبالتحديد حماس، كما أن قادة الأجهزة الأمنية قد أتخمت بالثراء الفاحش والفساد، ما شكل حالاً من عدم الثقة ما بين العناصر والضباط الصغار والقادة، وراجت عقيدة المصلحة الشخصية، الذي

---

(٧٩) حمادة الفراعنة، «دور حماس في تعطيل وتخريب جميع نواحي الحياة: الانقلاب الحمساوي الإخواني،» الكرامة برس (٢٠١٢)، <http://www.karamapress.com/arabic>.

(٨٠) الشقاقي، انفصال غزة السياسي: إلى متى وهل يمكن الرجوع عنه؟ ص ٢.

(٨١) نعيم الأشهب، «إمارة حماس،» الحوار المتمدن، العدد ٢٢١٩ (١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=128020>.

(٨٢) النص الكامل لتقرير لجنة التحقيق التي شكّلها الرئيس عباس حول الانقلاب الحمساوي في قطاع غزة بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٨٣) عسيلة، «حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة».

انعكس سلباً على العناصر والضباط، وكان ولاء عناصر الأجهزة الأمنية للقائد وليس للوطن، إضافة إلى الترهل الإداري، وعدم الانضباط في مقابل عناصر حركة حماس الذين يتمتعون بكل أشكال الانضباط والنظام والقوة، وتحكمهم عقيدة الولاء والانتماء إلى التنظيم، وليس للمصلحة الشخصية.

شهدت الساحة الفلسطينية مرحلة اقتتال وصدام دامٍ لم تشهده القضية الفلسطينية من قبل، وتدهور في إثره الوضع الإنساني، وقمعت الحريات، واستخدمت القوة المفرطة التي راح ضحيتها المئات من أبناء الشعب الفلسطيني بين قتيل وجريح، ووصل الحد في الطرفين إلى المبارزة والمسابقة، وردّ الصاع صاعين للاعتداءات المتبادلة، والاعتقال، ومنع كل مظاهر الحياة السياسية لكل منهما في منطقته؛ فحكومة رام الله قمعت كوادر من أعضاء حركة حماس ومؤيديها واعتقلتهم، إضافة إلى إغلاق مؤسساتها، وفصل موظفيها، وهو نفسه ما قامت به الحكومة المقالة تجاه أعضاء أجهزة السلطة في القطاع وكوادرها ومؤسساتها.

أضاع الانقلاب القضية الفلسطينية، وأعاق الممارسة الديمقراطية، ما انعكس سلباً على صورة القضية والإنسان الفلسطيني المتسامح بطبيعته، وعلى كل مناحي الحياة، حتى وصل الاقتتال إلى السجون الإسرائيلية والجامعات والمدارس والمساجد. وتحول الصراع في إثر الانقلاب إلى تناحر داخلي بحث على سلطة حكم ذاتي بدلاً من الصراع مع الاحتلال؛ فكان الشعب هو الخاسر الوحيد، والرابح الوحيد هو إسرائيل.

ثانياً: أداء حكومة حماس وعلاقتها بالفصائل الأخرى

تعزز الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع، بعد الانقلاب الذي قامت به حماس في غزة، الذي أدى إلى قيام حكومتين متناحرتين في كل من القطاع والضفة. وفي ما يأتي، سيتم تناول أداء حكومة حماس، وأبرز الآثار التي ترتبت على حكمها القطاع.

١ ـ أداء حكومة حماس والآثار المترتبة على حكمها للقطاع

سيتم تناول أداء حكومة حماس من خلال خمسة مستويات، هي: المستوى السياسي والإداري، والمستوى الاقتصادي، والمستوى الأمني، ومستوى الحقوق والحريات العامة، وعلى مستوى المقاومة.

أ ـ المستوى السياسي والإداري

أدت خطوة حماس في القطاع إلى تعزيز الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع، وإلى انقسام النظام السياسي، وتبديد طاقة الحركة الوطنية، التي بدت وكأنها تتصارع معاً، أكثر مما تتصارع مع إسرائيل[٨٤].

---

(٨٤) ماجد كيالي، «ما الذي أرادته حماس من قطاع غزة؟،» أمد للإعلام، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، <http://www.amad.ps/ar/?>.

وهذا ما عرض القضية الفلسطينية لأزمة في وحدانية التمثيل على المستوى الدولي، فأصبح الشعب يملك قيادتين وحكومتين: إحداهما وطنية في الضفة، والأخرى إسلامية في القطاع[٨٥].

برزت بعد الانقسام ظاهرة غياب مشاركة بعض التنظيمات في الفعاليات الوطنية أو السياسية التي تدعو لها كل من فتح وحماس، أو عناصر محسوبة عليهما؛ فأصبحت المناسبات الوطنية والدينية تمر من دون إجماع وطني، أو إسلامي، على العكس من ذكرى انطلاقة كل فصيل أو تنظيم، الذي تتحرك فيه الفصائل بثقل هائل، وتحشد له على مستوى الوطن، وبميزانيات مفتوحة[٨٦].

بعد الانقلاب، قامت حماس بتشكيل حكومة برئاسة إسماعيل هنية، وخمسة من الوزراء الذين شاركوا في حكومة الوحدة الوطنية من أبناء القطاع. أما وزراء الضفة الذين كانوا قد شاركوا في الحكومة وعددهم ستة، فتم استبدالهم بشخصيات من حماس في القطاع، وتوزعت الحقائب الوزارية المتبقية بين الوزراء، فأصبح كل وزير مسؤولاً عن حقيبتين وزاريتين أو أكثر[٨٧].

لم تنشئ حماس مباني ومؤسسات جديدة، وإنما استخدمت مباني السلطة ومؤسساتها، إلا أنها أخضعت الوزارات لتحولات كاملة في هيكلها الإداري؛ فالموظفون السابقون استبدلوا بموظفين جدد وفي بعض الوزارات التي بقي عدد من موظفيها، وبخاصة وزارتا الصحة والتربية والتعليم، فقد تم تعيين أعضاء حماس والموالين لها في المناصب الإدارية[٨٨].

إن تعيين حماس موظفين جدد في الوزارات يعود إلى إصدار ديوان الموظفين العام قراراً بعد سيطرة حماس على القطاع، بتعليق دوام موظفي القطاع من الثالث والعشرين من حزيران/يونيو وحتى إشعار آخر تحت طائلة المساءلة القانونية[٨٩]، وعليه أعطت السلطة لحركة حماس فرصةً لتوظيف عدد كبير من أنصارها، بناءً على هذا القرار، فقامت حكومة حماس بتعيين أعضائها وأنصارها ومؤيديها، وهو نفسه ما قامت به حركة فتح عند نشأة السلطة.

لم تكن التعيينات التي قامت بها حماس مبنية أساساً على طرد موظفي حكومة فتح، وإنما حرصاً منها على استمرار تقديم الخدمات العامة للمواطنين بعد إضراب موظفي حكومة فتح، بناءً على تعليمات رئاسية. سمحت حكومة حماس للعديد من الموظفين بالعودة إلى وظائفهم. أما المديرون وأصحاب المناصب العليا، فقد تم استبدالهم بموظفين من حماس، إلا أنها عرضت عليهم وظائف أخرى؛ فعلى سبيل المثال أصيب الجهاز القضائي بالشلل عدة أشهر بسبب إضراب

(٨٥) «خبير: الإخوان وراء إبعاد حماس عن الجهاد ضد إسرائيل،» وكالة الفتح للأنباء، ٢٣ آب/آغسطس ٢٠١٣، <http://www.alfatehnews.com/arabic>.

(٨٦) أحمد يوسف، «مأساة وطن الحزبية وعفن السياسة،» سما الإخبارية، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=179636>.

(٨٧) Are Hovdenak, ed., *The Public Services under Hamas in Gaza: Islamic Revolution or Crisis Management?* (Oslo: Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2010), p. 13.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١١.

(٨٩) «تعليق الدوام للموظفين العاملين في ديوان الموظفين العام بالمحافظات الجنوبية،» ديوان الموظفين العام، ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، <http://www.gpc.pna.ps/diwan/viewPublicNewsInfo.gpc?id=39>.

الموظفين، فقامت حماس بإقالة النائب العام، والقضاة، وموظفي النيابة العامة، وتعيين بدلاء في جميع المناصب، وأعيد فتح المحاكم. عليه، أصبح موظفو القطاع العام في غزة ينقسمون إلى ثلاث فئات رئيسة وهي: موظفون على رأس عملهم ويتلقون رواتبهم من حكومة رام الله، وبخاصة في وزارات الصحة والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية، وموظفون متواجدون في المنزل ويتلقون رواتبهم من حكومة رام الله بناءً على تعليمات مباشرة من الحكومة، وموظفون تابعون لحكومة حماس وهي تقوم بدفع رواتبهم. وبسبب التمويل المحدود، اضطرت حماس إلى تقليص عدد موظفي القطاع العام بصورة كبيرة، وألغت بعض الوزارات بناءً على الوضع الجديد، مثل وزارة السياحة، وحولت بعض الوزارات إلى هيئات كوزارة المعلومات[٩٠].

أما المجلس التشريعي، فعملت حماس على تفعيل دوره من خلال أعضاء التشريعي المقيمين في القطاع، وضمت إليهم ستةً وعشرين عضواً من حماس، ونائباً مستقلاً مختصاً بالقانون، وللتغلب على مشكلة النواب المعتقلين ونواب الضفة، قام المجلس التشريعي في القطاع بتفويض نواب غزة لتمثيل واحد أو اثنين من المعتقلين، والنواب الذين لا يستطيعون الحضور يمكنهم المشاركة والتصويت عبر الهاتف. عقدت أول جلسة للتشريعي في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٧ وتم التصويت فيها على إلغاء المراسيم الصادرة عن الرئيس، وتمرير الكثير من التشريعات لمشاريع قوانين، وأقرت الميزانية السنوية للحكومة، وكان المجلس يعقد دوراته كل أسبوعين، بينما كانت اللجان تعقد اجتماعاتها كل أسبوع[٩١].

قرر هنية في شباط/فبراير ٢٠١١ إجراء تعديل وزاري من أجل تخفيف العبء عن الوزراء الذين يحملون أكثر من حقيبة وزارية، ولإشراك القوى والفصائل والشخصيات في الحكومة الجديدة، إلا أن القوى المنضوية تحت لواء المنظمة، اعتذرت بسبب الانقسام القائم، بينما اعتذرت حركة الجهاد الإسلامي بسبب موقفها المبدئي من اتفاق أوسلو[٩٢].

من أجل إنهاء الانقسام بين الضفة والقطاع، مرت مسيرة المصالحة بمحطات كثيرة، بدءاً باتفاق صنعاء في آذار/مارس عام ٢٠٠٨، واتفاق دكار في حزيران/يونيو من العام نفسه، مروراً بالورقة المصرية التي طرحت في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٩، واتفاق القاهرة الذي أعلن عنه في نيسان/أبريل عام ٢٠١١، وصولاً إلى اتفاق الدوحة الذي جرى توقيعه من قبل عباس ومشعل في شباط/فبراير عام ٢٠١٢، والذي أعقبه جدل واسع في مؤسسات حماس حول أحقية مشعل في توقيع الاتفاق منفرداً مع فتح، وأخيراً اتفاق الشاطئ الذي جرى توقيعه من قبل المنظمة وحماس في الرابع والعشرين من نيسان/أبريل عام ٢٠١٤، إلا أن الاتفاق بقي نظرياً. لم تفلح تلك الجهود في تحقيق

---

(٩٠) Hovdenak, ed., Ibid., pp. 11-12.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٩٢) محسن صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١)، ص ٣٢.

الوحدة الجغرافية والإدارية بين الضفة والقطاع؛ فالانقسام بين فتح وحماس، هو انعكاس لخلاف سياسي متجذر، واختلاف بين برنامجين حول طريقة تناول المشروع الوطني[٩٣].

أجرت حكومة حماس قبيل مشروع المصالحة عام ٢٠١٤، الذي لم يتكلل بالنجاح، حملة ترقيات واسعة في وزاراتها، أدت إلى انتقادها من قبل بعض من أعضائها، فقد انتقد النائب الحمساوي يحيى موسى اختيار وزير في حكومة حماس لوكيل من طريق القرعة وليس الكفاءة، وبيّن يوسف فرحات ـ المدير العام للوعظ والإرشاد في وزارة الأوقاف في غزة ـ أن حملة الترقيات تفتقر إلى المهنية والأخلاق الوطنية، وطالب بوقفها وإحالة أمرها لأي حكومة مقبلة، إلا أن موظفي حماس اعتبروا أن هذه الترقيات حق لهم، خوفاً من أن يغرقوا في السلطة برتب ومناصب منخفضة، إذا عاد موظفو فتح[٩٤].

يؤكد حيدر عوض بعد مرور ست سنوات على الانقسام أن «الصراع على السلطة هو الذي يحكم دوافع الطرفين، وإن كان هذا الصراع يختبئ تحت عناوين مشتتة ومختلفة لإكساب هذا الانقسام الاستمرارية»، بينما يرى محمد هواش أن أسباب الانقسام ليست ذاتية وحزبية مع أنها بدأت تشكل عقبة، وإنما ترتبط بفكر وبمشروع سياسي واسع وواضح الملامح، أساسه الفكري الخروج عن الجماعة، وتشكيل جزر سيادية خارج الجماعة منطلقة ومستندة إلى فكر الإسلام السياسي[٩٥].

تمكنت كل من حكومة رام الله وغزة من التعامل مع واقع الانقسام السياسي، وذلك في بعض المجالات من خلال تقديم تنازلات عملية لضمان استمرار توفير الخدمات العامة للشعب في القطاع، ومن أبرزها، الإمدادات الطبية؛ فهناك تعاون وثيق بين وزارتي الصحة في كل من رام الله وغزة، وتم حل مشكلة التحويلات الطبية بإلحاقها بوزارة الصحة في رام الله، وشبكة الكهرباء في القطاع التي لا يمكن تمويلها وتشغيلها من دون التعاون مع حكومة رام الله، وامتحان الثانوية العامة حيث توصلت كل من الحكومتين لآلية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالامتحان، وإصدار جوازات السفر لأهالي القطاع، ورحلات الحج والعمرة[٩٦].

ب ـ المستوى الاقتصادي

أثر الانقسام في الوضع الاقتصادي، فارتفعت معدلات البطالة والفقر اللذين أضعفا النسيج الاجتماعي، وازدادت عمليات التهميش والإقصاء في الشرائح الفقيرة، مما شكل تراجعاً في مختلف

---

(٩٣) عزام شعث، «بعد ست سنوات: الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية،» مجلة سياسات، العدد ٢٤ (٢٠١٣)، ص ١٠ ـ ١١ و٢٥.

(٩٤) «فضيحة حملة ترقيات واسعة بحكومة حماس ووزير يختار وكيله بالقرعة،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، <http://www.palpress.co.uk/arabic>.

(٩٥) نقلاً عن: عاطف أبو سيف، ندوة بعنوان: «بعد ست سنوات على وقوعه: انقسام مستقر في إقليم متقلب،» مجلة سياسات، العدد ٢٤ (٢٠١٣)، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٩٦) Hovdenak, ed., *The Public Services under Hamas in Gaza: Islamic Revolution or Crisis Management?*, pp. 18-21.

جوانب الحياة[97]. بلغ معدل الفقر عام ٢٠١٠ في القطاع ٨٠ بالمئة، بسبب إطباق كل من إسرائيل ومصر والمجتمع الدولي حصاراً على القطاع لعزل حماس وإضعافها، ما أدى إلى تدهور الوضع الصحي والتعليمي وازدياد عدد العاطلين عن العمل، بسبب فقدان عملهم داخل إسرائيل[98].

أصبح ما يقارب ٣٥ ألف غزي يعيشون في الخيم والملاجئ بسبب الحصار المفروض على استيراد مواد البناء الذي عطل بناء المنازل بعد عام على حرب الرصاص المصبوب (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) مع إسرائيل، مما أثر في إعادة بناء المستشفيات والمراكز الصحية[99]. حاولت حكومة هنية التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية من خلال طرح برنامج لمعالجة البطالة، وتم بموجبه تشغيل آلاف العاطلين عن العمل، وبرنامج دعم العمال العاطلين من خلال تقديم مساعدات مالية لهم. وطرحت الحكومة أيضاً خططاً لمشاريع اقتصادية مع الحكومة المصرية، مثل إقامة منطقة حرة في العريش، واستئجار رصيف خاص في ميناء العريش لتوريد البضائع إلى القطاع بعيداً من التدخل الإسرائيلي، إلا أن هذه المشاريع بقيت طي التعاطي النظري لدى الطرف المصري من دون أي تنفيذ عملي[100].

في ما يخص الأمن الغذائي، بيّن مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن ٣٠ بالمئة فقط من الاحتياجات الغذائية اللازمة لسكان القطاع يتم تلبيتها، ١٥ بالمئة يسمح بدخولها عبر المعابر مع إسرائيل و١٥ ـ ٢٠ بالمئة تدخل عبر الأنفاق الواقعة على الحدود بين مصر وغزة[101].

لكن فوز الإخوان في الانتخابات الرئاسية، وممارسة مرسي مهامه رسمياً أحدث فروقاً مهمة إذ بدأت العلاقات المصرية بحماس تأخذ منحى مهماً، زاد فيه التعاون وأحياناً عمليات التدليل، إضافة إلى الانحياز السياسي لحماس، وهكذا تحولت السياسة المصرية من وسيط غير محايد لصالح السلطة، إلى وسيط غير محايد لصالح حماس. لكن الأمور بدأت تأخذ منحى خطيراً بعد ذلك وبدأت حملة إغلاق الأنفاق، وفي إثرها طلب قادة حماس رسمياً وقف هدم الأنفاق الذي تراه قيادة القوات المسلحة ضرورياً لحماية الأمن القومي المصري[102].

هذا كلّه، أدى إلى تدهور الاقتصاد في القطاع، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، ووقف تدفق المواد الغذائية والأدوية والمواد الأولية المستخدمة في البناء. وبعد عزل مرسي، استمرت الحكومة

---

(٩٧) عواد جميل عودة، «إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠م)،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١١)، ص ١٤٩.

(٩٨) Daniel Byman, «How to Handle Hamas: The Perils of Ignoring Gaza's Leadership,» *Foreign Affairs*, vol. 89, no. 5 (September –October 2010), <https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2010-09-02/how-handle-hamas>.

(٩٩) علي الزين، «إحصائية: حصار غزة بالأرقام الفعلية،» النهار (بيروت)، ٢٠١٠/٢/٢١.

(١٠٠) صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(١٠١) الزين، المصدر نفسه.

(١٠٢) أحمد يوسف أحمد، «العلاقات المصرية بحماس،» الموقع الرسمي للدكتور أحمد يوسف أحمد، ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، <http://www.ahmadyoussef.com/ArticlesDetails.aspx?ArticleID=743>.

المصرية بهدم الأنفاق، فوصل عدد الأنفاق التي تم إغلاقها إلى ١٢٠٠ نفق في عهد السيسي، كما شدد الحصار على غزة عبر الإغلاق شبه الكلي لمعبر رفح الذي يعتبر المنفذ الوحيد للقطاع على العالم الخارجي، فأصبحت غزة عبارة عن سجن كبير من دون سقف لما يقارب مليوني مواطن.

ج ـ المستوى الأمني

أما على الصعيد الأمني، فقد أصدر هنية عدة قرارات تتعلق بالشأن الأمني، منها قرار بتشكيل مجلس أعلى للشرطة، وإيقاف مدير عام الأمن الداخلي عن عمله، وحلّ جهاز الأمن الوقائي، وإعطاء فرصة للعاملين فيه للانضمام إلى جهاز الشرطة، وقامت الحكومة بإنشاء جهاز أمني جديد بدلاً منه، مهمته جمع المعلومات الأمنية ورصدها وتوثيقها، وتشكيل قوة بحرية تابعة للقوة التنفيذية، وظيفتها حماية شواطئ غزة، كما قامت بدمج عناصر القوة التنفيذية في جهاز الشرطة، وبذلك أصبح عدد الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المُقالة خمسة أجهزة وهي: الشرطة، والأمن الداخلي، وأمن وحماية الشخصيات، والدفاع الوطني، والأمن الوطني[(١٠٣)].

في عام ٢٠١١، قام وزير الداخلية باتخاذ قرار ينص على معاقبة ١٢٠ عنصراً أمنياً بالفصل الكامل من الخدمة بسبب تجاوزات سلوكية، ومخالفات للأنظمة واللوائح الإدارية. إلا أن أبرز إنجازات وزارة الداخلية كانت في استهدافها العملاء؛ حيث أدت مطاردة حماس العملاء إلى حرمان الاحتلال من خدماتهم، مما وضعه في أزمة بسبب النقص الحاد في عنصر التعاون البشري داخل الميدان[(١٠٤)].

أثبتت سياسة حماس تجاه العملاء جدارتها وفاعليتها؛ ففي بداية حرب العصف المأكول[(١٠٥)] في تموز/يوليو عام ٢٠١٤ على القطاع، لم تستطع إسرائيل استهداف أي من القادة السياسيين أو العسكريين للفصائل بسبب إفلاس بنك المعلومات، ما حال دون تحقيقها أياً من أهدافها، وهذا ما يؤكده قصفها المباني السكنية بشكل عشوائي. إن تفاجؤ إسرائيل من تطور أداء المقاومة وقدراتها، بدءاً من الأنفاق التي كانت مجهزة للاستخدام وانتهاءً بتطور الصواريخ التي استطاعت الوصول إلى جميع أنحاء إسرائيل لأول مرة في تاريخ الثورة المعاصرة، يدل على نقص المعلومات الاستخبارية حول مدى التطور العسكري الذي وصلت إليه حماس، وسائر فصائل المقاومة.

د ـ الحقوق والحريات العامة

أما في ما يخص ممارسات حكومة حماس من أجل فرض سيطرتها على القطاع، فقد أفاد تقرير الهيئة المستقلة لعام ٢٠٠٧ بتفاقم مظاهر الفوضى والاقتتال، حيث قتل ٣٤٣ شخصاً في

---

(١٠٣) عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.
(١٠٤) صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١، ص ٣٣.
(١٠٥) سمتها حماس بالعصف المأكول، والجهاد الإسلامي بالبنيان المرصوص، أما جيش الاحتلال فسماها بالجرف الصامد.

القطاع على خلفية الاقتتال الداخلي مقارنة بـ ٦٥ حالة على الخلفية نفسها في العام السابق، وكان شهر حزيران/يونيو الذي شهد عملية الانقلاب الأكثر دموية؛ إذ سقط خلاله ١٦٩ شخصاً. وخلال عمليات القتل، ارتكبت حماس الكثير من الانتهاكات التي مست بحقوق الإنسان، كقتل أشخاص، والتنكيل بجثثهم بعد القبض عليهم، وتجريدهم من أسلحتهم، وتصويرهم، وبث صورهم عبر فضائية الأقصى التابعة لها، وإلقاء أشخاص عن أسطح بنايات بعد قتلهم[١٠٦].

شهد عام ٢٠٠٨ أربع حالات قتل في القطاع على خلفية الاقتتال، كما قامت حماس باستخدام القوة المفرطة بحق المطلوبين والفارين من عائلة حلس في حي الشجاعية، مستخدمة الأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية، واستمرت المواجهات نحو ١٢ ساعة، وأسفرت عن مقتل ١٣ فرداً من عائلة حلس، واثنين من القوة التنفيذية، وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص بجروح. تكرر الحدث نفسه مع عائلة دغمش، حيث استخدمت الأجهزة الأمنية التابعة لحماس الأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية والمتفجرات، وأدت الاشتباكات إلى مقتل ١٢ مواطناً بينهم ٣ أطفال وشرطي، وإصابة أكثر من ٤٥ مواطناً[١٠٧]. وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عشرات الحالات التي تعرض فيها نشطاء سياسيون وبالأخص من حركة فتح للإذلال ولإجراءات مهينة للكرامة أثناء استدعائهم من قبل حكومة حماس؛ فقد أفاد عدد من المعتقلين والموقوفين بأنهم تعرضوا للحجز والتوقيف ساعات طويلة في ظروف قاسية ومهينة، وتعرضوا للضرب والشبح والشتم، والكثير منهم تعرضوا لحلق شعر الرأس والشوارب في محاولة لإهانتهم والمس بكرامتهم[١٠٨].

بلغ عدد المعتقلين تعسفياً على خلفية سياسية خلال عام ٢٠٠٧ في غزة ٣٨ معتقلاً، وبلغ عدد الأشخاص الذين عذبوا أثناء التوقيف في النصف الثاني من العام نفسه ١٤٣ شخصاً، وتوفي ثلاثة أشخاص أثناء احتجازهم في المراكز الأمنية[١٠٩]. بلغ عدد الذين قدموا شكاوى بالاعتقال التعسفي عام ٢٠٠٨ حوالى ٦٨ معتقلاً[١١٠]. يرى يزيد صايغ أن حكومة هنية هدفت إلى وأد نار النزاعات المسلحة بصرف النظر عمّا إذا كان الخصم حركة فتح أو أي فصيل آخر، وإلى ممارسة سياسة العين بالعين، في الرد على الاعتقالات والتعذيب في الضفة[١١١].

---

(١٠٦) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الثالث عشر (١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(١٠٧) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الرابع عشر (١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ٤٣ ـ ٤٥.

(١٠٨) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول جرائم التعذيب في السلطة الفلسطينية خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٠ ـ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠١١)، ص ٩ و١٨.

(١٠٩) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الثالث عشر، ص ٧٤ و٣٢٠.

(١١٠) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الرابع عشر، ص ٧١.

(١١١) يزيد صايغ، ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة، التقرير الصادر عن مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط في جامعة برانديز، سلسلة ترجمات الزيتونة؛ ٥٣ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠)، ص ٦.

كما قامت حكومة حماس بمنع مواطني غزة من التوجه إلى الضفة إلا بعد الحصول على تصاريح، ومنعت المئات من الدخول أو الخروج من القطاع تحت ذرائع مختلفة(١١٢)؛ فقد منعت الحركة المحاميين إياد العلمي ومحمد بسيسو في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، من التوجه إلى الضفة، وطالب المركز في بيان له حركة حماس في غزة بوقف كل الإجراءات والقرارات غير القانونية وغير المبررة التي من شأنها تقييد حرية المواطنين في التنقل المكفولة دستورياً، والسماح لهم بالتنقل، وبخاصة في ظل القيود المفروضة على حركة المواطنين من قبل قوات الاحتلال(١١٣).

كما انعكست ظلال الانقسام على الحريات العامة في القطاع، فقد تعرضت المؤسسات الإعلامية للكثير من الاعتداءات التي عكست حال التراجع في الحريات الإعلامية، وظهرت وسائل جديدة تنتهك حرية التعبير كأفلام الكرتون التحريضية وتعرض الصحفيين للاعتقال والقتل والإيذاء والخطف والتهديد، وقمعهم، ومنعهم من تغطية الأخبار وصور الانتهاكات، وإغلاق محطات التلفزة والإذاعة، حيث توقف عمل فضائية فلسطين في غزة، وتوقف بث إذاعات راديو الحرية وراديو الشباب وصوت الشعب، وتعرضت المؤسسات الصحفية للإغلاق والنهب والاعتداء(١١٤). وشهدت الأعوام اللاحقة الكثير من الاعتداءات على الصحفيين تمثلت بالملاحقة والاعتقال والتعذيب، وعرضهم على القضاء العسكري لمحاكمتهم(١١٥).

وصل الاعتداء إلى النواب؛ إذ قامت القوة التنفيذية باقتحام مكتب النائب أشرف جمعة، والاعتداء عليه بالضرب(١١٦)، واعتقال الكتّاب ومحاكمتهم، حيث قام الأمن الداخلي لحكومة حماس باعتقال إبراهيم أبراش بعد أن رفض تقديم اعتذار عن كتاباته التي انتقد فيها زيارة القرضاوي غزة، وانتقاده لكل من قطر وحماس، لاعتبارها مسيئة للحكومة وللقرضاوي(١١٧). كما قامت الحكومة بمحاكمة الكاتب طلال الشريف في نهاية كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣ بتهمة القدح على خلفية مقال كتبه قبل عامين، انتقد فيه ممارسات جهاز الأمن التابع للحكومة(١١٨).

---

(١١٢) عادل عبد الرحمن، «حماس تكرس الإمارة،» مفوضية العلاقات الوطنية، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.fatehwatan.ps/page->.

(١١٣) «إدانة شديدة لسلوك أمن حماس،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?>.

(١١٤) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الثالث عشر، ص ١٠٧ ـ ١١٠.

(١١٥) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: التقرير السنوي الرابع عشر (٢٠٠٨)، ص ١٣٩ ـ ١٤١؛ التقرير السنوي الخامس عشر (٢٠٠٩)، ص ١٣٥؛ التقرير السنوي السادس عشر (٢٠١٠)، ص ٩٧ ـ ٩٨؛ التقرير السنوي السابع عشر (٢٠١١)، ص ٧٠ ـ ٧١، والتقرير السنوي الثامن عشر (٢٠١٢)، ص ٩١ ـ ٩٣.

(١١٦) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الثالث عشر، ص ١١٣.

(١١٧) «أمن المقالة بغزة يختطف الوزير السابق د.أبراش من منزله،» شبكة فراس الإعلامية، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://fparchive.mydannews.com/ar/news/115071>.

(١١٨) «حماس تقرر تقديم الكاتب المعارض د. طلال الشريف إلى المحاكمة بتهمة القدح،» وكالة أمد، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://www.amad.ps/ar/?>.

طالت الاعتداءات أيضاً حرية التجمع السلمي؛ فقد اشترطت الحكومة المُقالة أن يحصل من يرغب في عقد اجتماع عام على إذن أو ترخيص مسبق من وزارة الداخلية. في المقابل، منعت قوات الأمن في رام الله حركة حماس من الاحتفال بانطلاقتها العشرين في الأماكن العامة مزيلة كل مظاهر الاحتفال، ومصادرة أعلامها. قامت حماس في القطاع بعدد من الإجراءات لمنع حركة فتح من الاحتفال بانطلاقتها، كاعتقال قادتها وكوادرها، واقتحام مقارها ومكاتبها. وقامت القوة التنفيذية بإطلاق النار على المشاركين في مهرجان الذكرى الثالثة لاستشهاد الرئيس عرفات قتل في إثرها سبعة أشخاص، وتم الاعتداء على المشاركين والصحفيين[١١٩].

يوضح فاروق جويدة، في ما يخص استمرار منع حماس من إحياء ذكرى الرئيس عرفات منذ الانقلاب العسكري في القطاع بقوله إن «اغتيال ذكرى عرفات على يد رفاق السلاح خيانة لكل القيم الجميلة التي عاش من أجلها الرجل، كان ينبغي أن يصر عقلاء حماس على الاحتفال بذكرى عرفات الرمز والقضية؛ لأن الرجل لم يعد ملكاً لحركة فتح أو لغيرها... فالرجل الآن في رحاب الله وأهل حماس يقدرون ذلك بكل تأكيد... وإن موقف حماس يتعارض مع الدين الإسلامي ومع القيم الوطنية، وقبل ذلك كله يتنكر لقيمة عظيمة اسمها الوفاء»[١٢٠].

تعرضت المسيرات والتجمعات السلمية في القطاع للكثير من الانتهاكات والتجاوزات، ومن أبرزها استدعاء المشاركين أو احتجازهم أو اعتقالهم والاعتداء عليهم بالضرب، ومنع المسيرات والتجمعات السلمية، وفضها بالقوة باستخدام الأعيرة النارية والغاز المسيل للدموع، والحصول على تراخيص من أجل تنظيمها. استمرت سياسة تضييق الأجهزة الأمنية في القطاع على الحق في التجمع السلمي؛ فعملت الحكومة المُقالة على منع أي مسيرة، أو تجمع سلمي، أو أي نشاط لحركة فتح، أو بسبب مشاركة حركة فتح فيه. أما الفاعليات التي نظمتها باقي الفصائل منفردة، فقد سمح لها بذلك[١٢١].

يؤكد مهند عبد الحميد أن «تجربة حماس تقول إنها لم تسمح للقوى الأُخرى ولا للاتحادات الشعبية والمنظمات الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية بمزاولة نشاطها السياسي والجماهيري والإعلامي إلا بشروط، وبموافقة حماس، وإن حسم السيطرة بالقوة ورفض المشاركة ومنع النشاط وتقييد الدخول والخروج للقوى السياسية، عطّل الديمقراطية الفلسطينية على محدوديتها»[١٢٢].

---

(١١٩) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الثالث عشر، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(١٢٠) فاروق جويدة، «اغتيال ذكرى عرفات،» الأهرام، ٢٠١٣/١١/١١، ص ٢٤.

(١٢١) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: التقرير السنوي الرابع عشر (٢٠٠٨)، ص ١٥٣ ـ ١٥٤؛ التقرير السنوي الخامس عشر (٢٠٠٩)، ص ١٦١ ـ ١٧٠؛ التقرير السنوي السادس عشر (٢٠١٠)، ص ١٠٥ ـ ١٠٨؛ التقرير السنوي السابع عشر (٢٠١١)، ص ٧٧ ـ ٧٨، والتقرير السنوي الثامن عشر (٢٠١٢)، ص ١٠١ ـ ١٠٥.

(١٢٢) مهند عبد الحميد، «هل ستبقى حماس مقيدة بإرثها؟،» سما الإخبارية، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤، <http:// samanews.com/ar/mobile.php?>.

على خلفية التعصب الحزبي، قامت القوة التنفيذية باقتحام الأفراح والاعتداء على المحتفلين بسبب الانتماء الحزبي لأصحابها، أو بسبب الغناء لحركة فتح، أو تزيين الفرح برايات وزينة فتحاوية، أو بسبب رفع صور بعض من قادة فتح الذين قضوا على خلفية الصراع بين الحركتين، إضافة إلى الاعتداء على مكاتب الأحزاب، واعتقال أفرادها وكوادرها. وشملت الانتهاكات الاعتداء على الجمعيات والنقابات والمؤسسات الأهلية[١٢٣]؛ فقد تركت حماس المنظمات الأهلية في البداية وشأنها، ولكن بعد قيام حكومة فياض بإغلاق مئات المنظمات الأهلية التابعة للحركة في الضفة، قامت حماس بتقليل عدد هذه المنظمات إلى النصف، ومن ثم طالبتها بالتسجيل بوزارة الداخلية والحصول على إذن مسبق لممارسة نشاطها[١٢٤].

شملت الاعتداءات الجمعيات الخيرية أيضاً، ومن أبرزها انتهاكات تتعلق بالتسجيل، والاعتداء من خلال اقتحام الأجهزة الأمنية الجمعيات والتدخل في إدارتها، وتجميد حساباتها البنكية، وملاحقة رؤسائها والعاملين فيها واعتقالهم، إضافة إلى حل بعض الجمعيات، وإغلاق بعضها الآخر[١٢٥].

في ما يخص محاولة الحركة أسلمة المجتمع، بيّن مركز الميزان لحقوق الإنسان، أن شاباً تعرّض لحلق شعره من قبل شرطة حماس، بسبب قصات الشعر الأجنبية التي يقوم بها للشباب، كما قامت شرطة حماس بملاحقة الشباب المرتدين للسراويل الضيقة والساحلة[١٢٦]. إلا أن أبا مرزوق أعرب عن عدم تصديقه الأخبار التي تتناول ملاحقة أجهزة حماس الأمنية الشباب، بسبب شعرهم وسراويلهم الساحلة، مضيفاً أنه «لا يتصور أن يفعل ذلك أي فرد من هذه المؤسسة التي هي في الأصل لخدمة المجتمع، نحن أمام الفئة التي تتعب ليستريح الناس، وتسهر لينام الناس مطمئنين، نحن أمام الفئة التي يجب أن تكون الأكثر انضباطاً والتزاماً واحتراماً للقانون»[١٢٧]. إلا أن رئيس المكتب الإعلامي التابع لحماس إيهاب الغصين أقر بالحملة التي تنفذها الشرطة[١٢٨]، إلا أنه في الوقت نفسه حمل بشدة على سلوكيات الشرطة ولجوئها إلى أساليب العنف، ولكنه دافع عن الغاية من وراء ذلك بقوله «إنه ينبغي

(١٢٣) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الثالث عشر، ص ١١٨ ـ ١١٩ و١٢١.

(١٢٤) صايغ، ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة، ص ٦.

(١٢٥) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، واقع الجمعيات الخيرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨ (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨)، ص ١٩، ٢١ ـ ٢٢، ٢٦، ٢٨ ـ ٢٩، ٣٤ و٣٧ ـ ٤١.

(١٢٦) «قصات الشعر لها ضوابطها في غزة!،» وكالة أمد، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.amad.ps/arabic/?>.

(١٢٧) «أبو مرزوق غير مصدق ملاحقة الشباب في غزة بسبب شعرهم،» وكالة وطن للأنباء، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.wattan.tv/ar/news/31616>.

(١٢٨) «الحياة: حملة جديدة لحماس لفرض الجلباب بغزة ورش النساء بمادة الكلور،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ١١ نيسان/ابريل ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?>.

على الشاب أن يركز اهتماماته على التعليم، وعلى ما تفعله إسرائيل بالشعب، وليس على نجوم البوب في العالم وتقليدهم»[١٢٩].

كما قامت الحركة في ما يخص المدارس بالفصل بين الذكور والإناث، ابتداءً من سن التاسعة، ومنع الاختلاط بين الجنسين في المدارس والمعاهد والجامعات[١٣٠]، ويهدد تطبيق قرار الفصل بين الجنسين بإغلاق المدارس المسيحية، لأن عددها خمس مدارس فقط، بسبب ما يقتضيه ذلك من متطلبات تتعلق بالمعلمين والمعلمات، وإنشاء مبانٍ جديدة. يعقب ـ المسؤول عن المدارس الكاثوليكية في فلسطين ـ الأب فيصل حجازين على قرار حماس بأنه «يأمل عدم قيام حماس بالإساءة لنا، فنحن لا نملك لا المال، ولا المكان لنشر المدارس في جميع أنحاء القطاع»[١٣١].

كما سنت حكومة حماس قانون رقم (١) لعام ٢٠١٣ الذي يقضي بتأنيث مدارس البنات بجعل هيئتها التدريسية وكافة العاملين فيها من الإناث[١٣٢]. إضافة إلى فرض الجلباب والحجاب على النساء العاملات في حقل القانون والقضاء والجامعات[١٣٣]، كما دشنت الحركة حملة في مدارس البنات لإقناعهن بارتداء الحجاب، ومنعت النساء من تدخين النرجيلة في الأماكن العامة، وقامت بشن حملات على حفلات الزفاف التي تجمع الرجال والنساء معاً في رقصات[١٣٤]. ومنعت عرض المانيكان وأزياء النساء الداخلية، والمرأة من الجلوس وهي تضع قدماً فوق قدم، ومنعت أيضاً المراكز النسوية من الاحتفال في الثامن من آذار/مارس بعيد المرأة العالمي، وسمحت بالاحتفال بعيد الأم في أي يوم ما عدا ٢١ من آذار/مارس مع عدم السماح للرجال والنساء بالاختلاط[١٣٥]. كما منعت الرجال من العمل في محال بيع الملابس النسائية، وأغلقت محال الكوافير (حلاقة السيدات) التي يديرها الرجال[١٣٦].

تصف سمر زقوت ـ نائبة مدير منظمة الميزان لحقوق الإنسان ـ وضع غزة بأنها «باتت الآن أكثر توجهاً للطابع الإسلامي، وأن الأمور في القطاع تزداد سوءاً منذ تولي (حماس) الحكم»[١٣٧].

---

(١٢٩) «تليغراف: الأصولية تجتاح قطاع غزة وشرطة حماس تفرض السلوكيات الدينية بالقوة،» وكالة أمد، ٢ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://www.amad.ps/arabic/?>.

(١٣٠) عبد الرحمن، «حماس تكرس الإمارة،» مفوضية العلاقات الوطنية.

(١٣١) «قرارات تهدد بإغلاق المدارس المسيحية،» وكالة سما الإخبارية، ١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=161912>.

(١٣٢) «الصوراني: قانون تأنيث مدارس الفتيات فرض لرؤى ومناهج التخلف الاجتماعي في قطاع غزة،» الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://pflp.ps/news.php?id=4991>.

(١٣٣) عبد الرحمن، «حماس تكرس الإمارة،» مفوضية العلاقات الوطنية.

(١٣٤) «تليغراف: الأصولية تجتاح قطاع غزة وشرطة حماس تفرض السلوكيات الدينية بالقوة،» وكالة أمد.

(١٣٥) مصطفى إبراهيم، «حكومة غزة واحترام حقوق الناس،» وكالة سما الإخبارية، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://samanews.com/index.php?act=Show&id=157817>.

(١٣٦) عادل عبد الرحمن، «محجز يحاصر حماس،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=82211>.

(١٣٧) «تليغراف: الأصولية تجتاح قطاع غزة وشرطة حماس تفرض السلوكيات الدينية بالقوة،» وكالة أمد.

هـ ـ المقاومة المسلحة

بعد سيطرة حماس على القطاع، بدأ العمل المقاوم بعامة، وبصفة خاصة من جانب حماس بالتراجع، وبدأت تتعامل مع الفصائل الأخرى على النحو الذي كانت تتبعه السلطة إزاءها وإزاء الفصائل الأخرى، منذ تشكيلها، حيث تراجع عدد العمليات الاستشهادية التي نفذت ضد إسرائيل؛ ليس فقط منذ انقلاب حماس، ولكن منذ نجاحها في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة[١٣٨].

ووفقاً لماجد كيالي، فإن المقاومة المسلحة قد توقفت في القطاع بعد سيطرة حماس، كما حصل بالضفة؛ فحماس لم تنجح في إقامة نموذج لسلطة أفضل في القطاع من تلك التي ترأسها فتح في الضفة، ما أدى إلى انحسار مكانتها، وتراجع شعبيتها مقارنة بما كانت عليه، عندما في المعارضة، وتمارس العمل المقاوم[١٣٩].

عملت حماس على تثبيت التهدئة مع إسرائيل بالتوافق مع بقية فصائل المقاومة، وبخاصة في المراحل التي شهدت تصعيداً إسرائيلياً ضد القطاع، ورداً فلسطينياً بقصف أهداف إسرائيلية، وذلك وفقاً للحركة من أجل تجنيب القطاع حرباً جديدة[١٤٠]؛ فقد وزعت حماس تعميماً على عناصرها، موقعاً من وزير داخليتها فتحي حماد، جاء فيه: أن يقوم عناصر الحركة بضبط المناطق التي يتم إطلاق الصواريخ منها، ومتابعة واعتقال كل من يطلق صواريخ، ولو اقتضى الأمر استعمال القوة وإطلاق النار، وأن يتم التعامل بحزم مع مطلقي الصواريخ، وفي حال اعتقالهم يتم تسليمهم للأمن الداخلي، وألا يتم إطلاق سراحهم قبل محاسبتهم وتقديمهم للقضاء العسكري باعتبارهم عملاء ودخلاء على المقاومة[١٤١]. ويرى الباحث عمرو، أن حماس قد سقطت من خلال تشبيههم بالعملاء في مستنقع سياسي خطير، سبق وأن عابت على فتح وقوعها فيه، مما يؤكد أن ثوابت الحركات قبل الحكم، ليست هي ذاتها بعده.

برر الزهار اعتقال حكومته مطلقي الصواريخ في القطاع، بأن هناك اتفاقاً على التهدئة بعد الحرب جرى عبر مصر وتم الاتفاق عليه مع كل الفصائل، معتبراً أن مطلقي الصواريخ متمردون على فصائلهم بدليل أن لا أحد يتبناها[١٤٢]. وقامت حكومة غزة باتخاذ إجراءات عقابية ضد أي فصيل يطلق صواريخ باتجاه إسرائيل، حيث سيرت الدوريات وأقامت نقاط مراقبة لضبط الحدود[١٤٣].

---

(١٣٨) عسيلة، «حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة».

(١٣٩) كيالي، «ما الذي أرادته حماس من قطاع غزة؟،» أمد للإعلام.

(١٤٠) صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١، ص ٥٠.

(١٤١) «حماس توعز لعناصرها بإطلاق النار على مطلقي الصواريخ،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=106701>.

(١٤٢) «الزهار يبرر اعتقال مطلقي الصواريخ من القطاع متمردون على فصائلهم لا يلتزمون باتفاق التهدئة،» صحيفة الأيام، ٢٠١٠/١٠/٣١.

(١٤٣) محمد حجازي، «حرك حماس بين خياري الشراكة والتفرد،» وكالة أمد، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=97382>.

نسأل هنا: ما الفرق بين هذا التبرير وما كانت تردده سلطة فتح أثناء حكمها غزة أو خلال حكمها الضفة؟ هل عدم تبني الفصائل هذه الأعمال يضع منفذيها في دائرة الاتهام؟ ألا يحق لأحد، أو لمجموعة أن تجاهد إلا عبر الفصائل الموجودة حالياً؟ أليس في ذلك حجر تنظيمي، واستبداد كبير؟

بيّن تقرير بثه موقع والّا الإسرائيلي قيام السلطة في الماضي بمنع عمليات إطلاق الصواريخ من القطاع، وملاحقة التنظيمات التي كانت تطلقها، وتحت شعار الحفاظ على المصلحة الوطنية، وكانت حركة حماس في حينه ترفض هذا الطرح، وتطلق الصواريخ على إسرائيل، حيث يصف التقرير حماس بأنها تحولت إلى موقف السلطة الماضي؛ فهي تقوم بالدور نفسه، وتلاحق من يطلق الصواريخ وتمنع العمليات من القطاع، حيث تسجل إسرائيل سجلاً خالياً من العمليات لحماس منذ توقيع الهدنة عام ٢٠١٢، حيث لم تطلق حماس خلال هذه المدّة أي صاروخ على إسرائيل، وفي الوقت نفسه، سعت وتسعى لتفاهمات مع التنظيمات الفلسطينية، بالتوقف عن عمليات إطلاق الصواريخ، إلا أن التقرير بيّن أن هناك تنظيمات حلّت مكان حماس، وتقوم بعمليات إطلاق للصواريخ(١٤٤).

يوضح تيسير محسين أن حماس لم تستطع الجمع بين الحكم في غزة والمقاومة في الضفة، كما لم تستطع أن تجمع بينهما في القطاع. ويبين رمضان شلح أمين عام الجهاد الإسلامي بأن «المقاومة مجمدة بقرار ذاتي حفاظاً على استقرار سلطة حماس. إذاً ليس هناك جمع بين السلطة والمقاومة، هناك تغييب للمقاومة وسلطتان في غزة والضفة، هذه هي نتيجة المشاركة في الانتخابات، وهذا هو الفخ الذي نصب لمشروع المقاومة، وحماس ركن أساسي فيه»(١٤٥).

أثبت الواقع أن حماس لم تتخلَّ عن المقاومة بمنعها إطلاق الصواريخ تجاه إسرائيل، ولكنها كانت تريد من الفصائل جميعاً أن تلتزم بقراراتها بتثبيت الهدنة، وأن تكون هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في الرد على أي عدوان إسرائيلي. كشفت حرب العصف المأكول أن خيار المقاومة عند حماس لم يسقط بعد تسلّمها الحكم كما ادعى بعضهم، حيث كانت الحركة تعد العدة وتطور من قدرتها وخططها وتجهيزاتها العسكرية، وهذا يتضح من حفرها الأنفاق الذي يلزمه وقت طويل، إضافة إلى إطلاق العنان لجميع كتائب المقاومة للرد على العدوان الإسرائيلي على القطاع بالأشكال كافة؛ فحماس ليست كما شبهها بعض مَن في السلطة الوطنية، والهدنة التي عقدتها مع إسرائيل، لم تكن من أجل تثبيت حكمها فقط، بل من أجل الإعداد العسكري لأي عدوان جديد محتمل، قد تشنه إسرائيل على القطاع.

---

(١٤٤) «حماس أصبحت السلطة الفلسطينية ٢،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=105925>.

(١٤٥) تيسير محيسن، «الجمع بين الحكم والمقاومة: قراءة نقدية في تجربة حماس،» مجلة تسامح، السنة ٩، العدد ٣٢ (نيسان/أبريل ٢٠١١)، ص ٦٩.

٢ ـ علاقة حركة حماس بالفصائل الأخرى

إن التعددية السياسية في فلسطين تعاني ضعفاً في البعد الديمقراطي، بسبب عدم نضوج الثقافة السياسية، ووجود خلل في التنشئة السياسية والحزبية المتطرفة التي لا تؤمن بتقبل الآخر، والأهم عدم وجود الإطار الاجتماعي الذي من شأنه مراقبة الأداء ومعاقبة المخالفين من طريق الانتخابات، وغياب الدولة، وغلبة النمط العسكري للنظام السياسي، وضعف تأثير مؤسسات المجتمع المدني[١٤٦].

أ ـ علاقة حماس بحركة فتح

إن أحداث العنف التي شهدتها الأراضي الفلسطينية ما بين حركتي فتح وحماس، كان لها تأثير كبير في الشعب، وفي طبيعة العلاقة ما بين الحركتين، وفي العملية الديمقراطية.

كان الخلاف بين فتح وحماس منذ عام ١٩٩٣ ولغاية عام ٢٠٠٤ خلافاً سياسياً، ولم يتّخذ الخلاف بين الحركتين طابعاً عنيفاً، ولم يظهر إلى العلن رسمياً؛ فقد كان هناك تفاهم قائم ما بين قيادة الحركتين، المتمثلة بالرئيس عرفات والشيخ ياسين، فكانت حماس متفهمة موقف فتح من مشروع التسوية واستحقاقاته، وكانت فتح متفهمة للمقاومة المسلحة التي تقوم بها حماس[١٤٧].

على الرغم من وجود تاريخ من التوتر والتنافس السياسي بين الحركتين، إلا أنه كان هناك نقاط يتم الاتفاق عليها، فقد كان هناك تعاون ميداني نشط في تنفيذ العمليات العسكرية المشتركة في بداية انتفاضة الأقصى بعد عام ٢٠٠٠.

ازدادت شدة الخلاف بين الحركتين، بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، بدورها لم تعمر طويلاً بدورها، ما أدى إلى تصاعد الاشتباكات بين الحركتين وإلى وقوع قتلى وجرحى. على الرغم من محطات الحوار بين الطرفين، إلا أن الصدام المسلح استمر ووصل إلى ذروته باستيلاء حماس على القطاع بالقوة العسكرية، ما سبب انقطاع الاتصالات والحوارات بين الطرفين.

ثمة اختلاف حول الأسباب التي أدت إلى نشوء الخلافات ووصولها حد الاقتتال بين الحركتين، أبرزها الاختلاف الأيديولوجي بين الحركتين، ورفض حماس الاعتراف بالمنظمة كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني، ومحاولتها تشكيل قوة موازية للسلطة في غزة إثر الانسحاب الإسرائيلي منها. كما أن اختلاف البرامج السياسية لكلا الطرفين، واستمرار الحصار الدولي، ومنع المساعدات، أدت إلى فشل حكومة الوحدة الوطنية، وحدوث حال الانقسام والاقتتال التي تعتبر الأسوأ في تاريخ الشعب.

---

(١٤٦) عودة، «إشكالية العلاقة بيت حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠م)،» ص ٧٩ ـ ٨٠.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ١١٨.

أصبح الانقسام بين الحركتين أمراً واقعاً يجري تكريسه على الأرض، ويغرس جذوره في المجالات كافة، إضافة إلى أن ممارسات الطرفين في الضفة وغزة شملت الحريات العامة والخاصة، والعملية الديمقراطية، والتعددية السياسية، واستمرار حملات الاعتقال السياسي في غزة والضفة، وكل هذا يجري في ظل الإصرار على فرض سلطة الأمر الواقع، وإقامة المجتمع الخاص بأبعاده ومكوناته في القطاع كافة؛ حيث أدى الانقسام إلى وجود حكومتين وسلطتين: إحداهما تحت الاحتلال، والأخرى تحت الحصار. وأدى هذا الأمر إلى تداعيات على الصعيد السياسي تمثل بإضعاف دور المنظمة، والتشكيك بقدرة الشعب في حكم نفسه، مما مكّن إسرائيل من التذرع بعدم وجود شريك فلسطيني، والتهرب من عملية السلام، إضافة إلى تراجع التأييد العربي والدولي لنضال الشعب الفلسطيني[148].

علق عريقات على تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو التي خيّر فيها السلطة بين السلام مع إسرائيل، أو المصالحة مع حماس، بأنه «لا مجال للمقارنة بين إسرائيل وحماس، فحماس حركة وطنية، ربما نختلف أو نتفق معها، ولكن في نهاية المطاف هي حركة فلسطينية»[149].

منذ الانقلاب، قامت حماس بمنع فتح من الاحتفال بانطلاقتها[150]، واتهمت فتح الأجهزة الأمنية التابعة لحماس باستدعاء كوادرها، وبالتضييق عليهم باستمرار، إضافة إلى قيام حماس بمنع كوادر وقيادات فتحاوية من مغادرة القطاع في عدة مناسبات[151]، إلا أنها في عام ٢٠١٣ سمحت لفتح بالاحتفال بذكرى انطلاقتها[152]. ويصف القيادي الفتحاوي عادل عبد الرحمن ما تقوم به حماس تجاه فتح بالقطاع، بأنه اجتثاث للحركة من الشارع بقدر ما تستطيع، عبر مصادرة بيوت القادة وسياراتهم، ووضع يدها على الأملاك العامة للدولة[153].

لقد أدى إعلام الحركتين دوراً توتيرياً ولا يزال، في تعميق الانقسام، حتى إن هذا الإعلام في بعض الأحيان، خرج عن السياق الوطني، وأيضاً الأخلاقي، وأصبح يوصف بإعلام الردح.

ب ـ علاقة حماس بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تنطلق علاقة حماس بقوى اليسار الوطني من موقف حماس الفكري المعادي لليسار ثقافة وسلوكاً، وهو ليس بجديد، إلا أن الحركة كانت تحاول إخفاءه في ما سبق، فلقد رفضت قوى اليسار

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ١٤٢ ـ ١٤٥.

(١٤٩) صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(١٥٠) «لأول مرة منذ الانقسام حماس تحتفل بالضفة وفتح بغزة بانطلاقتهما،» فلسطين اليوم، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، <http://paltoday.ps/ar/post/154674>.

(١٥١) صالح، محرر، المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(١٥٢) صلاح الدين حسن، حاتم أبو النور ومحمود شعبان بيومي، «مشير المصري الناطق باسم الحركة للوطن: حماس حركة سرية وجزء من التنظيم الدولي للإخوان،» موقع «الوطن»، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.elwatannews.com/news/details/157505>.

(١٥٣) عبد الرحمن، «محجز يحاصر حماس،» وكالة فلسطين برس للأنباء.

السلوك الانقلابي لحماس رفضاً مطلقاً، فكراً وسياسةً وأسلوباً[١٥٤]. أدانت الجبهة الشعبية خطوة حماس العسكرية في القطاع والاقتتال الذي حدث، وقد سعت ولا تزال تسعى مع بعض الفصائل للحوار بين فتح وحماس، كونه الحل الوحيد للمشاكل القائمة[١٥٥]. وبعد تفرد حماس في القطاع، قامت باقتحام مكتب الجبهة الشعبية، واعتقال الكثير من عناصرها في إثر قيامهم بتوزيع بيان ينتقد الإجراءات التي قامت بها الحكومة المُقالة، والمتمثلة بفرض الضرائب على السكان[١٥٦].

في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٠، قامت حماس بعرض مساعدة مالية على الجبهة الشعبية بعد قيام عباس بقطع مخصصاتها المالية من منظمة التحرير، إلا أن الجبهة الشعبية اعتذرت عن قبول الدعم المالي في الوقت الذي كانت تعاني أزمة مالية خانقة[١٥٧].

في الذكرى الخامسة والستين للنكبة، قام العشرات من عناصر حماس بالاعتداء اللفظي على أبناء الجبهة الشعبية خلال المسيرة المركزية، الأمر الذي تطور إلى حد الاعتداء الجسدي عندما قام أنصار الشعبية بالهتاف ضد أمير قطر ومواقف بلاده من القضية الفلسطينية، وقد اعتدت شرطة حماس قبل نحو أسبوعين من الاعتداء السابق على مسيرة للجبهة الشعبية، نظمت في مدينة خان يونس للتنديد بالعدوان الإسرائيلي على سورية، حيث رفع المشاركون صوراً للرئيس السوري بشار الأسد، وقاموا بحرق العلم القطري خلال التظاهرة[١٥٨].

انتقدت الشعبية في بيان لها في منتصف عام ٢٠١٣ سياسات حماس في القطاع المتمثلة بالتشدد في تحصيل الضرائب والجمارك، من دون التفاتها إلى قدرة المواطن على دفعها، إضافة إلى التضييق على الحريات العامة، والتحقيق مع المواطنين بطرائق غير قانونية وعنيفة ومهينة، وغيرها من السياسات التي تمس حياة المواطنين، ودعت الشعبية إلى وقف كل الممارسات التي تخالف القانون، ووقف سن القوانين التي تعمل على فرض رؤية حماس على المجتمع، وطالبت الشعبية حماس بضرورة تعاونها مع كل القوى والفصائل، والمؤسسات الأهلية، والشخصيات الاعتبارية، والأهالي من أجل محاصرة حالات الاقتتال، والقضاء على أسباب انتشار الجريمة، وظاهرة المخدرات، وانتشار ظاهرة السلاح[١٥٩].

---

(١٥٤) حسن عصفور، «حماس وكراهية التقدم والوحدة واليسار الوطني،» الحوار المتمدن، العدد ٢٤٠١ (٢٠٠٨)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=146780>.

(١٥٥) عزمي الخواجا، «الجبهة الشعبية في ظل انطلاقتها الحادية والأربعين،» الأيام، ٢٠٠٨/١٢/٨، <http://www.al-ayyam.com/article.aspx?>.

(١٥٦) «تصريح صحفي صادر عن جميل مزهر عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية،» صحيفة الشعب اليومية أونلاين، ٢٠١٠/٤/٢٩، <http://arabic.people.com.cn/31662/6967331.html>

(١٥٧) بسام البدارين، «الجبهة الشعبية في حالة طفر وترفض مساعدة مالية من حماس،» وكالة فراس برس، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، <http://archive.fpnp.net/ar/news/65668>.

(١٥٨) «عناصر حماس يعتدون على أبناء الشعبية في غزة لهتافهم ضد أمير قطر،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=85345>.

(١٥٩) «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تحذر من انفجار شعبي بغزة نتيجة سياسات حماس،» موقع «الوطن»، ١ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://www.elwatannews.com/news/details/192342>.

قامت الجبهة الشعبية بالاحتفال بذكرى انطلاقتها الـ ٤٦ عام ٢٠١٣ وبمشاركة الآلاف من قيادات الجبهة وكوادرها وأعضائها، وبحضور ممثلي القوى الوطنية والإسلامية والشخصيات الوطنية والاعتبارية والنسوية والأكاديمية في القطاع، وهنأت حماس الشعبية بانطلاقتها، وذكرت على لسان ناطقها بأن نجاح مهرجان انطلاقة الشعبية والتسهيلات التي قدمتها حماس، يعكس مناخ الحريات في القطاع[١٦٠].

تجدر الإشارة إلى أن الجبهة الشعبية بقيت ثابتة على موقفها الرافض من المشاركة في أي من الحكومتين في رام الله وغزة، كون هذه المشاركة ستعزز الانقسام[١٦١]. إلا أنها في آذار/مارس عام ٢٠١٤ أدانت في بيان صحفي محاولة حماس تمرير عقوبات جديدة لتكون بديلة من قانون العقوبات الفلسطيني؛ فحماس من وجهة نظر الشعبية غير مخولة في غياب الصيغة القانونية لعمل المجلس التشريعي، حيث لا يجوز اعتماد أي تعديلات قانونية من قبل كتلة برلمانية واحدة، ورأت الشعبية في قرار حماس محاولة فرض أيديولوجيتها الخاصة[١٦٢].

ج ـ علاقة حماس بالجهاد الإسلامي

كانت العلاقة بين حركة حماس والجهاد علاقة تنافسية كون الفصيلين رفعا الأهداف والشعارات نفسها، ولكن التنافس كان على القاعدة الإسلامية نفسها[١٦٣]. واتسم تعامل حماس مع الجهاد بالتعالي والفوقية، كونها حركة منشقة عن الإخوان، ولا بد لها من العودة إلى حضن الحركة الأم[١٦٤]. وبعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، أبدت حركة الجهاد استعدادها للتعاون في إنجاح حكم حماس، ويتضح ذلك في تصريح لخالد البطش أحد قادتها، بأننا «على استعداد أن نقوم بكل ما هو مطلوب منا لتسهيل قيام حماس بدورها في قيادة السلطة والشعب الفلسطيني، ونحن مستعدون للحوار والنقاش مع حماس على مختلف الأصعدة والبرامج، ولن نكون عقبة أمام نجاحها في قيادة السلطة، ولكن من موقعنا من المقاومة، وليس في الحكومة»[١٦٥].

---

(١٦٠) «حماس: نجاح مهرجان الشعبية يعكس مناخ الحريات في غزة،» مركز راشيل كوري، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، <http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10712>.

(١٦١) صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١، ص ٥١.

(١٦٢) «الشعبية تدين محاولات حماس اقرار قانون عقوبات غير قانوني،» موقع مفوضية الإعلام والثقافة لحركة فتح، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، <http://www.fatehmedia.ps/page-12977.html>.

(١٦٣) عمر الغول، «كيف نجابه الانقلاب (٧)»، ١ أيار/مايو ٢٠١٢، <http://www.alsareeh.net/atemplate.php?id=2814&x=10>.

(١٦٤) أسماء الغول، «الجهاد الإسلامي وخيارات الحرب والسلام (٣ ـ ٣): المد والجزر في علاقة حماس بالجهاد،» ١٢ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/05/islamic-jihad-gaza-palestine->.

(١٦٥) أشرف الفرا، «العلاقة بين حماس وحركة الجهاد الإسلامي،» دنيا الوطن، ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٤، <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/332372.html>.

أما بعد الانقسام، فبدأت العلاقات بالتوتر بين الحركتين، وبخاصة بعد أن قررت حماس عدم المشاركة الميدانية ضد التصعيد الإسرائيلي على القطاع، وسعيها إلى الهدنة مع إسرائيل(١٦٦)، وجرى الاتفاق بين الحركتين على تجنب التصعيد العسكري في القطاع، مع تشديد الجهاد على حقها في الرد على أي خروقات إسرائيلية، وعلى أن تكون التهدئة مع الاحتلال متزامنة ومتبادلة(١٦٧). ويؤكد عضو المكتب السياسي للجهاد نافذ عزام، أن حماس شقيقة الجهاد في الصراع مع إسرائيل، إلا أن حكمها غزة جعلها تفقد بعض تركيزها، حيث إن أهم الإنجازات التي حققتها حماس، كانت وهي في المقاومة(١٦٨).

تعرض عناصر الجهاد للكثير من الاعتداءات وإطلاق النار عليهم؛ ففي آب/أغسطس من عام ٢٠١٠، تعرض أحد عناصر الجهاد للطعن من قبل عناصر المباحث التابعة لشرطة حماس، بسبب أنشطة كان يقوم بها في أحد مساجد خان يونس، ما أدى إلى تعرضه لإصابات حادة. كما قامت حماس باقتحام مقر الجهاد والعبث بمحتوياته وتكسيره، والاعتداء على حراس المقر(١٦٩). كما حدث اصطدام مسلح بين الحركتين في شرق غزة ومنطقة جباليا، وذهب ضحيته ٣ قتلى و٨ جرحى(١٧٠).

في عام ٢٠١٢، وافقت الجهاد على التهدئة مع إسرائيل، في مقابل منح حماس كامل الحرية للجهاد بالتسلح وإقامة المعسكرات، وحرية التنقل والحركة لمسلحيها داخل القطاع، وهو الأمر الذي لا تسمح به حماس لسائر التنظيمات بممارسته(١٧١).

وفقاً لموقع والّا الإسرائيلي، قامت وحدات الضبط الميداني التابعة لوزارة الداخلية في القطاع المسؤولة عن إحباط عمليات إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل بإطلاق النار على سيارة مسؤول في سرايا القدس الجناح العسكري للجهاد واختطافه إلى جهة مجهولة(١٧٢). وقامت حركة الجهاد في حزيران/يونيو عام ٢٠١٣ بوقف اتصالاتها مع حماس في إثر الاعتداء الذي قامت به حماس على أحد قادتها، رائد جندية الذي قتل أثناء اشتباك بينه وبين شرطة حماس. وما زاد من الاحتقان بين الحركتين، قيام عناصر من حماس بدهس القيادي محمد الحرازين خلال تشييع الشهيد جندية

---

(١٦٦) المصدر نفسه.

(١٦٧) صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١، ص ٥١.

(١٦٨) «حركة الجهاد الإسلامي تنمو تحت ظلال غزة،» الشاشة نيوز، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://www.shasha.ps/more/83989#.U8JEx0CGQ8U>.

(١٦٩) «تصاعد التوتر بين عناصر الجهاد وحماس في غزة ـ سوء فهم أم اختلاف السبل؟،» وكالة معا الإخبارية، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=310641>.

(١٧٠) الغول، «كيف نجابه الانقلاب (٧)».

(١٧١) «بعد تضارب المصالح مع سوريا وإيران: حماس والجهاد في طريقهما للصدام،» وكالة الفتح للأنباء، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.alfatehnews.com/arabic/?action=detail&id=25143>.

(١٧٢) «الضبط الميداني تطلق النار على مسؤول بالسرايا وتختطفه لجهة مجهولة،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=83759>.

وهو ما أدى إلى إصابته برضوض طفيفة(١٧٣). في إثر هذه الحادثة، أكد أبو زهري أن علاقة حماس بالجهاد قوية، ولا يمكن النيل منها، وأن الاتصالات بين الحركتين لا تزال مستمرة، مؤكداً أن هذه الحادثة لها طابع قانوني، وستحل وفقاً لذلك(١٧٤).

قامت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة حماس في الأول من نيسان/أبريل ٢٠١٤ بفصل الإمام مريد القانوع من الإمامة والإقامة في مسجد إبراهيم الخليل شمال غزة بسبب انتمائه إلى حركة الجهاد. وعقب إيقافه عن العمل، قام مسلحون بالاعتداء عليه ومنعوه من إقامة الصلاة في المصلين، وقدموا شخصاً آخر بدلاً منه(١٧٥). تعد السيطرة على مساجد القطاع من القضايا الشائكة بين الحركتين، وهذا يدل على تصدع العلاقة الدعوية بينهما، حيث تعد المساجد قاسماً مشتركاً للتعبئة التنظيمية؛ فالمساجد التابعة للجهاد محدودة مقارنة بتلك التابعة لحماس(١٧٦).

إن الخلافات بين الحركتين يتم السيطرة عليها بسرعة كبيرة، بسبب وجود توافق فكري بين الحركتين، وتوافق في الرؤى حول الكثير من القضايا المطروحة على الساحة الفلسطينية، حيث لا يوجد خلاف حول القضايا الاستراتيجية، إلا أن حماس تبدي انزعاجاً من تبني الجهاد خطاباً تعتبره حماس بمثابة مزايدة عليها باستمرارها في المقاومة، ورفض المشاركة في الانتخابات والحكومة(١٧٧). تتفق حماس مع الجهاد في عدم الثقة في الجماعات الإسلامية الأصغر في القطاع، التي يرتبط بعضها بالقاعدة، وتتبنى نهجاً أشد ضد إسرائيل والسلطات المصرية(١٧٨).

في تقرير لوكالة رويترز، جاء أن حركة الجهاد تعمل على زيادة قوتها في هدوء في القطاع وأصبحت الجماعة التي تعتمد عليها كل من إيران وسورية بحسب التقرير حيث أصبحت تشكل تهديداً محتملاً لحماس على الرغم من عدم منافستها لها في حكم القطاع، واقتصارها على محاربة الاحتلال(١٧٩). وفي تقرير لـ نيويورك تايمز عن حركة الجهاد، بيّن أن الحركة تسعى إلى استغلال نقاط ضعف حماس وتوتر علاقاتها مع إيران وسورية ومصر، لتظل على علاقة وطيدة بكل الدول(١٨٠).

---

(١٧٣) «الجهاد الإسلامي توقف اتصالاتها بحماس إثر الاعتداء على أحد قياداتها،» وكالة معا الاخبارية، ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=607691>.

(١٧٤) محمد جاسر، «الجهاد تعلق اتصالاتها بحماس،» ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣، فلسطين أون لاين، <http://felesteen.ps/details/news/95130>.

(١٧٥) «مسلحون يعتدون على المصلين في مسجد ابراهيم الخليل شمال القطاع،» فلسطين اليوم، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://paltoday.ps/ar/post/195507>.

(١٧٦) «منابر غزة تحت مقصلة حماس والجهاد الإسلامي،» الكوفية برس، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://kofiapress.net/main/news/31161>.

(١٧٧) حماس والجهاد نقاط الاتفاق والخلاف (نابلس: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠٠٩).

(١٧٨) «حركة الجهاد الإسلامي تنمو تحت ظلال غزة،» الشاشة نيوز.

(١٧٩) المصدر نفسه.

(١٨٠) «"نيويورك تايمز": حركة الجهاد الإسلامي تسعى لمنافسة حماس،» وكالة القدس نت للأنباء، ٤ أيار/مايو ٢٠١٤، <http://qudsnet.com/news/View/273655>.

تلتزم حركة الجهاد الحل السلمي على الرغم من تعرض بعض قادتها وعناصرها للاعتداء على أيدي حركة حماس(١٨١). وتؤكد الجهاد على لسان أحد قادتها خضر حبيب، في ما يخص اعتداءات حماس المتكررة على عناصرها، أن بندقيتها موجهة ضد الاحتلال وليس غيره، وإنْ سقط أبناء الحركة بنيران صديقة، أو بنيران الغدر والخيانة(١٨٢).

يتضح مما تقدم، أن الجهاد الإسلامي غير معني بصدامات مع حماس على الرغم من الاعتداءات المتكررة على أعضائها، في الوقت الذي بقيت الجهاد ثابتة على موقفها من عدم المشاركة في الانتخابات، على العكس من حماس التي وقعت في مأزق عدم القدرة على المزاوجة بين الحكم والمقاومة بعد فوزها في الانتخابات، وترفض الجهاد أيضاً الهدنة مع إسرائيل على خلاف حماس التي تحرص على التهدئة من أجل المحافظة على حكمها للقطاع؛ فحماس تحرص على إلزام الجهاد الإسلامي بالتهدئة خوفاً من أن تزداد شعبية الجهاد، بسبب إصرارها على المقاومة على حساب حماس التي ترى في الهدنة حالياً مصلحة لها.

د ـ علاقة حماس بالحركات السلفية

إن الحركات السلفية في القطاع، جديدة وبلا جذور؛ فقد بدأت بالظهور خلال الانتفاضة الثانية. كما أنها تفتقد إلى شيوخ ومراجع أصيلة، مقارنة بحركة الإخوان المسلمين، وتربط الحركات السلفية علاقة معاداة ومناكفة مع حماس؛ فالسلفية تعتبر حماس من الخوارج، والسلفية الجهادية تعتبرها حزباً علمانياً كافراً(١٨٣). إن علاقة حماس مع هذه الحركات، يغلب عليها التوتر بسبب خلافات أيديولوجية وخلافات حول التهدئة؛ فالسلفيون يرفضون التهدئة التي تفرضها حماس، وتقوم قوات الأمن التابعة لحماس باعتقال أعضاء الحركات السلفية في إثر إطلاق الصواريخ في اتجاه أهداف إسرائيلية. وقد زادت حال التوتر بين الطرفين بعد اتهام الحكومة المصرية السلفيين بالوقوف أو المساعدة على الهجوم على نقاط حدودية في مدينة رفح المصرية، التي أسفرت عن استشهاد ١٦ ضابطاً وجندياً مصرياً(١٨٤).

تعدّ جند أنصار الله هي العنوان الأبرز لمجمل نشاطات الحركات السلفية، في محاولة منها لتشكيل إطار واسع للسلفية الجهادية في القطاع، وقد بدأت مشكلاتهم مع حماس بعد التفجيرات التي حصلت بالقطاع وبخاصة بعد التفجير الذي استهدف حفل زفاف عائلة دحلان، إضافة إلى

---

(١٨١) عبد الله عز الدين، «علاقة حركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس على طريق الانفجار،» وكالة أمد (٢٠٠٨)، <http://www.amad.ps/arabic/?action=detail&id=22105>.

(١٨٢) يوسف حماد، «حرب باردة بين حماس والجهاد الإسلامي للسيطرة على المساجد في غزة،» وكالة معا الإخبارية، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=687685>.

(١٨٣) «حرب حماس على السلفية الجهادية: صراع بقاء ورسائل لمن يعنيهم الأمر في مصر والغرب،» مركز القدس للدراسات السياسية، <http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?>.

(١٨٤) «قيادي سلفي يتهم حماس بتصعيد الهجمة على عناصر السلفية ويؤكد عدم الالتزام بالتهدئة،» موقع كل الحقيقة، <http://www.kulalhaqiqa.ps/arb/ar_page.php?>.

امتناع أمير الجماعة عن تسليم مسجد ابن تيمية الذي يعد من أهم معاقلها إلى وزارة الأوقاف التابعة لحماس، في إطار الحملة التي تقوم بها حماس للسيطرة على المساجد، مهدداً إياها بالمقاومة في حال اقتحمت المسجد[185].

انفجر التوتر بين الطرفين في الرابع عشر من آب/أغسطس عام ٢٠٠٩ عندما انتقد زعيم مجموعة جند أنصار الله المسلحة الشيخ عبد اللطيف موسى من منبر مسجد أنصار الله، سلطة حماس وتقاعسها عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وأعلن عن قيام إمارة إسلامية في رفح، فاعتبرت حماس هذا الإعلان بمثابة تمرد على سلطتها، وحاصرت قواتها المسلحة المسجد وحصل إطلاق نار بين الطرفين أدى إلى مقتل أكثر من ٢٠ وإصابة ما يزيد على ٧٠، وانتهى بإنهاء التمرد[186].

في عام ٢٠١٢ شددت حركة حماس الخناق على الجماعات السلفية بصورة كبيرة في إثر عملية إطلاق صواريخ على إسرائيل، أدت إلى إصابة مستوطن بجراح، ما أدى إلى شن إسرائيل الكثير من الغارات على مواقع في القطاع، فوسعت الحركة ملاحقتها العناصر السلفية، التي كانت قد بدأت منذ تنفيذ الهجوم على ثكنة للجنود المصريين، كما قامت بإصدار تعليمات إلى الصحفيين والإعلاميين بعدم تغطية أي أخبار تخص السلفيين. واتهمت مصادر سلفية حماس بأنها استغلت حادثة مصر من أجل القضاء على الجماعات السلفية؛ فحماس لا تريد أن تقف السلفية حصناً أمام مواجهة الاحتلال، في محاولة منها للحفاظ على التهدئة[187].

أصدرت إحدى الجماعات السلفية بياناً في الثاني من أيار/مايو عام ٢٠١٣ طالبت فيه بإطلاق صراح كل المعتقلين السلفيين من سجون الحكومة المُقالة، ودعا البيان «كل صاحب صوت حر وقلم شريف وكل ذي ضمير َحي وأمانة أن يرفع صوته للضغط على الحكومة المقالة للكف عن ممارستها بحق مجاهديها»[188]. استنكر الشيخ حسام الجزار، نائب رئيس جمعية ابن باز الإسلامية، حملة الاعتقالات التي تقوم بها حماس بقوله: «نستنكر وبشدة حملة الاعتقالات الواسعة التي تجري الآن في القطاع ضد السلفيين، فهذا أمر لا يخدم إلا مصالح اليهود؛ لأنه يزيد من الهوة التي تحتاج إلى من يقللها لا من يغذيها، وأي خطأ يمكن أن يعالج بطرق حضارية، وبهذا نفوت على الشيطان غايته ونضيق سبله، فأدعو الحكومة وحركة حماس إلى مراجعة هذا القرار المتسرع»[189].

(١٨٥) «حرب حماس على السلفية الجهادية: صراع بقاء ورسائل لمن يعنيهم الأمر في مصر والغرب،» مركز القدس للدراسات السياسية.

(١٨٦) ممدوح إسماعيل، «فتنة الدم بين حماس والسلفيين!،» ٢٤ تموز/أغسطس ٢٠٠٩، <http://www.alukah.net/sharia/0/7191>.

(١٨٧) كفاح زبون، «حماس تشدد الخناق على الجماعات السلفية في غزة وتطلب من الفصائل مراقبة عناصرها،» الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٩/١.

(١٨٨) «شورى المجاهدين تطالب الحكومة المقالة بالإفراج عن عدد من أعضائها،» وكالة معا الإخبارية، ٢ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=591370>.

(١٨٩) «السلفيون لن نسمح بإضعافنا في غزة ويجب وقف الاعتقالات بحق شبابنا،» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=81524>.

من الأسباب التي دفعت حماس إلى استخدام القوة المفرطة لتصفية وجود الجماعات السلفية الجهادية هي[١٩٠]:

• ترسيخ قواعدها في حكم القطاع.

• تعزيز توجهها البراغماتي، وتحجيم الأصوات المتطرفة في الحركة من طريق التبرّؤ منها، إن خرجت عن سيطرتها.

• حرصها على الحؤول دون مواجهة عسكرية مع إسرائيل.

• المراهنة على تغيير مواقف المجتمع الدولي تجاهها.

• حاجتها إلى هدوء طويل من أجل استعادة قوتها العسكرية.

• خشيتها من أن يكون النشاط المناوئ لها في القطاع على أيدي الجماعات السلفية الجهادية.

• اتهام حماس حركة فتح وإسرائيل بالوقوف خلف بعض هذه الجماعات، لذلك فحماس معنية باجتثاثها وتقويض فكرها.

يلاحظ أن حماس تستخدم ورقة هذه الجماعات المتطرفة من أجل الضغط على السلطة، وعلى الجوار الإقليمي (مصر)؛ فهي تمنع حركة فتح من تنظيم المهرجانات في القطاع، وفي المقابل تسمح لجماعات ذات أبعاد وجذور تصبغ بالإرهاب بالقيام بتظاهرة في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥، في الوقت الذي يجب أن تقوم بردعها وقمعها، ولكن الحركة أرادت إيصال رسائل عبر هذه الجماعات.

يخلص الباحث عمرو من خلال تتبعه مسيرة العلاقة بين حماس الحاكمة وسائر الفصائل على الساحة الفلسطينية، ولا سيما المقاومة منها، أنها ظلت أسيرة مصالحها الحزبية الضيقة، بعيداً من الثوابت الحقيقية والقناعات الثابتة، سواء في ما يتعلق بالمقاومة أو العدالة الاجتماعية أو حتى مفهوم الشراكة وتقاسم هموم الوطن والمواطن، وتطلعات الشعب إلى الحرية والاستقلال. لقد أثبتت حماس ومن خلال مجموع مواقفها في السلم والحرب، أن تعصبها الحزبي يلقي بظلاله على الكثير من مواقفها تجاه الآخر، وقد يبلغ بها الأمر حد اتهامه من خلال خلق رأي عام ضده أو العمل على إقصائه أو محاصرته وقت رخائها كما تفعل مع الجهاد الإسلامي بغزة، وغيره، ومحاولة الاستفادة من قوته وحضوره الفاعل وقت تعرضتها للشدة، ما يعني أن منظومتها الأخلاقية غير ثابتة في تعاملها السياسي أو الميداني مع الآخرين، الأمر الذي يشي وبقوة إلى خلل كبير داخل بنيتها الفكرية والمتعلقة بالنظرة إلى الآخر، وعجزها عن استثمار الفرص في ترسيخ تلك العلاقة وجعل المسألة رهينة التقلبات المزاجية والسياسية، والتعصب الحزبي البغيض.

---

(١٩٠) «حرب حماس على السلفية الجهادية: صراع بقاء ورسائل لمن يعنيهم الأمر في مصر والغرب،» مركز القدس للدراسات السياسية.

خاتمة

تناولت هذه الرسالة موضوع تأثير تغير هيكل الفرص السياسية في موقف حركة حماس تجاه الممارسة الديمقراطية في فلسطين ما بين أعوام ١٩٩٤ و٢٠١٢، وذلك بهدف التحقق من افتراض وجود علاقة إيجابية بين إدراك حماس تغير هيكل الفرص السياسية المتاح أمامها، بناءً على التغيرات التي طرأت على النظام السياسي الفلسطيني من ناحية، وتغيير موقفها من الممارسة الديمقراطية الانتخابية، واتخاذها القرار بخوض انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦ من ناحية أخرى، مستخدماً مفهوم هيكل الفرص السياسية.

إنّ الحركات السياسية الأيديولوجية تؤدّي دوراً في التأثير في هيكل الفرص من طريق أعمالها وأنشطتها واستراتيجيات التأثير لديها، وذلك بسبب العناصر المتقلبة للهيكل، كالتحالفات أو الانقسامات بين النخب. وفي الوقت نفسه، يمكنها أن تتأثر بالهيكل نتيجة للتغير في البيئة السياسة القائمة، سواء أكان هذا التغيير كلياً أو جزئياً، ويمكن القول في نهاية الأمر إن الحركة الأيديولوجية يمكن اعتبارها حركة تأثير وتأثر؛ فإما أن تقوم بالتأثير وتغيير هيكل الفرص لصالحها، وإما أن تتأثر وتدرك التغيير الحاصل في الهيكل وتتغير بناءً عليه.

لم تستطع حركة فتح التي تفردت بالسياسة الفلسطينية ومؤسساتها لأكثر من أربعة عقود وتحملت أعباء الحكم، خلق فرص جديدة أو حتى المحافظة على فرصها المتاحة؛ فبدأت شعبيتها بالهبوط التدريجي بعد فشل اتفاق أوسلو وانسداد الأفق السياسي، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، الذي رافقه انتشار الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، فكانت الوظائف حكراً على أبناء فتح، إضافةً إلى تآكل الدور النضالي للحركة على حساب زيادة التنسيق الأمني مع إسرائيل، وهو من أبرز عوامل هبوط الحركة. وتعمقت أزمة فتح بعد استشهاد عرفات الذي كان يجمع بحنكته أطياف الحركة كلها.

وفي ما يتعلّق بحركة حماس، فقد كان أداؤها الدعوي والاجتماعي والخدماتي والمقاوم الرافعة الأساسية في بناء قاعدتها الشعبية، والانسحاب الإسرائيلي من القطاع بسبب ضربات المقاومة، كان

من أبرز عوامل صعودها، إضافة إلى اقتناصها الفرص المتاحة أمامها المتمثلة باندلاع الانتفاضة الثانية التي فتحت أمامها المجال لممارسة عملها المقاوم بحرية من دون أي معوقات من قبل السلطة، واستشهاد عرفات الذي ترك فراغاً سياسياً في الساحة الفلسطينية، وزاد من حدة الخلافات الداخلية في حركة فتح، على العكس من استشهاد المؤسس الشيخ أحمد ياسين الذي رفع من رصيد الحركة الشعبي. كما أن نزول حماس بقوائم انتخابية موحدة عكسَ وحدتها وتنظيمها في الشارع الفلسطيني، على النقيض من حركة فتح التي لم تستطع التوافق على قائمة مركزية واحدة، ما أدى إلى تشتت أصوات الناخبين بين القوائم الفتحاوية. كانت حماس موفقة في اختيار مرشحيها من حيث النزاهة الأخلاقية والمالية والكفاءة العلمية، على العكس من حركة فتح.

شاركت حماس في الانتخابات الثانية، وذلك بسبب تغير هيكل فرصها السياسية، وزيادة نفوذها الشعبي، وذلك عبر تطويع أيديولوجيتها ومواقفها وتصريحاتها بما يتناسب مع الواقع الجديد من أجل الوصول إلى السلطة، على الرغم من أن سقف الانتخابات الثانية هو نفسه سقف الانتخابات الأولى، والتغيرات التي طرأت على نظام الانتخابات، كانت شكلية ولم تلغِ الاتفاقيات السابقة.

بعد تسلُّم حماس الحكم، تعرضت لحصار على المستويين الدولي والإقليمي، وعلى المستوى الداخلي. وفي ظل تزايد شدة الحصار المالي والسياسي على الحكومة التي شكّلتها الحركة، قامت الأخيرة بانقلاب عسكري في القطاع، شكل نقطة تحول في الصراع من فلسطيني ـ إسرائيلي إلى فلسطيني ـ فلسطيني، وعليه أصبح هناك حكومتان: إحداهما في رام الله، والأخرى في القطاع.

استطاعت حماس بعد سيطرتها على القطاع تحقيق الكثير من الإنجازات على مستويي الأمن والمقاومة المسلحة، ولكنها لم تستطع النهوض بالمستوى الاقتصادي. إلا أن ما يؤخذ عليها ممارستها الاعتقال السياسي لقادة وأعضاء فتح والفصائل الأخرى، وقمعها الحريات، وملاحقتها الكتّاب والصحفيين والمؤسسات الإعلامية، وتدخلها المفرط في الحريات الشخصية.

كما اتضح أن العلاقة التي سادت بين حماس وسائر الفصائل بعد تفردها في الحكم، هي علاقة توتر وحذر؛ فقد كانت علاقة حماس بالفصائل جيدة ما دامت الفصائل ملتزمة بقراراتها، لكن العلاقات تتوتر في حال مخالفة الفصائل قرارها، وبخاصة التهدئة مع إسرائيل، أو الاعتراض على طريقة إدارة القطاع. إن حماس في الحكم هي نفسها فتح في الحكم، حيث أصبحت تمارس ما مورس عليها من تضييقات السلطة حينما كانت في أوائل صفوف المقاومة، ولكن بعصا أغلظ تحت المبرر نفسه، الذي كان يُستخدم، ألا وهو المصلحة العليا.

الآفاق البحثية التي تفتحها الدراسة

إن البحث العلمي هو عملية متواصلة وذات طابع تراكمي؛ فالباحث يبدأ دراسته بمجموعة من الأسئلة يسعى إلى الإجابة عنها، لكن الدخول في تفاصيل تلك الإجابات يفتح الباب واسعاً أمام قضايا جديدة لا تزال تشكل مادة خصبة للدراسة والبحث، ولا سيما أن لحماس دوراً فاعلاً وكبيراً

في صياغة سياسات إقليمية في المنطقة، لا يمكن غض الطرف عن دورها، كقوة فاعلة في التأثير في السياسات في المخيط، الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان، دراسة كل التغيرات العملية في المنظومة السياسية لحماس، كذلك ضرورة إعادة قراءة الثابت والمتغير في فكر الحركة. لعل أبرز تلك القضايا الملحة تدور حول الآتي:

١ ـ دراسة خيارات حماس في ظل الحصار السياسي والاقتصادي الخانق الذي تتعرض له في القطاع؛ فهي أمام خيارين: إما أن تستمر في خط المقاومة، إذا كانت تملك مقومات تعينها على مواجهة أزمتها، وإما أنها ستتحول إلى قوة أمر واقع وتنصرف إلى الأمور الحياتية بقبولها بهدنة طويلة الأمد، وتلقى نهاية فتح نفسها.

٢ ـ تفتح الدراسة الباب أمام تحليل مستقبل قطاع غزة إذا ما نحت حماس منحىً واقعياً، سيؤدي بدوره إما إلى خلق فرص سياسية لبروز تنظيمات إسلامية أخرى، وإما إلى انقسام حماس.

٣ ـ خيارات حماس المستقبلية وعلاقتها بمصر في ظل تناقضها الداخلي الناتج من الالتباس في تصورها الاستراتيجي؛ فمن ناحيةٍ انتماؤها الإخواني وارتباطها بالتنظيم الدولي واعتمادها على قطر وتركيا، ومن ناحية ثانية، مقتضيات الإعمار وتدهور علاقاتها بمصر، يفرض عليها تنازلات.

٤ ـ دراسة التباين الواضح في تصريحات قيادات حماس ومواقفهم، على الرغم من أن القرار عند الحركة هو قرار المؤسسة وليس الفرد. لكن في ظل التطورات السياسية الأخيرة، نجد أن تصريحات بعض قيادات حماس كالزهار، وقيادة القسام يشي بوضوح إلى أن ثمة تبايناً واضحاً بين موقفي الداخل والخارج، أو الموقف الذي يمثله الزهار ومن يتناغمون معه والموقف الآخر الأكثر انسجاماً مع قطر وتركيا، الذي يمثله مشعل ومن والاه.

٥ ـ دراسة مدى التساوق الحمساوي مع السياسة التركية التي لا تنسجم مع المعلن من ثوابت حماس، في ظل تصريح وزير خارجية تركيا أوغلو الذي أكد من خلاله أن حماس كانت تريد الاعتراف بـ «إسرائيل» بعد الموافقة على حل الدولتين، لولا توتر العلاقات التركية ـ الإسرائيلية[1].

٦ ـ تفتح هذه الدراسة الأفق لتحليل واقع حركتي فتح وحماس، في ما يخص موضوع المصالحة الوطنية بالتركيز على الدوافع وراء قبول حماس بحكومة الوفاق الوطني، وتخليها عن الحكم في ظل تغير موازين القوى، ومقتضيات الإعمار، وفك الحصار.

---

(١) «وزير خارجية تركيا: حماس كانت ستعترف بإسرائيل في إطار حل الدولتين،» الشروق العربي، ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، <http://www.alshoruq.net/ar/?Action=PrintNews&ID=6687>.

المراجع

١ ـ العربية

وثائق

اتفاقية أوسلو، إعلان المبادىء ـ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

اتفاقية مشتركة ما بين جبهة العمل الطلابي التقدمية والكتلة الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية لتشكيل مجلس الطلبة لعام ١٩٩٥/١٩٩٦، ١٠ تموز/يوليو ١٩٩٥.

الاتفاقية الإسرائيلية ـ الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرر من المجلس الوطني في دورة انعقاده الثانية عشر ١ ـ ١٩٧٤/٦/٨.

النص الحرفي لإعلان القاهرة الصادر عن الفصائل الفلسطينية في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥.

النص الكامل لتقرير لجنة التحقيق التي شكلها الرئيس عباس حول الانقلاب الحمساوي في قطاع غزة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

النص الكامل للرسالة التي وجهها الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى إسماعيل هنية رئيس الوزراء المكلف، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦.

بيان صادر عن حركة حماس، حماس تعلن مقاطعتها لانتخابات رئاسة السلطة وتدعو إلى انتخابات شاملة رئاسية وبرلمانية وبلدية، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

بيان للقيادة المركزية لتحالف القوى الفلسطينية بشأن الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة دمشق، ١٩٩٥/٩/٢٨.

حركة المقاومة الإسلامية، بيان مشروع قيادة مشتركة لكل الفصائل في الانتفاضة المباركة، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، مذكرة تعريفية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

قانون الخدمة المدنية رقم ٤ لسنة ١٩٩٨.

قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني.
قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧.
قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.
لجنة الانتخابات المركزية، قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات العامة، المادة الثالثة.
مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
مرسوم رئاسي رقم (١) لسنة ١٩٩٦بشأن أعضاء السلطة التنفيذية.
مرسوم رئاسي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦م باختيار وتكليف رئيس الوزراء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦.
نص الرسالة الأولى من رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات إلى اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.
وثيقة إعلان الاستقلال، المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة ١٩) ـ الجزائر ١٩٨٨/١١/١٥، رام الله: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ٢٠٠٧.
ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ـ فلسطين، ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨.
نص اتفاقية أوسلو (٢) القاهرة ـ ١٩٩٤/٥/٤.
اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة، ١٩٩٤/٥/٤.
وثيقة تينت، آذار/مارس ٢٠٠٢.
محضر اجتماع لجنة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦.
وثيقة الوفاق الوطني، أيار/مايو ٢٠٠٦.
اتفاق مكة للوفاق الوطني، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
الميثاق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، ٢ حزيران/يونيو ١٩٦٤.

كتب

ابحيص، حسن [وآخرون]. صراع الإيرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧. تحرير محسن صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨.
ــــــــ ووائل سعد. التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧: ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (١). تحرير محسن صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨.
أبو رمضان، محسن. التحول الديمقراطي في فلسطين: أسباب التراجع ومعوقات التقدم. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٨.
أبو زايدة، حاتم. جهاد الإخوان المسلمين في فلسطين حتى عام ١٩٧٠. غزة: مركز أبحاث المستقبل، ٢٠٠٩.
أبو نحل، أسامة [وآخرون]. مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

أحمد، عبد العاطي محمد. الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية الأوروبية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨. (دراسات في الاشتراكية الديمقراطية؛ ٦)
إرشيد، سامر. حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والإنتفاضة الثانية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠٧.
باريون، ياكوب. ما هي الأيديولوجية؟: دراسة لمفهوم الأيديولوجية ومعضلاتها. ترجمة أسعد رزوق. بيروت: الدار العلمية، ١٩٧١.
بدوان، علي ونبيل السهلي. حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى. دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
بسيوني، درية شفيق. أوروبا الموحدة: بين موقف الأحزاب ورؤى الزعامات. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠.
بلقزيز، عبد الإله. أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من «فتح» إلى «حماس». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.
الجرباوي، علي. الانتخابات ونظام الحكم الفلسطيني. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٤.
ـــــــــ. أي نوع من السلطة المحلية نريد؟: دراسة الحالة الفلسطينية. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.
حجي، طارق. أفكار ماركسية في الميزان. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠.
الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢.
حركة المقاومة الإسلامية (حماس). حماس منذ انطلاقتها حتى معركة حجارة السجيل، ١٩٨٧ ـ ٢٠١٢. غزة: حركة المقاومة الإسلامية، ٢٠١٣.
الحروب، خالد. حماس: الفكر والممارسة السياسية. ط ٢. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.
حسن، أحمد حسين. الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني: دراسة في استراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠.
حماد، مجدي [وآخرون]. الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤)
حماس تستلم السلطة من فتح: قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٦.
حماس والجهاد نقاط الاتفاق والخلاف. نابلس: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠٠٩.
الحمد، جواد [وآخرون]. دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس. ط ٣. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٦.
ـــــــــ وهاني سليمان (محرران). انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤.

الحيلة، أحمد [وآخرون]. قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها. تحرير محسن صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧)

خالد مشعل يتذكر: حركة حماس وتحرير فلسطين. حاوره غسان شربل. بيروت: دار النهضة للنشر، ٢٠٠٦.

الزعنون، سليم محمد. سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

الزبيدي، باسم. حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه؟. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠١٠.

سعيد، سمير. حركة المقاومة الإسلامية حماس: جهاد، نصر أو استشهاد. ط ٢. المنصورة، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

سليمان، داود. السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٥.

الشرقاوي، سعاد. النظم السياسية في العالم المعاصر. القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

الشريف، محمد بن عبد العزيز. صانعو الانهزام: لفتة لمؤيدي حركة حماس. غزة: منبر التوحيد والجهاد، [د. ت.].

شفيق، منير. النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة. كفر كنا، الجليل: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٢.

الشقاقي، خليل. انفصال غزة السياسي: إلى متى وهل يمكن الرجوع عنه؟. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٨.

ـــــــ (محرر). الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية، السلوك الانتخابي، والنتائج. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

ـــــــ وجهاد حرب (محرران). الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، التشريعية، والحكم المحلي)، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧.

شهاب، زكي. حماس من الداخل: القصة غير المروية عن المقاومين والشهداء والجواسيس. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٨.

الشوكاني، محمد بن علي بن عبد الله. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار. القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٣.

صافي، يوسف. تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني، ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨. غزة: مركز الهدف لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨.

صالح، محسن محمد. التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨. ط ٢. الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٨.

ـــــــ (محرر). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١.

ـــــــــ (محرر). قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧.
ـــــــــ. المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٦ ـ ٢٠١٠. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠. (تقرير معلومات؛ ١٤)
صايغ، يزيد. ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠. (سلسلة ترجمات الزيتونة؛ ٥٣)
الصدر، محمد باقر. فلسفتنا: دراسة موضوعية في معترك الصراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفية الإسلامية والمادية الديالكتية (الماركسية). ط ٣. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٤.
الطويلة، عبد الستار. اليسار الأوروبي. القاهرة: دار المعارف، [د. ت.].
عثمان، زياد. الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١١.
عريقات، صائب. السلطة الفلسطينية والانتخابات. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥. (سلسلة المحاضرات العامة)
عبد الجواد، صالح [وآخرون]. انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤.
عبد الحميد، رجب. النظم السياسية المقارنة. القاهرة: دار أبو المجد للطباعة، ٢٠٠٩.
عبد الماجد، حامد. مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠.
العفاني، سيد بن حسين. شذا الرياحين من سيرة واستشهاد الشيخ أحمد ياسين. غزة: مكتبة آفاق، ٢٠٠٤.
عمر، رمضان. الشهيد القائد جمال منصور العقل المفكر. لندن: منشورات فلسطين المسلمة ٢٠٠٤. (سلسلة القادة الشهداء؛ ٢١)
عيتاني، مريم (معد). صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية، ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧. تحرير محسن صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨.
فوغ، هيلده هينريكسن. تفسير قناة أوسلو السرية: الماضي السياسي للنرويج في الشرق الأوسط. ترجمة معتصم محمود حياتلة. ط ٢. دمشق: دار الشجرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
قريع، أحمد. الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق، ٣ ـ الطريق إلى خريطة الطريق ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١.
كايد، عزيز. تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ١٩٩٩. (سلسلة التقارير القانونية؛ ١٠)
الكواري، علي خليفة [وآخرون]. المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٩)
لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية. تقرير الانتخابات التشريعية الثانية ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦. رام الله: لجنة الانتخابات المركزية، ٢٠٠٦.

ـــــــــ. الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي لعام ١٩٩٦. ط ٢. رام الله: اللجنة، ٢٠٠٢.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. تقرير حول جرائم التعذيب في السلطة الفلسطينية خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٠ ـ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠١١.

مشعال، شاؤول وأبرهام سيلع. عصر حماس: من العنف إلى التكيّف. تعليق علي بدوان. دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، ١٩٩٩.

مصطفى، هالة. الأحزاب. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٨. (موسوعة الشباب السياسية؛ ٢)

المكتب الإعلامي حركة المقاومة الإسلامية حماس. الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار. غزة: حركة المقاومة الإسلامية حماس، ٢٠٠٧.

منصور، جمال. التحول الديمقراطي الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩. (أوراق في الفكر والسياسة الإسلامية الفلسطينية المعاصرة؛ ٤)

المنوفي، كمال. أصول النظم السياسية المقارنة. الكويت: مكتبة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

النادي، علاء. حماس.. المنطلقات والأهداف. القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٦.

نافع، بشير موسى. الإسلاميون الفلسطينيون والقضية الفلسطينية، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠. غزة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث، ١٩٩٩. (أوراق ثقافية؛ ١٠)

نمر، محمد. في بيان التغيرات التي طرأت على ميثاق حركة حماس. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩. (سلسلة ترجمات الزيتونة؛ ٤٥)

نوفل، ممدوح. البحث عن الدولة. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠٠.

هلال، جميل. المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩. (سلسلة أوراق التحول الديمقراطي؛ ١)

ـــــــــ. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ١٩٩٨.

ـــــــــ [وآخرون]. نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، ٢٠٠١.

هلال، علي الدين ونيفين مسعد. النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير. ط ٧. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. واقع الجمعيات الخيرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨.

ـــــــــ. وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الثالث عشر. ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ـــــــــ. وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الرابع عشر. ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ١٩٩٨: التقرير السنوي الرابع. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

ـــــــــ. حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ١٩٩٩: التقرير السنوي الخامس. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ـــــــــ. حالة حقوق المواطن الفلسطيني لعام ٢٠٠٤: التقرير السنوي العاشر. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

هيكل، محمد حسنين. المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج ٣: سلام الأوهام، أوسلو ـ ما قبلها وما بعدها. ط ٦. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠.

وثيقة إعلان الاستقلال: المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة ١٩) ـ الجزائر ١٩٨٨/١١/١٥. رام الله: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ٢٠٠٧.

وضع حقوق المواطن الفلسطيني لعام ٢٠٠٥: التقرير السنوي الحادي عشر. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

دوريات

أبو بكر، بكر. «حماس والانحناء السياسي.» الحياة الجديدة: ٢٠٠٨/١٢/١٧.

أبو رزق، منير. «قبائل فتح.» الشرق الأوسط: ٢٠٠٦/١١/٣.

أبو سكين، حنان. «الصعود السياسي للإخوان المسلمين الانتخابات البرلمانية.» الأهرام: كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

أبو عرفة، عبد الرحمن (محرر). «تدريج فلسطين على مؤشر الفساد العالمي (ورقة تحليلية).» مجلة شؤون تنموية: العدد ٣٣، ربيع ٢٠٠٧.

أبو عون، فايز وأيمن أبو ليلة. «التنفيذية تدخلت لفض الاحتجاجات بالقوة وشرارة التوتر انتقلت إلى الضفة.» الأيام: ٢٠٠٦/١٠/٢.

أبو فخر، صقر. «حركة فتح قافلة التيه الفلسطيني الطويل.» الأيام: ٢٠٠٤/١١/١١.

«أبو مرزوق: لم أرشح نفسي لرئاسة حماس والمصالحة أمر استراتيجي وجوهري لصالح شعبنا.» حوار مع صحيفة المصري اليوم: ٢٠١٢/١٠/٢.

أبو الهول، أشرف. «بين رأسمالية الاقتصاد وشيوعية السياسة.» الأهرام: ٢٠٠٩/٩/١.

أحمد، عبد العاطي. «سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الشيوعية الأوروبية ـ الأوروشيوعية والتوازن الدولي الجديد.» الأهرام: ١٩٧٧/١٠/١.

«أحوال الحكم والإدارة في الضفة الغربية وقطاع غزة: تجربة مسؤول ـ ندوة.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٥٩، صيف ٢٠٠٤.

«اختراقات وانقسامات وانتصار تيار الداخل: السلطة الفلسطينية ترغم حماس على الحوار.» مجلة الوسط: العدد ٢٠٤، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

أرناؤوط، عبد الرؤوف. «الرئيس لـ «الأيام»: حل الدولتين خيارنا الأول والأخير حل السلطة غير وارد والتعديل الوزاري قريب.» **الأيام**: ٢٠١٢/٤/١٦.
الأطرش، محمد. «حركة فتح بعد عام على الهبوط كيف تنهض؟.» **دنيا الوطن**، ٢٠٠٧/١/٢٧.
الأيوبي، إبراهيم. «فياض راح فياض جاي.» **دنيا الوطن**: ٢٠١٣/٤/١٧.
«البردويل يسخر من دعوات فصائل المنظمة للإنفصال عن الإخوان ويصفهم بـ(الهبل) والسفير المصري يؤكد: سلوك حماس يحدد مصيرها.» **القدس العربي**: ٢٠١٣/١٢/٢٩
البرغوثي، إياد. «المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: هدف أم وسيلة؟.» **مجلة تسامح**: العدد ٣١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.
«البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح (حماس) مقتطفات.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة ١٧، العدد ٦٦، ربيع ٢٠٠٦.
«بعد ست سنوات على وقوعه: انقسام مستقر في إقليم متقلب.» **مجلة سياسات**: العدد ٢٤، ٢٠١٣.
بلال، أحمد. «قادة حماس يخالفون ميثاق الحركة وينفون ارتباطهم تنظيمياً بالإخوان.» **المصري اليوم**: ٢٠١٣/١٢/٢٦.
«بيان العشرين الموقع من ٢٠ شخصية فلسطينية والذي يدين فساد السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة ١١، العدد ٤١، شتاء ٢٠٠٠.
الجرباوي، علي. «فلسطين والمرحلة الجديدة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة ١٧، العدد ٦٦، ربيع ٢٠٠٦.
ــــــــ ووبندي بيرلمان. «مأزق «فتح» بعد غياب القيادة الكاريزمية والشرعية الثورية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة ١٨، العدد ٧١، صيف ٢٠٠٧.
جمعة، محمد. «ولاية مشعل الخامسة ومستقبل حركة حماس.» **الأهرام**: ٢٠١٣/٧/١.
الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان. «مجازر حماس في غزة نكبة جديدة.» صحيفة ١٤ أكتوبر: ٢٠٠٧/٦/١٧.
الجوهري، شاكر. «خالد مشعل كان يفضل اختيار الدكتور الزهار رئيساً للمجلس التشريعي والأطر القيادية رأت غير ذلك.» **دنيا الوطن**، ٢٠٠٦/٢/١٨.
جويدة، فاروق. «اغتيال ذكرى عرفات.» **الأهرام**: ٢٠١٣/١١/١١.
حركة الشبيبة الطلابية. «الشبيبة الفتحاوية التأسيس والانطلاق: الحركة الطلابية الفلسطينية في الوطن المحتل من ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧.» **المعركة**: ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.
الحسن، بلال. «أسباب تقدم حماس وتراجع فتح.» **الشرق الأوسط**: ٢٠٠٥/٥/٨.
ــــــــ. «علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني ـ الإسرائيلي: نهج الاعتدال الذي لم يثمر.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة ٢١، العدد ٨٤، خريف ٢٠١٠.
«حماس تتغير وميثاقها في ذمة التاريخ.» جريدة **القدس**: ٢٠١٢/١٢/٢.
«حوار مع أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان.» **مجلة تحولات**: العدد ١٠، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
««الحياة الجديدة» تنشر تفاصيل اجتماعات مجلس شورى حماس بالقاهرة والمكتب السياسي بقطر.» **جريدة الحياة الجديدة**: ٢٠١٣/٥/١٥.

خاشقجي، جمال. «الشيخ أحمد ياسين زعيم «حماس» لأتباعه: توقيع هدنة مع إسرائيل ممكن.» مجلة الوسط: العدد ٩٢، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.
خضير، الحسيني حسن. «من الإخوان إلى الشعب المصري: المظاهرات حرام عليكم حلال لنا.» الأسبوع: ٢٠١٣/١١/٦.
الخطيب، محمد فتح الله. «الحزب الشيوعي في الصين الشعبية.» السياسة الدولية: ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥.
الخواجا، عزمي. «الجبهة الشعبية في ظل انطلاقتها الحادية والأربعين.» الأيام: ٢٠٠٨/١٢/٨.
دراغمة، بشار. «الشاعر: الحكومة ستنهار إذا لم تجلب الإصلاح والأمن والمال.» صحيفة الحياة الجديدة: ٢٠٠٦/٥/٤.
رمضان، أحمد. «تعيين مدير للأمن والمنظمة تطالب الزهار بالتنسيق مع الرئاسة.» صحيفة المستقبل: ٢٠٠٦/٤/٧.
ريغلوث، ستيوارت. «ليست حماس مؤذية بالضرورة.» النهار (بيروت): ٢٠٠٦/٢/١٨.
زيون، كفاح. «حماس تشدد الخناق على الجماعات السلفية في غزة وتطلب من الفصائل مراقبة عناصرها.» الشرق الأوسط: ٢٠١٢/٩/١.
ـــــــــ. «من يتخذ القرار في حماس؟.» الشرق الأوسط: ٢٠٠٩/٢/١٣.
الزهار، محمود. «الحركة الإسلامية حقائق وأرقام بين الوهم والحقيقة.» جريدة القدس: ١٩٩٢/١١/١٠.
«الزهار يبرر اعتقال مطلقي الصواريخ من القطاع متمردون على فصائلهم لا يلتزمون باتفاق التهدئة.» الأيام: ٢٠١٠/١٠/٣١.
الزين، علي. «إحصائية: حصار غزة بالأرقام الفعلية.» النهار (بيروت): ٢٠١٠/٢/٢١.
سعيد، نادر عزت. «دراسة تحليلية لتاريخ ومستقبل البعد النسوي في عمل مجالس الحكم المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.» مجلة السياسة الفلسطينية: السنة ٤، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٧.
سرحان، رولا. «قراءة في خطاب حماس السياسي.» الأيام: ٢٠٠٥/٢/٦.
السلحوت، جميل. «لمحات سريعة عن أسباب خسارة فتح.» دنيا الوطن، ٢٠٠٦/١/٢٧.
شعث، عزام. «بعد ست سنوات: الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية.» مجلة سياسات: العدد ٢٤، ٢٠١٣.
شوقي، أحمد. «تناقضات الإخوان.» الوطن: ٢٠١٣/١١/١٣،
«الشيخ أحمد ياسين: حماس تصر على حقها في المقاومة.» مجلة المنطلق: العدد ١٧، أيار/مايو ٢٠٠٠.
الصالح، علي. «حماس تجري انتخاباتها ويفترض أن تنتهي منها مطلع مايو المقبل.» الشرق الأوسط: ٢٠١٢/٤/٨.
صفدي، قيس. «انتخابات «حماس»: لا مفاجآت ....وتقدم للجيل الجديد.» الأخبار: ٢٠١٢/٤/٢٦.
«عباس: لا انتخابات بدون القدس.» الحياة: ٢٠٠٦/٣/١.
عبد الحليم، خالد عمر. «روبرت فيسك: الغرب سيستمر في تأييد القادة غير المحبوبين في الشرق الأوسط حتى ينفجر في وجهه.» المصري اليوم: ٢٠٠٧/٦/١٨.
عبد الحميد، مهند. «الصراع على فتح.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٨٧، صيف ٢٠١١.

عبد الرازق، عمر. «قراءة تحليلية في نتائج مجلس اتحاد الطلبة للعام ١٩٩٧/١٩٩٦ في جامعة النجاح الوطنية.» مجلة السياسة الفلسطينية: السنة ٤، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٧.
عبد العاطي، صلاح. «العمل النقابي في فلسطين بين الواقع والطموحات؟.» مجلة تسامح: السنة ٤، العدد ١٣، حزيران/يونيو ٢٠٠٦.
عبد المجيد، وحيد. «أزمة الماركسية بين الأيديولوجية والتطبيق.» السياسة الدولية: العدد ٤٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٧.
ــــــــ. «الأوروشيوعية في أوروبا الرأسمالية والتوازن الدولي الجديد.» السياسة الدولية: العدد ٥٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧.
عبيدات، راسم. «هل يتعظ الإخوان من الحظر الثالث؟.» القدس: ٢٠١٣/١٠/١.
عثمان، تاج السر. «الأيديولوجيا صورة حقيقية أم زائفة عن الواقع؟.» صحيفة الراكوبة: ٢٠١٣/١/٣.
عز الدين، حسام. «عمرو: الموضوع يتطلب انسجاماً كاملاً بينه وبين الحكومة.» جريدة الأيام: ٢٠٠٦/١٠/٣.
عز الدين، ناهد. «مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي.» مجلة النهضة: العدد ١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.
عزيز، خيري. «قاموس الاحزاب الشيوعية الأوروبية (٧).» السياسة الدولية: العدد ٥٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧.
عسيلة، صبحي. «حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة.» الأهرام: ٢٠١٠/٥/١.
العلي، عمر. «الإخوان المسلمون في مصر: تاريخ ومنطلقات بنية ومستقبل.» مجلة راديكال: العدد ١٤، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.
عوكل، طلال. «النقابات والاتحادات: صورة أخرى لواقع مأساوي.» مجلة تسامح: السنة ٤، العدد ١٣، حزيران/يونيو ٢٠٠٦.
عويضة، عبد الغفور. «حماس تغير في الاسم تغير في الاستراتيجية.» دنيا الوطن: ٢٠١٢/١/٧.
«غزة: أحمد بحر يؤكد اعتقال «أيمن طه» لارتكابه مخالفات.» دنيا الوطن، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.
قمحة، أحمد ناجي. «الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن.» الأهرام: ١٩٩٣/١٠/١.
«قيادي بحماس: التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة وصل لأعلى مستوياته.» القدس العربي: ٢٠١٣/١٠/٢٧.
كيالي، ماجد (محاور). «الأزمة السياسية الفلسطينية والتطورات الراهنة: حوار مع موسى أبو مرزوق.» مجلة الدراسات الفلسطينية: السنة ١٧، العدد ٦٧، صيف ٢٠٠٦.
لجنة الموازنة والشؤون المالية ولجنة الرقابة وحقوق الإنسان واللجنة القانونية. «تقرير بشأن تسريب شركات فلسطينية اسمنتاً مصرياً إلى السوق الإسرائيلي.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٥٩، صيف ٢٠٠٤.
المالكي، مجدي. «تقرير: حول نتائج انتخابات مجلس طلبة بيرزيت.» مجلة السياسة الفلسطينية: السنة ٤، العدد ١٤، ربيع ١٩٩٧.
ــــــــ. «الثابت والمتحول في ملامح الحركة الطلابية الفلسطينية.» مجلة السياسة الفلسطينية: السنة ٣، العدد ١١، صيف ١٩٩٦.

«المجلس التشريعي يمنح حكومة هنية الثقة.» دنيا الوطن: ٢٠٠٦/٣/٢٨.
محمد، عبد العاطي. «موقع العالم الثالث من الفكر الماوي.» السياسة الدولية: العدد ٤٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٧.
محمد، عبد العليم. «تناقض الخطاب الإخواني.» الأهرام: ٢٠١٣/٩/٢٢.
«مشعل رئيساً لحماس للمرة الرابعة.» الزمان: ٢٠١٣/٤/١.
المصري، هاني «حكومة حماس حكومة اللون الواحد.» الأيام: ٢٠٠٦/٣/٢١.
«مقابلة مع موسى أبو مرزوق.» مجلة فلسطين المسلمة: العدد ١٨، ١٩٩٨.
«المنافسة في المكتب السياسي لحماس بين مشعل وأبو مرزوق... والأول الأوفر حظاً.» دنيا الوطن: ٢٠١٢/٥/١٧.
المهر، محمود عبد الحفيظ. «الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية.» المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد ٢٧، صيف ٢٠١٠.
مؤسسة الدراسات الفلسطينية. «نتائج الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦.» مجلة الدراسات الفلسطينية: السنة ١٧، العدد ٦٦، ربيع ٢٠٠٦.
المولى، سعود. «المقاومة الإسلامية في فلسطين: التباسات البدايات، واقعية المسارات.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٩٥، صيف ٢٠١٣.
محيسن، تيسير. «الجمع بين الحكم والمقاومة: قراءة نقدية في تجربة حماس.» مجلة تسامح: السنة ٩، العدد ٣٢، نيسان/أبريل ٢٠١١.
مخيبر، شيماء فاضل. «العلاقات الصينية ـ السوفيتية ١٩٤٩ ـ ١٩٧٦.» مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية: السنة ١٥، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.
«مقابلة أجراها شاكر الجوهري مع حسن خريشة رئيس لجنة التحقيق المصغرة: «فضيحة الإسمنت».» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٥٩، صيف ٢٠٠٤.
مقلد، إسماعيل صبري. «الحزب الشيوعي في السياسة الإيطالية.» السياسة الدولية: السنة ٣، ٨ نيسان/أبريل ١٩٦٧.
«المؤتمر الاستراتيجي الخليجي.» الأيام (البحرين): ٢٠١٣/١٠/٣٠.
هلال، جميل. «الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني.» مجلة الدراسات الفلسطينية: السنة ٢١، العدد ٨٣، صيف ٢٠١٠.
وادي، عبد الحكيم سليمان. «تعريف مفهوم الإسلام السياسي.» دنيا الوطن: ٢٠١٣/٧/١٢.
وكالات الأنباء. «صادق على مرسوم رئاسي بشأن تعيين رئيس المحكمة الدستورية وقضاتها: التشريعي يمنح رئيس السلطة صلاحيات أوسع.» الدستور: ٢٠٠٦/٢/١٤.
ويتس، كوفمان. «الأحزاب الإسلامية: ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية.» سلسلة ترجمات الزيتونة (٢٩)، مجلة الديمقراطية: السنة ١٩، العدد ٣، تموز/يوليو ٢٠٠٨.
ياسين، عبد القادر. «معضلة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.» مجلة الديمقراطية: العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.
يسين، السيد. «الثورة بين العنف والإرهاب.» الأهرام: ٢٠١٣/٩/١٢.

ندوات، مؤتمرات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٣. بيروت: المركز، ٢٠٠٣.

مؤتمر «الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

مؤتمر إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ شباط/فبراير ـ ٣ آذار/مارس ١٩٩٦.

مؤتمر الإمام الشيخ أحمد ياسين. غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥.

مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٣ ـ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

الندوة العلمية حول «النزاهة ومكافحة الفساد»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٣ ـ ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٢

ندوة «قيادة نسوية»، جامعة حيفا، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧.

الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٩.

رسائل، أطروحات جامعية

البابا، رجب حسن. «جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤م.» (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، ٢٠١٠).

حسن، سعاد محمد. «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأحزاب الشيوعية الأوروبية «إيطاليا ـ فرنسا ـ إسبانيا» من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٥).

حسين، مرزود. «الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (١٩٨٩ ـ ٢٠١٠).» (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١١ ـ ٢٠١٢).

حمد، غازي. «حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية: دراسة في المتغيرات السياسية ٢٠٠٦م.» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات شرق أوسطية، ٢٠١١).

الدبس، معتز سمير. «التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩.» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠).

دبعي، رائد محمد. «أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة «الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً».» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١٢).

الدجني، حسام علي. «فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (٢٠٠٦م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني.» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠).

درويش، عبد السلام. «أثر الاحتلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١٣).

ذويب، خالد خليل. «العلاقة بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والأردن ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٧،» (رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، ٢٠١٠).

زعرب، حازم محمد. «مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية.» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، ٢٠١١).

الزعنون، سليم محمد. «سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١).

الزواوي، خالد علي. «دراسة في مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين وأثرها على الممارسة السياسية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١١).

زيد، أحمد مصطفى. «حماس والانتخابات التشريعية الثانية ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦.» (رسالة ماجستير، جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية، ٢٠١١).

سعد الدين، نادية عباس. «الحركات الدينية السياسية ومستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠)

شعبان، زهراء محمد. «النظام السياسي والحركات الإسلامية: دراسة لبعض الحركات في إندونيسيا وباكستان.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١).

الشويكي، بلال محمود. «التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: حركة حماس نموذجاً.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٧).

طه، إبراهيم فؤاد. «دور الحزب الشيوعي في النظام السياسي السوفياتي.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٧٨).

عبد الحليم، عبد العاطي محمد. «الحركات الإسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٤).

عثمان، السيد عوض. «الشيوعية الأوروبية: دراسة للنموذج الإيطالي.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٤).

عرفات، حنان ظاهر. «أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٥)

علي، وحيد عبد المجيد. «الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية: دراسة مقارنة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٧.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٣).

عودة، عواد جميل. «إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠م).» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١١).

عودة، كفاح حرب. «أحداث حزيران ٢٠٠٧ في قطاع غزة وتأثيرها على «المشروع الوطني الفلسطيني» استراتيجياً وتكتيكياً.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٩).

عيد، صادق عبد الله. «تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية ـ حماس.» (رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، كلية الدراسات العليا، قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٣).

عيسى، مجدي نجم. «المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية.» (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، ٢٠٠٧).

الفرا، عمير. «حركة المقاومة الإسلامية «حماس» دراسة أسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨).

فيصل، نعمان عبد الهادي. «الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة مقارنة.» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، برنامج ماجستير العلوم السياسية، ٢٠١٢).

المبحوح، وائل عبد الحميد. «المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦م: دراسة تحليلية.» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠).

محمود، خالد سليمان. «أثر حركة المقاومة الإسلامية «حماس» على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٤.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٤).

مقبل، رائد فريد. «أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩).» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١٠).

الوادية، أحمد جواد. «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٨.» (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٩).

يوسف، غسان سعيد. «أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية.» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠٠٩).

دراسات منشورة على الإنترنت

الآغا، أمجد. «قراءة قانونية في مدى دستورية مد ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني.» المجلس التشريعي الفلسطيني، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، <http://www.plc.gov.ps/ar/study_details.aspx?id=8>.

أبراش، إبراهيم. «العلاقة الملتبسة بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس.» ملتقى الثقافة والهوية الوطنية، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، <http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=5>.

إبراهيم، مصطفى. «حكومة غزة واحترام حقوق الناس.» وكالة سما الإخبارية، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://samanews.com/index.php?act=Show&id=157817>.

ابن حميد، صالح بن عبد الله. «مفهوم الجهاد في الإسلام وشروطه وضوابطه.» موقع السكينة، ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٣، <http://www.assakina.com/mohadrat/16603>.

أبو بكر، بكر. «نظرات في التفكير السياسي لحركة (حماس).» موقع الكاتب بكر أبو بكر، <http://www.bakerabubaker.info/index.php?>.

أبو العلا، عبد الرحمن. «إلى أين تتجه انتخابات قيادة حماس؟.» الجزيرة نت، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.aljazeera.net/news/pages>.

أبو حشيش، حسن. «ما قل ودل عن انتخابات حماس.» فلسطين أونلاين، ٦ نيسان/ابريل ٢٠١٣، <http://felesteen.ps/details/news/90004/%>.

أبو حطب، عماد. «بيان العشرين كرة الثلج تتدحرج.» المركز الفلسطيني للإعلام، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

أبو زايدة، حاتم يوسف. «جهاد الإخوان المسلمين في فلسطين حتى عام ١٩٧٠م،» ويكيبيديا الإخوان المسلمون، (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، <http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title>.

أبو شمالة، فايز. «يا عربي، ما هو التنسيق الأمني؟.» فلسطين، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، <http://www.falasteen.com/spip.php?article622>.

أبو عامر، عدنان. «الانتخابات الطلابية بوابة حماس نحو الصعود السياسي.» ١٦ نيسان/ابريل ٢٠١٣، <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/04>.

ــــــــــ. «هل بات الانسحاب من غزة خطيئة لن تتكرر؟.» الجزيرة نت، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages>.

«أبو مرزوق غير مصدق ملاحقة الشباب في غزة بسبب شعرهم.» وكالة وطن للأنباء، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.wattan.tv/ar/news/31616>

أحمد، أحمد يوسف. «العلاقات المصرية بحماس.» الموقع الرسمي للدكتور أحمد يوسف أحمد ١٨ نيسان/ابريل ٢٠١٣، <http://www.ahmadyoussef.com/ArticlesDetails.aspx?ArticleID=743>.

«أحمد الشقيري.» موقع الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages>.

«الاختيار يكون بالتزكية.» فلسطين اليوم، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، <http://paltoday.ps/ar/post/150211>.

«الإخوان والانتخابات الأخيرة في عهد مبارك ٢٠١٠.» ويكيبيديا الإخوان المسلمين، <http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title>.

«إدانة شديدة لسلوك أمن حماس.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?>.

الأستاذ خالد مشعل يستعرض المشهد الفلسطيني في مرحلته الراهنة.» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2005/mesh3al.htm>.

الأسدي، علي. «هل من طريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية؟.» الحوار المتمدن (٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣)، <http://m.ahewar.org/s.asp?aid=362343&r=0&cid=0&u=&i=0&q>.

الأسطل، عادل. «الجذور الدينية في المجتمع اليهودي وأثرها في الموروث الأيديولوجي للأصولية الصهيونية (الجزء الرابع).» وكالة النهار الإخبارية (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، <http://www.alnaharnews.net/ar/news.php?maa=View&id=57618>.

إسكندر، فواز. «أهم الأسباب التي أسقطت حكم الإخوان بمصر وأدت لعزل مرسي من الرئاسة وارتباطها بإخوان اليمن.» اليمن برس، ٥ تموز/يوليو ٢٠١٣، <http://yemen-press.com/news20575.html>.

إسماعيل، حسين. «الحزب الشيوعي الصيني من الثورة إلى بناء الدولة (خاص).» موقع شبكة الصين (١٥ تموز/يوليو ٢٠١١)، <http://arabic.china.org.cn/news/txt/2011-07/15/content_22996638.htm>.

إسماعيل، دنيا الأمل. «مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية.» الحوار المتمدن (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35834>.

إسماعيل، ممدوح. «فتنة الدم بين حماس والسلفيين!.» ٢٤ تموز/أغسطس ٢٠٠٩، <http://www.alukah.net/sharia/0/7191>.

الأشهب، نعيم. «إمارة حماس.» الحوار المتمدن: العدد ٢٢١٩ (١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=128020>.

______. «حماس من الرفض إلى السلطة.» موقع «دنيا الوطن»، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/62417>.

«إعلان النتائج الأولية للانتخابات المحلية في الضفة والقطاع.» مركز مفتاح، ٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، <http://www.miftah.org/Arabic/PrinterF.cfm?DocId=2967>.

«الأقصى تهدد قادة بحماس والحركة تتهم انقلابيي فتح.» الجزيرة نت، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/home/print>.

«أمن المقالة بغزة يختطف الوزير السابق د. أبراش من منزله.» شبكة فراس الإعلامية، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://fparchive.mydannews.com/ar/news/115071>.

«انتخابات الضفة: إصرار على تعميق الانقسام.» فلسطين الآن، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، <http://paltimes.net/details/news/25866>.

بارود، هدى. «اتفاق أوسلو... منح المنظمة اعترافاً مقابل الأرض.» فلسطين أون لاين (١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، <http://felesteen.ps/details/news/100115>.

بامرني، دلير مصطفى. «الأيديولوجية في الأحزاب السياسية.» كورديو (٥ أيار/مايو ٢٠١٠)، <http://www.kurdiu.org/ar/wtard.php?pageid=2551>.

البدارين، بسام. «الجبهة الشعبية في حالة طفر وترفض مساعدة مالية من حماس.» وكالة فراس برس، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، <http://archive.fpnp.net/ar/news/65668>.

بديوي، أحمد. «جولة في الفكر السياسي لحركة حماس: وثيقة تحدد موقف حماس من المقاومة والتفاوض ومنظمة التحرير.» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.alzaytouna.net/permalink/40760>.

البريك، سعد بن عبد الله. «الجهاد وأنواعه وضوابطه.» الموقع الشخصي للدكتور سعد البريك الإلكتروني، نيسان/أبريل ٢٠١١، <http://www.saadalbreik.com/Sad/news.php?action = show&id=468>.

«بعد تضارب المصالح مع سوريا وإيران: حماس والجهاد في طريقهما للصدام.» وكالة الفتح للأنباء، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.alfatehnews.com/arabic/?action=detail&id=25143>.

البياتي، ميسون. «البلقان والانشقاق الماركسي.» مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار (٧ حزيران/يونيو ٢٠١١)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=4&aid=262184>.

«بيل كلينتون: إسرائيل تنازلت عن المسجد الأقصى في كامب ديفيد.» ترجمة غسان حلاوة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، <http://www.alzaytouna.net/perma link/66607>.

«تصاعد التوتر بين عناصر الجهاد وحماس في غزة ـ سوء فهم أم اختلاف السبل؟.» وكالة معا الإخبارية، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID =310641>.

«تصريح صحفي صادر عن جميل مزهر عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية.» صحيفة الشعب اليومية أونلاين، ٢٠١٠/٤/٢٩، <http://arabic.people.com.cn/31662/6967331.html>.

«تقارير ومقابلات: حماس تتفوق على فتح في ٣٧ دائرة في المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية.» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

«تقرير إخباري: الانتخابات الداخلية لحركة حماس تفرز تغييرات محدودة على هيكليتها.» صحيفة الشعب اليومية أونلاين، ٢٠١٢/٤/٢٣، <http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/7795175>.

تلحمي، داود. «الأيديولوجيا والسياسة: استقلال نسبي وضوابط ضرورية.» الحوار المتمدن: العدد ١٦٧١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=75346>.

«تليغراف: الأصولية تجتاح قطاع غزة وشرطة حماس تفرض السلوكيات الدينية بالقوة.» وكالة أمد، ٢ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://www.amad.ps/arabic/?>.
«ثمانية شهور على حكومة حماس.» مركز الاعلام الفلسطيني، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/65502>.
الثوابتة، إسماعيل. «التنسيق الأمني أدوار تكاملية بين سلطة فتح وإسرائيل.» أجناد الإخباري، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://www.ajnad-news.com/site/ajnad/details.aspx?itemid=15930>.
جاسر، محمد. «الجهاد تعلق اتصالاتها بحماس.» ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣، فلسطين أون لاين، <http://felesteen.ps/details/news/95130l>.
الجباعي، جاد كريم. «في مساءلة الذات: ظاهرة الانشقاق ومساعي التوحيد في الأحزاب الأيديولوجية.» (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، <http://hem.bredband.net/b153948/articel14.htm>.
ــــــــ. «نحو حزب سياسي حديث.» مقاربات (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية): ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، <http://www.mokarabat.com/s682.htm>.
«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تحذر من انفجار شعبي بغزة نتيجة سياسات حماس.» موقع «الوطن»، ١ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://www.elwatannews.com/news/details/192342>.
جلغوم، مفيد. «النظام السياسي الفلسطيني.» الحوار المتمدن، العدد ٢٣٧٧ (١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144308>.
الجمعة، أحمد سعد. «بناء على تصريح الشيخ أحمد ياسين: حماس تتجه لتبني التسوية السياسية على أساس دولتين للشعبين.» موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة <http://aljabha.org/?i=3539>.
«الجهاد الإسلامي توقف اتصالاتها بحماس إثر الاعتداء على أحد قياداتها.» وكالة معا الاخبارية، ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=607691>.
«الحكومات الفلسطينية.» مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3637>.
«الحياة: حملة جديدة لحماس لفرض الجلباب بغزة ورش النساء بمادة الكلور.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ١١ نيسان/ابريل ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?>.
«الرئيس عباس يدعو إلى احترام نتائج الانتخابات ويعد بالعمل على تشكيل حكومة جديدة.» وكالة معا الإخبارية، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=17233>.
«الرئيس: لن أحل السلطة وإذا أرادت إسرائيل إسقاطها فلتفعل.» وكالة معا الإخبارية، ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=696023>.
«الزهار للقدس العربي: مشعل أبلغ قيادة حماس تصميمه عدم الترشح لرئاسة الحركة.» موقع «أرض كنعان»، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، <http://knspal.net/ar/index.php?act=post&id=3959>

حجازي، محمد. «حرك حماس بين خياري الشراكة والتفرد.» وكالة أمد، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=97382>.

«حرب حماس على السلفية الجهادية: صراع بقاء ورسائل لمن يعنيهم الأمر في مصر والغرب.» مركز القدس للدراسات السياسية، <http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?>.

«حركة الجهاد الإسلامي تنمو تحت ظلال غزة.» الشاشة نيوز، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://www.shasha.ps/more/83989#.U8JEx0CGQ8U>.

الحروب، خالد. «تسييس الفتاوى الدينية.» العربية نت، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، <http://www.alarabiya.net/views/2008/05/19/50059>.

حسن، صلاح الدين، حاتم أبو النور ومحمود شعبان بيومي. «مشير المصري الناطق باسم الحركة للوطن: حماس حركة سرية وجزء من التنظيم الدولي للإخوان.» موقع «الوطن»، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.elwatannews.com/news/details/157505>.

حسيني، سيد مرتضى. «تأثير الثورة الإسلامية على حماس وحزب الله.» <http://www.navideshahed.com/ar/index.php?>.

حفظي، ندى. «باحث سياسي: حماس تنتمي للإخوان تنظيمياً وفكرياً واقتصادياً.» موقع البوابة نيوز، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، <http://www.albawabhnews.com/300662>.

حماد، يوسف. «حرب باردة بين حماس والجهاد الإسلامي للسيطرة على المساجد في غزة.» وكالة معا الإخبارية، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=687685>.

«حماس أصبحت السلطة الفلسطينية ٢.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=105925>.

«حماس تحقق فوزاً كاسحاً في انتخابات الجامعة الإسلامية بغزة،» المركز الفلسطيني للإعلام، ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، <http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=131519>.

«حماس تدعو لإسقاط أوسلو والمدافعين عنه.» فلسطين الآن، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، <http://.paltimes.net/details/news/3195>.

«حماس تطالب عباس بالاعتذار للشعب الفلسطيني عن المفاوضات أو الرحيل.» أمد للإعلام، ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، <http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=23971>.

«حماس تعين ١٥ محرراً لتمثيل الضفة في مجلس شورى الحركة.» وكالة وطن للأنباء، ٤ حزيران/يونيو ٢٠١٢، <http://wattan.tv/ar/news/15516.html>.

«حماس تقرر تقديم الكاتب المعارض د. طلال الشريف إلى المحاكمة بتهمة القدح.» وكالة أمد، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://www.amad.ps/ar/?>.

«حماس تكشف سبب اعتقال أيمن طه.» فلسطين الآن، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://paltimes.net/details/news/59633>.

«حماس تنهي انتخاباتها الداخلية وتفرز هيئتها القيادية العليا في السجون.» مركز أحرار لدراسات الأسرى، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://ahrar.ps/ar>.

«حماس توعز لعناصرها بإطلاق النار على مطلقي الصواريخ.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٤، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=106701>.
«حماس في مهرجان انطلاقتها تتمسك برفض الاعتراف بإسرائيل.» صحيفة الشعب اليومية أونلاين، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، <http://arabic.people.com.cn/31662/7231559>.
«حماس: نجاح مهرجان الشعبية يعكس مناخ الحريات في غزة.» مركز راشيل كوري، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، <http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10712>.
«حماس: تحقق مع طه بسبب سلوكه واستغلاله نفوذه.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=107866>
حمدان، عبد المجيد. «دخول إلى حقل المحرمات آخر المطاف.» الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الشعب الفلسطيني، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، <http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=1859>.
«حوار المركز الفلسطيني للإعلام مع الأسير رأفت ناصيف.» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، <http://www.hamasinfo.net>.
«حوار خاص مع رئيس مجلس الطلبة المنتخب في جامعة الخليل.» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic>.
«حوار شامل مع الدكتور موسى أبو مرزوق: حركة حماس لن تتخلى عن سلاح المقاومة أو برنامج المقاومة.» المركز الفلسطيني للإعلام، ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.
«حوار شامل مع الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي حول العراق وآخر مستجدات الوضع الفلسطيني.» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، <http://www.hamasinfo.net/ar/default>.
«حوار مجلة «الأهرام العربي» المصرية مع الأستاذ خالد مشعل.» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.
«حوار مع الدكتور أحمد بحر: أي تأجيل للانتخابات سيعصف بها.» منبر الإصلاح، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، <http://www.hamasinfo.net>.
«حوار مع الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي مع صحيفة «السبيل».» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.
«خبير: الإخوان وراء إبعاد حماس عن الجهاد ضد إسرائيل.» وكالة الفتح للأنباء، ٢٣ آب/آغسطس ٢٠١٣، <http://www.alfatehnews.com/arabic>.
«خلال لقاء وفد إسرائيلي ـ يديعوت: عباس متمسك بالتنسيق الأمني مع إسرائيل مهما كانت الظروف،» أمد للإعلام، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=21894>.
«خليل الحية يلمح إلى خروج أسماء كبيرة من عضوية المكتب السياسي لحماس.» وكالة أمد، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=119394>.

خويرة، سامر. «الانتخابات البلدية الفلسطينية: فتح تتقدم وحماس راضية.» مغرس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، <http://www.maghress.com/attajdid/19830>.

«د. الزهار: علاقتنا بالجهاد الإسلامي متينة.» فلسطين اليوم، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http:// paltoday.ps/ar/post/196581>.

«دراسة إسرائيلية تعتبر الكتلة الإسلامية خطراً في جامعات الضفة.» وكالة وطن للأنباء، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://www.wattan.tv/ar/news/84096.html>.

«رفح وبيت لاهيا والبريج والمغراقة معاقل فتح تصوت لحماس في الانتخابات البلدية.» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

الدبش، أحمد. «التنسيق الأمني مع العدو خيانة عظمى.» <http://www.tamard-pal.net/ news/58?language=arabic>.

الرجوب، عوض. «السلطة تؤجل انتخابات بلدية الخليل والفصائل مستاءة.» الجزيرة نت، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، <http://www.aljazeera.net/news/pages>.

رحاب، رضا. «تيتو جوزيف بروز.» ستار تايمز (٢٤ تموز/يوليو ٢٠١١)، <http://www.startimes. com/?t=28691043>.

رسلان، آمال. «حماس تقاطع الانتخابات البلدية في الضفة الغربية.» مصرس، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، <http://www.masress.com/youm7/231448>.

الرشداني، تامر. «الفكر الصيني المتميز ـ ٧: الحزب الشيوعي الصيني وانتهاج الطريق الثالث.» موقع شبكة الصين (١٦ حزيران/يونيو ٢٠١١)، <http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/ 2011-06/16/content_22796046.htm>.

زكي، أنس. «وقائع وخلفيات التجديد لمشعل بقيادة حماس.» الجزيرة نت، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.aljazeera.net/news/pages>.

الساعاتي، أحمد. «الإخوان المسلمون في قطاع غزة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٧).» فلسطين أون لاين، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، <http://felesteen.ps/details/news/83224>.

ساق الله، هشام. «الاتفاق الأردني الفلسطيني في الحادي عشر من شباط ١٩٨٥.» مشاغبات هشام ساق الله، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://hskalla.wordpress.com/2014/02/09>.

سعيد، إدوارد. «بيان العشرين... احتجاج طال انتظاره.» المركز الفلسطيني للإعلام، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، <http://www.palestine-info.com/arabic/hoqoq/ihtijaj.htm>.

سلامة، بلال. «الحركة الطلابية الفلسطينية ما بين الواقع والإمكان.» مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، <http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid= 378866>.

«السلفيون لن نسمح بإضعافنا في غزة ويجب وقف الاعتقالات بحق شبابنا.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID= 81524>.

«الشعبية تدين محاولات حماس إقرار قانون عقوبات غير قانوني.» موقع مفوضية الإعلام والثقافة لحركة فتح، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، <http://www.fatehmedia.ps/page-12977.html>.

شقير، شفيق. «مسار التفاوض.» الجزيرة نت، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages>.

«شورى المجاهدين تطالب الحكومة المقالة بالإفراج عن عدد من أعضائها.» وكالة معا الإخبارية، ٢ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=591370>.

صالح، محسن محمد. «إشكالية الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة.» الجزيرة نت، ٥ آب/اغسطس ٢٠٠٩، <http://aljazeera.net/home/print>.

صالح، محسن محمد. «القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١.» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic/books/d_mohsen/un3>.

صلاحات، مهند. «الفساد الإداري والمالي في السلطة الفلسطينية.» **الحوار المتمدن**: ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19789>.

«الصوراني: قانون تأنيث مدارس الفتيات فرض لرؤى ومناهج التخلف الاجتماعي في قطاع غزة.» الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://pflp.ps/news.php?id=4991>.

الصيداوي، رياض. «الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر الحلقة الرابعة.» **الحوار المتمدن**: العدد ٢٥٥٠ (٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162011>.

«الضبط الميداني تطلق النار على مسؤول بالسرايا وتختطفه لجهة مجهولة.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=83759>.

عبد الحميد، مهند. «هل ستبقى حماس مقيدة بإرثها؟.» سما الإخبارية، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤، <http://samanews.com/ar/mobile.php?>.

عبد الرحمن، عادل. «حماس تكرس الإمارة.» مفوضية العلاقات الوطنية، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.fatehwatan.ps/page->.

ـــــــــ. «محجز يحاصر حماس.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=82211>.

عبد العال، علي. «سري للغاية: الهيكل التنظيمي لحماس.» ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، <http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=12374>.

عبد القادر، نور. «إباحة (الجهاد) في مصر وقتل (الخوارج): أشهر فتاوي ٢٠١٣.» موقع مصراوي، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، <http://www.masrawy.com/News/reports/2013/december/23/5788226.aspx>.

عبد اللطيف، فادي. «الحركات الإسلامية بين المراجعات والتراجعات، الجزء الأول: قراءة للواقع.» المكتب الإعلامي لحزب التحرير، ولاية مصر، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://hizb.net/?p=3973>.

عبدال، عبدال نوري. «المسألة الأيديولوجية من منظور جديد.» (٢٠١٠)، <http://abdalnuri.com/content>.

عدوان، بيسان. «حماس وثقافة الانتخابات.» الحوار المتمدن: العدد ١٧٥٤ (٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82523>.

عرار، عبد العزيز أمين. «ذكرى استشهاد الشيخ عز الدين القسام في أحراش يعبد في العشرين من تشرين الثاني ١٩٣٥.» موقع «دنيا الوطن»، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/11/27/278071>.

عز الدين، عبد الله. «علاقة حركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس على طريق الانفجار.» وكالة أمد (٢٠٠٨)، <http://www.amad.ps/arabic/?action=detail&id=22105>.

عز الدين، مهند. «علامة فارقة في التاريخ الفلسطيني: الانسحاب من غزة صدقت المقاومة وبدأ التحرير.» فلسطين الآن، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، <http://paltimes.net/details/news/23034>.

عصفور، حسن. «حماس وكراهية التقدم والوحدة واليسار الوطني.» الحوار المتمدن: العدد ٢٤٠١ (٢٠٠٨)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=146780>.

عطوان، عبد الباري. «فضائح الفساد والجنس الفلسطينية.» مأرب برس، ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، <http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=6499>.

عفيفة، وسام. «سباق التشريعية الفلسطينية أطلق وبدايات لمعركة انتخابية ساخنة.» موقع «العصر»، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، <http://alasr.ws/articles/view/7264>.

عفيفة، وسام. «فوز حماس في الانتخابات المحلية: تصويت لمشروع المقاومة.» موقع «العصر»، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، <http://alasr.ws/articles/view/6055>.

العميدي، أمير. «المحددات والمتغيرات للفرصة السياسية وأثرهما في نمو الحركات الاجتماعية.» موقع حزب الدعوة الإسلامية، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، <http://al-daawa.org/main/index.php?>.

«عناصر حماس يعتدون على أبناء الشعبية في غزة لهتافهم ضد أمير قطر.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣. <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=85345>.

العويديدي، نور الدين. «إبراهيم غوشة: اختيار كامب ديفيد الثانية جاء لترسيخ معاني كامب ديفيد الأولى.» أون إسلام، ١ تموز/يوليو ٢٠٠٠، <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine>.

عيوضي، محمد رحيم. «معالم الثورة الإسلامية: تحليل وتقييم.» موقع البيّنة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)، <http://www.albainah.net/index.aspx?>.

غانم، إبراهيم. «الدلالات السياسية لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية.» إسلام ويب، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، <http://articles.islamweb.net/media/index.php?>.

غانم، أسعد. «السياسة الفلسطينية بعد عرفات: مأزق حركة وطنية فاشلة.» المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية ـ مسارات (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، <http://www.masarat.ps>.

الغول، أسماء. «الجهاد الإسلامي وخيارات الحرب والسلام (٣ ـ ٣): المد والجزر في علاقة حماس بالجهاد.» ١٢ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/05/islamic-jihad-gaza-palestine->.

الغول، عمر. «كيف نجابه الانقلاب (٧).» ١ أيار/مايو ٢٠١٢، <http://www.alsareeh.net/atemplate.php?id=2814&x=10>.

فارس، عبد القادر. «العنصرية الصهيونية وفلسفة التربية اليهودية.» مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ـ وفا، حزيران/يونيو ٢٠٠١. <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3951>.

«فتح بعد أبو عمار بلا دور وطني ولا تنظيمي.» فلسطين اليوم، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://paltoday.ps/ar/post/182495>.

الفرا، أشرف. «العلاقة بين حماس وحركة الجهاد الإسلامي.» دنيا الوطن، ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٤، <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/332372.html>.

الفراعنة، حمادة. «دور حماس في تعطيل وتخريب جميع نواحي الحياة: الانقلاب الحمساوي الإخواني.» الكرامة برس (٢٠١٢)، <http://www.karamapress.com/arabic>.

«فضيحة حملة ترقيات واسعة بحكومة حماس ووزير يختار وكيله بالقرعة.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، <http://www.palpress.co.uk/arabic>.

«فضيحة فساد كبرى وراء اعتقال القيادي الحمساوي أيمن طه.» الكوفية برس، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://kofiapress.net/main/news/22760>.

الفقي، مصطفى. «الإخوان المسلمون أصل الشر.» موقع مصراوي، ٢٠١١/٣/٢٤، <http://www.masrawy.com/ketabat/ArticlesDetails.aspx?AID=98033>.

الفقي، مصطفى. «الإخوان المسلمون ودول الخليج العربي.» موقع مغرس، ٢٠١٢/١٢/١٨، <http://www.maghress.com/magharib/33359>.

«فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.» مركز القدس للدراسات السياسية، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، <http://www.alqudscenter.org/arabic>.

فياض، أحمد (محاور). «الزهار: الحسم العسكري في غزة كان دفاعاً عن النفس.» الجزيرة نت، ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٧، <http://www.aljazeera.net/news/pages>.

«في حوار خاص مع رئيس ديوان رئاسة الوزراء د. محمد المدهون.» المركز الفلسطيني للإعلام، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

«في حوار مع النائب سعيد صيام: سنطبق شعارنا شركاء بالدم شركاء بالقرار ومن يستنكف لن يضرنا.» المركز الفلسطيني للإعلام، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

«في حوار مع سعيد صيام وزير الداخلية الفلسطيني: هناك مجموعات معروفة بأجندتها الخاصة تريد توتير الساحة ونشر الفوضى.» المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

قاسم، عبد الستار. «التنسيق الأمني دفاع عن أمن الصهاينة.» الموقع الإلكتروني للكاتب، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، <http://grenc.com/a/Akassem/show_Myarticle.cfm?id=21067>.

قاسم، عبد الستار. «المصالحة الفلسطينية في ذيل التنسيق مع إسرائيل.» تلفزيون الأقصى، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، <http://www.aqsatv.ps/?section=details&id=4941>.

«قبل أربعين سنة قمع ربيع براغ.» موقع إيلاف (١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨)، <http://www.elaph.com/Web/Politics/2008/8/357616.htm>.

قبها، وصفي. «انتخابات حماس في السجون مفخرة ديمقراطية.» موقع كتائب عز الدين القسام <http://alqassam.ps/arabic/article.php?id=5462>.

«قرارات تهدد باغلاق المدارس المسيحية.» وكالة سما الإخبارية، ١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=161912>.

«قرار حماس بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي جاء بعد مشاورات داخل مؤسسات الحركة في الداخل والخارج وسجون الاحتلال.» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

«قصات الشعر لها ضوابطها في غزة!.» وكالة أمد، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.amad.ps/arabic/?>.

«القناة الثانية: إيران وحزب الله أوقفا الدعم العسكري لحماس والقسام يعاني نقصاً بالصواريخ.» وكالة شهاب للأنباء، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=31071>.

«قيادي سلفي يتهم حماس بتصعيد الهجمة على عناصر السلفية ويؤكد عدم الالتزام بالتهدئة.» موقع كل الحقيقة، <http://www.kulalhaqiqa.ps/arb/ar_page.php?>.

الكاشف، شهدي. «حماس في خضم انتخابات داخلية سرية لاختيار قيادة جديدة.» بي بي سي، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، <http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2012/04/120405>.

كبها، مصطفى. «باحث تاريخي يؤكد عدم انتماء الشيخ عز الدين القسام لأي إطار سياسي فلسطيني.» شبكة فلسطين للحوار، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=42648>

كتائب عز الدين القسام. «الأسير القسامي القائد سعيد محمد بدارنة.» موقع كتائب عز الدين القسام، <http://www.alqassam.ps/arabic>.

«كلمة الأستاذ خالد مشعل في مهرجان ذكرى إحياء استشهاد القائدين الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي.» المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

كيالي، ماجد. «ما الذي أرادته حماس من قطاع غزة؟.» أمد للإعلام، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، <http://www.amad.ps/ar/?>.

كيلة، سلامة. «توضيحات ضرورية حول الماركسية.» **الحوار المتمدن**: العدد ٤٢١٤ (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=377810>.

«لأول مرة منذ الانقسام حماس تحتفل بالضفة وفتح بغزة بانطلاقتهما.» فلسطين اليوم، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، <http://paltoday.ps/ar/post/154674>.

«لا إجماع حمساوي على مشعل.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?>.

«لا انتخابات قبل المصالحة، مشعل: لا نفرض التدين على أهل قطاع غزة وقريباً سأزور الضفة الغربية.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٤ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?>.

«لقاء خاص مع الشيخ أحمد ياسين بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لإنطلاقة الحركة.» المركز الفلسطيني للإعلام، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.

«ليلى خالد: إبقاء التنسيق الأمني يدخل في خدمة الاحتلال وليس الشعب الفلسطيني،» فلسطين اليوم، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://paltoday.ps/ar/post/195473>.

محمد، خالد صالح. «متى يكون الجهاد فرض عين ومتى فرض كفاية.» الموقع الرسمي للشيخ محمد العريفي، ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٣، <http://www.3refe.com/vb/showthread.php?t=232571>.

المدهون، إبراهيم. «في انتخابات حركة حماس ونتائجها.» الرسالة (٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣)، <http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=71403>.

«مراجعة نقدية في جامعة بيرزيت لدور الحركات الطلابية الفلسطينية.» وكالة وطن للأنباء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، <http://www.wattan.tv/ar/news/28565>.

«مرسي يلغي الاعلان الدستوري الذي أثار احتجاجات ويبقي الاستفتاء على الدستور في موعده.» موقع قناة الحرة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، <http://www.alhurra.com>

«مسلحون يعتدون على المصلين في مسجد إبراهيم الخليل شمال القطاع.» فلسطين اليوم، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://paltoday.ps/ar/post/195507>.

«مشعل: الشيخ الأشقر زهد في المناصب وكان له دور واضح في دعم المقاومة.» المركز الفلسطيني للإعلام، ١١ آب/أغسطس ٢٠١٢ <http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?ItemId=119894>.

«مشعل يهاجم عباس ويحذر من انقلاب بدعم أمريكي إسرائيلي.» الجزيرة نت، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/news/pages>.

المشهراوي، محمد. «وجوه جديدة في المكتب السياسي لحماس.» سكاي نيوز عربية، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/194933>.

«مصدر: أيمن طه في قبضة كتائب القسام بغزة ومصر تنفي وجوده في سجونها.» أمد للإعلام، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=14144>.

«مصر: إعلان دستوري مفاجئ يحصن تأسيسية الدستور ويعيد محاكمة مسؤولي نظام مبارك.» موقع شبكة بي. بي. سي (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121122_egypt_morsi>.

المصري، هاني. «مأزق فتح.» وكالة فلسطين برس للأنباء، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=104751>.

مصطفى، مهند. «الحركات الإسلامية تمتلك أجندات اجتماعية وتربوية وثقافية، وحصرها في مصطلح الإسلام السياسي يقلص برنامجها الكامل.» موقع كل العرب (٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، <http://www.alarab.net>.

«معالم الطريق التي ترى فتح ضرورة السير فيه على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية.» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic>

«مقابلة مع إبراهيم غوشة.» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١، <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.

«مقابلة مع فوزي برهوم مع موقع فلسطين أون لاين من غزة.» المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، <http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?>.

ملحم، أحمد. «الشيخ أحمد ياسين ونظرته لاتفاقية أوسلو.» موقع الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين الإلكتروني <http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title>.

«منابر غزة تحت مقصلة حماس والجهاد الإسلامي.» الكوفية برس، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://kofiapress.net/main/news/31161>.

منصور، أحمد. «برنامج بلا حدود مع د عبد العزيز الرنتيسي، حلقة بعنوان: حماس والسلطة الفلسطينية وحكومة شارون،» الجزيرة نت، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، <http://www.aljazeera.net/programs/pages>.

المولى، سعود. «علوم سياسية: الحلقة الثالثة ـ تصنيف الأحزاب السياسية ووظائفها.» موقع حورات حرة (٢٠١٣)، <http://www.hiwarat-hurra.com/node/484>.

«النائب مشير المصري في لقاء خاص.» المركز الفلسطيني للإعلام (٢٠٠٦)، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

«نبذة عن حركة حماس.» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic>.

النمري، فؤاد. «الانتقال السلمي إلى الاشتراكية (٢/٢).» **الحوار المتمدن**: العدد ٤٠١٦ (٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347549>.

نوفل، ممدوح. «إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وسبل حلها.» الموقع الإلكتروني الشخصي للكاتب (٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٧)، <http://www.mnofal.ps/articles/?nb=240&lg=ar>.

ــــــــــ. «إفشال مهمة قريع عبث بالمصير الفلسطيني.» الموقع الإلكتروني الشخصي للكاتب، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، <http://mnofal.ps/articles/?nb=36&lg=ar>.

««نيويورك تايمز»: حركة الجهاد الإسلامي تسعى لمنافسة حماس.» وكالة القدس نت للأنباء، ٤ أيار/مايو ٢٠١٤، <http://qudsnet.com/news/View/273655>.

الهامس، جريس. «دور أفكار ماو تسي تونغ في تطوير الماركسية اللينينية، الفصل الثاني ـ الفلسفة ٧.» **الحوار المتمدن**: العدد ١٨٤٧ (٧ آذار/مارس ٢٠٠٧)، <http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=90449&=4>.

«هنية أرسل رسالة إلى الرئيس أكد فيها أن القوة التنفيذية ليست تشكيلاً جديداً.» مركز مفتاح، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، <http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?>.

واكد، علي. «هل الأزمة الراهنة في فتح تهدد كيان الحركة؟.» المصدر، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <http://www.al-masdar.net>.

«وزير خارجية تركيا: حماس كانت ستعترف بإسرائيل في إطار حل الدولتين.» الشروق العربي، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، <http://www.alshoruq.net/ar/?Action=PrintNews&ID=6687>.

وهبه، ربيع وجوزيف شكلا. «الحركات الاجتماعية.» <http://www.hic-mena.org/arabic/spage.php?id=pXE=>.

يوسف، أحمد. «مأساة وطن الحزبية وعفن السياسة.» سما الإخبارية، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=179636>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Austin, Jonathan [et al.]. *Hamas and the Peace Process Resistance, Rejectionism, Reconciliation?*. Scotland: Centre for Peace and Conflict Studies, 2011.

Coy, Patrick (ed.). *Research in Social Movements, Conflicts, and Change: Introduction.* London: Elsevier Science Ltd., 2001. (Political Opportunities, Social Movements, and Democratization; vol. 23)

Fernandez, Luis. *Electoral incentives and Organisational Limits: The Evolution of the Communist Party of Spain (PCE) and the United Left (IU).* Barcelona: The Institute of Political and Social Sciences (ICPS), 2002.

Hanagan, Michael and Chris Tilly (eds.). *Contention and Trust in Cities and States*. Switzerland: Springer Netherlands, 2011.

Hovdenak, Are (ed.). *The Public Services under Hamas in Gaza: Islamic Revolution or Crisis Management?*. Oslo: Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2010.

Hroub, Khalid. *Hamas: A Beginner's Guide*. London: Pluto Press, 2006.

Jarbawi, Ali. *Riding the Storm: Hamas Bid to Lead the Palestinian People*. Annandale, VA: United Association for Studies and Research, 1994.

Jenkins, J. Craig and Bert Klanderman (eds.). *The Politics of Social Protest: Comparative Perspectives on States and Social Movements*. New York; London: Taylor and Francis, 1995.

Jenson, Jane. *Social Movement Naming Practices and Political Opportunity Structures.* Madrid: Instituto Juan March de Estudios e Investigaciones, 1998. (Estudio/Working Paper; vol. 114)

Macridis, Roy C. and Mark Hulliung. *Contemporary Political Ideologies: Movements and Regimes*. 5th ed. New York: Harper Collins Publishers, 1992.

McAdam, Doug, John McCarthy, and Mayer Zald (eds.). *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framing.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996. (Cambridge Studies in Comparative Politics)

Porta, Donatella Della, Hanspeter Kriesi, and Dieter Rucht (eds.). *Social Movements in a Globalizing World.* New York: St. Martin's Press, 1999.

Scarrow, Susan. *Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives: Implementing Intra-party Democracy.* Washington, DC: National Democratic Institute for International Affairs, 2005.

Tilly, Charles. *From Mobilization to Revolution*. Ann Arbor, MI: University of Michigan, Center for Research on Social Organization, 1977.

Wiktorowicz, Quintan. *Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach*. Indianapolis, IN: Indiana University Press, 2004. (Indiana Series in Middle East Studies)

Zanotti, Jim. *Hamas: Background and Issues for Congress*. Washington, DC: Congressional Research Service, 2010.

Periodicals

Adair, Stephen. «The Origins of the Protest Movement against Nuclear Power.» *Research in Social Movements, Conflicts and Change*: vol. 23, 2001.

Araj, Bader and Robert J. Brym. «Opportunity, Culture and Agency: Influences on Fatah and Hamas Strategic Action during the Second Intifada.» *International Sociology*: vol. 25, no. 6, November 2010.

Beinin, Joel and Lisa Hajjar. «Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict: A Primer.» *Middle East Research and Information Project* (MERIP): February 2014.

Byman, Daniel. «How to Handle Hamas: The Perils of Ignoring Gaza's Leadership.» *Foreign Affairs*: vol. 89, no. 5, September-October 2010.

Fell, Dafydd. «The Rise and Decline of the New Party: Ideology, Resources and the Political Opportunity Structure.» *East Asia*: vol. 23, no. 1, 2006.

Hamad, Ghazi (ed.). «Walking a Tight Rope - Hamas and the Oslo Accords.» *Palestine Report*: vol. 10, no. 12, 17 September 2003.

«Hamas: Who is in Charge?.» *Asharq Al-Awsat*: 14/2/2009.

Hovdenak, Are. «Hamas in Transition: The Failure of Sanctions.» *Democratization:* vol. 16, no. 1, February 2009.

Jost, John, Christopher Federico, and Jaime Napier. «Political Ideology: Its Structure, Functions, and Elective Affinities.» *Annual Review of Psychology*: vol. 60, 2009.

Kitschelt, Herbert. «Political Opportunity Structure and Political Protest: Anti-Nuclear Movements in Four Democracies.» *British Journal of Political Science*: vol. 16, 1986.

Levitt, Matthew. «Hamas's Ideological Crisis.» *Current Trends in Islamist Ideology*: vol. 9, no. 6, November 2009.

Marks, Gary and Doug Macadam. «Social Movements and the Changing Structure of Political Opportunity in the European Union.» *West European Politics*: vol. 19, no. 2, April 1996.

McCarthy, Andrew. «Hamas is the Muslim Brotherhood.» *National Review*: 29 January 2011.

Meyer, David. «Protest and Political Opportunities.» *Annual Reviews of Sociology*: vol. 30, 2004.

——— and Debra Minkoff. «Conceptualizing Political Opportunity.» *Social Forces*: vol. 82, no. 4, June 2004.

——— and Suzzane Staggenborg. «Movements, Countermovements, and Structure of Political Opportunity.» *American Journal of Sociology*: vol. 101, no. 6, May 1996.

Munson, Ziad. «Islamic Mobilization: Social Movement Theory and the Egyptian Muslim Brotherhood.» *The Sociological Quarterly*: vol. 42, no. 4, 2001.

Tarrow, Sidney. «National Politics and Collective Action: Recent Theory and Research in Western Europe and the United States.» *Annual Reviews of Sociology*: vol. 14, 1988.

Usher, Graham. «The Democratic Resistance: Hamas, Fatah, and the Palestinian Elections.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3, Spring 2006.

Theses

Bennett, Timothy. «Violence and Institutionalization in Islamic Activism: Explaining Moderation.» (Master Thesis, Naval Postgraduate School, 2006).

Buke, Ilkim. «The Rise of Hamas: Armed to Political Struggle (2001-2006).» (Master Thesis, Isik University, Social Sciences Institute, Middle East Studies, 2008).

Buan, M. F. «Hamas's Resistance to the Oslo Agreement.» (Master Thesis, University of Oslo, Department of Political Science, Peace and Conflict Studies, 2005).

Cooke, Jennifer. «Hamas in Gaza: History, Doctrine, and Practice.» (Master Thesis, Texas State University, Graduate College, December 2011).

Dussin, Mariana. «Civil Society and Social Capital: The Case of the Rise of Hamas.» (Master Thesis, Swansea University, School of Arts and Humanities, Department of Political and Cultural Studies, 2009).

Hamade, Joyce. «The Construction of Palestinian Identity: Hamas and Islamic Fundamentalism.» (Master Thesis, McGill University, Institute of Islamic Studies, 2002).

Keith, Daniel. «Party Organisation and Party Adaptation: Western European Communist and Successor Parties.» (Doctoral Thesis, University of Sussex, April 2010).

Morgan, Katrina. «Considering Political Opportunity Structure: Democratic Complicity and the Antiwar Movement.» (Political Science Senior Thesis, April 2006).

Sunsehaugen, Jarle. «Hamas in the West Bank: A Study of the Political Position of the West Bank Branch between 1987 and 2007.» (Master Thesis, University of Bergen, 2011).

Swiney, Flournoy. «Ideological and Behavioral Metamorphoses: A New Charter for a New Hamas.» (Master Thesis, University of Oxford, Faculty of Oriental Studies, 2007).

Varden, James. «Targeting Terrorist Leaders: A Case Study.» (Master's Thesis, Naval Postgraduate School, 2011).

Walther, Marc. «Hamas between Violence and Pragmatism.» (Master Thesis, Naval Postgraduate School, 2009).

Papers and Conferences

Berkhout, Joost, Laura Sudulich and Wouter van der Brug. «Does Party System Change Matter?: The Effect of Party System Change on Political Claims Making on Migration and Integration in the Netherlands, 1995-2009.» paper presented at: University of Amsterdam, Politicologen Etmaal, May 2012.

«Dealing with Hamas.» *ICG Middle East Report*, no. 21, 26 January 2004, <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Israel%20Palestine/Dealing%20With%20Hamas.pdf>.

«Israel, Hamas Fact Sheet.» 30 January 2006, <http://archive.adl.org/main_israel/hamas_facts.html#.Uvx5v7RHWDY>.

Shabath, Yehezkel. «Hamas and the Peace Process.» Ariel Center for Policy Research, Policy Paper, no. 127, July 2001.

U.S. Department of State. «Office of the Historian, Milestones: 1989-1992: The Madrid Conference 1991.» 31 October 2013, <http://history.state.gov/milestones/1989-1992/madrid-conference>.

فهرس

- ب -

- ت -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -